



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

كتاب
البرهان في
المنطق

كتاب
البرهان في
المنطق

كتاب

كتاب
البرهان في
المنطق

كتاب

كتاب
البرهان في
المنطق

كتاب

كتاب
البرهان في
المنطق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی

کاتب:

آیت الله شیخ محمد اسحاق فیاض

نشرت فی الطباعة:

مجهول (بی جا ، بی نا)

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
٣٦	تعاليق مبسوطه على العروه الوثقى (محمد كاظم يزدي) المجلد الأول
٣٦	اشاره
٣٦	اشاره
٤٢	كتاب التقليد
٤٢	اشاره
٤٤	مسأله ١: يجب على كل مكلف في عباداته و معاملاتہ أن يكون مجتهدا أو مقلدا أو محتاطا
٤٤	مسأله ٢: الأفي جواز العمل بالاحتياط مجتهدا كان أو لا
٤٤	مسأله ٣: قد يكون الاحتياط في الفعل
٤٤	مسأله ٤: الأفي جواز الاحتياط
٤٤	مسأله ٥: في مسأله جواز الاحتياط يلزم أن يكون مجتهدا أو مقلدا
٤٥	مسأله ٦: في الضروريات لا حاجة إلى التقليد
٤٥	مسأله ٧: عمل العاتى بلا تقليد و لا احتياط باطل
٤٥	مسأله ٨: التقليد هو الالتزام بالعمل
٤٥	مسأله ٩: الأفي جواز البقاء على تقليد الميت
٤٩	مسأله ١٠: إذا عدل عن الميت إلى الحي لا يجوز له العود إلى الميت
٤٩	مسأله ١١: لا يجوز العدول عن الحي إلى الحي إلا إذا كان الثاني أعلم
٤٩	مسأله ١٢: يجب تقليد الأعلم مع الإمكان على الأحوط
٤٩	مسأله ١٣: إذا كان هناك مجتهدان متساويان في الفضيله يتخير
٤٩	مسأله ١٤: إذا لم يكن للأعلم فتوى في مسأله من المسائل يجوز في تلك المسأله الأخذ من غير الأعلم
٥١	مسأله ١٥: إذا قلد مجتهدا كان يجوز البقاء على تقليد الميت فمات ذلك المجتهد
٥١	مسأله ١٦: عمل الجاهل المقصر الملتفت باطل
٥١	مسأله ١٧: المراد من الأعلم من يكون أعرف بالقواعد و المدارك للمسأله
٥٢	مسأله ١٨: الأحوط عدم تقليد المفضول

- مسألة ١٩: لا يجوز تقليد غير المجتهد ٥٢
- مسألة ٢٠: يعرف اجتهاد المجتهد بالعلم الوجداني ٥٢
- مسألة ٢١: إذا كان مجتهدان لا يمكن تحصيل العلم بأعلميه أحدهما و لا البيهنة ٥٢
- مسألة ٢٢: يشترط في المجتهد أمور - ٥٣
- مسألة ٢٣: العدالة عبارة عن ملكة (٦) إتيان الواجبات و ترك المحرمات ٥٣
- مسألة ٢٤: إذا عرض للمجتهد ما يوجب فقده للشرائط يجب على المقلد العدول إلى غيره ٥٤
- مسألة ٢٥: إذا قلد من لم يكن جامعاً و مضى عليه برهه من الزمان ٥٤
- مسألة ٢٦: إذا قلد من يحزم البقاء على تقليد الميت فمات و قلد من يجوز البقاء ٥٤
- مسألة ٢٧: يجب على المكلف العلم بأجزاء العبادات و شرائطها ٥٤
- مسألة ٢٨: يجب تعلم مسائل الشك و السهو بالمقدار الذى هو محل الابتلاء غالباً ٥٤
- مسألة ٢٩: كما يجب التقليد فى الواجبات و المحرمات يجب فى المستحبات و المكروهات و المباحات ٥٥
- مسألة ٣٠: إذا علم أن الفعل الفلانى ليس حراماً و لم يعلم أنه واجب أو مباح أو مستحب أو مكروه ٥٥
- مسألة ٣١: إذا تبدل رأى المجتهد لا يجوز للمقلد البقاء على رأيه الأول ٥٥
- مسألة ٣٢: إذا عدل المجتهد عن الفتوى إلى التوقف و التردد ٥٥
- مسألة ٣٣: إذا كان هناك مجتهدان متساويان فى العلم ٥٥
- مسألة ٣٤: إذا قلد من يقول بحرمه العدول حتى إلى الأعلم ٥٦
- مسألة ٣٥: إذا قلد شخصاً بتخيل أنه زيد فبان عمراً ٥٦
- مسألة ٣٦: فتوى المجتهد تعلم بأحد أمور ٥٧
- مسألة ٣٧: إذا قلد من ليس له أهليته الفتوى ثم التفت و جب عليه العدول ٥٧
- مسألة ٣٨: إن كان الأعلم منحصرًا فى شخصين ٥٧
- مسألة ٣٩: إذا شك فى موت المجتهد أو فى تبدل رأيه ٥٨
- مسألة ٤٠: إذا علم أنه كان فى عباداته بلا تقليد مده من الزمان و لم يعلم مقداره ٥٨
- مسألة ٤١: إذا علم أن أعماله السابقة كانت مع التقليد لكن لا يعلم أنها كانت عن تقليد صحيح أم لا ٥٨
- مسألة ٤٢: إذا قلد مجتهداً ثم شك فى أنه جامع للشرائط أم لا ٥٩
- مسألة ٤٣: من ليس أهلاً للفتوى يحرم عليه الإفتاء ٥٩
- مسألة ٤٤: يجب فى المفتى و القاضى العدالة ٥٩

- مسألة ٤٥: إذا مضت مدة من بلوغه و شك بعد ذلك في أن أعماله كانت عن تقليد صحيح أم لا ٦٠
- مسألة ٤٦: يجب على العاقل أن يقلد الأعلّم في مسأله وجوب تقليد الأعلّم أو عدم وجوبه ٦٠
- مسألة ٤٧: إذا كان مجتهدان أحدهما أعلّم في أحكام العبادات و الآخر أعلّم في المعاملات ٦٠
- مسألة ٤٨: إذا نقل شخص فتوى المجتهد خطأ يجب عليه إعلام من تعلم منه ٦١
- مسألة ٤٩: إذا اتفق في أثناء الصلاة مسأله لا يعلم حكمها ٦١
- مسألة ٥٠: يجب على العاقل في زمان الفحص عن المجتهد أو عن الأعلّم أن يحتاط في أعماله ٦١
- مسألة ٥١: المأذون و الوكيل عن المجتهد في التصرف في الأوقاف أو في أموال القصر ينعزل بموت المجتهد ٦١
- مسألة ٥٢: إذا بقي على تقليد الميت من دون أن يقلد الحي في هذه المسأله ٦١
- مسألة ٥٣: إذا قلد من يكتفى بالمره مثلا في التسبيحات الأربع ٦١
- مسألة ٥٤: الوكيل في عمل عن الغير يجب أن يعمل بمقتضى تقليد الموكل ٦٣
- مسألة ٥٥: إذا كان البائع مقلدا لمن يقول بصحه المعاطاه مثلا ٦٣
- مسألة ٥٦: في المرافعات اختيار تعيين الحاكم بيد المدعى ٦٤
- مسألة ٥٧: حكم الحاكم الجامع للشرايط لا يجوز نقضه ٦٤
- مسألة ٥٨: إذا نقل ناقل فتوى المجتهد لغيره ثم تبدل رأى المجتهد في تلك المسأله ٦٤
- مسألة ٥٩: إذا تعارض الناقلان في نقل الفتوى تساقطا ٦٤
- مسألة ٦٠: إذا عرضت مسأله لا يعلم حكمها ٦٤
- مسألة ٦١: إذا قلد مجتهدا ثم مات فقلد غيره ثم مات ٦٥
- مسألة ٦٢: يكفي في تحقق التقليد أخذ الرساله و الالتزام بالعمل بما فيها ٦٦
- مسألة ٦٣: في احتياطات الأعلّم إذا لم يكن له فتوى يتخير المقلد بين العمل بها و بين الرجوع إلى غيره الأعلّم فالأعلّم ٦٦
- مسألة ٦٤: الاحتياط المذكور في الرساله إما استجابي ٦٧
- مسألة ٦٥: في صوره تساوى المجتهدين يتخير بين تقليد أيهما شاء ٦٧
- مسألة ٦٦: لا يخفى أن تشخيص موارد الاحتياط عسر على العاقل ٦٨
- مسألة ٦٧: محل التقليد و مورده هو الأحكام الفرعيه العمليه ٦٨
- مسألة ٦٨: لا يعتبر الأعلّميه فيما أمره راجع إلى المجتهد إلا في التقليد ٦٩
- مسألة ٦٩: إذا تبدل رأى المجتهد هل يجب عليه إعلام المقلدين أم لا؟ ٦٩
- مسألة ٧٠: لا يجوز للمقلد إجراء أصاله البراءه أو الطهاره أو الاستصحاب في الشبهات الحكميه ٦٩

- مسألة ٧١: المجتهد غير العادل أو مجهول الحال لا يجوز تقليده ٧٠
- مسألة ٧٢: الظن يكون فتوى المجتهد كذا لا يكفي في جواز العمل ٧٠
- كتاب الطَّهارة ٧١
- اشاره ٧١
- فصل في المياه ٧٣
- اشاره ٧٣
- مسألة ١: الماء المضاف مع عدم ملاقاته نجاسه طاهر ٧٣
- مسألة ٢: الماء المطلق لا يخرج بالتصعيد عن إطلاقه ٧٤
- مسألة ٣: المضاف المصعد مضاف ٧٤
- مسألة ٤: المطلق أو المضاف النجس يطهر بالتصعيد ٧٤
- مسألة ٥: إذا شك في مائع أنه مضاف أو مطلق ٧٤
- مسألة ٧: إذا ألقى المضاف النجس في الكر فخرج عن الإطلاق إلى الإضافة ٧٤
- مسألة ٨: إذا انحصر الماء في مضاف مخلوط بالطين ٧٤
- مسألة ٩: الماء المطلق بأقسامه حتى الجارى منه ينجس إذا تغير بالنجاسه ٧٤
- مسألة ١٠: لو تغير الماء بما عدا الأوصاف المذكوره ٧٧
- مسألة ١١: لا يعتبر في تنجسه أن يكون التغير بوصف النجس بعينه ٧٨
- مسألة ١٢: لا فرق بين زوال الوصف الأصلي للماء أو العرضى ٧٨
- مسألة ١٣: لو تغير طرف من الحوض مثلا تنجس ٧٨
- مسألة ١٤: إذا وقع النجس في الماء فلم يتغير ثم تغير بعد مده ٧٨
- مسألة ١٥: إذا وقعت الميته خارج الماء و وقع جزء منها في الماء و تغير بسبب المجموع من الداخل و الخارج ٧٨
- مسألة ١٦: إذا شك في التغير و عدمه أو في كونه للمجاوره أو بالملاقاه أو كونه بالنجاسه أو بطاهر ٧٩
- مسألة ١٧: إذا وقع في الماء دم و شىء طاهر أحمر فاحمّر بالمجموع ٧٩
- مسألة ١٨: الماء المتغير إذا زال تغيره بنفسه من غير اتصاله بالكر أو الجارى لم يطهر ٧٩
- فصل في الماء الجارى ٨٠
- اشاره ٨٠
- مسألة ١: الجارى على الأرض من غير ماده نابعه أو راشحه إذا لم يكن كرا ينجس بالملاقاه ٨٠

- مسألة ٢: إذا شك في أن له مادة أم لا و كان قليلا ينجس بالملاقاه ٨٠
- مسألة ٣: يعتبر في عدم تنجس الجارى اتصاله بالماده ٨٠
- مسألة ٤: يعتبر في الماده الدوام ٨٠
- مسألة ٥: لو انقطع الاتصال بالماده ٨١
- مسألة ٦: الرائد المتصل بالجارى كالجارى ٨١
- مسألة ٧: العيون التى تنبع فى الشتاء مثلا و تنقطع فى الصيف ٨١
- مسألة ٨: إذا تغير بعض الجارى دون بعضه الآخر ٨١
- فصل فى الماء الرائد: الكر و القليل ٨٢
- اشاره ٨٢
- مسألة ١: لا فرق فى تنجس القليل بين أن يكون واردا على النجاسه ٨٢
- مسألة ٢: الكر بحسب الوزن ألف و مائتا رطل بالعراقى ٨٢
- مسألة ٣: الكر بحقه الإسلامبول - و هى مائتان و ثمانون مثقالا ٨٧
- مسألة ٤: إذا كان الماء أقل من الكر و لو بنصف مثقال ٨٧
- مسألة ٥: إذا لم يتساو سطوح القليل ٨٧
- مسألة ٦: إذا جمد بعض ماء الحوض و الباقي لا يبلغ كرا ينجس بالملاقاه ٨٧
- مسألة ٧: الماء المشكوك كريتته مع عدم العلم بحالته السابقه ٨٧
- مسألة ٨: الكر المسبوق بالقله إذا علم ملاقاته للنجاسه و لم يعلم السابق من الملاقاه و الكريه ٨٨
- مسألة ٩: إذا وجد نجاسه فى الكر و لم يعلم أنها وقعت فيه قبل الكريه أو بعدها ٨٩
- مسألة ١٠: إذا حدثت الكريه و الملاقاه فى آن واحد ٨٩
- مسألة ١١: إذا كان هناك ماء ان أحدهما كر و الآخر قليل و لم يعلم أن أيهما كر فوكت نجاسه فى أحدهما معينا أو غير معين ٨٩
- مسألة ١٢: إذا كان ماء ان أحدهما المعين نجس فوكت نجاسه لم يعلم وقوعها فى النجس أو الطاهر ٩٠
- مسألة ١٣: إذا كان كر لم يعلم أنه مطلق أو مضاف فوكت فيه نجاسه ٩٠
- مسألة ١٤: القليل النجس المتمم كرا يطاهر أو نجس نجس ٩٠
- فصل فى ماء المطر ٩١
- اشاره ٩١
- مسألة ١: الثوب أو الفراش النجس إذا تقاطر عليه المطر و نفذ فى جميعه طهر ٩١

- مسألة ٢: الإلقاء المتروك بماء نجس كالحب و الشربة و نحوهما إذا تقاطر عليه ٩١
- مسألة ٣: الأرض النجسه تطهر بوصول المطر إليها ٩٢
- مسألة ٤: الحوض النجس تحت السماء يطهر بالمطر ٩٢
- مسألة ٥: إذا تقاطر من السقف لا يكون مطهرا ٩٢
- مسألة ٦: إذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر لم ينجس ٩٢
- مسألة ٧: إذا كان السطح نجسا فوقه عليه المطر و نفذ و تقاطر من السقف لا تكون تلك القطرات نجسه ٩٣
- مسألة ٨: إذا تقاطر من السقف النجس يكون طاهرا ٩٣
- مسألة ٩: التراب النجس يطهر بنزول المطر عليه ٩٣
- مسألة ١٠: الحصير النجس يطهر بالمطر ٩٣
- مسألة ١١: الإلقاء النجس يطهر إذا أصاب المطر جميع مواضع النجس منه ٩٣
- فصل في ماء الحمام ٩٤
- فصل في ماء البئر ٩٤
- اشاره ٩٤
- مسألة ١: ماء البئر المتصل بالماده إذا تنجس بالتغير فطهره بزواله ٩٤
- مسألة ٢: الماء الراكد النجس كرا كان أو قليلا يطهر بالاتصال بكر طاهر ٩٥
- مسألة ٣: لا فرق بين أنحاء الاتصال في حصول التطهير ٩٥
- مسألة ٤: الكوز المملوء من الماء النجس إذا غمس في الحوض يطهر ٩٥
- مسألة ٥: الماء المتغير إذا ألقى عليه الكر فزال تغيره به يطهر ٩٥
- مسألة ٦: تثبت نجاسه الماء كغيره بالعلم و بالبينه ٩٥
- مسألة ٧: إذا أخبر ذو اليد بنجاسته و قامت البينه على الطهاره ٩٥
- مسألة ٨: إذا شهد اثنان بأحد الأمرين و شهد أربعة بالآخر ٩٦
- مسألة ٩: الكريه تثبت بالعلم و بالبينه ٩٦
- مسألة ١٠: يحرم شرب الماء النجس إلا في الضروره ٩٦
- فصل في الماء المستعمل ٩٧
- اشاره ٩٧
- مسألة ١: لا إشكال في القطرات التي تقع في الإلقاء عند الغسل و لو قلنا بعدم جواز استعمال غسله الحدث الأكبر ٩٨

- مسألة ٢: يشترط في طهاره ماء الاستنجاء أمور ٩٨
- مسألة ٣: لا يشترط في طهاره ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد ٩٨
- مسألة ٤: إذا سبق بيده بقصد الاستنجاء ثم أعرض ثم عاد لا بأس ٩٨
- مسألة ٥: لا فرق في ماء الاستنجاء بين الغسله الأولى و الثانية ٩٨
- مسألة ٦: إذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعي فمع الاعتياد كالطبيعي ٩٩
- مسألة ٧: إذا شك في ماء أنه غسله الاستنجاء أو غسله سائر النجاسات يحكم عليه بالطهاره ٩٩
- مسألة ٨: إذا اغتسل في كر كخزانه الحمام أو استنجى فيه ٩٩
- مسألة ٩: إذا شك في وصول نجاسه من الخارج أو مع الغائط بينى على العدم ٩٩
- مسألة ١٠: سلب الطهاره أو الطهوريه (٣) عن الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر أو الخبث استنجاء أو غيره إنما يجرى في الماء القليل ٩٩
- مسألة ١١: المتخلف في الثوب بعد العصر من الماء طاهر ٩٩
- مسألة ١٢: تطهر اليد تبعا بعد التطهير ١٠٠
- مسألة ١٣: لو أجرى الماء على المحل النجس زائدا على مقدار يكفى في طهارته ١٠٠
- مسألة ١٤: غسله ما يحتاج إلى تعدد الغسل كالبول مثلا إذا لاقث شيئا لا يعتبر فيها التعدد ١٠٠
- مسألة ١٥: غسله الغسله الاحتياطيه استحبابا يستحب الاجتناب ١٠٠
- فصل في الماء المشكوك ١٠١
- اشاره ١٠١
- مسألة ١: إذا اشتبه نجس أو مغصوب في محصور كإناء في عشره يجب الاجتناب عن الجميع ١٠١
- مسألة ٢: لو اشتبه مضاف في محصور يجوز أن يكثر الوضوء ١٠٢
- مسألة ٣: إذا لم يكن عنده إلا ماء مشكوك إطلاقه و إضافته و لم يتيقن أنه كان في السابق مطلقا يتيمم للصلاه و نحوها ١٠٢
- مسألة ٤: إذا علم إجمالا أن هذا الماء إما نجس أو مضاف ١٠٣
- مسألة ٥: لو أريق أحد الإنائين المشتبهين من حيث النجاسه و الغصبيه لا يجوز التوضؤ بالآخر ١٠٣
- مسألة ٦: ملاقى الشبهه المحصوره لا يحكم عليه بالنجاسه ١٠٣
- مسألة ٧: إذا انحصر الماء في المشتبهين تعين التيمم ١٠٨
- مسألة ٨: إذا كان إناء ان أحدهما المعين نجس و الآخر طاهر فأريق أحدهما و لم يعلم أنه أيهما ١٠٨
- مسألة ٩: إذا كان هناك إناء لا يعلم أنه لزيد أو لعمر و المفروض أنه مأذون من قبل زيد فقط في التصرف في ماله ١٠٨
- مسألة ١٠: في الماءين المشتبهين إذا توضأ بأحدهما أو اغتسل و غسل بدنه من الآخر ١٠٩

- مسأله ١١: إذا كان هناك ماءان توضعاً بأحدهما أو اغتسل و بعد الفراغ ----- ١٠٩
- مسأله ١٢: إذا استعمل أحد المشتبهين بالغصبيه ----- ١٠٩
- فصل فى الأسار ----- ١١٢
- فصل فى النجاسات ----- ١١٣
- اشاره ----- ١١٣
- الأول و الثانى: البول و الغائط من الحيوان الذى لا يؤكل لحمه ----- ١١٣
- اشاره ----- ١١٣
- مسأله ١: ملاقاته الغائط فى الباطن لا توجب النجاسه ----- ١١٣
- مسأله ٢: لا مانع من بيع البول و الغائط من مأكول اللحم ----- ١١٤
- مسأله ٣: إذا لم يعلم كون حيوان معين أنه مأكول اللحم أو لا ----- ١١٤
- مسأله ٤: لا يحكم بنجاسه فضله الحيه ----- ١١٥
- الثالث: المنى من كل حيوان له دم سائل ----- ١١٥
- الرابع: الميتة من كل ما له دم سائل ----- ١١٥
- اشاره ----- ١١٥
- مسأله ٥: الأجزاء المبانه من الحى مما تحله الحياه كالمبانه من الميتة ----- ١١٦
- مسأله ٦: فأره المسك المبانه من الحى طاهره على الأقوى ----- ١١٦
- مسأله ٧: ميتة ما لا نفس له طاهره ----- ١١٦
- مسأله ٨: إذا شك فى شىء أنه من أجزاء الحيوان أم لا ----- ١١٦
- مسأله ٩: المراد من الميتة أعم مما مات حتف أنفه أو قتل أو ذبح على غير الوجه الشرعى ----- ١١٦
- مسأله ١٠: ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم أو الشحم أو الجلد محكوم بالطهاره ----- ١١٧
- مسأله ١١: ما يؤخذ من يد الكافر أو يوجد فى أرضهم محكوم بالنجاسه ----- ١١٧
- مسأله ١٢: جلد الميتة لا يطهر بالدبغ ----- ١١٧
- مسأله ١٣: السقط قبل ولوج الروح نجس ----- ١١٧
- مسأله ١٤: ملاقاته الميتة بلا رطوبه مسريه لا توجب النجاسه على الأقوى ----- ١١٧
- مسأله ١٥: يشترط فى نجاسه الميتة خروج الروح من جميع جسده ----- ١١٨
- مسأله ١٦: مجرد خروج الروح يوجب النجاسه ----- ١١٨

- مسألة ١٧: المضعه نجسه ١١٨
- مسألة ١٨: إذا قطع عضو من الحي و بقى معلقا متصلا به طاهر ما دام الاتصال، و ينجس بعد الانفصال ١١٨
- مسألة ١٩: الجند المعروف كونه خصيه كلب الماء إن لم يعلم ذلك و احتمال عدم كونه من أجزاء الحيوان فطاهر و حلال ١١٨
- مسألة ٢٠: إذا قلع سنّه أو قصّ ظفره فانقطع معه شيء من اللحم ١١٩
- مسألة ٢١: إذا وجد عظما مجردا و شك في أنه من نجس العين أو من غيره يحكم عليه بالطهاره ١١٩
- مسألة ٢٢: الجلد المطروح إن لم يعلم أنه من الحيوان الذى له نفس أو غيره كالسمك مثلا ١١٩
- مسألة ٢٣: يحرم بيع الميتة ١١٩
- الخامس: الدم من كل ما له نفس سائله ١١٩
- اشاره ١١٩
- مسألة ٢٤: العلقه المستحيله من المنى نجسه ١٢٠
- مسألة ٢٥: المتخلف فى الذبيحه و إن كان طاهرا، لكنه حرام ١٢٠
- مسألة ٢٦: الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دما نجس ١٢٠
- مسألة ٢٧: الدم الذى قد يوجد فى اللبن عند الحلب نجس و منجّس ١٢٠
- مسألة ٢٨: الجنين الذى يخرج من بطن المذبوح و يكون ذكاته بذكاه امه تمام دمه طاهر ١٢١
- مسألة ٢٩: الصيد الذى ذكاته بأله الصيد فى طهاره ما تخلف فيه بعد خروج روحه إشكال ١٢١
- مسألة ٣٠: الدم المشكوك فى كونه من الحيوان أو لا محكوم بالطهاره ١٢١
- مسألة ٣١: إذا خرج من الجرح أو الدملى شيء أصفر يشك فى أنه دم أم لا محكوم بالطهاره ١٢٤
- مسألة ٣٢: إذا حكّ جسده فخرجت رطوبه يشك فى أنها دم أو ماء أصفر ١٢٤
- مسألة ٣٣: الماء الأصفر الذى ينجمد على الجرح عند البرء طاهر ١٢٤
- مسألة ٣٤: الدم المراق فى الأمرار حال غليانها نجس منجس ١٢٤
- مسألة ٣٥: إذا غرز إبره أو أدخل سكيننا فى بدنه أو بدن حيوان ١٢٤
- مسألة ٣٦: إذا استهلك الدم الخارج من بين الأسنان فى ماء الفم فالظاهر طهارته ١٢٤
- مسألة ٣٧: الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد من اليدين إن لم يستحل و صدق عليه الدم نجس ١٢٤
- السادس و السابع: الكلب و الخنزير البريان ١٢٤
- الثامن: الكافر بأقسامه ١٢٧
- اشاره ١٢٧

- مسأله ٣٨: الأقوى طهاره ولد الزنا من المسلمين ١٢٨
- مسأله ٣٩: لا إشكال فى نجاسه الغلاه و الخوارج و النواصب ١٢٨
- مسأله ٤٠: غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصبين و معادين لسائر الأئمه و لا سائين لهم طاهرون ١٢٨
- مسأله ٤١: من شك فى إسلامه و كفره طاهر ١٢٩
- التاسع: الخمر بل كل مسكر مائع بالأصالة ١٢٩
- اشاره ١٢٩
- مسأله ٤٢: ألحق المشهور بالخمر العصير العنبى إذا غلى قبل أن يذهب ثلثاه ١٢٩
- مسأله ٤٣: إذا صار العصير دبسا بعد الغليان قبل أن يذهب ثلثاه ١٣٠
- مسأله ٤٤: يجوز أكل الزبيب و الكشمش و التمر فى الأمرارق و الطبخ و إن غلت ١٣٠
- مسأله ٤٥: ماء الشعير الذى يستعمله الأطباء فى معالجاتهم ليس من الفقاع ١٣٠
- الحادى عشر: عرق الجنب من الحرام ١٣١
- اشاره ١٣١
- مسأله ٤٦: العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس ١٣١
- مسأله ٤٧: إذا أجنب من حرام ثم من حلال أو من حلال ثم من حرام فالظاهر نجاسه عرقه أيضا ١٣١
- مسأله ٤٨: المجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل فالظاهر عدم نجاسه عرقه ١٣١
- مسأله ٤٩: الصبى الغير البالغ إذا أجنب من حرام ففى نجاسه عرقه إشكال ١٣١
- الثانى عشر: عرق الإبل الجلاله بل مطلق الحيوان الجلال ١٣١
- اشاره ١٣١
- مسأله ٥٠: الأحوط الاجتناب عن الثعلب و الأرنب و الوزع ١٣١
- مسأله ٥١: كل مشكوك طاهر ١٣٣
- مسأله ٥٢: الأقوى طهاره غسله الحمام ١٣٣
- مسأله ٥٣: يستحب رشّ الماء إذا أراد أن يصلى فى معابد اليهود ١٣٣
- مسأله ٥٤: فى الشك فى الطهاره و النجاسه لا يجب الفحص ١٣٣
- فصل فى طرق ثبوت النجاسه ١٣٤
- اشاره ١٣٤
- مسأله ١: لا اعتبار بعلم الوسواسى ١٣٤

- مسألة ٢: العلم الإجمالي كالتفصيلي ١٣٥
- مسألة ٣: لا يعتبر في البيئه حصول الظن بصدقها ١٣٥
- مسألة ٤: لا يعتبر في البيئه ذكر مستند الشهاده ١٣٥
- مسألة ٥: إذا لم يشهدا بالنجاسه بل بموجبها كفى ١٣٥
- مسألة ٦: إذا شهدا بالنجاسه و اختلف مستندهما كفى في ثبوتها ١٣٥
- مسألة ٧: الشهاده بالإجمال كافيها أيضا ١٣٦
- مسألة ٨: لو شهد أحدهما بنجاسه الشيء فعلا و الآخر بنجاسته سابقا مع الجهل بحاله فعلا ١٣٧
- مسألة ٩: لو قال أحدهما: إنه نجس؛ وقال الآخر: إنه كان نجسا و الآن طاهر ١٣٧
- مسألة ١٠: إذا أخبرت الزوجه أو الخادمه أو المملوكه بنجاسه ما في يدها من ثياب الزوج أو ظروف البيت ١٣٧
- مسألة ١١: إذا كان الشيء بيد شخصين كالشريكين يسمع قول كل منهما في نجاسته ١٣٧
- مسألة ١٢: لا فرق في اعتبار قول ذى اليد بالنجاسه بين أن يكون فاسقا أو عادلا ١٣٧
- مسألة ١٣: في اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبيا إشكال ١٣٧
- مسألة ١٤: لا يعتبر في قبول قول صاحب اليد أن يكون قبل الاستعمال ١٣٨
- فصل في كيفية تنجس المتنجسات ١٣٩
- اشاره ١٣٩
- مسألة ١: إذا شك في رطوبه أحد المتلاقيين أو علم وجودها و شك في سرايتها ١٤٠
- مسألة ٢: الذباب الواقع على النجس الرطب إذا وقع على ثوب أو بدن شخص و إن كان فيهما رطوبه مسريه ١٤٠
- مسألة ٣: إذا وقع بعر الفأر في الدهن أو الدبس الجامدين ١٤٠
- مسألة ٤: إذا لاقى النجاسه جزءا من البدن المتعرق ١٤١
- مسألة ٥: إذا وضع إبريق مملوء ماء على الأرض النجسه و كان في أسفلها ثقب يخرج منه الماء ١٤١
- مسألة ٦: إذا خرج من أنفه نخاعه غليظه و كان عليها نقطه من الدم ١٤١
- مسألة ٧: الثوب أو الفرض الملتصق بالتراب النجس يكفيه نفضه ١٤١
- مسألة ٨: لا يكفي مجرد الميعان في التنجس ١٤١
- مسألة ٩: المتنجس لا يتنجس ثانيا و لو بنجاسه أخرى ١٤٢
- مسألة ١٠: إذا تنجس الثوب مثلا بالدم مما يكفي فيه غسله مره و شك في ملاقاته للبول أيضا ١٤٢
- مسألة ١١: الأقوى أن المتنجس منجس كالنجس ١٤٣

- مسألة ١٢: قد مر أنه يشترط في تنجس الشيء بالملاقاة تأثره ١٤٤
- مسألة ١٣: الملاقاة في الباطن لا توجب التنجيس ١٤٤
- فصل في أحكام النجاسة ١٤٥
- اشاره ١٤٥
- مسألة ١: إذا وضع جبهته على محل بعضه طاهر و بعضه نجس صح ١٤٥
- مسألة ٢: يجب إزاله النجاسة عن المساجد ١٤٦
- مسألة ٣: وجوب إزاله النجاسة عن المساجد كفاي ١٤٦
- مسألة ٤: إذا رأى نجاسة في المسجد و قد دخل وقت الصلاة ١٤٦
- مسألة ٥: إذا صلى ثم تبين له كون المسجد نجسا ١٤٧
- مسألة ٦: إذا كان موضع من المسجد نجسا لا يجوز تنجيسه ثانيا ١٤٧
- مسألة ٧: لو توقف تطهير المسجد على حفر أرضه ١٤٧
- مسألة ٨: إذا تنجس حصر المسجد و جب تطهيره ١٤٧
- مسألة ٩: إذا توقف تطهير المسجد على تخريبه أجمع ١٤٨
- مسألة ١٠: لا يجوز تنجيس المسجد الذى صار خرابا ١٤٨
- مسألة ١١: إذا توقف تطهيره على تنجيس بعض المواضع الطاهره ١٤٨
- مسألة ١٢: إذا توقف التطهير على بذل مال و جب ١٤٨
- مسألة ١٣: إذا تغير عنوان المسجد ١٤٩
- مسألة ١٤: إذا رأى الجنب نجاسة في المسجد ١٤٩
- مسألة ١٥: فى جواز تنجيس مساجد اليهود و النصارى إشكال ١٥٠
- مسألة ١٦: إذا علم عدم جعل الواقف صحن المسجد أو سقفه أو جدرانها جزءا من المسجد ١٥٠
- مسألة ١٧: إذا علم إجمالا بنجاسة أحد المسجدين أو أحد المكانين من مسجد ١٥٠
- مسألة ١٨: لا فرق بين كون المسجد عاما أو خاصا ١٥٠
- مسألة ١٩: هل يجب إعلام الغير إذا لم يتمكن من الإزاله؟ ١٥٠
- مسألة ٢٠: المشاهد المشرفة كالمساجد فى حرمه التنجيس ١٥٠
- مسألة ٢١: يجب الإزاله عن ورق المصحف الشريف و خطه بل عن ١٥١
- مسألة ٢٢: يحرم كتابه القرآن بالمركب النجس ١٥١

- مسألة ٢٣: لا يجوز إعطاؤه بيد الكافر - ١٥١
- مسألة ٢٤: يحرم وضع القرآن على العين النجسه ١٥١
- مسألة ٢٥: يجب إزاله النجاسه عن التربه الحسينيه ١٥١
- مسألة ٢٦: إذا وقع ورق القرآن أو غيره من المحترمات في بيت الخلاء أو بالوعته - ١٥١
- مسألة ٢٧: تنجيس مصحف الغير موجب لضمان نقصه - ١٥٢
- مسألة ٢٨: وجوب تطهير المصحف كفاً ١٥٢
- مسألة ٢٩: إذا كان المصحف للغير ففي جواز تطهيره بغير إذنه إشكال - ١٥٢
- مسألة ٣٠: يجب إزاله النجاسه عن المأكول و عن ظروف الأكل و الشرب - ١٥٣
- مسألة ٣١: الأحوط ترك الانتفاع بالأعيان النجسه - ١٥٣
- مسألة ٣٢: كما يحرم الأكل و الشرب للشئ النجس كذا يحرم التسبب لأكل الغير أو شربه ١٥٣
- مسألة ٣٣: لا يجوز سقى المسكرات للأطفال - ١٥٤
- مسألة ٣٤: إذا كان موضع من بيته أو فرشته نجسا فورد عليه ضيف و باشره بالرطوبه المسريه - ١٥٥
- مسألة ٣٥: إذا استعار ظرفاً أو فرشاً أو غيرهما من جاره فتنجس عنده هل يجب عليه إعلامه عند الرد؟ - ١٥٥
- فصل في الصلاه في النجس ١٥٦
- اشاره ١٥٦
- مسألة ١: ناسى الحكم تكليفاً أو وضعاً كجاهله في وجوب الإعادة و القضاء ١٦٥
- مسألة ٢: لو غسل ثوبه النجس و علم بطهارته ثم صلى فيه و بعد ذلك تبين له بقاء نجاسته ١٦٥
- مسألة ٣: لو علم بنجاسه شئ فنسى و لاقاه بالرطوبه و صلى ثم تذكر أنه كان نجسا و أن يده تنجست بملاقاته - ١٦٦
- مسألة ٤: إذا انحصر ثوبه في نجس ١٦٦
- مسألة ٥: إذا كان عنده ثوبان يعلم بنجاسه أحدهما يكرر الصلاه - ١٦٧
- مسألة ٦: إذا كان عنده مع الثوبين المشتبهين ثوب طاهر ١٦٧
- مسألة ٧: إذا كان أطراف الشبهه ثلاثه ١٦٧
- مسألة ٨: إذا كان كل من بدنه و ثوبه نجسا و لم يكن له من الماء إلا ما يكفي أحدهما ١٦٧
- مسألة ٩: إذا تنجس موضعان من بدنه أو لباسه و لم يمكن إزالتهما ١٦٨
- مسألة ١٠: إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفي إلا لرفع الحدث أو لرفع الخبث - ١٦٩
- مسألة ١١: إذا صلى مع النجاسه اضطرارا لا يجب عليه الإعادة ١٦٩

- مسألة ١٢: إذا اضطر إلى السجود على محل نجس لا يجب إعادتها - - - - - ١٦٩
- مسألة ١٣: إذا سجد على الموضع النجس جهلاً أو نسياناً - - - - - ١٦٩
- فصل في ما يعفى عنه في الصلاة - - - - - ١٧٠
- اشاره - - - - - ١٧٠
- الأول: دم الجروح و القروح ما لم تبرأ - - - - - ١٧٠
- اشاره - - - - - ١٧٠
- مسألة ١: كما يعفى عن دم الجروح كذا يعفى عن القيح المتنجس - - - - - ١٧٠
- مسألة ٢: إذا تلوّثت يده في مقام العلاج يجب غسلها و لا عفو - - - - - ١٧١
- مسألة ٣: يعفى عن دم البواسير خارجه كانت أو داخله - - - - - ١٧١
- مسألة ٤: لا يعفى عن دم الرعاف - - - - - ١٧١
- مسألة ٥: يستحب لصاحب القروح و الجروح أن يغسل ثوبه - - - - - ١٧١
- مسألة ٦: إذا شك في دم أنه من الجروح أو القروح أم لا - - - - - ١٧٢
- مسألة ٧: إذا كانت القروح أو الجروح المتعدده متقاربه - - - - - ١٧٢
- الثاني: مما يعفى عنه في الصلاة الدم الأقل من الدرهم - - - - - ١٧٢
- اشاره - - - - - ١٧٢
- مسألة ٨: إذا تفتش من أحد طرفي الثوب إلى الآخر قدم واحد - - - - - ١٧٣
- مسألة ٩: الدم الأقل إذا وصل إليه رطوبه من الخارج فصار المجموع بقدر الدرهم أو أزيد - - - - - ١٧٣
- مسألة ١٠: إذا علم كون الدم أقل من الدرهم و شك في أنه من المستثنيات أم لا - - - - - ١٧٤
- مسألة ١١: المتنجس بالدم ليس كالدّم في العفو عنه - - - - - ١٧٤
- مسألة ١٢: الدم الأقل إذا أزيل عينه فالظاهر بقاء حكمه - - - - - ١٧٤
- مسألة ١٣: الدم الأقل إذا وقع عليه دم آخر أقل و لم يتعد عنه أو تعدى و كان المجموع أقل لم يزل حكم العفو عنه - - - - - ١٧٥
- مسألة ١٤: الدم الغليظ الذي سعته أقل عفو - - - - - ١٧٥
- مسألة ١٥: إذا وقعت نجاسه أخرى كقطره من البول مثلاً على الدم الأقل - - - - - ١٧٥
- الثالث: مما يعفى عنه ما لا تتم فيه الصلاة من الملابس - - - - - ١٧٥
- الرابع: المحمول المتنجس الذي لا تتم فيه الصلاة - - - - - ١٧٥
- اشاره - - - - - ١٧٥

مسأله ١٦: الخيط المتنجس الذي خيط به الجرح يعد من المحمول ١٧٦

الخامس: ثوب المربيه للصبى ١٧٦

اشاره ١٧٦

مسأله ١٧: إلحاق بدنها بالثوب فى العفو عن نجاسته محل إشكال ١٧٧

مسأله ١٨: فى إلحاق المربى بالمربيه إشكال ١٧٧

السادس: يعفى عن كل نجاسه فى البدن أو الثوب فى حال الاضطرار ١٧٧

فصل فى المطهرات ١٧٨

اشاره ١٧٨

و هى أمور ١٧٨

اشاره ١٧٨

أحدها: الماء ١٧٨

اشاره ١٧٨

مسأله ١: المدار فى التطهير زوال عين النجاسه دون أوصافها ١٨٠

مسأله ٢: إنما يشترط فى التطهير طهاره الماء قبل الاستعمال ١٨٠

مسأله ٣: يجوز استعمال غساله الاستنجاء فى التطهير على الأقوى ١٨١

مسأله ٤: يجب فى تطهير الثوب أو البدن بالماء القليل من بول غير الرضيع الغسل مرتين ١٨١

مسأله ٥: يجب فى الأوانى إذا تنجست بغير الولوج الغسل ثلاث مرات فى الماء القليل ١٨٢

مسأله ٦: يجب فى ولوغ الخنزير غسل الإناء سبع مرات ١٨٤

مسأله ٧: يستحب فى ظروف الخمر الغسل سبعا ١٨٤

مسأله ٨: التراب الذى يعفر به يجب أن يكون طاهرا قبل الاستعمال ١٨٤

مسأله ٩: إذا كان الإناء ضيقا لا يمكن مسحه بالتراب ١٨٤

مسأله ١٠: لا يجرى حكم التعفير فى غير الظروف مما تنجس بالكلب و لو بماء ولوغه أو بلطعه ١٨٤

مسأله ١١: لا يتكرر التعفير بتكرر الولوج من كلب واحد أو أزيد ١٨٥

مسأله ١٢: يجب تقديم التعفير على الغسلتين ١٨٥

مسأله ١٣: إذا غسل الإناء بالماء الكثير لا يعتبر فيه التثليث ١٨٥

مسأله ١٤: فى غسل الإناء بالماء القليل يكفى صب الماء فيه و إدارته إلى أطرافه ١٨٥

- مسأله ١٥: إذا شك في متنجس أنه من الظروف حتى يعتبر غسله ثلاث مرات أو غيره حتى يكفى فيه المره ١٨٥
- مسأله ١٦: يشترط في الغسل بالماء القليل انفصال الغساله على المتعارف ١٨٥
- مسأله ١٧: لا يعتبر العصر و نحوه فيما تنجس ببول الرضيع ١٨٨
- مسأله ١٨: إذا شك في نفوذ الماء النجس في الباطن في مثل الصابون و نحوه ١٨٩
- مسأله ١٩: قد يقال بطهاره الدهن المتنجس إذا جعل في الكر الحار ١٨٩
- مسأله ٢٠: إذا تنجس الأرز أو الماش أو نحوهما يجعل في وصله و يغمس في الكر ١٨٩
- مسأله ٢١: الثوب النجس يمكن تطهيره بجعله في طشت و صب الماء عليه ثم عصره و إخراج غسالته ١٩٠
- مسأله ٢٢: اللحم المطبوخ بالماء النجس أو المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره في الكثير ١٩١
- مسأله ٢٣: الطين النجس اللاصق بالإبريق يطهر بغمسه في الكر و نفوذ الماء إلى أعماقه ١٩١
- مسأله ٢٤: الطحين و العجين النجس يمكن تطهيره بجعله خبزا وضعه في الكر ١٩٢
- مسأله ٢٥: إذا تنجس التنور يطهر بصب الماء في أطرافه من فوق إلى تحت ١٩٢
- مسأله ٢٦: الأرض الصلبه أو المفروشه بالآجر أو الحجر تطهر بالماء القليل إذا أجرى عليها ١٩٢
- مسأله ٢٧: إذا صبغ ثوب بالدم لا يطهر ما دام يخرج منه الماء الأحمر ١٩٣
- مسأله ٢٨: فيما يعتبر فيه التعدد لا يلزم توالى الغسلتين أو الغسلات ١٩٣
- مسأله ٢٩: الغسله المزبله للعين بحيث لا يبقى بعدها شيء منها تعد من الغسلات ١٩٣
- مسأله ٣٠: النعل المتنجسه تطهر بغمسها في الماء الكثير ١٩٤
- مسأله ٣١: الذهب المذاب و نحوه من الفلزات إذا صب في الماء النجس أو كان متنجسا فأذيب ينجس ظاهره و باطنه ١٩٤
- مسأله ٣٢: الحلوى الذى يصوغه الكافر إذا لم يعلم ملاقاته له مع الرطوبه ١٩٤
- مسأله ٣٣: النبات المتنجس يطهر بالغمس في الكثير ١٩٥
- مسأله ٣٤: الكوز الذى صنع من طين نجس أو كان مصنوعا للكافر يطهر ظاهره بالقليل ١٩٥
- مسأله ٣٥: اليد الدسمه إذا تنجست تطهر في الكثير و القليل ١٩٥
- مسأله ٣٦: الظروف الكبار التى لا يمكن نقلها كالحب المثبت في الأرض و نحوه إذا تنجست يمكن تطهيرها ١٩٥
- مسأله ٣٧: في تطهير شعر المرأة و لحيه الرجل لا حاجه إلى العصر ١٩٧
- مسأله ٣٨: إذا غسل ثوبه المتنجس ثم رأى بعد ذلك فيه شيئا من الطين أو من دقاق الأسنان الذى كان متنجسا ١٩٧
- مسأله ٣٩: في حال إجراء الماء على المحل النجس من البدن أو الثوب لا يلحقه حكم ملاقى الغساله ١٩٨
- مسأله ٤٠: إذا أكل طعاما نجسا فما يبقى منه بين أسنانه باق على نجاسته ١٩٩

- مسألة ٤١: آيات التطهير كاليد و الظروف الذى يغسل فيه تطهر بالتبع - - - - - ٢٠٠
- الثانى من المطهرات: الأرض - - - - - ٢٠١
- اشاره - - - - - ٢٠١
- مسألة ٤٢: إذا سرت النجاسه إلى داخل النعل لا تطهر بالمشى - - - - - ٢٠٤
- مسألة ٤٣: فى طهاره ما بين أصابع الرجل إشكال - - - - - ٢٠٤
- مسألة ٤٤: الظاهر كفايه المسح على الحائط - - - - - ٢٠٤
- مسألة ٤٥: إذا شك فى طهاره الأرض يبني على طهارتها - - - - - ٢٠٤
- مسألة ٤٦: إذا علم وجود عين النجاسه أو المتنجس لا بد من العلم بزوالها - - - - - ٢٠٥
- مسألة ٤٧: إذا كان فى الظلمه و لا يدري أن ما تحت قدمه أرض أو شيء آخر من فرش و نحوه لا يكفى المشى عليه - - - - - ٢٠٥
- مسألة ٤٨: إذا رقع نعله بوصله طاهره فتنجست تطهر بالمشى - - - - - ٢٠٥
- الثالث من المطهرات: الشمس - - - - - ٢٠٦
- اشاره - - - - - ٢٠٦
- مسألة ٤٩: كما تطهر ظاهر الأرض كذلك باطنها المتصل بالظاهر النجس - - - - - ٢٠٨
- مسألة ٥٠: إذا كانت الأرض أو نحوها جافه و أريد تطهيرها بالشمس يصب عليها الماء الطاهر أو النجس - - - - - ٢٠٨
- مسألة ٥١: ألحق بعض العلماء البيدر الكبير بغير المنقولات - - - - - ٢٠٨
- مسألة ٥٢: الحصى و التراب و الطين و الأحجار و نحوها ما دامت واقعه على الأرض هى فى حكمها - - - - - ٢٠٨
- مسألة ٥٣: يشترط فى التطهير بالشمس زوال عين النجاسه إن كان لها عين - - - - - ٢٠٨
- مسألة ٥٤: إذا شك فى رطوبه الأرض حين الإشراق أو فى زوال العين بعد العلم بوجودها أو فى حصول الجفاف - - - - - ٢٠٨
- مسألة ٥٥: الحصر يطهر بإشراق الشمس (٢) على أحد طرفيه طرفه الآخر - - - - - ٢٠٩
- الرابع: الاستحاله - - - - - ٢٠٩
- الخامس: الانقلاب - - - - - ٢١١
- اشاره - - - - - ٢١١
- مسألة ٥٦: العنب أو التمر المتنجس إذا صار خلا لم يطهر - - - - - ٢١٢
- مسألة ٥٧: إذا صب فى الخمر ما يزيل سكره لم يطهر - - - - - ٢١٢
- مسألة ٥٨: بخار البول أو الماء المتنجس طاهر - - - - - ٢١٣
- مسألة ٥٩: إذا وقعت قطره خمر فى حب خل و استهلكت فيه لم يطهر و تنجس الخل - - - - - ٢١٣

- مسألة ٦٠: الانقلاب غير الاستحالة ٢١٤
- مسألة ٦١: إذا تنجس العصير بالخمير ثم انقلب خمرا و بعد ذلك انقلب الخمر خلا لا يبعد طهارته ٢١٤
- مسألة ٦٢: تفرق الأجزاء بالاستهلاك غير الاستحالة ٢١٤
- مسألة ٦٣: إذا شك في الانقلاب بقي على النجاسة ٢١٥
- السادس: ذهاب الثلثين في العصير العنبي على القول بنجاسته بالغليان ٢١٥
- اشاره ٢١٥
- مسألة ٦٤: بناء على نجاسة العصير إذا قطرت منه قطره بعد الغليان على الثوب أو البدن أو غيرهما يطهر بجفافه أو بذهاب ثلثيه ٢١٦
- مسألة ٦٥: إذا كان في الحصرم حبه أو حبتان من العنب فعصر و استهلك لا ينجس و لا يحرم بالغليان ٢١٧
- مسألة ٦٦: إذا صب العصير الغالي قبل ذهاب ثلثيه ٢١٧
- مسألة ٦٧: إذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان ٢١٨
- مسألة ٦٨: العصير التمرى أو الزبيبي لا يحرم و لا ينجس بالغليان ٢١٩
- مسألة ٦٩: إذا شك في الغليان بينى على عدمه ٢١٩
- مسألة ٧٠: إذا شك في أنه حصرم أو عنب بينى على أنه حصرم ٢١٩
- مسألة ٧١: لا بأس بجعل الباذنجان أو الخيار أو نحو ذلك في الحب ٢١٩
- مسألة ٧٢: إذا زالت حموضه الخل العنبي و صار مثل الماء لا بأس به ٢١٩
- مسألة ٧٣: السيلان - هو عصير التمر، أو ما يخرج منه بلا عصر - لا مانع من جعله في الأمراق ٢٢١
- السابع: الانتقال ٢٢١
- اشاره ٢٢١
- مسألة ٧٤: إذا وقع البق على جسد الشخص فقتله و خرج منه الدم لم يحكم بنجاسته ٢٢١
- الثامن: الإسلام ٢٢١
- اشاره ٢٢١
- مسألة ٧٥: لا فرق في الكافر بين الأصلي و المرتد الملى ٢٢٢
- مسألة ٧٦: يكفى في الحكم بإسلام الكافر إظهاره الشهادتين ٢٢٢
- مسألة ٧٧: الأقوى قبول إسلام الصبي المميز إذا كان عن بصيره ٢٢٣
- مسألة ٧٨: لا يجب على المرتد الفطرى بعد التوبه تعريض نفسه للقتل ٢٢٣
- التاسع: التبعية ٢٢٣

- العاشر من المطهرات: زوال عين النجاسة أو المتنجس عن جسد الحيوان غير الإنسان بأى وجه كان ٢٢٦
- اشاره ٢٢٦
- مسأله ٧٩: إذا شك فى كون شىء من الباطن أو الظاهر يحكم ببقائه على النجاسة بعد زوال العين ٢٢٨
- مسأله ٨٠: مطبق الشفتين من الباطن ٢٢٩
- الحادى عشر: استبراء الحيوان الجلأل ٢٢٩
- الثانى عشر: حجر الاستنجاء ٢٣٠
- الثالث عشر: خروج الدم من الذبيحه بالمقدار المتعارف ٢٣٠
- الرابع عشر: نزح المقادير المنصوصه لوقوع النجاسات المخصوصه فى البئر ٢٣٠
- الخامس عشر: تيمم الميت بدلا عن الأغسال عند فقد الماء ٢٣٠
- السادس عشر: الاستبراء بالخرطاط بعد البول ٢٣٠
- السابع عشر: زوال التغيير فى الجارى و البئر ٢٣٠
- الثامن عشر: غيبه المسلم ٢٣٠
- مسأله ٨١: ليس من المطهرات الغسل بالماء المضاف ٢٣٢
- مسأله ٨٢: يجوز استعمال جلد الحيوان الذى لا يؤكل لحمه بعد التذكيه ٢٣٢
- مسأله ٨٣: ما يؤخذ من الجلود من أيدى المسلمين أو من أسواقهم محكوم بالتذكيه ٢٣٢
- مسأله ٨٤: ما عدا الكلب و الخنزير من الحيوانات التى لا يؤكل لحمها قابل للتذكيه ٢٣٢
- مسأله ٨٥: يستحب غسل الملاقى فى جملة من الموارد مع عدم تنجسه ٢٣٣
- فصل فى طرق ثبوت التطهير ٢٣٤
- اشاره ٢٣٤
- مسأله ١: إذا تعارض البينتان أو إخبار صاحبه اليد فى التطهير و عدمه ٢٣٥
- مسأله ٢: إذا علم بنجاسه شيئين فقامت البيئه على تطهير أحدهما الغير المعين أو المعين ٢٣٥
- مسأله ٣: إذا شك بعد التطهير و علمه بالطهاره فى أنه هل أزال العين أم لا ٢٣٥
- مسأله ٤: إذا علم بنجاسه شىء و شك فى أن لها عينا أم لا ٢٣٥
- مسأله ٥: الوسواسى يرجع فى التطهير إلى المتعارف ٢٣٦
- فصل فى حكم الأوانى ٢٣٧
- اشاره ٢٣٧

- مسألة ١: لا يجوز الاستعمال الظروف المعموله من جلد نجس العين أو الميته ----- ٢٣٧
- مسألة ٢: أواني المشركين و سائر الكفار محكومہ بالطهاره ما لم يعلم ملاقاتهم لها مع الرطوبه المسريه ----- ٢٣٨
- مسألة ٣: يجوز استعمال أواني الخمر بعد غسلها ----- ٢٣٨
- مسألة ٤: يحرم استعمال أواني الذهب و الفضة في الأكل و الشرب و الوضوء و الغسل و تطهير النجاسات ----- ٢٣٩
- مسألة ٥: الصفر أو غيره الملبس بأحدهما يحرم استعماله ----- ٢٣٩
- مسألة ٦: لا بأس بالمفضض و المطلى و المموه بأحدهما ----- ٢٣٩
- مسألة ٧: لا يحرم استعمال الممتزج من أحدهما مع غيرهما ----- ٢٤٠
- مسألة ٨: يحرم ما كان ممتزجا منهما ----- ٢٤٠
- مسألة ٩: لا بأس بغير الأواني إذا كان من أحدهما ----- ٢٤٠
- مسألة ١٠: الظاهر أن المراد من الأواني ما يكون من قبيل الكأس و الكوز و الصينى ----- ٢٤٠
- مسألة ١١: لا فرق في حرمه الأكل و الشرب من أنيه الذهب و الفضة بين مباشرتهما لقمه أو أخذ اللقمه منهما و وضعها في الفم ----- ٢٤١
- مسألة ١٢: ذكر بعض العلماء أنه إذا أمر شخص خادمه فصب الجاي من القورى من الذهب أو الفضة ----- ٢٤٢
- مسألة ١٣: إذا كان المأكول أو المشروب في أنيه من أحدهما ففرغه في ظرف آخر بقصد التخلص من الحرام لا بأس به ----- ٢٤٢
- مسألة ١٤: إذا انحصر ماء الوضوء أو الغسل في إحدى الآيتين ----- ٢٤٢
- مسألة ١٥: لا فرق في الذهب و الفضة بين الجيد منهما و الردى ----- ٢٤٣
- مسألة ١٦: إذا توضأ أو اغتسل من إناء الذهب أو الفضة مع الجهل بالحكم أو الموضوع صح ----- ٢٤٤
- مسألة ١٧: الأواني من غير الجنسين لا مانع منها ----- ٢٤٤
- مسألة ١٨: الذهب المعروف بالفرنكى لا بأس بما صنع منه ----- ٢٤٤
- مسألة ١٩: إذا اضطر إلى استعمال أواني الذهب أو الفضة في الأكل و الشرب و غيرهما جاز ----- ٢٤٤
- مسألة ٢٠: إذا دار الأمر في حال الضروره بين استعمالهما أو استعمال الغصبي قدمهما ----- ٢٤٥
- مسألة ٢١: يحرم إجاره نفسه لصوغ الأواني من أحدهما ----- ٢٤٥
- مسألة ٢٢: يجب على صاحبهما كسرهما ----- ٢٤٥
- مسألة ٢٣: إذا شك في أنيه أنها من أحدهما أم لا ----- ٢٤٥
- فصل في أحكام التخلی ----- ٢٤٧
- اشاره ----- ٢٤٧
- مسألة ١: يجب في حال التخلی بل في سائر الأحوال ستر العوره عن الناظر المحترم ----- ٢٤٧

- مسألة ٢: لا فرق في الحرمة بين عوره المسلم والكافر ٢٤٧
- مسألة ٣: المراد من الناظر المحترم من عدا الطفل الغير المميز و الزوج و الزوجه و المملوكه بالنسبه إلى المالك ٢٤٨
- مسألة ٤: لا يجوز للمالك النظر إلى عوره مملوكته إذا كانت مزوجه ٢٤٨
- مسألة ٥: لا يجب ستر الفخذين و لا الأيتين و لا الشعر النابت أطراف العوره ٢٤٨
- مسألة ٦: لا فرق بين أفراد الساتر ٢٤٨
- مسألة ٧: لا يجب الستر في الظلمه المانع عن الرؤيه ٢٤٨
- مسألة ٨: لا يجوز النظر إلى عوره الغير من وراء الشيشه ٢٤٩
- مسألة ٩: لا يجوز الوقوف في مكان يعلم بوقوع نظره على عوره الغير ٢٤٩
- مسألة ١٠: لو شك في وجود الناظر أو كونه محترما فالأحوط الستر ٢٤٩
- مسألة ١١: لو رأى عوره مكشوفه و شك في أنها عوره حيوان أو إنسان ٢٤٩
- مسألة ١٢: لا يجوز للرجل و الأنثى النظر إلى دبر الخنثى ٢٤٩
- مسألة ١٣: لو اضطر إلى النظر إلى عوره الغير كما في مقام المعالجه ٢٥٠
- مسألة ١٤: يحرم في حال التخلي استقبال القبله و استدبارها ٢٥١
- مسألة ١٥: الأحوط ترك إقعاد الطفل للتخلي على وجه يكون مستقبلا أو مستديرا ٢٥١
- مسألة ١٦: يتحقق ترك الاستقبال و الاستدبار بمجرد الميل إلى أحد الطرفين ٢٥٢
- مسألة ١٧: الأحوط فيمن يتواتر بوله أو غائظه مراعه ترك الاستقبال و الاستدبار بقدر الإمكان ٢٥٢
- مسألة ١٨: عند اشتباه القبله بين الأربع لا يجوز أن يدور ببوله إلى جميع الاطراف ٢٥٢
- مسألة ١٩: إذا علم ببقاء شيء من البول في المجرى يخرج بالاستبراء ٢٥٢
- مسألة ٢٠: يحرم التخلي في ملك الغير من غير إذنه حتى الوقف الخاص ٢٥٢
- مسألة ٢١: المراد بمقاديم البدن الصدر و البطن و الركبتان ٢٥٢
- مسألة ٢٢: لا يجوز التخلي في مثل المدارس التي لا يعلم كيفية وقفها ٢٥٣
- فصل في الاستنجاء ٢٥٥
- اشاره ٢٥٥
- مسألة ١: لا يجوز الاستنجاء بالمحترمات و لا بالعظم و الروث ٢٥٦
- مسألة ٢: في الاستنجاء بالمسحات إذا بقيت الرطوبه في المحل يشكل الحكم بالطهاره ٢٥٦
- مسألة ٣: في الاستنجاء بالمسحات يعتبر أن لا يكون في ما يمسح به رطوبه مسريه ٢٥٦

- مسألة ٤: إذا خرج مع الغائط نجاسه أخرى كالدّم ٢٥٦
- مسألة ٥: إذا خرج من بيت الخلاء ثم شك في أنه استنجى أم لا ٢٥٧
- مسألة ٦: لا يجب الدلك باليد في مخرج البول عند الاستنجاء ٢٥٧
- مسألة ٧: إذا مسح مخرج الغائط بالأرض ثلاث مرات كفى مع فرض زوال العين بها ٢٥٧
- مسألة ٨: لا يجوز الاستنجاء بما يشك في كونه عظماً أو روثاً أو من المحترقات ٢٥٧
- فصل في الاستبراء ٢٥٩
- اشاره ٢٥٩
- مسألة ١: من قطع ذكره يصنع ما ذكر فيما بقى ٢٥٩
- مسألة ٢: مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبة المشتبهه بالنجاسه ٢٥٩
- مسألة ٣: لا يلزم المباشرة في الاستبراء فيكفى في ترتب الفائده إن باشره غيره ٢٥٩
- مسألة ٤: إذا خرجت رطوبه من شخص و شك شخص آخر في كونها بولاً أو غيره ٢٥٩
- مسألة ٥: إذا شك في الاستبراء بينى على عدمه و لو مضت مده ٢٦٠
- مسألة ٦: إذا شك من لم يستبرئ في خروج الرطوبه و عدمه بنى على عدمه ٢٦٠
- مسألة ٧: إذا علم أن الخارج منه مذى لكن شك في أنه هل خرج معه بول أم لا؟ ٢٦٠
- مسألة ٨: إذا بال و لم يستبرئ ثم خرجت منه رطوبه مشتبهه بين البول و المنى يحكم عليها بأنها بول ٢٦٠
- فصل في مستحبات التخلّى و مكروهاته ٢٦١
- اشاره ٢٦١
- مسألة ١: يكره حبس البول أو الغائط، و قد يكون حراماً إذا كان مضراً ٢٦٣
- مسألة ٢: في موارد التى يستحب البول ٢٦٣
- مسألة ٣: إذا وجد لقمه خبز في بيت الخلاء يستحب أخذها و إخراجها و غسلها ثم أكلها ٢٦٣
- فصل في الوضوء ٢٦٤
- فصل في موجبات الوضوء و نواقضه ٢٦٤
- اشاره ٢٦٤
- و هي أمور ٢٦٤
- اشاره ٢٦٤
- الأول و الثانى: البول و الغائط من الموضع الأصلي ٢٦٤

- الثالث:الريح الخارج من مخرج الغائط إذا كان من المعده صاحب صوتاً أو لا ----- ٢٦٤
- الرابع:النوم مطلقاً ----- ٢٦٥
- الخامس:كل ما أزال العقل ----- ٢٦٥
- السادس:الاستحاضه القليله بل الكثيره و المتوسطه ----- ٢٦٥
- مسأله ١:إذا شك في طروء أحد النواقض بنى على العدم ----- ٢٦٥
- مسأله ٢:إذا خرج ماء الاحتقان و لم يكن معه شيء من الغائط لم ينتقض الوضوء ----- ٢٦٥
- مسأله ٣:القبح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بناقض ----- ٢٦٥
- مسأله ٤:ذكر جماعه من العلماء استحباب الوضوء عقيب المذى،و الودى،و الكذب ----- ٢٦٥
- فصل في غايات الوضوءات الواجبه و غير الواجبه ----- ٢٦٨
- اشاره ----- ٢٦٨
- مسأله ١:إذا نذر أن يتوضأ لكل صلاه وضوءاً رافعاً للحدث و كان متوضئاً ----- ٢٦٩
- مسأله ٢:وجوب الوضوء لسبب النذر أقسام ----- ٢٧٠
- مسأله ٣:لا فرق في حرمه مس كتابه القرآن على المحدث بين أن يكون باليد أو بسائر أجزاء البدن ----- ٢٧١
- مسأله ٤:لا فرق بين المس ابتداءً أو استدامه ----- ٢٧١
- مسأله ٥:المس الماحى للخط أيضاً حرام ----- ٢٧١
- مسأله ٦:لا فرق بين أنواع الخطوط حتى المهجور منها كالكوفى ----- ٢٧١
- مسأله ٧:لا فرق في القرآن بين الآيه و الكلمه،بل و الحرف ----- ٢٧١
- مسأله ٨:لا فرق بين ما كان في القرآن أو في كتاب ----- ٢٧١
- مسأله ٩:في الكلمات المشتركه بين القرآن و غيره المناط قصد الكاتب ----- ٢٧١
- مسأله ١٠:لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين الكاغذ و اللوح و الأرض ----- ٢٧٢
- مسأله ١١:إذا كتب على الكاغذ بلا مداد فالظاهر عدم المنع من مسه ----- ٢٧٣
- مسأله ١٢:لا يحرم المس من وراء الشيشه ----- ٢٧٣
- مسأله ١٣:في مس المسافه الخاليه التى يحيط بها الحرف كالحاء أو العين مثلاً إشكال ----- ٢٧٣
- مسأله ١٤:في جواز كتابه المحدث آيه من القرآن بإصبعه على الأرض أو غيرها إشكال ----- ٢٧٣
- مسأله ١٥:لا يجب منع الأطفال و المجانين من المس إلا إذا كان مما يعد هتكاً ----- ٢٧٤
- مسأله ١٦:لا يحرم على المحدث مس غير الخط من ورق القرآن حتى ما بين السطور و الجلد و الغلاف ----- ٢٧٤

- مسألة ١٧: ترجمه القرآن ليست منه بأى لغة كانت ٢٧٤
- مسألة ١٨: لا يجوز وضع الشئ النجس على القرآن و إن كان يابسا ٢٧٤
- مسألة ١٩: إذا كتبت آيه من القرآن على لقمه خبز لا يجوز للمحدث أكله ٢٧٤
- فصل فى الوضوءات المستحبه ٢٧٥
- اشاره ٢٧٥
- مسألة ١: الأقبوى كما أشير إليه سابقا كون الوضوء مستحبا فى نفسه و إن لم يقصد غايه من الغايات ٢٧٥
- مسألة ٢: الوضوء المستحب أقسام ٢٧٥
- مسألة ٣: لا يختص القسم الأول من المستحب بالغايه التى توضح لأجلها ٢٧٨
- مسألة ٤: لا يجب فى الوضوء قصد موجه ٢٧٨
- مسألة ٥: يكفى الوضوء الواحد للأحداث المتعدده إذا قصد رفع طبيعه الحدث ٢٧٨
- مسألة ٦: إذا كان للوضوء الواجب غايات متعدده فقصد الجميع حصل امتثال الجميع و أثيب عليها كلها ٢٧٩
- فصل فى بعض مستحبات الوضوء ٢٨١
- فصل فى مكروهاته ٢٨٣
- فصل فى أفعال الوضوء ٢٨٥
- اشاره ٢٨٥
- الأول: غسل الوجه ٢٨٥
- اشاره ٢٨٥
- مسألة ١: يجب إدخال شئ من أطراف الحد من باب المقدمه ٢٨٥
- مسألة ٢: الشعر الخارج عن الحد كمسترسل اللحيه ٢٨٦
- مسألة ٣: إن كانت للمرأة لحيه فهى كالرجل ٢٨٦
- مسألة ٤: لا يجب غسل باطن العين و الأنف و الفم إلا شئ منها من باب المقدمه ٢٨٦
- مسألة ٥: فيما أحاط به الشعر لا يجزئ غسل المحاط عن المحيط ٢٨٦
- مسألة ٦: الشعور الرقاق المعدوده من البشره يجب غسلها معها ٢٨٦
- مسألة ٧: إذا شك فى أن الشعر محيط أم لا ٢٨٦
- مسألة ٨: إذا بقى مما فى الحد ما لم يغسل و لو مقدار رأس إبره لا يصح الوضوء ٢٨٦
- مسألة ٩: إذا تيقن وجود ما يشك فى مانعيته يجب تحصيل اليقين ٢٨٨

- مسألة ١٠:التقبه فى الأنف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها ٢٨٨
- الثانى:غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع ٢٨٨
- اشاره ٢٨٨
- مسألة ١١:إن كانت له يد زائده دون المرفق وجب غسلها أيضا ٢٨٩
- مسألة ١٢:الوسخ تحت الأظفار إذا لم يكن زائدا على المتعارف لا يجب إزالته ٢٨٩
- مسألة ١٣:ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين إلى الزندين و الاكتفاء عن غسل الكفين بالغسل المستحب قبل الوجه باطل ٢٨٩
- مسألة ١٤:إذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع ٢٩٠
- مسألة ١٥:الشقوق التى تحدث على ظهر الكف من جهه البرد إن كانت وسيعه يرى جوفها وجب إيصال الماء فيها ٢٩٠
- مسألة ١٦:ما يعلو البشره مثل الجدرى عند الاحتراق ما دام باقيا يكفى غسل ظاهره ٢٩٠
- مسألة ١٧:ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلد لا يجب رفعه ٢٩٠
- مسألة ١٨:الوسخ على البشره إن لم يكن جرما مرثيا لا يجب إزالته ٢٩١
- مسألة ١٩:الوسواسى الذى لا يحصل له القطع بالغسل يرجع إلى المتعارف ٢٩١
- مسألة ٢٠:إذا نفذت شوكة فى اليد أو غيرها من مواضع الوضوء أو الغسل لا يجب إخراجها ٢٩١
- مسألة ٢١:يصح الوضوء بالارتماس مع مراعاة الأعلى فالأعلى ٢٩١
- مسألة ٢٢:يجوز الوضوء بماء المطر ٢٩٢
- مسألة ٢٣:إذا شك فى شىء أنه من الظاهر حتى يجب غسله أو الباطن فلا ٢٩٢
- الثالث:مسح الرأس بما بقى من البله فى اليد ٢٩٣
- اشاره ٢٩٣
- مسألة ٢٤:فى مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طولا أو عرضا أو ٢٩٤
- الرابع:مسح الرجلين من رءوس الأصابع إلى الكعبين ٢٩٤
- اشاره ٢٩٤
- مسألة ٢٥:لا إشكال فى أنه يعتبر أن يكون المسح بنداوه الوضوء ٢٩٥
- مسألة ٢٦:يشترط فى المسح أن يتأثر الممسوح برطوبه الماسح ٢٩٧
- مسألة ٢٧:إذا كان على الماسح حاجب و لو وصله رقيقه لا بد من رفعه ٢٩٧
- مسألة ٢٨:إذا لم يمكن المسح بباطن الكف يجرى المسح بظاهرها ٢٩٧
- مسألة ٢٩:إذا كانت رطوبه على الماسح زائده بحيث توجب جريان الماء على الممسوح لا يجب تقلييلها ٢٩٨

- مسألة ٣٠: يشترط في المسح إمرار الماسح على الممسوح - - - - - ٢٩٨
- مسألة ٣١: لو لم يمكن حفظ الرطوبة في الماسح من جهة الحرفي الهواء أو حراره البدن أو نحو ذلك - - - - - ٢٩٨
- مسألة ٣٢: لا يجب في مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع و يمسح إلى الكعبين بالتدريج - - - - - ٢٩٩
- مسألة ٣٣: يجوز المسح على الحائل كالقناع - - - - - ٢٩٩
- مسألة ٣٤: ضيق الوقت عن رفع الحائل أيضا مسوغ للمسح عليه - - - - - ٢٩٩
- مسألة ٣٥: إنما يجوز المسح على الحائل في الضرورات ما عدا التقيه - - - - - ٢٩٩
- مسألة ٣٦: لو ترك التقيه في مقام وجوبها و مسح على البشيره - - - - - ٣٠٠
- مسألة ٣٧: إذا علم بعد دخول الوقت أنه لو أخر الوضوء و الصلاه يضطر إلى المسح على الحائل - - - - - ٣٠٠
- مسألة ٣٨: لا فرق في جواز المسح على الحائل في حال الضروره بين الوضوء الواجب و المندوب - - - - - ٣٠١
- مسألة ٣٩: إذا اعتقد التقيه أو تحقق إحدى الضرورات الأخر فمسح على الحائل ثم بان أنه لم يكن موضع تقيه أو ضروره - - - - - ٣٠١
- مسألة ٤٠: إذا أمكنت التقيه بغسل الرجل فالأحوط تعينه - - - - - ٣٠١
- مسألة ٤١: إذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل من تقيه أو ضروره - - - - - ٣٠١
- مسألة ٤٢: إذا عمل في مقام التقيه بخلاف مذهب من يتقيه ففي صحه وضوئه إشكال - - - - - ٣٠٢
- مسألة ٤٣: يجوز في كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات بقصد غسله واحده - - - - - ٣٠٢
- مسألة ٤٤: يجب الابتداء في الغسل بالأعلى - - - - - ٣٠٢
- مسألة ٤٥: الإسراف في ماء الوضوء مكروه - - - - - ٣٠٣
- مسألة ٤٦: يجوز الوضوء برمس الأعضاء - - - - - ٣٠٣
- مسألة ٤٧: يشكل صحه وضوء الوسواسي إذا زاد في غسل اليسرى من اليمين في الماء من جهه لزوم المسح بالماء الجديد في بعض الأوقات - - - - - ٣٠٣
- مسألة ٤٨: في غير الوسواسي إذا بالغ في إمرار يده على اليد اليسرى لزياده اليقين لا بأس به - - - - - ٣٠٤
- مسألة ٤٩: يكفي في مسح الرجلين المسح بواحد من الأصابع الخمس إلى الكعبين أيها كانت - - - - - ٣٠٤
- فصل في شرائط الوضوء - - - - - ٣٠٦
- اشاره - - - - - ٣٠٦
- الأول: إطلاق الماء - - - - - ٣٠٦
- الثاني: طهارته - - - - - ٣٠٦
- اشاره - - - - - ٣٠٦
- مسألة ١: لا بأس بالتوضؤ بماء القليان ما لم يصر مضافا - - - - - ٣٠٧

- مسألة ٢: لا يضر في صحة الوضوء نجاسة سائر مواضع البدن بعد كون محالّه طاهره ٣٠٧
- مسألة ٣: إذا كان في بعض مواضع وضوئه جرح لا يضره الماء و لا ينقطع دمه فليغمسه بالماء و ليعصره قليلا حتى ينقطع الدم أنا ما ٣٠٧
- الثالث: أن لا يكون على المحل حائل يمنع وصول الماء إلى البشرة ٣٠٨
- الرابع: أن يكون الماء و ظرفه، و مكان الوضوء و مصبّ مائه مباحا ٣٠٨
- اشاره ٣٠٨
- مسألة ٤: لا فرق في عدم صحة الوضوء بالماء المضاف أو النجس أو مع الحائل بين صورته العلم و العمد و الجهل أو النسيان ٣٠٩
- مسألة ٥: إذا التفت إلى الغصبيه في أثناء الوضوء ٣١٠
- مسألة ٦: مع الشك في رضا المالك لا يجوز التصرف ٣١١
- مسألة ٧: يجوز الوضوء و الشرب من الأنهار الكبار ٣١١
- مسألة ٨: الحيض الواقعه في المساجد و المدارس إذا لم يعلم كيفيه وقفها من اختصاصها بمن يصلى فيها ٣١٢
- مسألة ٩: إذا شق نهر أو قناه من غير إذن مالكة لا يجوز الوضوء في الماء الذي في الشق ٣١٢
- مسألة ١٠: إذا غتّر مجرى نهر من غير إذن مالكة و إن لم يغصب الماء ٣١٢
- مسألة ١١: إذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاه في مكان آخر ٣١٣
- مسألة ١٢: إذا كان الماء في الحوض و أرضه و أطرافه مباحا لكن في بعض أطرافه نصب أجر أو حجر غصبي ٣١٣
- مسألة ١٣: الوضوء في المكان المباح مع كون فضائه غصبيا مشكل ٣١٤
- مسألة ١٤: إذا كان الوضوء مستلزما لتحريك شيء مغصوب فهو باطل ٣١٤
- مسألة ١٥: الوضوء تحت الخيمه المغصوبه إن عدّ تصرفا فيها ٣١٤
- مسألة ١٦: إذا تعدى الماء المباح عن المكان المغصوب إلى المكان المباح ٣١٤
- مسألة ١٧: إذا اجتمع ماء مباح كالجارى من المطر في ملك الغير إن قصد المالك تملكه كان له ٣١٥
- مسألة ١٨: إذا دخل المكان الغصبي غفله و في حال الخروج توطأ ٣١٥
- مسألة ١٩: إذا وقع قليل من الماء المغصوب في حوض مباح ٣١٥
- الشرط الخامس: أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من أواني الذهب أو الفضة ٣١٦
- اشاره ٣١٦
- مسألة ٢٠: إذا توطأ من أنيه باعتقاد غصبيتها أو كونها من الذهب أو الفضة ثم تبين عدم كونها كذلك ٣١٦
- الشرط السادس: أن لا يكون ماء الوضوء مستعملا في رفع الخبث ٣١٧
- السابع: أن لا يكون مانع من استعمال الماء من مرض أو خوف عطش أو نحو ذلك ٣١٧

- الثامن: أن يكون الوقت واسعاً للوضوء و الصلاة ٣١٨
- اشاره ٣١٨
- مسألة ٢١: في صورته كون استعمال الماء مضراً لو صب الماء على ذلك المحل الذي يتضرر به و وقع في الضرر ثم توضأ ٣١٩
- التاسع: المباشرة في أفعال الوضوء في حال الاختيار ٣١٩
- اشاره ٣١٩
- مسألة ٢٢: إذا كان الماء جارياً من ميزاب أو نحوه ٣٢٠
- مسألة ٢٣: إذا لم يتمكن من المباشرة جاز أن يستنيب بل و جب ٣٢٠
- العاشر: الترتيب ٣٢٠
- الحادي عشر: الموالاة ٣٢١
- اشاره ٣٢١
- مسألة ٢٤: إذا توضأ و شرع في الصلاة ثم تذكر أنه ترك بعض المسحات أو تمامها بطلت صلاته ٣٢٢
- مسألة ٢٥: إذا مشى بعد الغسلات خطوات ثم أتى بالمسحات لا بأس ٣٢٢
- مسألة ٢٦: إذا ترك الموالاة نسياناً بطل وضوؤه ٣٢٢
- مسألة ٢٧: إذا جف الوجه حين الشروع في اليد لكن بقيت الرطوبة في مسترسل اللحية أو الأطراف الخارجة عن الحد ٣٢٣
- الثاني عشر: النية ٣٢٣
- اشاره ٣٢٣
- مسألة ٢٨: لا يجب في الوضوء قصد رفع الحدث أو الاستباحة على الأقوى ٣٢٤
- الثالث عشر: الخلوص ٣٢٥
- اشاره ٣٢٥
- مسألة ٢٩: الرياء بعد العمل ليس بمبطل ٣٢٧
- مسألة ٣٠: إذا توضأت المرأة في مكان يراها الأجنبي لا يبطل وضوؤها ٣٢٧
- مسألة ٣١: لا إشكال في إمكان اجتماع الغايات المتعددة للوضوء ٣٢٧
- مسألة ٣٢: إذا شرع في الوضوء قبل دخول الوقت و في أثناءه دخل لا إشكال في صحته ٣٢٨
- مسألة ٣٣: إذا كان عليه صلاة واجبه أداء أو قضاء و لم يكن عازماً على إتيانها فعلاً فتوضأ لقراءة القرآن ٣٢٩
- مسألة ٣٤: إذا كان استعمال الماء بأقل ما يجزئ من الغسل غير مضر و استعمال الأزيد مضراً يجب عليه الوضوء كذلك ٣٢٩
- مسألة ٣٥: إذا توضأ ثم ارتد لا يبطل وضوؤه فإذا عاد إلى الإسلام لا يجب عليه الإعادة ٣٣٠

- مسألة ٣٦: إذا نهى المولى عبده عن الوضوء في سعة الوقت إذا كان مفوّتا لحقه فتوضأ بشكل الحكم بصحته ----- ٣٣٠
- مسألة ٣٧: إذا شك في الحدث بعد الوضوء بنى على بقاء الوضوء ----- ٣٣١
- مسألة ٣٨: من كان مأمورا بالوضوء من جهة الشك فيه بعد الحدث إذا نسى و صلى ----- ٣٣١
- مسألة ٣٩: إذا كان متوضئا و توضأ للتجديد و صلى ثم تيقن بطلان أحد الوضوءين ----- ٣٣٢
- مسألة ٤٠: إذا توضأ وضوءين و صلى بعدهما ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلاة الآتية ----- ٣٣٣
- مسألة ٤١: إذا توضأ وضوءين و صلى بعد كل واحد صلاة ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلاة الآتية ----- ٣٣٣
- مسألة ٤٢: إذا صلى بعد كل من الوضوءين نافله ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما فالحال على منوال الواجبين ----- ٣٣٣
- مسألة ٤٣: إذا كان متوضئا و حدث منه بعده صلاة و حدث و لا يعلم أيهما المقدم ----- ٣٣٤
- مسألة ٤٤: إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزءا منه و لا يدري أنه الجزء الوجوبي أو الجزء الاستجابي ----- ٣٣٥
- مسألة ٤٥: إذا تيقن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء ----- ٣٣٧
- مسألة ٤٦: لا اعتبار بشك كثير الشك ----- ٣٣٨
- مسألة ٤٧: التيمم الذي هو بدل عن الوضوء لا يلحقه حكمه في الاعتناء بالشك إذا كان في الأثناء ----- ٣٣٩
- مسألة ٤٨: إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل أو مسح في موضع الغسل ----- ٣٣٩
- مسألة ٤٩: إذا تيقن أنه دخل في الوضوء و أتى ببعض أفعاله و لكن شك في أنه أتته على الوجه الصحيح أو لا ----- ٣٤٠
- مسألة ٥٠: إذا شك في وجود الحاجب و عدمه قبل الوضوء أو في الأثناء وجب الفحص حتى يحصل اليقين أو الظن بعدمه ----- ٣٤٠
- مسألة ٥١: إذا علم بوجود مانع و علم زمان حدوثه و شك في أن الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده ----- ٣٤١
- مسألة ٥٢: إذا كان محل وضوئه من بدنه نجسا فتوضأ و شك بعده في أنه طهره ثم توضأ أم لا ----- ٣٤١
- مسألة ٥٣: إذا شك بعد الصلاة في الوضوء لها و عدمه بنى على صحتها ----- ٣٤٢
- مسألة ٥٤: إذا تيقن بعد الوضوء أنه ترك منه جزءا أو شرطا أو أوجد مانعا ثم تبدل يقينه بالشك يبني على الصحة ----- ٣٤٢
- مسألة ٥٥: إذا علم قبل تمام المسحات أنه ترك غسل اليد اليسرى أو شك في ذلك فأتى به و تمم الوضوء ----- ٣٤٢
- فصل في أحكام الجبائر ----- ٣٤٤
- إشاره ----- ٣٤٤
- مسألة ١: إذا كانت الجبيرة في موضع المسح و لم يمكن رفعها و المسح على البشره ----- ٣٤٧
- مسألة ٢: إذا كانت الجبيرة مستوعبه لعضو واحد من الاعضاء ----- ٣٤٨
- مسألة ٣: إذا كانت الجبيرة في الماسح فمسح عليها بدلا عن غسل المحل يجب أن يكون المسح به بتلك الرطوبة ----- ٣٤٨
- مسألة ٤: إنما ينتقل إلى المسح على الجبيرة إذا كانت في موضع المسح بتمامه ----- ٣٤٨

- مسألة ٥: إذا كان في عضو واحد جبائر متعدده يجب الغسل ٣٤٨
- مسألة ٦: إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيره ٣٤٩
- مسألة ٧: في الجرح المكشوف إذا أراد وضع طاهر عليه و مسحه يجب أولاً أن يغسل ما يمكن من أطرافه ثم وضعه ٣٤٩
- مسألة ٨: إذا أضر الماء بأطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف يشكل كفايه المسح على الجبيره ٣٤٩
- مسألة ٩: إذا لم يكن جرح و لا قرح و لا كسر بل كان يضره استعمال الماء ٣٥٠
- مسألة ١٠: إذا كان الجرح أو نحوه في مكان آخر غير مواضع الوضوء ٣٥٠
- مسألة ١١: في الرمد يتعين التيمم إذا كان استعمال الماء مضراً مطلقاً ٣٥٠
- مسألة ١٢: محل الفصد داخل في الجروح فلو لم يمكن تطهيره ٣٥٠
- مسألة ١٣: لا فرق في حكم الجبيره بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان أم لا باختياره ٣٥١
- مسألة ١٤: إذا كان شيء لاصقاً ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح أو نحوه ٣٥١
- مسألة ١٥: إذا كان ظاهر الجبيره طاهراً لا يضره نجاسه باطنه ٣٥١
- مسألة ١٦: إذا كان ما على الجرح من الجبيره مغصوباً لا يجوز المسح عليه ٣٥١
- مسألة ١٧: لا يشترط في الجبيره أن تكون مما يصح الصلاة فيه ٣٥٢
- مسألة ١٨: ما دام خوف الضرر باقياً يجري حكم الجبيره ٣٥٣
- مسألة ١٩: إذا أمكن رفع الجبيره و غسل المحل لكن كان موجبا لفوات الوقت هل يجوز عمل الجبيره؟ ٣٥٣
- مسألة ٢٠: الدواء الموضوع على الجرح و نحوه إذا اختلط مع الدم و صاراً كالشيء الواحد و لم يمكن رفعه بعد البرء ٣٥٤
- مسألة ٢١: قد عرفت أنه يكفي في الغسل أقله، بأن يجري الماء من جزء آخر و لو بإعانه اليد ٣٥٤
- مسألة ٢٢: إذا كان على الجبيره دسومه لا يضر بالمسح عليها ٣٥٥
- مسألة ٢٣: إذا كان العضو صحيحاً لكن كان نجساً و لم يمكن تطهيره لا يجري عليه حكم الجرح ٣٥٥
- مسألة ٢٤: لا يلزم تجفيف ما على الجرح من الجبيره إن كانت على المتعارف ٣٥٥
- مسألة ٢٥: الوضوء مع الجبيره رافع للحدث لا مبيح ٣٥٥
- مسألة ٢٦: الفرق بين الجبيره التي على محل الغسل و التي على محل المسح من وجوه ٣٥٥
- مسألة ٢٧: لا فرق في أحكام الجبيره بين الوضوءات الواجبه و المستحبه ٣٥٧
- مسألة ٢٨: حكم الجبائر في الغسل كحكمها في الوضوء ٣٥٧
- مسألة ٢٩: إذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح أو نحوهما فالحال فيه حال الوضوء ٣٥٩
- مسألة ٣٠: في جواز استئجار صاحب الجبيره إشكال ٣٦٠

- مسألة ٣١: إذا ارتفع عذر صاحب الجبيرة لا يجب إعادته الصلاة - - - - - ٣٦١
- مسألة ٣٢: يجوز لصاحب الجبيرة الصلاة أول الوقت مع اليأس عن زوال العذر في آخره - - - - - ٣٦١
- مسألة ٣٣: إذا اعتقد الضرر في غسل البشيرة فعمل بالجبيرة ثم تبين عدم الضرر في الواقع - - - - - ٣٦١
- مسألة ٣٤: في كل مورد يشك في أن وظيفته الوضوء الجبيري أو التيمم الأحوط الجمع بينهما - - - - - ٣٦٢
- فصل في حكم دائم الحدث - - - - - ٣٦٤
- إشاره - - - - - ٣٦٤
- مسألة ١: يجب عليه المبادرة إلى الصلاة - - - - - ٣٦٥
- مسألة ٢: لا يجب على المسلول والمبطون أن يتوضئا - - - - - ٣٦٦
- مسألة ٣: يجب على المسلول التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن أو نحوه - - - - - ٣٦٦
- مسألة ٤: في لزوم معالجه السلس والبطن إشكال - - - - - ٣٦٦
- مسألة ٥: في جواز مس كتابه القرآن للمسلول والمبطون بعد الوضوء للصلاة مع فرض دوام الحدث و خروجه بعده إشكال - - - - - ٣٦٧
- مسألة ٦: مع احتمال الفتره الواسعه الأحوط الصبر - - - - - ٣٦٧
- مسألة ٧: إذا اشتغل بالصلاة مع الحدث باعتقاد عدم الفتره الواسعه و في الأثناء تبين وجودها قطع الصلاة - - - - - ٣٦٧
- مسألة ٨: ذكر بعضهم أنه لو أمكنهما إتيان الصلاة الاضطراريه - - - - - ٣٦٧
- مسألة ٩: من أفراد دائم الحدث المستحاضه - - - - - ٣٦٨
- مسألة ١٠: لا يجب على المسلول والمبطون بعد برئهما قضاء ما مضى من الصلوات - - - - - ٣٦٨
- مسألة ١١: من نذر أن يكون على الوضوء دائما إذا صار مسلوسا أو مبطونا الأحوط تكرار الوضوء - - - - - ٣٦٨
- تعريف مركز - - - - - ٣٦٩

تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی (محمد کاظم یزدی) المجلد الأول

اشاره

سرشناسه: فیاض، محمد اسحاق، ۱۹۳۴ - ، شارح

عنوان و نام پدید آور: تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی (محمد کاظم یزدی) / تالیف محمد اسحاق فیاض

مشخصات نشر: محلاتی، [۱۳۷۴؟] -.

شابک: بها: ۴۰۰۰ ریال (ج. ۴-۱)؛ ۷۰۰۰ ریال (ج. ۷-۵)

یادداشت: ج. ۶ و ۷ (چاپ اول: [۱۳۷۵؟])؛ ۷۰۰۰ ریال

مندرجات: ج. ۱. التقلید و الطهاره. -- ج. ۲. الطهاره. -- ج. ۳، ۴. الصلاه. -- ج. ۵. الصوم. -- ج. ۶ و ۷. الزکاه و الخمس. --

عنوان دیگر: العروه الوثقی. شرح

موضوع: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۷۴؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی. شرح

رده بندی کنگره: BP۱۸۳/۵ ی ۴ع ۴۰۲۱۷۵ ۱۳۷۴

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: م ۷۴-۳۴۱۸

ص: ۱

اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٣

تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی (محمد کاظم یزدی)

تالیف محمد اسحاق الفیاض

ص: ۴

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب التقليد

إشاره

ص: ٧

مسألة ١: يجب على كل مكلف في عباداته و معاملاته أن يكون مجتهدا أو مقلدا أو محتاطا

[١] مسألة ١: يجب على كل مكلف في عباداته و معاملاته (١) أن يكون مجتهدا أو مقلدا أو محتاطا.

مسألة ٢: الأقوى جواز العمل بالاحتياط مجتهدا كان أو لا

[٢] مسألة ٢: الأقوى جواز العمل بالاحتياط مجتهدا كان أو لا، لكن يجب أن يكون عارفا بكيفية الاحتياط بالاجتهاد أو بالتقليد.

مسألة ٣: قد يكون الاحتياط في الفعل

[٣] مسألة ٣: قد يكون الاحتياط في الفعل كما إذا احتمل كون الفعل واجبا و كان قاطعا بعدم حرمة (٢)، و قد يكون في الترك كما إذا احتمل حرمة فعل و كان قاطعا بعدم وجوبه، و قد يكون في الجمع بين أمرين مع التكرار كما إذا لم يعلم أن وظيفته القصر أو التمام.

مسألة ٤: الأقوى جواز الاحتياط

[٤] مسألة ٤: الأقوى جواز الاحتياط و لو كان مستلزما للتكرار و أمكن الاجتهاد أو التقليد.

مسألة ٥: في مسألة جواز الاحتياط يلزم أن يكون مجتهدا أو مقلدا

[٥] مسألة ٥: في مسألة جواز الاحتياط يلزم أن يكون مجتهدا أو حتى في مستحباته و مكروهاته و مباحاته.

يكفى قيام الحجة على عدم حرمة، و بذلك يظهر حال ما بعده.

مقلدا(١)، لأن المسأله خلافه.

مسأله ٦: فى الضروريات لا حاجه إلى التقليد

[٦] مسأله ٦: فى الضروريات لا حاجه إلى التقليد كوجوب الصلاه و الصوم و نحوهما، و كذا فى اليقنيات إذا حصل له اليقين، و فى غيرهما يجب التقليد إن لم يكن مجتهدا إذا لم يمكن الاحتياط، و إن أمكن تخير بينه و بين التقليد.

مسأله ٧: عمل العامى بلا تقليد و لا احتياط باطل

[٧] مسأله ٧: عمل العامى بلا تقليد و لا احتياط باطل (٢).

مسأله ٨: التقليد هو الالتزام بالعمل

[٨] مسأله ٨: التقليد هو الالتزام (٣) بالعمل بقول مجتهد معين، و إن لم يعمل بعد، بل و لو لم يأخذ فتواه فإذا أخذ رسالته و التزم بالعمل بما فيها كفى فى تحقق التقليد.

مسأله ٩: الأقوى جواز البقاء على تقليد الميت

[٩] مسأله ٩: الأقوى جواز البقاء على تقليد الميت (٤)، و لا يجوز تقليد الظاهر أن مسأله الاحتياط كمسألتى الاجتهاد و التقليد، فكما أن عمليه الاجتهاد و التقليد عمليه ضروريه لا- تقبل الشك، و تنبع هذه الضروره فى النهايه من ضروره تبعيّه الانسان للدين، فكذلك عمليه الاحتياط عمليه ضروريه يحكم بها العقل العملى النابع من ضروره التبعية للدين. نعم قد يختلف الاحتياط باختلاف موارد كذا و كيفاً، فثبوته فى كل مورد بكيفيه خاصه يتوقف على الاجتهاد أو التقليد.

المراد بالبطالان هو عدم الاكتفاء بهذا العمل فى مقام الامتثال بملا-ك أنه غير مؤمن من العقاب المحتمل، و ليس المراد منه البطالان الواقعى إذ قد يكون عمله مطابقا للواقع، كما إذا كان مطابقا لفتوى مجتهد قد قلّمه فعلا أو بلغ هو رتبه الاجتهاد و أدى نظره الى صحته.

بل العمل بقول غيره.

بل وجوبه إذا كان الميت أعلم من الحيّ فى تمام المسائل كما لو كان حيا بلا فرق بين ما عمل به و ما لم يعمل و تذكر و ما لم يتذكر، حيث أن عمده الدليل على

وجوب تقليد الأعلّم في موارد الخلاف سيره العقلاء الجارية على العمل بقوله في تلك الموارد دون غيره، و بما أن سيره العقلاء على العمل بشيء لا يمكن أن يكون جزافاً و بلا مبرّر فلا محاله تكون مبيّته على نكته و تلك النكته هي: أقربيّة قوله الى الواقع و كونه أضيّط باعتبار أنه أكثر دقّه و عمقا في عمليه الاستنباط نظريا و تطبيقيا.

و من الواضح أنّه لا فرق بين حال حياته و موته إذ لا يحتمل أن تكون حياته دخليه في ملاك حجّيه قوله. فإذا قلّد شخص الأعلّم ثم مات وجب عليه البقاء على تقليده بعين الملاك الذي وجب عليه تقليده ابتداء و في زمن حياته، بل مقتضى السير و وجوب تقليد الميت الأعلّم ابتداء حيث لا يحتمل دخل حياته فيما هو ملاك حجّيه قوله هذا.

و لكن قد يستدلّ على عدم جواز تقليد الميت ابتداء و إن كان أعلّم بأمرين:

أحدهما: دعوى الاجماع في المسألة بين الطائفة؛ و فيه:

أوّلا: إنّ هذه المسألة بصيغتها المطروحة لم تكن معنونه في كلمات القدماء، بل هي من المسائل المستحدثه بين المتأخرين.

و ثانيا: إنّ الاجماع إنما يكون حجّج و كاشفا عن ثبوت حكم المسألة في زمن المعصومين عليهم السّلام إذا توفّر فيه أمران:

الأول: أن يكون الاجماع في المسألة ثابتا بين علمائنا المتقدمين الذين يكون عصرهم قريبا لعصر أصحاب الأئمة عليهم السّلام.

الثاني: أن لا يوجد في المسألة ما يصلح أن يكون مدركا لها. فمتى توفّر فيه الأمران يكشف عن ثبوت المسألة في زمانهم عليهم السّلام و وصولها إلينا يدا بيد و طبقه بعد طبقه. و لكن كلا الأمرين غير متوفّر في المقام.

أما الأمر الأول: فلأنّه لا- طريق الى إحراز الاجماع و التسالم في المسألة بين المتقدمين، فإنّ إحراز ذلك يتوقّف على أن يكون لكل واحد منهم كتاب استدلالى

حول المسأله و واصل إلينا، إذ لا يكفي مجرد نقل الفتوى منهم فيها لاحتمال أن تكون مستنده الى شىء آخر دون الاجماع. و
الفرض عدم وصول كتاب منهم كذلك، فإذن لا طريق الى إحراز الاجماع فى المسأله.

و أما الأمر الثانى: فلو جود ما يصلح أن يكون مدركا للمسأله و هو الآيات و الروايات التى استدللّ بهما عليها.

و الآخر: الآيات و الروايات التى استدللّ بهما على وجوب التقليد، بدعوى أنّهما تدلانّ على اعتبار الحياه فى المجتهد، و عدم جواز
تقليد الميت ابتداءً، فمن أجل ذلك تصلح أن تكونا رادعتين عن السيره.

و الجواب: إنّ المتفاهم العرفى منهما بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه أنّهما لا تدلانّ على أكثر ممّا هو مقتضى الفطره و
الجبلة و هو رجوع الجاهل الى العالم فى تعيين موقفه، و قد جرت على ذلك السيره القطعيه من العقلاء، و حيث أنّ المجتهدين
هم أهل الخبره و العلم بالأحكام الشرعيه فيجب الرجوع اليهم و الأخذ بأفكارهم و آرائهم فى تعيين المواقف العمليه تجاه
الدين. و من المعلوم أنّ النكته التى تبرز وجوب الرجوع اليهم إنما هى طريقه أفكارهم و كاشفيتها عن الأحكام الشرعيه فى
الواقع، فإنّها تمام الملاك له. و أما حيثيه حياتهم فلا يحتمل دخلها فى ذلك، بداهه أنّه لا فرق فى طريقه أفكار هؤلاء و كاشفيتها
عنها بين حال حياتهم و حال موتهم فلا إشعار فيهما على دخلها فى ملاك حجيتها.

و على الجملة فلا شبهه فى أنّ المستفاد من آيه النفر أو نحوها أنّ الحذر مترتب على إنذار المنذر بملاك أنّه طريق الى الواقع و
كاشف عنه و لا- يحتمل أن يكون لحياته دخل فيه لوضوح أنّه لا فرق بين أن يسمع إنذاره منه أو يراه فى رسالته حال حياته أو
بعد موته. فالنتيجه إنّ هذه الأدله لا تدل على أكثر مما قامت عليه

السيره القطعيه من العقلاء الموافقه للجبله و الفطره أيضا،فهى تقرير و إمضاء لها من دون أن تتضمن شيئا زائدا عليها، كيف فإنّ عمليه التقليد إنما هى لتحديد الموقف العملى للإنسان المسؤول تجاه الشرع،و من الواضح أنّ ما يحدّد ذلك إنما هو أفكارهم و آراؤهم.و مع الاغماض عن ذلك و تسليم أن تلك الأدله تدل على اعتبار الحياه،إلا أنّ الظاهر منها اعتبارها فى التقليد الابتدائى للميت فلا تعمّ المقام و هو ما إذا قلّد مجتهدا ثم مات،فإنّ الرجوع اليه بعد موته ليس من التقليد الابتدائى الصّرف بل هو مسبوق بتقليده فى الجمله.

و دعوى:إن الرجوع اليه فى تلك المسائل يكون من التقليد الابتدائى و هو غير جائز.

مدفوعه..أما أولا:فلأنّ كلمه البقاء لم ترد فى شىء من الأدله حتى يدور الحكم مدارها سعه و ضيقا،بل نحن و هذه الأدله و هى لا تعمّ المقام.

و أما ثانيا:فلأنّها مبتنيه على أن يكون التقليد عباره عن العمل،و أما إذا كان عباره عن الالتزام فلا مجال لها،مع أنّ مدلول الأدله المذكوره لا يختلف سعه و ضيقا باختلاف معنى التقليد.

و أما ثالثا:فلأنّها لا تتم حتى على القول بأنّ التقليد عباره عن العمل،فإنّ الظاهر منها اعتبار الحياه فى التقليد الابتدائى الصّرف فلا تشمل مثل المقام الذى هو مسبوق به فى الجمله.هذا إضافه الى أنّ التقليد تاره يلحظ بالنسبه الى الشخص، و اخرى بالنسبه الى كل مسأله.

فعلى الأول يتحقّق التقليد بصرف وجود العمل بمسأله ما،فعندئذ إذا مات و رجع اليه بعد موته صدق عليه عنوان البقاء على تقليده حتى بالنسبه الى مسائله التى لم يتعلّمها أو تعلّمها و لكنّه نسيها،فإذن لا تكون مشموله لتلك الأدله.

مسألة ١٠: إذا عدل عن الميت إلى الحي لا يجوز له العود إلى الميت

[١٠] مسألة ١٠: إذا عدل عن الميت إلى الحي لا يجوز له العود إلى الميت.

مسألة ١١: لا يجوز العدول عن الحي إلى الحي إلا إذا كان الثاني أعلم

[١١] مسألة ١١: لا يجوز العدول عن الحي إلى الحي إلا إذا كان الثاني أعلم.

مسألة ١٢: يجب تقليد الأعم مع الإمكان على الأحوط

[١٢] مسألة ١٢: يجب تقليد الأعم مع الإمكان على الأحوط (١)، ويجب الفحص عنه (٢).

مسألة ١٣: إذا كان هناك مجتهدان متساويان في الفضيله يتخير

[بينهما]

[١٣] مسألة ١٣: إذا كان هناك مجتهدان متساويان في الفضيله يتخير بينهما (٣)، إلا إذا كان أحدهما أروع فيختار الأروع (٤).

مسألة ١٤: إذا لم يكن للأعلم فتوى في مسألة من المسائل يجوز في تلك المسألة الأخذ من غير الأعم

[١٤] مسألة ١٤: إذا لم يكن للأعلم فتوى في مسألة من المسائل يجوز في تلك المسألة الأخذ من غير الأعم و إن أمكن الاحتياط (٥).

فالتيجة في نهاية المطاف أنّ إثبات عدم جواز تقليد الميت ابتداء في غاية الاشكال فضلا عن مثل المقام، و عليه فإذا مات مجتهد و كان أعلم من غيره و جب البقاء على تقليده في كافة مسائله و إن لم يتعلم أو لم يتذكر.

بل الأقوى في المسائل الخلافية.

هذا إذا علم بالخلاف بين الأعم و غير الأعم فحيثئذ يجب الفحص عن الأعم. و أما إذا لم يعلم بالخلاف بينهما أو علم به و لكن المكلف أراد أن يحتاط في الواقعة ففي هاتين الصورتين لا يجب الفحص عنه.

هذا فيما اذا لم يعلم بالخلاف بينهما، و إلا و جب الاحتياط إن أمكن كما مرّ.

فيه إشكال، بل منع لعدم دليل على أنّ الأورعيه من المرجّحات.

هذا فيما لا يرى الأعم خطأ فتوى غير الأعم في المسألة، و أما اذا رأى خطأها فلا يجوز له الرجوع الى غير الأعم حيثئذ، بل وظيفته الاحتياط.

مسألة ١٥: إذا قلد مجتهدا كان يجوز البقاء على تقليد الميت فمات ذلك المجتهد

[١٥] مسألة ١٥: إذا قلد مجتهدا كان يجوز البقاء على تقليد الميت فمات ذلك المجتهد لا يجوز البقاء على تقليده في هذه المسألة، بل يجب الرجوع إلى الحي الأعلم (١) في جواز البقاء و عدمه.

مسألة ١٦: عمل الجاهل المقصر الملتفت باطل

[١٦] مسألة ١٦: عمل الجاهل المقصر الملتفت باطل و إن كان مطابقا للواقع (٢)، و أما الجاهل القاصر أو المقصر الذى كان غافلا حين العمل و حصل منه قصد القرية فإن كان مطابقا لفتوى المجتهد الذى قلده بعد ذلك كان صحيحا، و الأحوط مع ذلك (٣) مطابقته لفتوى المجتهد الذى كان يجب عليه تقليده حين العمل.

مسألة ١٧: المراد من الأعلم من يكون أعرف بالقواعد و المدارك للمسألة

[١٧] مسألة ١٧: المراد من الأعلم من يكون أعرف بالقواعد و المدارك للمسألة، و أكثر اطلاعا لنظائرها و للأخبار (٤)، و أجود فهما للأخبار، هذا اذا كانت المسألة خلافية، و أما مع عدم الخلاف فيها فلا يجب الرجوع اليه.

الظاهر أن مراده بالبطالان هو حكم العقل بعدم الاكتفاء به فى مقام الامتثال باعتبار أنه غير مؤمن من العقاب المحتمل، كما هو المراد من البطالان فى المسألة السابقة، و ليس مراده بالبطالان الواقعى لأنه لا يجتمع مع مطابقه العمل للواقع.

لا- وجه لهذا الاحتياط، فإن العبرة إنما هى بمطابقه عمله لفتوى من تكون وظيفته الرجوع اليه فعلا سواء أ كان هو المجتهد حين العمل أم كان غيره لأن فتواه حجة و كاشفه عن مطابقته للواقع.

هذا ليس معنى الأعلمية، بل معناها كون المتلبس بها أقدر على عملية الاستنباط دقة و عمقا و مهاره.

و الحاصل أن يكون أجود استنباطا و المرجع في تعيينه أهل الخبره و الاستنباط.

مسألة ١٨: الأحوط عدم تقليد المفضول

[١٨] مسألة ١٨: الأحوط عدم تقليد المفضول حتى (١) في المسألة التي توافق فتواه فتوى الأفضل.

مسألة ١٩: لا يجوز تقليد غير المجتهد

[١٩] مسألة ١٩: لا يجوز تقليد غير المجتهد و إن كان من أهل العلم، كما أنه يجب على غير المجتهد التقليد و إن كان من أهل العلم.

مسألة ٢٠: يعرف اجتهاد المجتهد بالعلم الوجداني

[٢٠] مسألة ٢٠: يعرف اجتهاد المجتهد بالعلم الوجداني، كما إذا كان المقلد من أهل الخبره و علم باجتهاد شخص، و كذا يعرف بشهادة عدلين (٢) من أهل الخبره إذا لم تكن معارضه بشهادة آخرين من أهل الخبره ينفيان عنه الاجتهاد، و كذا يعرف بالشياع المفيد للعلم (٣). و كذا الأعلمية تعرف بالعلم أو البيئه الغير المعارضه أو الشياع المفيد للعلم.

مسألة ٢١: إذا كان مجتهدان لا يمكن تحصيل العلم بأعلميه أحدهما و لا البيئه

[٢١] مسألة ٢١: إذا كان مجتهدان لا- يمكن تحصيل العلم بأعلميه أحدهما و لا- البيئه، فإن حصل الظن بأعلميه أحدهما تعين تقليده (٤)، بل لو لا وجه لهذا الاحتياط إذ حينئذ يكون فتوى كل منهما حجّه بملاك أنّ الحجّه هي فتوى الفقيه و العالم الصادق على كلّ واحد منهما.

بل بشهادة عدل بل ثقه أيضا، و كذلك الحال في الأعلمية و العدالة.

بل يكفي الاطمئنان. و كذا الحال فيما بعده.

فيه و فيما بعده إشكال بل منع، إذ مع عدم العلم بالخلاف بينهما جاز تقليد كلّ منهما، و لا أثر للظن بأعلميه أحدهما فضلا عن احتمالها. و أما مع العلم بالخلاف فيجب الاحتياط و الأخذ بأحوط القولين، و لا- يكون الظن بالأعلميه مرجّحا فضلا عن الاحتمال. نعم إذا لم يتمكن من الاحتياط فوظيفته تقليد مظنون الأعلميه أو

كان في أحدهما احتمال الأعلمية يقدم، كما إذا علم أنهما إما متساويان أو هذا المعين أعلم و لا يحتمل أعلمية الآخر، فالأحوط تقديم من يحتمل أعلميته.

مسألة ٢٢: يشترط في المجتهد أمور

[٢٢] مسألة ٢٢: يشترط في المجتهد أمور: البلوغ (١)، والعقل، والإيمان، والعدالة، والرجولية، والحريّة-على قول-، و كونه مجتهدا مطلقا فلا يجوز تقليد المتجزّي (٢)، والحياء فلا يجوز تقليد الميت ابتداء، نعم يجوز البقاء (٣) كما مر، وأن يكون أعلم فلا يجوز- على الأحوط (٤)- تقليد المفضول مع التمكن من الأفضل، وأن لا يكون متولدا من الزنا، وأن لا يكون مقبلا على الدنيا (٥)، وطالبا لها مكبا عليها مجدا في تحصيلها، ففي الخبر:

«من كان من الفقهاء صائنا لنفسه، حافظا لدينه، مخالفا لهواه، مطيعا لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه».

مسألة ٢٣: العدالة عبارة عن ملكة (٦) إتيان الواجبات و ترك المحرمات

[٢٣] مسألة ٢٣: العدالة عبارة عن ملكة (٦) إتيان الواجبات و ترك محتملها، فالظن بالأعلمية أو احتمالها حينئذ يكون مرجحا. فما ذكره الماتن قدس سرّه من الفرق بينهما لا وجه له.

على الاحوط.

في إطلاقه إشكال، بل منع.

قد مرّ تفصيله.

بل على الأقوى مع العلم بالمخالفه بينهما كما تقدم.

في إطلاقه إشكال بل منع، فإنه إن كان على نحو لا يضرّ بعدالته فلا أثر له لعدم الدليل على اعتباره فيه زائدا عليها، وإن كان بدرجه يضرّ بها فهو يرجع حينئذ الى اعتبار العدالة فلا وجه لاعتباره زائدا على اعتبارها.

الظاهر أن العدالة صفة منتزعه من الاستقامه العمليه في الشرع خارجا

المحرمات، و تعرف بحسن الظاهر الكاشف عنها علما أو ظنا(١)، و تثبت بشهاده العدلين(٢)، و بالشياع المفيد للعلم(٣).

مسأله ٢٤: إذا عرض للمجتهد ما يوجب فقده للشرائط يجب على المقلد العدول إلى غيره

[٢٤] مسأله ٢٤: إذا عرض للمجتهد ما يوجب فقده للشرائط يجب على المقلد العدول إلى غيره.

مسأله ٢٥: إذا قلد من لم يكن جامعا و مضى عليه برهه من الزمان

[٢٥] مسأله ٢٥: إذا قلد من لم يكن جامعا و مضى عليه برهه من الزمان كان كمن لم يقلد أصلا، فحاله حال الجاهل القاصر أو المقصر(٤).

مسأله ٢٦: إذا قلد من يحرم البقاء على تقليد الميت فمات و قلد من يجوز البقاء

[٢٦] مسأله ٢٦: إذا قلد من يحرم البقاء على تقليد الميت فمات و قلد من يجوز البقاء، له أن يبقى على تقليد الأول في جميع المسائل إلا مسأله حرمة البقاء.

مسأله ٢٧: يجب على المكلف العلم بأجزاء العبادات و شرائطها

[٢٧] مسأله ٢٧: يجب على المكلف العلم بأجزاء العبادات و شرائطها و موانعها و مقدماتها، و لو لم يعلمها لكن علم إجمالا أن علمه واجد لجميع الأجزاء و الشرائط و فاقد للموانع صح و إن لم يعلمها تفصيلا.

مسأله ٢٨: يجب تعلم مسائل الشك و السهو بالمقدار الذي هو محل الابتلاء غالبا

[٢٨] مسأله ٢٨: يجب تعلم مسائل الشك و السهو بالمقدار الذي هو محل الابتلاء غالبا، نعم لو اطمأن من نفسه أنه لا يتلى بالشك و السهو صح عمله(٥)، و إن لم يحصل العلم بأحكامهما.

شريطه أن تكون هذه الاستقامه ثابتة للعدل كالعاده.

الظاهر أنه لا يعتبر في كاشفيه حسن الظاهر إفادته الظن فضلا عن العلم.

بل بشهاده عدل واحد، بل مطلق الثقه.

بل يكفى الاطمئنان أيضا.

مرّ الكلام في حكمهما تفصيلا في مسأله(١٦).

و فيه أن صحه عمله تدور مدار مطابقته للواقع الموافق لفتوى من يجب

مسألة ٢٩: كما يجب التقليد في الواجبات والمحرمات يجب في المستحبات والمكروهات والمباحات

[٢٩] مسألة ٢٩: كما يجب التقليد في الواجبات والمحرمات يجب في المستحبات والمكروهات والمباحات، بل يجب تعلم حكم كل فعل يصدر منه سواء كان من العبادات أو المعاملات أو العادات.

مسألة ٣٠: إذا علم أن الفعل الفلاني ليس حراما ولم يعلم أنه واجب أو مباح أو مستحب أو مكروه

[٣٠] مسألة ٣٠: إذا علم أن الفعل الفلاني ليس حراما ولم يعلم أنه واجب أو مباح أو مستحب أو مكروه يجوز له أن يأتي به لاحتمال كونه مطلوباً وبراءة الثواب، وإذا علم أنه ليس بواجب ولم يعلم أنه حرام أو مكروه أو مباح، له أن يتركه لاحتمال كونه مبعوضاً.

مسألة ٣١: إذا تبدل رأي المجتهد لا يجوز للمقلد البقاء على رأيه الأول

[٣١] مسألة ٣١: إذا تبدل رأي المجتهد لا يجوز للمقلد البقاء على رأيه الأول.

مسألة ٣٢: إذا عدل المجتهد عن الفتوى إلى التوقف والتردد

[٣٢] مسألة ٣٢: إذا عدل المجتهد عن الفتوى إلى التوقف والتردد يجب على المقلد الاحتياط أو العدول إلى الأعم بعد ذلك المجتهد (١).

مسألة ٣٣: إذا كان هناك مجتهدان متساويان في العلم

[٣٣] مسألة ٣٣: إذا كان هناك مجتهدان متساويان في العلم كان للمقلد تقليده ولا ترتبط بالاطمئنان بعدم الابتلاء بمسائل الشك والسهو، بل لا يضر احتمال الابتلاء بها، بل الاطمئنان، فإنه إذا دخل به والحال هذه رجاء وفي الأثناء ابتلى بالشك وبنى على أحد طرفيه كذلك حكم بصحته إذا انكشف أنه مطابق للواقع الموافق لفتوى من يجب الرجوع إليه.

هذا فيما إذا لم ير الأعم خطأ غير الأعم في الفتوى، وإلا فوظيفته الاحتياط كما مر في مسألة (١٤). نعم إذا كان احتياط الأعم مبتنياً على عدم الفحص بأن احتاط في الشبهات الحكمية قبل الفحص فيها فعندئذ جاز العدول إلى غيره حيث أنه لا يرى خطأه واحتمل أنه بالفحص فيها قد وصل إلى دليل اجتهادي في المسألة وأنه لو تصدى للفحص لوصل إليه أيضاً.

تقليد أيهما شاء(١)،و يجوز التبويض فى المسائل(٢)،و إذا كان أحدهما أرجح من الآخر فى العدالة أو الورع أو نحو ذلك فالأولى بل الأحوط اختياره.

مسألة ٣٤: إذا قلد من يقول بحرمه العدول حتى إلى الأعلم

[٣٤] مسألة ٣٤: إذا قلد من يقول بحرمه العدول حتى إلى الأعلم ثم وجد أعلم من ذلك المجتهد فالأحوط العدول(٣) إلى ذلك الأعلم و إن قال الأول بعدم جوازه.

مسألة ٣٥: إذا قلد شخصا بتخيل أنه زيد فبان عمرا

[٣٥] مسألة ٣٥: إذا قلد شخصا بتخيل أنه زيد فبان عمرا فإن كانا متساويين فى الفضيله و لم يكن على وجه التقليد صحح و إلا فمشكل(٤).

تقدم حكم ذلك فى مسأله(١٣).

فى إطلاق الحكم بجواز التبويض إشكال بل منع، فإن المجتهدين اذا كانا متساويين فى العلم و الفضيله فإن لم يعلم بالخلاف بينهما جاز تقليد كل منهما كما جاز التبويض بأن يقلد أحدهما فى العبادات مثلا و الآخر فى المعاملات، أو يأخذ من أحدهما فى باب و من الآخر فى باب آخر و هكذا. و أما اذا علم بالخلاف بينهما فيجب الاحتياط و الأخذ بأحوط القولين و لم يجز التقليد، و أما اذا كان أحدهما أعلم من الآخر فيجب تقليد الأعلم مع العلم بالخلاف و لا يجوز تقليد غيره لا فى كل المسائل و لا فى بعضها، و أما اذا كان أحدهما أعلم فى باب العبادات مثلا و الآخر فى باب المعاملات أو يكون أحدهما أعلم فى باب الصلاة و الآخر فى باب الحج و هكذا، فعندئذ يجب التبويض فيما علم فيه بالمخالفة.

بل الأقوى ذلك.

بل لا إشكال فيه، فإن موضوع وجوب التقليد الشخص الفقيه و العالم، فتكون جهة الفقه و العلم جهة تقيديه مقومه للموضوع، و عليه فاذا قلد شخصا بطبيعته الحال قلده بعنوان أنه فقيه و عالم و لكّنه قد يعتقد بأن ذلك الشخص الفقيه زيد و قلده بهذا الداعى ثم بان أنه عمرو فيكون هذا من الاختلاف فى الداعى و لا

مسأله ٣٦: فتوى المجتهد تعلم بأحد أمور

[٣٦] مسأله ٣٦: فتوى المجتهد تعلم بأحد أمور:

الأول: أن يسمع منه شفاها.

الثاني: أن يخبر بها عدلان.

الثالث: إخبار عدل واحد، بل يكفى إخبار شخص موثق يوجب قوله الاطمئنان وإن لم يكن عادلا.

الرابع: الوجدان فى رسالته، ولا بد أن تكون مأمونه من الغلط.

مسأله ٣٧: إذا قلد من ليس له أهليته الفتوى ثم التفت وجب عليه العدول

[٣٧] مسأله ٣٧: إذا قلد من ليس له أهليته الفتوى ثم التفت وجب عليه العدول، و حال الأعمال السابقة حال عمل الجاهل الغير المقلد، وكذا إذا قلد غير الأعلم وجب-على الأحوط-العدول (١) الى الأعلم، وإذا قلد الأعلم ثم صار بعد ذلك غيره أعلم وجب العدول إلى الثانى على الأحوط.

مسأله ٣٨: إن كان الأعلم منحصرا فى شخصين

[٣٨] مسأله ٣٨: إن كان الأعلم منحصرا فى شخصين، ولم يمكن التعيين فإن أمكن الاحتياط بين القولين فهو الأحوط (٢)، وإلا كان مخيرا بينهما.

يضرّ فى تقليده لأنه قلّد الشخص الفقيه على كل تقدير سواء أ كان ذلك الشخص زيدا أم كان عمروا، و خصوصيه كونه زيدا أو عمروا غير دخيله فى موضوع التقليد، فما هو موضوع التقليد فلا تخلف فيه و ما فيه التخلف فخارج عن موضوعه.

بل على الأقوى فيه و فيما بعده حيث أن التقليد يدور مدار الأعلم وجودا و عدما.

بل هو الأقوى مع العلم بالمخالفه، نعم لو لم يتمكن من الاحتياط وجب تقليد من يظنّ بأعلميته أو يحتملها دون غيره إن كان و إلا فالوظيفة التخبير، و أما مع عدم العلم بالمخالفه فيجوز التقليد من كل منهما و إن كان أحدهما مظنون الأعلميه أو محتملها.

مسألة ٣٩: إذا شك في موت المجتهد أو في تبدل رأيه

[٣٩] مسألة ٣٩: إذا شك في موت المجتهد أو في تبدل رأيه أو عروض ما يوجب عدم جواز تقليده يجوز له البقاء إلى أن يتبين الحال.

مسألة ٤٠: إذا علم أنه كان في عباداته بلا تقليد مده من الزمان ولم يعلم مقداره

[٤٠] مسألة ٤٠: إذا علم أنه كان في عباداته بلا تقليد مده من الزمان ولم يعلم مقداره فإن علم بكفيتها و موافقتها للواقع أو لفتوى المجتهد (١) الذي يكون مكلفا بالرجوع إليه فهو، وإلا فيقضى المقدار الذي يعلم معه بالبراءة على الأحوط (٢)، وإن كان لا يبعد جواز الاكتفاء بالقدر المتيقن.

مسألة ٤١: إذا علم أن أعماله السابقة كانت مع التقليد لكن لا يعلم أنها كانت عن تقليد صحيح أم لا

[٤١] مسألة ٤١: إذا علم أن أعماله السابقة كانت مع التقليد لكن لا يعلم أنها كانت عن تقليد صحيح أم لا بنى على الصحة (٣).

العبرة في صحّة الأعمال الماضيه إنما هي بموافقتها لفتوى المجتهد الذي يجب تقليده فعلا إذ لا يمكن إحراز موافقتها للواقع إلا بذلك، فإذا لا وجه لجعل مناط الصحّة موافقتها لأحدهما.

لا بأس بتركه، أما بالنسبة إلى الفرائض التي لا يزال وقتها باقيا فيجب الاتيان بها فيه إلا فيما إذا أحرز أنها موافقه لفتوى المجتهد الذي تكون وظيفته الرجوع إليه أو مخالفه فيما يعذر فيه الجاهل بنظره. وأما الفرائض التي قد فات وقتها فيجب قضاؤها إلا فيما إذا علم بالموافقه أو لا يعلم بالموافقه ولا بالمخالفه فيما لا يعذر فيه الجاهل، أو يعلم بالمخالفه فيما يعذر فيه الجاهل بنظره.

لا يمكن أن يراد من الصحّة صحّة التقليد نفسه - كما هو ظاهر المتن - لأن التقليد بأي معنى كان، سواء أ كان بمعنى العمل بقول الغير أم الاستناد إليه في مقام العمل أو الالتزام به لا يتّصف بالصحّة و الفساد. نعم قد يكون على طبق الموازين الشرعيه و قد لا يكون، و هذا غير اتّصافه بنفسه بالصحّة و الفساد، كما لا يمكن أن يراد من صحّته صحّته بلحاظ أن المجتهد المقلّد واجد لجميع الشرائط أو لا، فإنه إذا شكّ في صحّته من هذه الجهه لم يمكن البناء على صحّته بل لا بدّ من البناء على

مسألة ٤٢: إذا قلد مجتهدا ثم شك في أنه جامع للشرائط أم لا

[٤٢] مسألة ٤٢: إذا قلد مجتهدا ثم شك في أنه جامع للشرائط أم لا وجب عليه الفحص.

مسألة ٤٣: من ليس أهلا للفتوى يحرم عليه الإفتاء

[٤٣] مسألة ٤٣: من ليس أهلا للفتوى يحرم عليه الإفتاء، وكذا من ليس أهلا للقضاء يحرم عليه القضاء بين الناس، وحكمه ليس بنافذ، ولا يجوز الترافع إليه، ولا الشهادة عنده، والمال الذي يؤخذ بحكمه حرام (١)، وإن كان الآخذ محقا إلا إذا انحصر استنقاذ حقه بالترافع عنده.

مسألة ٤٤: يجب في المفتى والقاضى العدالة

[٤٤] مسألة ٤٤: يجب في المفتى والقاضى العدالة، وتثبت العدالة بشهادة عدلين (٢)، وبالمعاشرة المفيدة للعلم بالملكه أو الاطمئنان بها، الفساد وعدم جواز البقاء على تقليده ووجوب الفحص للشك في حجيته نظره، فإذا كان المراد منها صحه الأعمال الماضيه و منشأ الشك في صحتها الشك في أن المجتهد واجد للشرائط أو لا، ففي مثل ذلك إن كانت تلك الأعمال مطابقه لفتوى من يجب عليه تقليده فعلا أو مخالفه لها فيما يعذر فيه الجاهل حكم بصحتها، وإن كانت مخالفه لها فيما لا يعذر الجاهل فيه كما في الأركان حكم بفسادها ووجوب إعادتها.

في الحكم بحرمه الأخذ مطلقا إشكال بل منع، فإن المال إن كان عينا خارجيه جاز لمالكه أخذه من عنده بالقهر والقوه أو الحيله أو أيه وسيله أخرى التي منها أخذه بحكمه، فإن حكمه لا- يوجب تغيير الواقع ولا يجعل حلاله حراما، وإن كان دينا معجلا أو حلّ أجله كان للدائن حقّ التعيين والاجبار بوسيله من الوسائل إذا كان المديون ممتنعا، فإذا عيّنه الحاكم المذكور جاز له أخذه، وإن كان مؤجلا لم يحلّ أجله بعد فيما أنه ليس للدائن حقّ التعيين والاستنقاذ بل هو بيد المديون فعندئذ إذا عيّنه الحاكم بدون إذن المديون لم يعين الدين به، فلا يجوز له أخذه والتصرف فيه.

الأظهر كفايه عدل واحد بل مطلق الثقة.

و بالشياح المفيد للعلم (١).

مسأله ٤٥: إذا مضت مده من بلوغه و شك بعد ذلك فى أن أعماله كانت عن تقليد صحيح أم لا

[٤٥] مسأله ٤٥: إذا مضت مده من بلوغه و شك بعد ذلك فى أن أعماله كانت عن تقليد صحيح أم لا يجوز له البناء على الصحه (٢) فى أعماله السابقه، و فى اللاحقه يجب عليه التصحيح فعلا.

مسأله ٤٦: يجب على العامى أن يقلد الأعلم فى مسأله وجوب تقليد الأعلم أو عدم وجوبه

[٤٦] مسأله ٤٦: يجب على العامى أن يقلد الأعلم فى مسأله وجوب تقليد الأعلم أو عدم وجوبه، و لا يجوز أن يقلد غير الأعلم إذا أفتى بعدم وجوب تقليد الأعلم، بل لو أفتى الأعلم بعدم وجوب تقليد الأعلم يشكل جواز الاعتماد عليه (٣)، فالقدر المتيقن للعامى تقليد الأعلم فى الفرعيات.

مسأله ٤٧: إذا كان مجتهدان أحدهما أعلم فى أحكام العبادات و الآخر أعلم فى المعاملات

[٤٧] مسأله ٤٧: إذا كان مجتهدان أحدهما أعلم فى أحكام العبادات و الآخر أعلم فى المعاملات فالأحوط تبعيض (٤) التقليد، و كذا إذا كان أحدهما أعلم فى بعض العبادات مثلا و الآخر فى البعض الآخر.

بل يكفى الاطمئنان كما مرّ.

تقدم الكلام فى ذلك فى المسأله (٤١).

بل الظاهر عدم الجواز، لأن دليل الحجّيه كبناء العقلاء -مثلا- لا يمكن أن يشمل هذه الفتوى من الأعلم مع سائر فتاويه معا، فإن معنى شموله لتلك الفتوى أن فتاوى غير الأعلم حجّه دون فتاوى الأعلم فى صورته المخالفه حيث لا يمكن الجمع بينها و بين مدلول الفتوى المذكوره، و فى مثل ذلك لا محاله يتعين اختصاصه بسائر فتاويه دونها و العكس غير ممكن، إذ لا يحتمل أن تكون فتاوى غير الأعلم حجّه فى المسائل الفرعيه دون فتاوى الأعلم فيها.

بل هو المتعين فيه و فيما بعده كما تقدم فى المسأله (٣٣).

مسألة ٤٨: إذا نقل شخص فتوى المجتهد خطأ يجب عليه إعلام من تعلم منه

[٤٨] مسألة ٤٨: إذا نقل شخص فتوى المجتهد خطأ يجب عليه إعلام من تعلم منه، وكذا إذا أخطأ المجتهد في بيان فتواه يجب عليه الإعلام (١).

مسألة ٤٩: إذا اتفق في أثناء الصلاة مسألة لا يعلم حكمها

[٤٩] مسألة ٤٩: إذا اتفق في أثناء الصلاة مسألة لا يعلم حكمها يجوز له أن يبني على أحد الطرفين بقصد أن يسأل عن الحكم بعد الصلاة و أنه إذا كان ما أتى به على خلاف الواقع يعيد صلاته، فلو فعل ذلك و كان ما فعله مطابقاً للواقع لا يجب عليه الإعادة.

مسألة ٥٠: يجب على العاَمى في زمان الفحص عن المجتهد أو عن الأَعلم أن يحتاط في أعماله

[٥٠] مسألة ٥٠: يجب على العاَمى في زمان الفحص عن المجتهد أو عن الأَعلم أن يحتاط في أعماله.

مسألة ٥١: المأذون و الوكيل عن المجتهد في التصرف في الأوقاف أو في أموال القصر ينعزل بموت المجتهد

[٥١] مسألة ٥١: المأذون و الوكيل عن المجتهد في التصرف في الأوقاف أو في أموال القصر ينعزل بموت المجتهد، بخلاف المنصوب من قبله، كما إذا نصبه متولياً للوقف أو قيماً على القصر، فإنه لا تبطل توليته و قيمومته على الأظهر (٢).

مسألة ٥٢: إذا بقي على تقليد الميت من دون أن يقلد الحى في هذه المسألة

[٥٢] مسألة ٥٢: إذا بقي على تقليد الميت من دون أن يقلد الحى في هذه المسألة كان كمن عمل من غير تقليد.

مسألة ٥٣: إذا قلد من يكتفى بالمره مثلاً في التسيحات الأربع

[٥٣] مسألة ٥٣: إذا قلد من يكتفى بالمره مثلاً- في التسيحات الأربع و اكتفى بها أو قلد من يكتفى في التيمم بضربه واحده، ثم مات ذلك المجتهد على الأحوط.

هذا مبنّى على ثبوت الولاية المطلقة للفقهاء أو ثبوت هذا الحق له، و لكن في ثبوت كلا الأمرين إشكال بل منع، فإن المجتهد و إن كان له حقّ تنصيب المتولّى على الأوقاف و نحوها و القيم على الأيتام و القصر إلا أنه في الحقيقة توكيل لا أنه جعل توليه أو قيمومه له.

فقلد من يقول بوجوب التعدد لا يجب عليه إعادة الأعمال السابقة(١)، وكذا لو أوقع عقداً أو إيقاعاً بتقليد مجتهد يحكم بالصححة ثم مات وقلد من يقول بالبطلان يجوز له البناء على الصححة(٢)، نعم فيما سيأتى يجب عليه العمل فى إطلاقه إشكال بل منع، تفصيل ذلك: إن الأعمال السابقة التى أتى بها على طبق فتوى المجتهد السابق إن كانت متفقه مع فتوى المجتهد اللاحق فلا شبهة فى صححتها و عدم وجوب إعادتها، وإن كانت مختلفة معها فإن كانت المخالفه فيما يعذر فيه الجاهل كالمخالفه فى غير الأركان من الأجزاء و الشرائط حكم بالصححة و عدم وجوب إعادتها، وإن كانت المخالفه فيما لا يعذر فيه الجاهل كالمخالفه فى الأركان، كما إذا كان فتوى الأول وجوب الوضوء مع الجبيره المستوعبه لتمام العضو و كان فتوى الثانى وجوب التيمم فى هذه الحاله و هكذا، فإن كان انكشافها فى الوقت وجبت الاعاده، وإن كان فى خارجه ففيه تفصيل، فإن كانت فتوى المجتهد الثانى مستنده الى أماره معتبره و دليل اجتهادى كاشف عن عدم مطابقه العمل للواقع من الأول وجب القضاء، وإن كانت مستنده الى أصاله الاشتغال و الاحتياط التى ليس لها لسان الكشف عن عدم مطابقه العمل للواقع لم يجب القضاء، لأنها لا تثبت الفوت الذى هو موضوع وجوب القضاء، كما إذا كانت فتوى الثانى بوجوب التعدد فى مثال المتن مستنده الى قاعده الاشتغال.

فيه إشكال بل منع و ذلك لأن ما يقع عليه العقد أو الايقاع على طبق فتوى المجتهد الأول لا يخلو من أن يكون باقيا فى زمان المجتهد الثانى و موضوعا لترتيب الآثار عليه فعلا، كما إذا عقد على امرأه بالمعاطاه و هى فى ذمته بعد، أو اشترى دارا بها و هى سكن له فعلا- و هكذا، ففى مثل ذلك لا يمكن الحكم بالصححة و البناء عليها مع فتوى الثانى بالبطلان، أو لا يكون باقيا، كما إذا عقد على امرأه بالمعاطاه أو بالفارسيه فماتت قبل الرجوع الى المجتهد الثانى، أو اشترى شاه بها فذبحها و أكلها و هكذا.

بمقتضى فتوى المجتهد الثانى و أما إذا قلد من يقول بطهاره شىء كالجسالة ثم مات و قلد من يقول بنجاسته فالصلوات و الأعمال السابقه محكومہ بالصحة و إن كانت مع استعمال ذلك الشىء، و أما نفس ذلك الشىء إذا كان باقيا فلا يحكم بعد ذلك بطهارته، و كذا فى الحليه و الحرمة، فإذا أفتى المجتهد الأول بجواز الذبح بغير الحديد مثلا فذبح حيوانا كذلك فمات المجتهد و قلد من يقول بحرمة فإن باعه أو أكله حكم بصحة البيع و إباحه الأكل (١)، و أما إذا كان الحيوان المذبوح موجودا فلا يجوز بيعه و لا أكله، و هكذا.

مسألة ٥٤: الوكيل فى عمل عن الغير يجب أن يعمل بمقتضى تقليد الموكل

[٥٤] مسألة ٥٤: الوكيل فى عمل عن الغير كإجراء عقد أو إيقاع أو إعطاء خمس أو زكاة أو كفارة أو نحو ذلك يجب أن يعمل بمقتضى تقليد الموكل لا تقليد نفسه إذا كانا مختلفين، و كذلك الوصى فى مثل ما لو كان وصيا فى استئجار الصلاة عنه يجب أن يكون على وفق فتوى مجتهد الميت.

مسألة ٥٥: إذا كان البائع مقلدا لمن يقول بصحة المعاطاه مثلا

[٥٥] مسألة ٥٥: إذا كان البائع مقلدا لمن يقول بصحة المعاطاه مثلا أو العقد بالفارسي و المشتري مقلدا لمن يقول بالبطلان لا يصح البيع بالنسبه إلى البائع أيضا، لأنه متقوم بطرفين فاللازم أن يكون صحيحا من الطرفين. و كذا فى مثل ذلك أيضا لا يمكن الحكم بصحة ذلك العقد فى ظرفه، لأن فتوى الثانى تحكى عن بطلانه فى الشريعة المقدسه من الأول فيكشف عن أن وطيه للمرأه المذكوره كان عن شبهه و إن عليه مهر مثلها لا المسمى، كما أنها تكشف عن أنه ضامن لقيمه الشاه فى الفرض الثانى. الحكم بالصحة و الاباحه لا يخلو عن إشكال بل منع، فإن مقتضى فتوى الثانى أنه ميتة لا يجوز بيعها فى الشريعة المقدسه و لا أكلها واقعا، غايه الأمر أنه معذور فى ذلك.

فى كل عقد كان مذهب أحد الطرفين بطلانه و مذهب الآخر صحته.

مسأله ٥٦: فى المرافعات اختيار تعيين الحاكم بيد المدعى

[٥٦] مسأله ٥٦: فى المرافعات اختيار تعيين الحاكم بيد المدعى إلا إذا كان مختار المدعى عليه أعلم، بل مع وجود الأعلم و إمكان الترافع إليه الأحوط الرجوع إليه مطلقاً.

مسأله ٥٧: حكم الحاكم الجامع للشرائط لا يجوز نقضه

[٥٧] مسأله ٥٧: حكم الحاكم الجامع للشرائط لا يجوز نقضه و لو لمجتهد آخر، إلا إذا تبين خطؤه.

مسأله ٥٨: إذا نقل ناقل فتوى المجتهد لغيره ثم تبدل رأى المجتهد فى تلك المسأله

[٥٨] مسأله ٥٨: إذا نقل ناقل فتوى المجتهد لغيره ثم تبدل رأى المجتهد فى تلك المسأله، لا يجب على الناقل إعلام من سمع منه الفتوى الأولى، و إن كان أحوط، بخلاف ما إذا تبين له خطؤه فى النقل، فإنه يجب عليه الإعلام (١).

مسأله ٥٩: إذا تعارض الناقلان فى نقل الفتوى تساقطا

[٥٩] مسأله ٥٩: إذا تعارض الناقلان فى نقل الفتوى تساقطا، و كذا البيئتان، و إذا تعارض النقل مع السماع من المجتهد شفاها قدم السماع (٢) و كذا إذا تعارض ما فى الرساله مع السماع، و فى تعارض النقل مع ما فى الرساله قدم ما فى الرساله مع الأمن من الغلط.

مسأله ٦٠: إذا عرضت مسأله لا يعلم حكمها

[٦٠] مسأله ٦٠: إذا عرضت مسأله لا يعلم حكمها و لم يكن الأعلم على الأحوط.

الصحيح هو التفصيل فى المسأله، فإن التعارض إن كان بين فردين من الأمارات فإن كان زمان أحدهما متأخرا عن الآخر، كما اذا أخبر أحدهما عن وجوب شىء قبل سنه-مثلا-و أخبر الآخر عن عدم وجوبه بعدها و احتمال عدوله عن الفتوى الأولى لزم الأخذ بالثانيه، و إن لم يحتمل العدول أو كان زمان إخبار أحدهما مقارنا لزمان إخبار الآخر سقط كلاهما، و أما اذا كان أحد طرفى المعارضه السماع شفاها فإن حصل حينئذ منه اليقين قدم على غيره و إلا فحاله حال غيره.

حاضرا فإن أمكن تأخير الواقعة إلى السؤال يجب ذلك (١)، وإلا- فإن أمكن الاحتياط تعين، وإن لم يمكن يجوز الرجوع إلى مجتهد آخر الأعلّم فالأعلّم، وإن لم يكن هناك مجتهد آخر ولا رسالته يجوز العمل بقول المشهور بين العلماء إذا كان هناك من يقدر على تعيين قول المشهور، وإذا عمل بقول المشهور ثم تبين له بعد ذلك مخالفته لفتوى مجتهدة فعليه الإعادة أو القضاء (٢)، وإذا لم يقدر على تعيين قول المشهور يرجع إلى أوثق الأموات، وإن لم يمكن ذلك أيضا يعمل بظنه، وإن لم يكن له ظن بأحد الطرفين يبني على أحدهما، وعلى التقادير بعد الاطلاع على فتوى المجتهد إن كان عمله مخالفا لفتواه فعليه الإعادة أو القضاء.

مسألة ٦١: إذا قلد مجتهدا ثم مات فقلد غيره ثم مات

[٦١] مسألة ٦١: إذا قلد مجتهدا ثم مات فقلد غيره ثم مات فقلد من يقول بوجوب البقاء على تقليد الميت أو جوازه فهل يبقى على تقليد المجتهد الأول أو الثانى الأظهر الثانى (٣)، والأحوط مراعاة الاحتياط.

فى وجوب ذلك منع، إذ يجوز له فى هذا الحال تقليد غير الأعلّم فيها مع فرض عدم العلم بالمخالفة.

فيه إشكال بل منع، لأن ما أتى به فى هذا الحال إن كان مخالفا لفتوى من يجب عليه تقليده فعلا فإن كانت المخالفة فيما يعذر فيه الجاهل لم تجب الإعادة حتى فى الوقت فضلا عن خارج الوقت، وإن كانت فيما لا- يعذر فيه الجاهل وجبت الإعادة و القضاء، نعم فيما إذا لم يتذكر المكلف كيفية عمله وأنه كان موافقا لفتوى مقلده أو مخالفا لها، فإن كان هذا الشك فى الوقت وجبت الإعادة، وإن كان فى خارج الوقت لم يجب القضاء. وبذلك يظهر حال ما فى ذيل المسألة.

فى إطلاقه منع، والصحيح هو التفصيل فى المسألة، فإن المجتهد الأول إن

مسألة ٦٢: يكفى فى تحقق التقليد أخذ الرسالة و الالتزام بالعمل بما فيها

[٦٢] مسألة ٦٢: يكفى فى تحقق التقليد أخذ الرسالة و الالتزام(١) بالعمل بما فيها و إن لم يعلم ما فيها و لم يعمل، فلو مات مجتهدة يجوز له البقاء، و إن كان الأحوط مع عدم العلم بل مع عدم العمل و لو كان بعد العلم عدم البقاء و العدول إلى الحى، بل الأحوط استحباباً(٢) -على وجه عدم البقاء مطلقاً و لو كان بعد العلم و العمل.

مسألة ٦٣: فى احتياطات الأعلّم إذا لم يكن له فتوى يتخير المقلد بين العمل بها و بين الرجوع إلى غيره الأعلّم فالأعلّم

[٦٣] مسألة ٦٣: فى احتياطات الأعلّم إذا لم يكن له فتوى يتخير المقلد بين العمل(٣) بها و بين الرجوع إلى غيره الأعلّم فالأعلّم.

كان أعلّم من الثانى كان عدوله إليه بنظر المجتهد الحى فى غير محلّه، فوظيفته البقاء على تقليده، فعندئذ يجب البقاء على تقليد الأول، و إن كان الثانى أعلّم من الأول و جب البقاء على تقليده، و إن كانا متساويين فإن علم بالمخالفه بينهما فوظيفته الاحتياط لا البقاء على تقليد الأول و لا العدول إلى الثانى، و إلا فالتخيير. هذا إذا كان البقاء على تقليد الميت واجبا كما إذا كان اعلّم من الحى و اما إذا كان البقاء على تقليده جائزاً كما إذا كان الميت مساوياً مع الحى فى العلم و الفضيله، فعندئذ يجوز البقاء كما يجوز العدول إلى الحى كل ذلك مع عدم العلم بالمخالفه بينهما، و أما إذا عدل إلى الحى ثم تبين الخلاف بينهما فلا يجوز العدول منه إلى الميت لأن فتواه لا تكون حجّه فى مورد الخلاف كما أن فتوى الحى لا تكون حجّه فيه فإذن وظيفته الاحتياط.

قد مرّ أن التقليد عبارته عن العمل المستند إلى فتوى المجتهد و لا يكفى مجرد أخذ الرسالة و الالتزام بالعمل.

لا منشأ لهذا الاحتياط.

قد مرّ أنّ احتياط الأعلّم فى مسألة إن كان ناشئاً عن عدم ما يصلح أن يكون مدركا للفتوى فيها بعد البحث و الفحص و يرى أن غير الأعلّم قد أخطأ فى الفتوى فيها و كان عليه أن يحتاط لم يجز الرجوع إليه لأنه فتوى منه بالاحتياط، و إن كان

مسألة ٦٤: الاحتياط المذكور في الرسالة إما استحبابي

[٦٤] مسألة ٦٤: الاحتياط المذكور في الرسالة إما استحبابي و هو ما إذا كان مسبقاً أو ملحوقاً بالفتوى، وإما وجوبي و هو ما لم يكن معه فتوى، و يسمى بالاحتياط المطلق، و فيه يتخير المقلد بين العمل به و الرجوع إلى مجتهد آخر (١)، و أما القسم الأول فلا يجب العمل به و لا يجوز الرجوع إلى الغير، بل يتخير بين العمل بمقتضى الفتوى و بين العمل به.

مسألة ٦٥: في صورة تساوي المجتهدين يتخير بين تقليد أيهما شاء

[٦٥] مسألة ٦٥: في صورة تساوي المجتهدين يتخير بين تقليد (٢) أيهما شاء، كما يجوز له التبعض حتى في أحكام (٣) العمل الواحد، حتى أنه لو كان مثلاً فتوى أحدهما و جوب جلسه الاستراحة و استحباب التثليث في التسيحات الأربع و فتوى الآخر بالعكس يجوز أن يقلد الأول في استحباب التثليث و الثاني في استحباب الجلسة.

منشأه عدم البحث و الفحص في المسألة بالمقدار الكافي كما إذا احتاط في الشبهة قبل الفحص المعتدّ به عنها جاز الرجوع إليه لأنه لا يخطئ غير الأعلم فيما أفتى به بلحاظ أن احتياظه فيها مستند إلى جهله بالحكم و احتمال وجود ما يصلح أن يكون مدركا له.

فيه تفصيل كما عرفت.

هذا إذا لم يعلم بالخلاف، و أما مع العلم به فيجب الاحتياط أو الأخذ بأحوط القولين و لا يجوز التقليد لا من هذا و لا من ذاك، و أما مع عدم إمكان الاحتياط فالوظيفة هي التخيير.

إذا لم يعلم بالخلاف جاز له التبعض و إن كان أحدهما أعلم من الآخر فضلاً عن التساوي، و إن علم بالخلاف لم يجز إذا كانا متساويين فإن الوظيفة حينئذ هي الاحتياط كما مرّ.

مسأله ٦٦: لا يخفى أن تشخيص موارد الاحتياط عسر على العامى

[٦٦] مسأله ٦٦: لا يخفى أن تشخيص موارد الاحتياط عسر على العامى، إذ لا بد فيه من الاطلاع التام، ومع ذلك قد يتعارض الاحتيطان فلا بد من الترجيح، وقد لا يلتفت إلى إشكال المسأله حتى يحتاط، وقد يكون الاحتياط فى ترك الاحتياط، مثلاً الأحوط ترك الوضوء بالماء المستعمل فى رفع الحدث الأـكبر لكن إذا فرض انحصار الماء فيه الأحوط التوضؤ به، بل يجب ذلك بناء على كون احتياط الترك استحبابياً، والأحوط الجمع بين التوضؤ به و التيمم، وأيضاً الأحوط التثليث فى التسيحات الأربع، لكن إذا كان فى ضيق الوقت و يلزم من التثليث وقوع بعض الصلاه خارج الوقت فالأحوط ترك هذا الاحتياط، أو يلزم تركه، وكذا التيمم بالجص خلاف الاحتياط، لكن إذا لم يكن معه إلا هذا فالأحوط التيمم به، وإن كان عنده الطين مثلاً فالأحوط الجمع، وهكذا.

مسأله ٦٧: محل التقليد و مورده هو الأحكام الفرعيه العمليه

[٦٧] مسأله ٦٧: محل التقليد و مورده هو الأحكام الفرعيه العمليه، فلا يجرى فى أصول الدين، و فى مسائل أصول الفقه، و لا فى مبادئ الاستنباط (١) من النحو و الصرف و نحوهما، و لا فى الموضوعات المستنبطه العرفيه أو اللغويه، و لا فى الموضوعات الصرفه، فلو شك المقلد فى مائع أنه خمر أو خل لا بأس بالتقليد فى مسائل أصول الفقه، فإذا كان شخص قادراً على عمليه الاستنباط و هى تطبيق القواعد العامه الاصوليه على عناصرها و لكنه غير متمكن من الاجتهاد فى نفس تلك القواعد كحجيته خبر الواحد أو الاستصحاب أو نحو ذلك لا بأس بالرجوع الى المجتهد فيها لأنه من رجوع الجاهل الى العالم فيكون مشمولاً لسيره العقلاء. و أما التقليد فى الموضوعات المستنبطه كالصلاه و الصيام و الغناء و الجذع و الثنى و نحوها فلا مناص عنه و إلا فلا بدّ فيها إما من الاجتهاد أو الاحتياط.

مثلا و قال المجتهد إنه خمر لا يجوز له تقليده، نعم من حيث إنه مخبر عادل يقبل قوله كما في إخبار العاظمي العادل، وهكذا، و أما الموضوعات المستنبطه الشرعيه كالصلاه و الصوم و نحوهما فيجربى التقليد فيها كالأحكام العمليه.

مسأله ٦٨: لا يعتبر الأعلميّه فيما أمره راجع إلى المجتهد إلا في التقليد

[٦٨] مسأله ٦٨: لا يعتبر الأعلميّه فيما أمره راجع إلى المجتهد إلا في التقليد، و أما الولايه على الأيتام و المجانين و الأوقاف التي لا متولى لها و الوصايا التي لا- وصى لها و نحو ذلك فلا- يعتبر فيها الأعلميّه، نعم الأحوط في القاضى أن يكون أعلم (١) من في ذلك البلد أو في غيره مما لا حرج في الترافع إليه.

مسأله ٦٩: إذا تبدل رأى المجتهد هل يجب عليه إعلام المقلدين أم لا؟

[٦٩] مسأله ٦٩: إذا تبدل رأى المجتهد هل يجب عليه إعلام المقلدين أم لا؟ فيه تفصيل: فإن كانت الفتوى السابقه موافقه للاحتياط فالظاهر عدم الوجوب، و إن كانت مخالفه فالأحوط الإعلام، بل لا يخلو عن قوه (٢).

مسأله ٧٠: لا يجوز للمقلد إجراء أصاله البراءه أو الطهاره أو الاستصحاب في الشبهات الحكميه

[٧٠] مسأله ٧٠: لا- يجوز للمقلد إجراء أصاله البراءه أو الطهاره أو الاستصحاب في الشبهات الحكميه (٣)، و أما في الشبهات الموضوعيه لا- بأس بتركه إذا لا- دليل عليه إلا- دعوى أن نفوذ تصرفه في الأمور الحسيه هو المتيقن دون تصرف غيره، و لكن إثبات هذه الدعوى يتوقف على الأخباريه و الأعرفيه بمصالحها و من المعلوم أن أعلميته في المسائل الفقهيّه لا تساق الأخريه و الأعرفيه بها.

في قوته إشكال بل منع، لأن تفويت الواقع مستند الى حجيه فتوى المجتهد في ظرفها و هى بجعل الشارع و إن كانت رعايه الاحتياط أولى.

هذا إذا لم يكن المقلد متمكنا من الفحص في الشبهات الحكميه، و أما إذا كان متمكنا منه فيجوز إجراء هذه الأصول فيها بعد أن قلّد مجتهدا في حجيتها لما

فيجوز بعد أن قلد مجتهد في حجيتها،مثلا إذا شك في أن عرق الجنب من الحرام نجس أم لا ليس له إجراء أصل الطهاره،لكن في أن هذا الماء أو غيره لاقتة النجاسه أم لا يجوز له إجراؤها بعد أن قلد المجتهد في جواز الإجراء.

مسأله ٧١:المجتهد غير العادل أو مجهول الحال لا يجوز تقليده

[٧١]مسأله ٧١:المجتهد غير العادل أو مجهول الحال لا- يجوز تقليده و إن كان موثوقا به في فتواه،و لكن فتاواه معتبره لعمل نفسه،و كذا لا ينفذ حكمه و لا تصرفاته في الامور العامه،و لا ولايه له في الأوقاف و الوصايا و أموال القصر و الغيب.

مسأله ٧٢:الظن بكون فتوى المجتهد كذا لا يكفي في جواز العمل

[٧٢]مسأله ٧٢:الظن بكون فتوى المجتهد كذا لا يكفي في جواز العمل إلا إذا كان حاصلًا من ظاهر لفظه شفاها أو لفظ الناقل أو من ألفاظه في رسالته، و الحاصل أن الظن ليس حجه إلا إذا كان حاصلًا من ظواهر الألفاظ منه أو من الناقل.

عرفت من جواز تقليده في المسائل الأصوليه.

كتاب الطَّهارة

إشاره

ص: ٣٥

فصل فى المياه

اشاره

فصل فى المياه الماء إما مطلق أو مضاف كالمعتصر من الاجسام أو الممتزج بغيره مما يخرج عن صدق اسم الماء، و المطلق أقسام: الجارى، و النابع غير الجارى، و البثر، و المطر، و الكر، و القليل، و كل واحد منها مع عدم ملاقاته النجاسه طاهر مطهر من الحدث و الخبث.

مسأله ١: الماء المضاف مع عدم ملاقاته النجاسه طاهر

[٧٣] مسأله ١: الماء المضاف مع عدم ملاقاته النجاسه طاهر، لكنه غير مطهر لا من الحدث و لا من الخبث و لو فى حال الاضطرار، و إن لاقى نجسا تنجس و إن كان كثيرا، بل و إن كان مقدار ألف كر فإنه ينجس بمجرد ملاقاته النجاسه و لو بمقدار رأس إبره فى أحد أطرافه فينجس كله (١)، نعم إذا كان جاريا من العالى، إلى السافل و لاقى سافله النجاسه لا ينجس العالى منه (٢)، كما إذا صب الجلاب من إبريق على يد كافر، فلا ينجس ما فى الإبريق و إن كان على الاحوط.

العبره بالعلو و السفلى المعنويين بهما لا المكانيين، ففى مثل الفؤارات يعتبر المتدافع منها عاليا و المتدافع اليه سافلا.

متصلا بما في يده.

مسألة ٢: الماء المطلق لا يخرج بالتصعيد عن إطلاقه

[٧٤] مسألة ٢: الماء المطلق لا يخرج بالتصعيد عن إطلاقه، نعم لو مزج معه غيره صعد كماء الورد يصير مضافا (١).

مسألة ٣: المضاف المصعد مضاف

[٧٥] مسألة ٣: المضاف المصعد مضاف (٢).

مسألة ٤: المطلق أو المضاف النجس يطهر بالتصعيد

[٧٦] مسألة ٤: المطلق أو المضاف النجس يطهر بالتصعيد، لاستحاله بخارا (٣) ثم ماء.

مسألة ٥: إذا شك في مائع أنه مضاف أو مطلق

[٧٧] مسألة ٥: إذا شك في مائع أنه مضاف أو مطلق فإن علم حالته السابقه أخذ بها (٤)، وإلا فلا. يحكم عليه بالإطلاق ولا بالإضافة، لكن لا يرفع الحدث (٥) والخبث، وينجس بملاقاه النجاسه إن كان قليلا، وإن كان بقدر في إطلاقه منع، فإن كان المزج حقيقيا فهو إما مطلق أو مضاف وليس فردا ثالثا، وإن لم يكن حقيقيا فصيرورته مضافا بالتصعيد منوطه بغلبه عنصر المضاف كما أو كيفا.

في إطلاقه منع، فإن العنصر الذى يوجب إضافه الماء قد لا يكون قابلا للتبخير و التصعيد كالماء المضاف بالتراب مثلا، فإن التراب من جهه ثقل أجزائه لا يقبل التصعيد.

الحكم بعدم نجاسه البخار الحاصل من المائع المتنجس ليس مبنيا على مطهره الاستحاله فى المتنجسات، فإن النزاع فيها إنما هو فى مورد يكون المستحال اليه فى نفسه قابلا للاتصاف بالنجاسه و البخار المذكور خارج عن موضوع ذلك النزاع، فإنه فى نفسه لا يقبل النجاسه كسائر الغازات، و من هنا لو قلنا بعدم مطهره الاستحاله فمع ذلك لا مناص من الحكم بعدم نجاسه البخار.

هذا إذا كانت الشبهه موضوعيه و إلا فلا يتم.

فى إطلاقه إشكال بل منع، فإن الشك فى الإطلاق أو الاضافه إن كان بنحو

الكر لا ينجس، لاحتمال كونه مطلقاً (١) والأصل الطهاره.

الشبهه المفهوميه كان مرجعه الى الشك فى تقييد زائد فى الوضوء أو الغسل، إذ المكلف يعلم بوجوب الوضوء أو الغسل عليه و لكنه لا يعلم أنه مقتيد بشيء زائد و هو كون المانع أصفى و أرق من ذلك أو لا، فتجرى البراءه حينئذ عن التقييد الزائد كما هو الحال فى سائر موارد الشك فيه، لأن مرجع الشك فى المقام الى دوران أمر الوضوء أو الغسل بين الأقل و الأكثر و المرجع فى إجراء البراءه عن الزائد و الحكم بصحة الصلاه الواقعه مع الأقل، و مع هذا لا يجرى استصحاب بقاء الحدث لعدم ترتب أثر عملى عليه، على أنه استصحاب فى الحكم و جريانه محل إشكال. و إن كان بنحو الشبهه الموضوعيه فإن لم تكن للمانع المشكوك حاله سابقه أصلاً فلا- مانع من استصحاب عدم إطلاقه بنحو الاستصحاب فى العدم الأزلى و يترتب عليه نفى آثار الاطلاق جميعاً، و إن كانت لكل من الاطلاق و الاضافه حاله سابقه و لا يعلم المتقدم و المتأخر منهما فالمرجع قاعده الاشتغال فى الوضوء و الغسل بملاك أن التكليف به بتمام قيوده معلوم و الشك إنما هو فى انطباقه و براءه الذمه بالوضوء و الغسل من هذا المانع، و ليس الشك فى سعه القيد و ضيقه فى عالم الجعل ليكون الشك فى التكليف الزائد كما هو الحال فى الشبهه الحكميه، و أما استصحاب بقاء الحدث فقد عرفت حاله.

فى إطلاق الحكم بعدم النجاسه إشكال بل منع، فإن الشبهه إن كانت موضوعيه و لم تكن للمائع المذكور حاله سابقه أصلاً فعندئذ لا- مانع من استصحاب عدم إطلاقه الأزلى و يترتب عليه نفى تمام آثاره منها عدم تنجسه بالملاقاه، نعم إذا كانت له حالتان متضادتان و لا- يعلم المتقدمه و المتأخره منهما فالمرجع قاعده الطهاره أو استصحابها. و أما إذا كانت الشبهه مفهوميه فالمرجع عموم دليل الانفعال إن كان، حيث أن الخارج منه بالتخصيص الماء المطلق الكر، و بما أنه مجمل مفهوماً

[٧٨]مسألة ٦:المضاف النجس يطهر بالتصعيد كما مر، وبالاستهلاك في الكر(١)أو الجارى.

مسألة ٧:إذا ألقى المضاف النجس في الكر فخرج عن الإطلاق إلى الإضافة

[٧٩]مسألة ٧:إذا ألقى المضاف النجس في الكر فخرج عن الإطلاق إلى الإضافة تنجس إن صار مضافاً قبل الاستهلاك(٢)،و إن حصل الاستهلاك و الإضافة دفعه لا يخلو الحكم بعدم تنجسه عن وجه،لكنه مشكل(٣).

مسألة ٨:إذا انحصر الماء في مضاف مخلوط بالطين

[٨٠]مسألة ٨:إذا انحصر الماء في مضاف مخلوط بالطين ففي سعه الوقت يجب عليه أن يصبر حتى يصفو و يصير الطين إلى الأسفل ثم يتوضأ على الأحوط(٤)،و في ضيق الوقت يتيمم،لصدق الوجدان مع السعه دون الضيق.

مسألة ٩:الماء المطلق بأقسامه حتى الجارى منه ينجس إذا تغير بالنجاسه

[٨١]مسألة ٩:الماء المطلق بأقسامه حتى الجارى منه ينجس إذا تغير بالنجاسه في أحد أوصافه الثلاثة من الطعم و الرائحة و اللون،بشرط أن يكون و مردّد بين ما يشمل المائع المشكوك و ما لا يشمله فيؤخذ به في المتيقن،و في المشكوك يرجع إليه و إلا فقاعده الطهاره.

عدّ هذا من المطهّرات مبنى على المسامحه كما لا يخفى.

لا- يعقل هذا الفرض إن كان المؤثر العامل الكميّ فحسب دون الأعم منه و من الكيفي،كما لا يعقل الفرض الثانى بل مطلقاً إن كان مراد الماتن قدّس سرّه من استهلاك المضاف استهلاكه في الماء المطلق.

لا يبعد الحكم بالطهاره،لأن الماء المطلق ما دام مطلقاً لا يضرّه ملاقاه المضاف المتنجّس لكونه معتصماً و في حال خروجه عن الاطلاق لا وجود للمضاف المتنجّس حتى يتنجّس بملاقاته.

بل على الأظهر.

بملاقاه النجاسه، فلا- يتنجس إذا كان بالمجاوره، كما إذا وقعت ميتة قريبا من الماء فصار جائفا، وأن يكون التغيير بأوصاف النجاسه دون أوصاف المتنجس، فلو وقع فيه دبس نجس فصار أحمر أو أصفر لا- ينجس إلا- إذا صيره مضافا، نعم لا يعتبر أن يكون بوقوع عين النجس فيه، بل لو وقع فيه متنجس حامل لأوصاف النجس فغيره بوصف النجس تنجس أيضا، وأن يكون التغيير حسيا، فالتقديري لا يضر، فلو كان لون الماء أحمر أو أصفر فوقع فيه مقدار من الدم كان يغيره لو لم يكن كذلك لم ينجس (١)، وكذا إذا صب فيه بول كثير لا لون له بحيث لو كان له لون غيره، وكذا لو كان جائفا فوقع فيه ميتة كانت تغيره لو لم يكن جائفا، وهكذا، ففي هذه الصور ما لم يخرج عن صدق الإطلاق محكوم بالطهاره على الأقوى.

مسألة ١٠: لو تغير الماء بما عدا الأوصاف المذكوره

[٨٢] مسألة ١٠: لو تغير الماء بما عدا الأوصاف المذكوره من أوصاف الأظهر النجاسه فيه و في الفرض الثالث، فإن التغيير الذي أخذ موضوعا للحكم بالتنجيس هو التغيير الفعلى و لكن قد يكون هناك مانع يمنع عن ظهوره في الخارج كما إذا كان الماء مصبوغا بصبغ أحمر و ألقى فيه كميته من الدم تكفى بنفسها لتغييره فالتغيير بالدم فعلى لا بوجوده الواقعى فحسب بل بوجوده الواقعى الحسى فإن تأثير كل من الصبغ و الدم إنما هو بانتشار أجزاءهما في الماء، فإذا كان تأثير الدم في نفسه كتأثير الصبغ في نفسه كان مقتضى ذلك بحسب العاده أن تشتد حمرة الماء شدة محسوسه حيث توجد فيه حمرتان حمرة الصبغ و حمرة الدم غايه الأمر قد تكون حمرة الصبغ مانعه عن رؤيه حمرة الدم و تمييزها عنها نعم لو كان عدم ظهوره مستندا الى عدم مقتضى أو فقدان الشرط لم يتحقق التغيير حقيقتا إلا بنحو الفرض و التقدير.

النجاسه،مثل الحراره و البروده،و الرقه و الغلظه،و الخفه و الثقل،لم ينجس ما لم يصير مضافا.

مسأله ١١: لا يعتبر فى تنجسه أن يكون التغير بوصف النجس بعينه

[٨٣] مسأله ١١: لا يعتبر فى تنجسه أن يكون التغير بوصف النجس بعينه، فلو حدث فيه لون أو طعم أو ريح غير ما بالنجس كما لو اصفرّ الماء مثلا- بوقوع الدم تنجس، و كذا لو حدث فيه بوقوع البول أو العذره رائحه أخرى غير رائحتهما،فالمناط تغير أحد الأوصاف المذكوره بسبب النجاسه و إن كان من غير سنخ وصف النجس.

مسأله ١٢: لا فرق بين زوال الوصف الأصلي للماء أو العرضى

[٨٤] مسأله ١٢: لا فرق بين زوال الوصف الأصلي للماء أو العرضى،فلو كان الماء أحمر أو أسود لعارض،فوقع فيه البول حتى صار أبيض تنجس، و كذا إذا زال طعمه العرضى أو ريحه العرضى.

مسأله ١٣: لو تغير طرف من الحوض مثلا تنجس

[٨٥] مسأله ١٣: لو تغير طرف من الحوض مثلا- تنجس،فإن كان الباقي أقل من الكر تنجس الجميع (١)،و إن كان يقدر الكر بقى على الطهاره،و إذا زال تغير ذلك البعض طهر الجميع و لو لم يحصل الامتزاح على الأقوى.

مسأله ١٤: إذا وقع النجس فى الماء فلم يتغير ثم تغير بعد مده

[٨٦] مسأله ١٤: إذا وقع النجس فى الماء فلم يتغير ثم تغير بعد مده فإن علم استناده إلى ذلك النجس تنجس،و إلا فلا.

مسأله ١٥: إذا وقعت الميته خارج الماء و وقع جزء منها فى الماء و تغير بسبب المجموع من الداخل و الخارج

[٨٧] مسأله ١٥: إذا وقعت الميته خارج الماء و وقع جزء منها فى الماء و تغير بسبب المجموع من الداخل و الخارج تنجس (٢)،بخلاف ما إذا كان على الأحوط.

هذا فيما إذا كان الجزء الداخلى هو العامل الأساس للتغيير،و أما إذا لم يكن كذلك أو كان الجزء الخارجى هو العامل الأساس له فالحكم بالنجاسه حينئذ لا يخلو من إشكال بل منع.

مسألة ١٦: إذا شك في التغير و عدمه أو في كونه للمجاورة أو بالملاقاه أو كونه بالنجاسه أو بطاهر

[٨٨] مسألة ١٦: إذا شك في التغير و عدمه أو في كونه للمجاورة أو بالملاقاه أو كونه بالنجاسه أو بطاهر لم يحكم بالنجاسه.

مسألة ١٧: إذا وقع في الماء دم و شيء طاهر أحمر فاحمرّ بالمجموع

[٨٩] مسألة ١٧: إذا وقع في الماء دم و شيء طاهر أحمر فاحمرّ بالمجموع لم يحكم بنجاسته (١).

مسألة ١٨: الماء المتغير إذا زال تغيره بنفسه من غير اتصاله بالكر أو الجارى لم يطهر

[٩٠] مسألة ١٨: الماء المتغير إذا زال تغيره بنفسه من غير اتصاله بالكر أو الجارى لم يطهر، نعم الجارى و النابع إذا زال تغيره بنفسه طهر لاتصاله بالماده، و كذا البعض من الحوض إذا كان الباقي بقدر الكر كما مر.

هذا فيما إذا كان الدم الملقى كمّيه قليله لا تكفى بنفسها للتغير، و أما إذا كان كمّيه تكفى بنفسها للتغير فيحكم بالنجاسه.

فصل فى الماء الجارى الماء الجارى-و هو النابع السائل على وجه الأرض فوقها أو تحتها كالقنوات-لا ينجس بملاقاه النجس ما لم يتغير،سواء كان كرا أو أقل،و سواء كان بالفوران أو بنحو الرشح،و مثله كل نابع و إن كان واقفا.

مسأله ١:الجارى على الأرض من غير ماده نابعه أو راشحه إذا لم يكن كرا ينجس بالملاقاه

[٩١]مسأله ١:الجارى على الأرض من غير ماده نابعه أو راشحه إذا لم يكن كرا ينجس بالملاقاه،نعم إذا كان جاريا من الأعلى إلى الأسفل لا ينجس أعلاه بملاقاه الأسفل للنجاسه و إن كان قليلا.

مسأله ٢:إذا شك فى أن له ماده أم لا و كان قليلا ينجس بالملاقاه

[٩٢]مسأله ٢:إذا شك فى أن له ماده أم لا و كان قليلا ينجس بالملاقاه(١).

مسأله ٣:يعتبر فى عدم تنجس الجارى اتصاله بالماده

[٩٣]مسأله ٣:يعتبر فى عدم تنجس الجارى اتصاله بالماده،فلو كانت الماده من فوق تترشح و تتقاطر فإن كان دون الكر ينجس،نعم إذا لاقى محل الرشح للنجاسه لا ينجس.

مسأله ٤:يعتبر فى الماده الدوام

[٩٤]مسأله ٤:يعتبر فى الماده الدوام،فلو اجتمع الماء من المطر أو غيره تحت الأرض و يترشح إذا حفرت لا يلحقه حكم الجارى. هذا إذا كانت حالته السابقه عدم ثبوت الماده،أو كان ثبوت كل من وجود الماده و عدمه مشكوكا فيهما من الأول،و أما إذا كانت حالته السابقه ثبوت الماده أو تواردت عليه حالتان متضادتان من ثبوت الماده له فى زمان و عدم ثبوتها فى زمان آخر مع الجهل بتاريخهما الزمنى فالأظهر الطهاره.

مسألة ٥: لو انقطع الاتصال بالمادة

[٩٥] مسألة ٥: لو انقطع الاتصال بالمادة كما لو اجتمع الطين فمنع من النبع كان حكمه حكم الراكد، فإن أزيل الطين لحقه حكم الجارى و إن لم يخرج من المادة شىء، فاللازم مجرد الاتصال.

مسألة ٦: الراكد المتصل بالجارى كالجارى

[٩٦] مسألة ٦: الراكد المتصل بالجارى كالجارى، فالحوض المتصل بالنهر بساقيه يلحقه حكمه، وكذا أطراف النهر و إن كان مأوها واقفا.

مسألة ٧: العيون التى تتبع فى الشتاء مثلا و تنقطع فى الصيف

[٩٧] مسألة ٧: العيون التى تتبع فى الشتاء مثلا و تنقطع فى الصيف يلحقها الحكم فى زمان نبعها.

مسألة ٨: إذا تغير بعض الجارى دون بعضه الآخر

[٩٨] مسألة ٨: إذا تغير بعض الجارى دون بعضه الآخر فالطرف المتصل بالمادة لا ينجس بالملاقاه و إن كان قليلا، و الطرف الآخر حكمه حكم الراكد إن تغير تمام قطر ذلك البعض المتغير، و إلا فالمتنجس هو المقدار المتغير فقط، لاتصال ما عداه بالمادة.

إشارة

فصل في الماء الراكد: الكر والقليل الراكد بلا مادة إن كان دون الكر ينجس بالملاقاه، من غير فرق بين النجاسات، حتى برأس إبره من الدم الذي لا يدركه الطرف، سواء كان مجتمعا أو متفرقا مع اتصالها بالسواقي، فلو كان هناك حفر متعدد فيها الماء و اتصلت بالسواقي و لم يكن المجموع كرا إذا لاقى النجس واحده منها تنجس الجميع، و إن كان بقدر الكر لا ينجس، و إن كان متفرقا على الوجه المذكور، فلو كان ما في كل حفره دون الكر و كان المجموع كرا و لاقى واحده منها النجس لم تنجس، لاتصالها بالبقية.

مسألة ١: لا فرق في تنجس القليل بين أن يكون واردا على النجاسه

[أو مورودا]

[٩٩] مسألة ١: لا فرق في تنجس القليل بين أن يكون واردا على النجاسه أو مورودا.

مسألة ٢: الكر بحسب الوزن ألف و مائتا رطل بالعراقي

[١٠٠] مسألة ٢: الكر بحسب الوزن ألف و مائتا رطل بالعراقي، و بالمساحه ثلاثه و أربعون شبرا إلا ثمن شبر (١)، فبالمن الشاهي - و هو ألف و مائتان هذا هو المشهور بين الفقهاء وزنا و مساحه و هو الأظهر.

أما وزنا.. ففيه روايتان:

احدهما: صحيحه محمد بن مسلم التي حدّته بستمائه رطل، و الأخرى مرسله ابن أبي عمير التي حدّته بألف و مائتي رطل، و بما أن كلمه الرطل مجمله باعتبار تردّد مفهومها بين المكي و المدني و العراقي فعندئذ تصبح كلتا الروايتين

مجمله فلا تدلّ على التعيين، و لكن يمكن رفع الاجمال عنهما بجعل نصّ كل واحده منهما قرينه على تعيين المراد من الآخر، فإن المرسله ناصه في أن الحد الادنى من الكر لا يقل عن الف و مائتي رطل عراقى على تمام محتملاته و هى قرينه على ان المراد من ستمائه رطل فى الصحيحه هو المكيّ إذ لو كان المدني أو العراقي لكان الحدّ الأدنى من الكرّ أقل من ألف و مائتي رطل بالعراقي. و الصحيحه ناصه في أن الحدّ الأقصى من الكرّ لا يزيد على ستمائه رطل بالمكيّ و هى قرينه على أن المراد من ألف و مائتي رطل فى المرسله هو العراقي، إذ لو كان المكيّ أو المدني لكان الحدّ الأقصى من الكرّ أزيد من ستمائه رطل بالمكيّ، إلا أن ذلك مبنيّ على حجّيه المرسله و هى لم تثبت، فإذا ظلت الصحيحه على إجمالها، نعم أن هناك طرقا أخرى لرفع الاجمال عنها؛ أحدها: إن الصحيحه بمثابة المستثنى من عمومات انفعال الماء بالملاقاه، منها عمومات الكرّ، و بما أنها مجمله فتدخل فى مسأله إجمال المخصّص المنفصل مفهوما و حينئذ فيؤخذ بالمتيقّن منها و هو ما بلغ كميّه الماء ستمائه رطل بالمكيّ و فيما دونها يرجع الى عمومات الانفعال فالنتاج من هذه العمليه أن حدّ الكرّ ستمائه رطل بالمكيّ.

و الآخر: إن المستثنى فى بعض الروايات من عموم الانفعال عنوان الحوض الكبير و بما أنه لا يصدق على الماء إذا كان ستمائه رطل بالعراقي أو المدني، بل لا يصدق على البالغ ستمائه رطل بالمكيّ فالصحيحه تكون حينئذ مخصّصه لعموم المستثنى منه و حيث أنها مجمله مفهوما فيؤخذ بالمتيقّن منها و هو الماء البالغ ستمائه رطل بالمكيّ و فى المشكوك يرجع الى عموم العام فالنتاج من ذلك أن حدّ الكرّ ستمائه رطل بالمكيّ.

الثالث: إن ضم الصحيحه الى صحيحه على بن جعفر التى تدل على انفعال

ألف رطل من الماء بالملاقاه ينتج أن المراد من الرطل فيها هو المكي بتقريب أن صحيحه على بن جعفر ناصه في أن ألف رطل من الماء بالعراقى ينفعل بالملاقاه على جميع احتمالاته و هى قرينه على أن المراد من الرطل فى الصحيحه هو المكي إذ لو كان المدنى أو العراقى للزم كون حدّ الكثر أقل من ألف رطل بالعراقى و هو مناف لنصّ صحيحه على بن جعفر، كما أن نصّ الصحيحه على أن الحدّ الأقصى من الكثر هو ستمائه رطل بالمكي قرينه على أن المراد من الرطل فى صحيحه على بن جعفر هو العراقى، إذ لو كان المكي أو المدنى للزم كونه أكثر من الحدّ الأقصى للكثر و هو خلاف نصّها. فالنتيجه: أن حدّ الكثر و زنا ستمائه رطل بالمكي. و مع الاغماض عن تمام ذلك، فلا يمكن إثبات أن حدّه و زنا تلك الكميّه فإن الصحيحه حينئذ و إن دلّت على اعتصامها و عدم انفعالها بالملاقاه إلّا أنها من باب الدلاله على المقدار المتيقّن لا التحديد كما حيث أنها وقتئذ مجمله مفهوما و مردّد بين الأقل و الأ-كثر فيؤخذ بالمتيقّن و يرجع فى المشكوك الى الأصل العملى و هو أصاله الطهاره فتكون النتيجه حينئذ مختلفه فإنها على أساس الوجوه المتقدمه هى الحكم بعدم الانفعال بالملاقاه إذا كان الماء بقدر ستمائه رطل بالمكي و الحكم بالانفعال بها إذا كان دونه و إن كان بالغاً ستمائه رطل بالمدنى، و أما على أساس هذا الوجه فلا فرق بينهما فى النتيجه.

و أمّا مساحه: ففيها روايتان؛ احدهما: روايه الحسن بن صالح الثورى، و الأخرى: روايه أبى بصير.

أما الروايه الأولى: فهى ضعيفه من ناحيه السند جزماً.

و أما الروايه الثانيه التى تحدّد الكثر بما إذا كان الماء ثلاثه أشبار و نصف فى مثله ثلاثه أشبار و نصف فى عمقه فى الأرض... فهى معتبره من ناحيه السند و لا بأس بها، و أما من ناحيه الدلاله فقد نوقش بأن التحديد فيها غير ظاهر فى المربّع لو لم يكن

ظاهراً في المدوّر، وحينئذ فإن حمل التحديد على المربع كان الناتج اثنين و أربعين شبراً و سبعة اثمان الشبر و ان حمل التحديد على المدور كان الناتج اثنين و ثلاثين شبراً تقريباً، و لكن الظاهر من التحديد فيها عرفاً هو المربع بلحاظ أن المنسب في الذهن من الضمير في كلمه (مثله) هو رجوعه الى التقدير أى تقدير هذا الماء لا الى مثله لعدم وجود ماء آخر، فيكون المعنى حينئذ: إذا كان الماء ثلاثه أشبار و نصف في مثل تلك الثلاثه أشبار و نصف... فيستفاد من ذلك بعدان و يستفاد البعد الثالث من الضمير في كلمه (في عمقه) فإن الظاهر أنه يرجع الى نفس ما يرجع اليه الضمير في كلمه (في مثله) و هذا قرينه على أن إضافه العمق الى التقدير إضافه بيانیه، و على هذا فالتحديد في الروايه بما أنه يتضمّن أبعاداً ثلاثه للماء فهو ظاهر في المربع، و مع الاغماض عن ذلك و تسليم أن التحديد في الروايه غير ظاهر لا في المربع و لا في المدوّر و لكن يمكن تعيينه في المربع بقرينه خارجيه، منها صحيحه أبي بصير الآنفه الذكر حيث قد استثنى فيها من الحكم بانفعال الماء بالملاقاه عنوان الحوض الكبير، و بما أن ذلك العنوان لا- يصدق على الماء البالغ بكميه اثنين و ثلاث-ين شبراً، بل لا- يصدق على البالغ بكميه اثنين و أربعين و سبعة اثمان الشبر، فتكون الروايه حينئذ مقيداً له لا- طلاق المستثنى منه في الصحيحه، و بما أن التحديد فيها مجمل مردّد بين السعه و الضيق فيؤخذ بالمتيقّن و يرجع في المشكوك الى العام رافعاً لا- جماله كما هو الحال في جميع موارد إجمال المخصّص المنفصل مفهوماً.

و منها: روايات الكثر؛ فإنها تدل بمقتضى مفهومها على انفعال الماء الذى لم يبلغ حدّ الكثر، كما أنها تدل على اعتصام الماء البالغ حدّه، و بما أن التحديد في روايه أبي بصير مجمل و مردّد بين الأقل و الأكثر فيؤخذ بالمتيقّن و يرجع في المشكوك الى إطلاق تلك الأدله فيكون إطلاقها رافعاً لإجماله. فالنتيجه أن روايه أبي بصير غير

قاصره عن الدلالة على تحديد الكثر باثنين و أربعين و سبعة أثمان شبر. و أما روايه اسماعيل بن جابر التي تحدّد الكثر بذر عين عمقه في ذراع و نصف سعته فعلى تقدير تسليم أنها معتبره سنداً إلا أنها مجمله من ناحيه الدلالة، لأن التحديد الوارد فيها غير ظاهر في المدوّر، بل لو لم يكن ظاهراً في المربّع فلا ظهور له فيه لأن جملة (في ذراع و نصف سعته) ظاهره في تحديد السعه في الروايه التي هي عباره عن السطح و هو ينسجم مع كل من المربع و المدور إذ كما يمكن ان يكون ذراع و نصف تحديداً بنفس السطح يمكن أن يكون تحديداً للخط الممثل للسعه أى السطح، فعلى الأول ينطبق على المربّع لأن السطح يحدّد دائماً ببعدين هما الطول و العرض و لا يمكن تحديده ببعده واحداً، و بما أن البعد الآخر غير مذكور فيحمل على كونه مماثلاً للبعد المذكور، و على الثاني ينطبق على المدوّر، لأن للخط بعداً واحداً و هو ممثّل لسعه سطحه، بل يمكن انطباقه على المربّع أيضاً بلحاظ أن الخط الممثل لسعه سطحه من كل من طرفي العرض و الطول مماثل للآخر لأن الممثل للسعه هو الخط المار بين الأضلاع دون الزوايا و الفرض أنه لا تفاوت فيه بين بعديه كما أن الممثل لسعه المدوّر هو الخط المار على المركز دون سائر خطوطه.

فالنتيجه: إن الروايه مجمله فلا تكون حجّه لا في المدوّر و لا في المربّع، فإذا لا تصلح لمعارضه روايه أبي بصير. و أما إذا فرض أنها ظاهره في أحدهما فتقع المعارضه بينهما و تسقطان من جهه المعارضه فعندئذ لا يثبت شيء من الأقوال في مسأله المساحه للكثر، لا القول المشهور و لا غيره.

و أما إذا فرض أن كلتا الروايتين مجمله فيما أنهما لا تشتركان في طرف و حجتان في المتيقّن فتسقطان فيه من جهه المعارضه. و أما روايه الوزن و هي صحيحه محمد بن مسلم فهي لا تعارض روايه المساحه و هي صحيحه أبي بصير

و ثمانون مثقالا-يصير أربعة و ستين مئاة إلا عشرين مثقالا.

مسألة ٣: الكر بحقه الإسلامبول- و هي مائتان و ثمانون مثقالا

[١٠١] مسألة ٣: الكر بحقه الإسلامبول- و هي مائتان و ثمانون مثقالا-مائتا حقه و اثنتان و تسعون حقه و نصف حقه.

مسألة ٤: إذا كان الماء أقل من الكر و لو بنصف مثقال

[١٠٢] مسألة ٤: إذا كان الماء أقل من الكر و لو بنصف مثقال يجرى عليه حكم القليل.

مسألة ٥: إذا لم يتساو سطوح القليل

[١٠٣] مسألة ٥: إذا لم يتساو سطوح القليل ينجس العالى بملاقاه السافل كالعكس، نعم لو كان جاريا من الأعلى إلى الأسفل (١) لا ينجس العالى بملاقاه السافل، من غير فرق بين العلو التسيمى و التسريحى.

مسألة ٦: إذا جمد بعض ماء الحوض و الباقي لا يبلغ كرا ينجس بالملاقاه

[١٠٤] مسألة ٦: إذا جمد بعض ماء الحوض و الباقي لا يبلغ كرا ينجس بالملاقاه و لا يعصمه ما جمد، بل إذا ذاب شيئا فشيئا ينجس أيضا، و كذا إذا كان هناك ثلج كثير فذاب منه أقل من الكر فإنه ينجس بالملاقاه، و لا يعتصم بما بقى من الثلج.

مسألة ٧: الماء المشكوك كرىته مع عدم العلم بحالته السابقه

[١٠٥] مسألة ٧: الماء المشكوك كرىته مع عدم العلم بحالته السابقه فى و قابله للحمل عليها بلحاظ أن المساحه تختلف باختلاف مقدار الذراع و الأشبار فى متعارف الناس، فإذن تكون النسبه نسبه الاطلاق و التقييد فلا معارضه بينهما، الى هنا قد وصلنا الى هذه النتيجة و هى: إن الأظهر مذهب المشهور فى تحديد الكرّ وزنا و مساحه دون غيره.

هذا إذا كان بنحو الدفع و القوّه. و قد مرّ فى المسأله الأولى من فصل المياه أن العبره إنما هى بالعلو و السفلى المعنوين لا المكانين ففى القوّارات يعتبر المتدافع منها عاليا و المتدافع اليه سافلا.

حكم القليل على الأحوط (١)، و إن كان الأقوى عدم تنجسه بالملاقاه (٢)، نعم لا يجرى عليه حكم الكر، فلا يطهر ما يحتاج تطهيره إلى إلقاء الكر عليه، و لا يحكم بطهاره متنجس غسل فيه (٣)، و إن علم حالته السابقه يجرى عليه حكم تلك الحاله.

مسأله ٨: الكر المسبوق بالقله إذا علم ملاقاته للنجاسه و لم يعلم السابق من الملاقاه و الكريه

[١٠٦] مسأله ٨: الكر المسبوق بالقله إذا علم ملاقاته للنجاسه و لم يعلم السابق من الملاقاه و الكريه إن جهل تاريخهما أو علم تاريخ الكريه حكم بطهارته (٤)، و إن كان الأحوط التجنب، و إن علم تاريخ الملاقاه حكم بل على الأقوى.

هذا إذا كانت الملاقاه مع المتنجس الخالى عن عين النجاسه، و أما إذا كانت مع عين النجس فلا شبهه فى تنجسه بها.

هذا مبنى على أن التطهير بالماء القليل مشروط بوروده على المتنجس، و أما بناء على ما قويناه من أن هذا الشرط غير معتبر فيه فيحكم بطهارته.

هذا فى فرض العلم بتاريخ الكريه، و أما فى فرض الجهل بتاريخهما معا فالأظهر نجاسته لأن استصحاب عدم الملاقاه فى زمان الكريه لا يجرى فى نفسه إما بملاك عدم حاله سابقه له إذا لوحظ زمان الكريه بنحو القيديه، أو بملاك أنه مثبت إذا لوحظ زمان الكريه بنحو المعرفيه، فإن موضوع النجاسه مركب من ملاقاه الماء للنجس و أن لا يكون كذا، فنفى النجاسه عنه إنما هو بنفى أحد جزأيه فإذا شك فى أصل وجود الملاقاه مع العلم بعدم كريه الماء فلا مانع من استصحاب عدم وجودها و به ينتفى الحكم بانتفاء الموضوع.

و أما فى المقام فلا يكون الشك فى أصل الملاقاه بل فى حصه خاصه منها و هى وجودها فى زمان الكريه و لا يترتب على استصحاب عدم وجودها فيه نفي الموضوع و هو صرف وجود الملاقاه القابل للانطباق على هذا الزمان و على غيره إلا

بنجاسته(١)،و أما القليل المسبوق بالكريه الملاقي لها فإن جهل التاريخان أو علم تاريخ الملاقاه حكم فيه بالطهاره مع الاحتياط المذكور،و إن علم تاريخ القله حكم بنجاسته.

مسأله ٩: إذا وجد نجاسه فى الكر و لم يعلم أنها وقعت فيه قبل الكريه أو بعدها

[١٠٧]مسأله ٩: إذا وجد نجاسه فى الكر و لم يعلم أنها وقعت فيه قبل الكريه أو بعدها يحكم بطهارته،إلا إذا علم تاريخ الوقوع.

مسأله ١٠: إذا حدثت الكريه و الملاقاه فى آن واحد

[١٠٨]مسأله ١٠: إذا حدثت الكريه و الملاقاه فى آن واحد حكم بطهارته، و إن كان الأحوط الاجتناب.

مسأله ١١: إذا كان هناك ماءان أحدهما كر و الآخر قليل و لم يعلم أن أيهما كر فووقت نجاسه فى أحدهما معينا أو غير معين

[١٠٩]مسأله ١١: إذا كان هناك ماءان أحدهما كر و الآخر قليل و لم يعلم أن أيهما كر فووقت نجاسه فى أحدهما معينا أو غير معين لم يحكم على القول بالأصل المثبت لوضوح أنه لا- يترتب على نفى الفرد بالأصل العملى نفى الطبيعى إلا بناء على حجته الأصل المثبت، كما أنه لا يجدى ضمّ هذه الحصه المنفيه بالاستصحاب فى هذا الزمان الى الحصه الأخرى المنفيه بالوجدان فى زمان العلم بعدم الملاقاه إلا على القول المذكور.

فى الحكم بالنجاسه إشكال بل منع،و الأظهر الطهاره لأن استصحاب بقاء الكريه الى زمان الملاقاه يجرى و لا يعارضه استصحاب عدم الملاقاه الى زمان القله فى مجهول التاريخ إلا على القول بالأصل المثبت،و أما إذا كان زمان الملاقاه معلوما و زمان القله مجهولا- فلا- يجرى استصحاب عدم تحقّق المعلوم فى زمان المجهول فى نفسه لأن زمان الآخر المجهول إن لوحظ بنحو الموضوعيه و القيديه لم تكن للمقيّد به حاله سابقه،و إن لوحظ بنحو المعرفيه الصرفيه الى واقعه الخارجى فهو مردّد بين ما يكون المستصحب فيه مقطوع البقاء و ما يكون فيه مقطوع الارتفاع فلا يكون الشك فيه شكّا فى البقاء لكى يجرى الاستصحاب.

بالنجاسه(١)،و إن كان الأحوط فى صورته التعین الاجتناب.

مسأله ١٢: إذا كان ماء ان أحدهما المعین نجس فوقعت نجاسه لم يعلم وقوعها فى النجس أو الطاهر

[١١٠] مسأله ١٢: إذا كان ماء ان أحدهما المعین نجس فوقعت نجاسه لم يعلم وقوعها فى النجس أو الطاهر لم يحكم بنجاسه الطاهر.

مسأله ١٣: إذا كان كر لم يعلم أنه مطلق أو مضاف فوقعت فيه نجاسه

[١١١] مسأله ١٣: إذا كان كر لم يعلم أنه مطلق أو مضاف فوقعت فيه نجاسه لم يحكم بنجاسته(٢)،و إذا كان کر ان أحدهما مطلق و الآخر مضاف و علم وقوع النجاسه فى أحدهما و لم يعلم على التعین يحكم بطهارتهما.

مسأله ١٤: القليل النجس المتمم كذا بطاهر أو نجس نجس

[١١٢] مسأله ١٤: القليل النجس المتمم كذا بطاهر أو نجس نجس على الأقوى.

فى إطلاقه إشكال بل منع،فإن النجاسه إذا كانت واقعه فى معین و لم يكن مسبقا بالكريه حكم بنجاسته لأن ملاقاته للنجاسه معلومه و كريتته فى حال الملاقاه غير معلومه فإذن لا مانع من استصحاب عدم كريتته الى زمان الملاقاه و لو أزلا و بذلك يتحقق موضوع نجاسته.

الأظهر هو الحكم بالنجاسه إلا فى صورته واحده و هى ما إذا كان مسبقا بالاطلاق إذ فى غير هذه الصوره لا مانع من استصحاب عدم إطلاقه و لو أزلا و به يحرز موضوع النجاسه بناء على أن المانع إذا لم يكن ماء مطلقا ينجس بالملاقاه و إن كان كثيرا.

فصل فى ماء المطر ماء المطر حال تقاطره من السماء كالجارى، فلا ينجس ما لم يتغير و إن كان قليلا، سواء جرى من الميزاب أو على وجه الأرض أم لا، بل و إن كان قطرات بشرط صدق المطر عليه، و إذا اجتمع فى مكان و غسل فيه النجس طهر و إن كان قليلا، لكن ما دام يتقاطر عليه من السماء.

مسألة ١: الثوب أو الفراش النجس إذا تقاطر عليه المطر و نفذ فى جميعه طهر

[١١٣] مسألة ١: الثوب أو الفراش النجس إذا تقاطر عليه المطر و نفذ فى جميعه طهر، و لا- يحتاج إلى العصر أو التعدد (١)، و إذا وصل إلى بعضه دون بعض طهر ما وصل إليه، هذا إذا لم يكن فيه عين النجاسه، و إلا فلا يطهر إلا إذا تقاطر عليه (٢)، بعد زوال عينها.

مسألة ٢: الإناء المتروك بماء نجس كالحب و الشربة و نحوهما إذا تقاطر عليه

[١١٤] مسألة ٢: الإناء المتروك بماء نجس كالحب و الشربة و نحوهما إذا تقاطر عليه طهر ماؤه و إنأؤه بالمقدار الذى فيه ماء، و كذا ظهره و أطرافه إن وصل إليه المطر حال التقاطر، و لا يعتبر فيه الامتزاج، بل و لا وصوله إلى تمام فيه إشكال، و الأقوى اعتباره لإطلاق دليل التعدد و عدم ثبوت التقييد إلا فى الماء الجارى.

هذا مبنى على عدم كفايه الغسله المزيله لعين النجس و لكن الأقوى هو التفصيل بين أن تكون بالماء القليل و أن تكون بالماء العاصم، فعلى الأول لا تكفى لانفعال الماء القليل بملاقاه عين النجس و على الثانى تكفى.

سطحه الظاهر، و إن كان الأحوط ذلك.

مسألة ٣: الأرض النجسه تطهر بوصول المطر إليها

[١١٥] مسألة ٣: الأرض النجسه تطهر بوصول المطر إليها بشرط أن يكون من السماء و لو بإعانه الريح، و أما لو وصل إليها بعد الوقوع على محل آخر كما إذا ترشح بعد الوقوع على مكان فوصل مكانا آخر لا يطهر (١)، نعم لو جرى على وجه الأرض فوصل إلى مكان مسقف بالجريان إليه طهر.

مسألة ٤: الحوض النجس تحت السماء يطهر بالمطر

[١١٦] مسألة ٤: الحوض النجس تحت السماء يطهر بالمطر، و كذا إذا كان تحت السقف و كان هناك ثقبه ينزل منها على الحوض، بل و كذا لو أطارته الريح حال تقاطره فوقه في الحوض، و كذا إذا جرى من ميزاب فوقه فيه.

مسألة ٥: إذا تقاطر من السقف لا يكون مطهرا

[١١٧] مسألة ٥: إذا تقاطر من السقف لا يكون مطهرا، بل و كذا إذا وقع على ورق الشجر (٢) ثم وقع على الأرض، نعم لو لاقى في الهواء شيئا كورق الشجر أو نحوه حال نزوله لا يضر إذا لم يقع عليه ثم منه على الأرض، فمجرد المرور على الشيء لا يضر.

مسألة ٦: إذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر لم ينجس

[١١٨] مسألة ٦: إذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر لم ينجس إذا لم يكن معه عين النجاسه و لم يكن متغيرا.

في إطلاقه إشكال بل منع، فإن التقاطر من أحد المكانين إلى المكان الآخر المتنجس إن كان مستمرا بنحو يحفظ معه خط الاتصال عرفا طهر المكان بذلك لصدق تقاطر المطر عليه و مروره من شيء آخر إليه لا يضر بالصدق، غاية الأمر أن تقاطره على شيء قد يكون بشكل مباشر و قد يكون بالمرور من شيء آخر إليه، و على كلا التقديرين يصدق تقاطر المطر عليه و إصابته حقيقه.

في الحكم بعدم المطهرية منع و مجرد أنه يمر على ورق الشجر و يقع على شيء آخر لا يضر بصدق إصابته و تقاطره عليه كما مر.

مسألة ٧: إذا كان السطح نجسا فوقه عليه المطر و نفذ و تقاطر من السقف لا تكون تلك القطرات نجسه

[١١٩] مسألة ٧: إذا كان السطح نجسا فوقه عليه المطر و نفذ و تقاطر من السقف لا تكون تلك القطرات نجسه و إن كان عين النجاسة موجوده على السطح و وقع عليها، لكن بشرط أن يكون ذلك حال تقاطره من السماء، و أما إذا انقطع ثم تقاطر من السقف مع فرض مروره على عين النجس فيكون نجسا، و كذا الحال إذا جرى من الميزاب بعد وقوعه على السطح النجس.

مسألة ٨: إذا تقاطر من السقف النجس يكون طاهرا

[١٢٠] مسألة ٨: إذا تقاطر من السقف النجس يكون طاهرا إذا كان التقاطر حال نزوله من السماء، سواء كان السطح أيضا نجسا أم طاهرا.

مسألة ٩: التراب النجس يطهر بنزول المطر عليه

[١٢١] مسألة ٩: التراب النجس يطهر بنزول المطر عليه إذا وصل إلى أعماقه حتى صار طينا.

مسألة ١٠: الحصير النجس يطهر بالمطر

[١٢٢] مسألة ١٠: الحصير النجس يطهر بالمطر، و كذا الفراش المفروش على الأرض، و إذا كانت الأرض التي تحتها أيضا نجسه تطهر إذا وصل إليها، نعم إذا كان الحصير منفصلا عن الأرض يشكل طهارتها بنزول المطر عليه إذا تقاطر منه عليها (١)، نظير ما مر من الإشكال فيما وقع على ورق الشجر و تقاطر منه على الأرض.

مسألة ١١: الإناء النجس يطهر إذا أصاب المطر جميع مواضع النجس منه

[١٢٣] مسألة ١١: الإناء النجس يطهر إذا أصاب المطر جميع مواضع النجس منه، نعم إذا كان نجسا بولوغ الكلب يشكل طهارته بدون التعفير (٢)، لكن بعده إذا نزل عليه يطهر من غير حاجة إلى التعدد.

قد مرّ أن الاشكال ضعيف إذا كان التقاطر منه إليها بخط متّصل عرفا.

بل الظاهر أنه لا إشكال في عدم طهارته بدون التعفير لإطلاق دليله الشامل للغسل بماء المطر أيضا.

فصل فى ماء الحمام

فصل فى ماء الحمام ماء الحمام بمنزله الجارى بشرط اتصاله بالخزانة، فالحياض الصغار فيه إذا اتصلت بالخزانة لا تنجس بالملاقاه إذا كان ما فى الخزانة وحده أو مع ما فى الحياض بقدر الكر، من غير فرق بين تساوى سطحها مع الخزانة أو عدمه، وإذا تنجس ما فيها يطهر بالاتصال بالخزانة بشرط كونها كرا و إن كانت أعلى و كان الاتصال بمثل المزملة، و يجرى هذا الحكم فى غير الحمام أيضا، فإذا كان فى المنبع الأعلى مقدار الكر أو أزيد و كان تحته حوض صغير نجس و اتصل بالمنبع بمثل المزملة يطهر، و كذا لو غسل فيه شىء نجس، فإنه يطهر مع الاتصال المذكور.

فصل فى ماء البئر

اشاره

فصل فى ماء البئر ماء البئر النابع بمنزله الجارى لا ينجس إلا بالتغير، سواء كان بقدر الكر أو أقل، و إذا تغير ثم زال تغيره من قبل نفسه طهر، لأن له مادته، و نزع المقدرات فى صورته عدم التغير مستحب، و أما إذا لم يكن له مادته نابعه فيعتبر فى عدم تنجسه الكريه و إن سمى بئرا، كالآبار التى يجتمع فيها ماء المطر و لا ينبع لها.

مسألة ١: ماء البئر المتصل بالماده إذا تنجس بالتغير فطهره بزواله

[١٢٤] مسألة ١: ماء البئر المتصل بالماده إذا تنجس بالتغير فطهره بزواله

و لو من قبل نفسه،فضلا عن نزول المطر عليه أو نزحه حتى يزول،ولا يعتبر خروج ماء من المادة في ذلك.

مسألة ٢:الماء الراكد النجس كرا كان أو قليلا يطهر بالاتصال بكر طاهر

[١٢٥]مسألة ٢:الماء الراكد النجس كرا كان أو قليلا يطهر بالاتصال بكر طاهر أو بالجارى أو النابع الغير الجارى و إن لم يحصل الامتراج على الأقوى، و كذا بنزول المطر.

مسألة ٣:لا فرق بين أنحاء الاتصال في حصول التطهير

[١٢٦]مسألة ٣:لا- فرق بين أنحاء الاتصال في حصول التطهير،فيطهر بمجردة و إن كان الكر المطهر مثلا أعلى و النجس أسفل،و على هذا فإذا ألقى الكر لا يلزم نزول جميعه،فلو اتصل ثم انقطع كفى،نعم إذا كان الكر الطاهر أسفل و الماء النجس يجرى عليه من فوق لا يطهر الفوقاني بهذا الاتصال.

مسألة ٤:الكوز المملوء من الماء النجس إذا غمس في الحوض يطهر

[١٢٧]مسألة ٤:الكوز المملوء من الماء النجس إذا غمس في الحوض يطهر،و لا يلزم صب مائه و غسله.

مسألة ٥:الماء المتغير إذا ألقى عليه الكر فزال تغيره به يطهر

[١٢٨]مسألة ٥:الماء المتغير إذا ألقى عليه الكر فزال تغيره به يطهر،و لا- حاجه إلى إلقاء كر آخر بعد زواله،لكن بشرط أن يبقى الكر الملقى على حاله من اتصال أجزائه و عدم تغيره،فلو تغير بعضه قبل زوال تغير النجس أو تفرّق بحيث لم يبق مقدار الكر متصلا باقيا على حاله تنجس و لم يكف في التطهير، و الأولى إزاله التغير أولا ثم إلقاء الكر أو وصله به.

مسألة ٦:تثبت نجاسة الماء كغيره بالعلم و بالبينه

[١٢٩]مسألة ٦:تثبت نجاسة الماء كغيره بالعلم و بالبينه و بالعدل الواحد على إشكال(١)لا يترك فيه الاحتياط،و بقول ذى اليد و إن لم يكن عادلا،و لا تثبت بالظن المطلق على الأقوى.

مسألة ٧:إذا أخبر ذو اليد بنجاسته و قامت البينه على الطهاره

[١٣٠]مسألة ٧:إذا أخبر ذو اليد بنجاسته و قامت البينه على الطهاره لكنه ضعيف فيه بل في إخبار مطلق الثقه.

قدّمت اليينه،و إذا تعارض البيتان تساقطتا إذا كانت بينه الطهاره مستنده إلى العلم،و إن كانت مستنده إلى الأصل تقدم بينه النجاسه.

مسألة ٨: إذا شهد اثنان بأحد الأمرين و شهد أربعة بالآخر

[١٣١] مسألة ٨: إذا شهد اثنان بأحد الأمرين و شهد أربعة بالآخر يمكن بل لا يبعد تساقط الاثنيين (١) بالاثنيين و بقاء الآخرين.

مسألة ٩: الكريه تثبت بالعلم و بالبينه

[١٣٢] مسألة ٩: الكريه تثبت بالعلم و بالبينه،و في ثبوتها بقول صاحب اليد وجه (٢)،و إن كان لا- يخلو عن إشكال، كما أن في إخبار العدل الواحد أيضا إشكالا.

مسألة ١٠: يحرم شرب الماء النجس إلا في الضروره

[١٣٣] مسألة ١٠: يحرم شرب الماء النجس إلا في الضروره،و يجوز سقيه للحيوانات،بل و للأطفال أيضا،و يجوز بيعه مع الإعلام.

الظاهر عدم التساقط لعدم الدليل على أن الأكثرية تكون مرجّحه.

بل هو المتعين، كما أن الأظهر ثبوتها بإخبار عدل واحد بل مطلق الثقة كما مرّ.

فصل فى الماء المستعمل الماء المستعمل فى الوضوء طاهر مطهر من الحدث و الخبث، و كذا المستعمل فى الأغسال المندوبه، و أما المستعمل فى الحدث الأكبر فمع طهاره البدن لا إشكال فى طهارته و رفعه للخبث، و الأقوى جواز استعماله فى رفع الحدث أيضا، و إن كان الأحوط مع وجود غيره التجنب عنه، و أما المستعمل فى الاستنجاء و لو من البول فمع الشروط الآتية طاهر (١)، و يرفع الخبث أيضا، لكن لا يجوز استعماله فى رفع الحدث و لا فى الوضوء و الغسل المندوبين، و أما المستعمل فى رفع الخبث غير الاستنجاء فلا يجوز استعماله فى الوضوء و الغسل، و فى طهارته و نجاسته خلاف، و الأقوى أن ماء الغسله بل الأظهر نجاسته فإن ارتكازيه نجاسه العذره و تنجس الملاقي لها بالملاقاه قرينه لئيه مانعه عن ظهور ما دلّ على طهاره الثوب الملاقي لماء الاستنجاء فى طهارته و معها يرجع الى إطلاق دليل انفعال الماء القليل بملاقاه عين النجس إذ الدليل المذكور حينئذ يدل على انثلام الملازمه بين نجاسه شىء و نجاسه ملاقيه، أما فى مرتبه ملاقاه الثوب لماء الاستنجاء أو فى مرتبه ملاقاه الماء للعذره، بل لا يبعد القول بأن مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى تعيين الانثلام فى المرتبه الأولى دون الثانيه.

المزيلة للعين نجس، و في الغسله الغير المزيله الأحوط الاجتناب (١).

مسأله ١: لا إشكال في القطرات التي تقع في الإناء عند الغسل و لو قلنا بعدم جواز استعمال غسله الحدث الأكبر

[١٣٤] مسأله ١: لا إشكال في القطرات التي تقع في الإناء عند الغسل و لو قلنا بعدم جواز استعمال غسله الحدث الأكبر.

مسأله ٢: يشترط في طهاره ماء الاستنجاء أمور

[١٣٥] مسأله ٢: يشترط في طهاره ماء الاستنجاء أمور:

الأول: عدم تغيره في أحد الأوصاف الثلاثة.

الثاني: عدم وصول نجاسه إليه من خارج.

الثالث: عدم التعدي الفاحش على وجه لا يصدق معه الاستنجاء.

الرابع: أن لا يخرج مع البول أو الغائط نجاسه أخرى مثل الدم، نعم الدم الذي يعد جزءا من البول أو الغائط لا بأس به.

الخامس: أن لا يكون فيه الأجزاء من الغائط بحيث يتميز، أما إذا كان معه دود أو جزء غير منهضم من الغذاء أو شيء آخر لا يصدق عليه الغائط فلا بأس به.

مسأله ٣: لا يشترط في طهاره ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد

[١٣٦] مسأله ٣: لا يشترط في طهاره ماء الاستنجاء سبق الماء على اليد و إن كان أحوط.

مسأله ٤: إذا سبق بيده بقصد الاستنجاء ثم أعرض ثم عاد لا بأس

[١٣٧] مسأله ٤: إذا سبق بيده بقصد الاستنجاء ثم أعرض ثم عاد لا بأس، إلا إذا عاد بعد مدته ينتفى معها صدق التنجس بالاستنجاء، فينتفى حينئذ حكمه.

مسأله ٥: لا فرق في ماء الاستنجاء بين الغسله الاولى و الثانيه

[١٣٨] مسأله ٥: لا فرق في ماء الاستنجاء بين الغسله الاولى و الثانيه في البول الذي يعتبر فيه التعدد.

بل الأقوى طهارته بلا فرق بين الغسله المتعقبه لطهاره المحل و غيرها إذا لم يكن ملاقيا لعين النجس.

مسألة ٦: إذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعي فمع الاعتقاد كالتطبيعي

[١٣٩] مسألة ٦: إذا خرج الغائط من غير المخرج الطبيعي فمع الاعتقاد كالتطبيعي (١)، و مع عدمه حكمه حكم سائر النجاسات في وجوب الاحتياط من غسلته.

مسألة ٧: إذا شك في ماء أنه غسله الاستنجاء أو غسله سائر النجاسات يحكم عليه بالطهاره

[١٤٠] مسألة ٧: إذا شك في ماء أنه غسله الاستنجاء أو غسله سائر النجاسات يحكم عليه بالطهاره (٢)، و إن كان الأ-حوط الاجتناب.

مسألة ٨: إذا اغتسل في كر كخزانه الحمام أو استنجى فيه

[١٤١] مسألة ٨: إذا اغتسل في كر كخزانه الحمام أو استنجى فيه لا- يصدق عليه غسله الحدث الأ-كبر أو غسله الاستنجاء أو الخبث.

مسألة ٩: إذا شك في وصول نجاسه من الخارج أو مع الغائط بينى على العدم

[١٤٢] مسألة ٩: إذا شك في وصول نجاسه من الخارج أو مع الغائط بينى على العدم.

مسألة ١٠: سلب الطهاره أو الطهوريه (٣) عن الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر أو الخبث استنجاء أو غيره إنما يجرى في الماء القليل

[١٤٣] مسألة ١٠: سلب الطهاره أو الطهوريه (٣) عن الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر أو الخبث استنجاء أو غيره إنما يجرى في الماء القليل، دون الكر فما زاد كخزانه الحمام و نحوها.

مسألة ١١: المتخلف في الثوب بعد العصر من الماء طاهر

[١٤٤] مسألة ١١: المتخلف في الثوب بعد العصر من الماء طاهر، فلو أخرج بعد ذلك لا يلحقه حكم الغساله (٤)، و كذا ما يبقى في الإناء بعد إهراق ماء في الحكم بكونه كالتطبيعي إشكال بل منع إذ لا يصدق الاستنجاء على غسل غير المخرج الطبيعي و إن كان اعتياديا لكي يترتب عليه حكمه.

في إطلاق ذلك إشكال بل منع، فإن غسله الاستنجاء كما عرفت محكوم به بالنجاسه على الأظهر، و أما غسله سائر النجاسات فإن كانت مزيله لعين النجاسه و كانت قليلة حكم بنجاستها و إلا حكم بالطهاره كما مرّ.

ظهر الحال فيه مما تقدّم.

في عدم اللاحق إشكال بل الأظهر هو اللاحق لصدق الغساله عليه بعد

مسألة ١٢: تطهر اليد تبعا بعد التطهير

[١٤٥] مسألة ١٢: تطهر اليد تبعا بعد التطهير (١)، فلا حاجة إلى غسلها، وكذا الظرف الذي يغسل فيه الثوب و نحوه.

مسألة ١٣: لو أجرى الماء على المحل النجس زائدا على مقدار يكفى فى طهارته

[١٤٦] مسألة ١٣: لو أجرى الماء على المحل النجس زائدا على مقدار يكفى فى طهارته فالمقدار الزائد بعد حصول الطهاره طاهر (٢) وإن عدّ تمامه غسله واحده و لو كان بمقدار ساعه، و لكن مراعاة الاحتياط أولى.

مسألة ١٤: غسله ما يحتاج إلى تعدد الغسل كالبول مثلا إذا لاقت شيئا لا يعتبر فيها التعدد

[١٤٧] مسألة ١٤: غسله ما يحتاج إلى تعدد الغسل كالبول مثلا إذا لاقت شيئا لا يعتبر فيها التعدد، و إن كان أحوط.

مسألة ١٥: غسله الغسله الاحتياطيه استحبابا يستحب الاجتناب

عنها]

[١٤٨] مسألة ١٥: غسله الغسله الاحتياطيه استحبابا يستحب الاجتناب عنها.

إخراجه إذا كان ماء كما هو المفروض، فإذا ن يكون حكمه حكم الغساله من حيث الطهاره و النجاسه و قد مرّ أنها إذا لم تكن ملاقيه لعين النجس محكومه بالطهاره، و منه يظهر حال ما يبقى فى الاناء.

فيه إشكال و الأظهر أن اليد أو نحوها إذا لم تكن ملاقيه لعين النجس تطهر بنفس عمليه الغسل لا- بالتبعيه كما هو الحال فى الظرف أيضا هذا بناء على نجاستها، و أما بناء على ما قوّيناه من عدم انفعال الماء القليل بملاقاه المتنجس الخالى عن عين النجس أو على القول بعدم انفعاله فى مقام التطهير فقط فلا تتنجس اليد و لا غيرها كالظرف و نحوه.

ظهر أنه لا فرق بينه و بين غير الزائد إذا كان المحل غير حامل لعين النجس.

فصل فى الماء المشكوك الماء المشكوك نجاسته طاهر إلا مع العلم بنجاسته سابقا، والمشكوك إطلاقه لا يجرى عليه حكم المطلق إلا مع سبق إطلاقه، والمشكوك إباحته محكوم بالإباحه إلا مع سبق ملكيه الغير أو كونه فى يد الغير المحتمل كونه له.

مسأله ١: إذا اشتبه نجس أو مغصوب فى محصور كإناء فى عشره يجب الاجتناب عن الجميع

[١٤٩] مسأله ١: إذا اشتبه نجس أو مغصوب فى محصور كإناء فى عشره يجب الاجتناب عن الجميع، وإن اشتبه فى غير المحصور كواحد فى ألف مثلا لا يجب الاجتناب عن شىء منه (١).

فيه: أن العبره فى تنجيز العلم الإجمالى و عدم تنجيزه ليست بكون الشبهه محصوره أو غير محصوره- كما حَقَّقناه فى محله- بل العبره فى ذلك أن أطراف العلم الإجمالى إذا بلغت من الكثره الى حدّ يصبح احتمال انطباق التكليف المعلوم بالاجمال على كل واحد منها ضعيفا بدرجة تؤدّى الى الاطمئنان بعدم الانطباق لم يجب الاجتناب لقيام الحجّج حيثئذ على عدم وجوبه و هى الاطمئنان، و إن لم تبلغ من الكثره الى هذا الحدّ و الدرجه وجب الاجتناب و هذا يختلف باختلاف الموارد و الأشخاص و ليس لذلك ضابط كلى. و مثال ذلك ما إذا اشتبه إناء واحد نجس بين ألف إناء- مثلا- فإن قيمه احتمال أنه هذا أو ذاك أو غيره واحد من ألف، و أما قيمه احتمال أنه ليس هذا أو ذاك أو غيره فهى تسعمائه و تسعه و تسعون من ألف و واضح أن قيمه الاحتمال إذا بلغت من القوّه الى هذه الدرجه فهى اطمئنان

مسألة ٢: لو اشتبه مضاف في محصور يجوز أن يكرّر الوضوء

[١٥٠] مسألة ٢: لو اشتبه مضاف في محصور يجوز أن يكرّر الوضوء أو الغسل إلى عدد يعلم استعمال مطلق في ضمنه، فإذا كانا اثنين يتوضأ بهما، وإن كانت ثلاثه أو أزيد يكفي التوضؤ باثنين إذا كان المضاف واحداً، وإن كان المضاف اثنين في الثلاثه يجب استعمال الكل، وإن كان اثنين في أربعة تكفي الثلاثه، والمعيار أن يزداد على عدد المضاف المعلوم بواحد، وإن اشتبه في غير المحصور جاز استعمال كل منها، كما إذا كان (١) المضاف واحداً في ألف، والمعيار أن لا يعد العلم الإجمالي علماً، ويجعل المضاف المشتبه بحكم عدمه، فلا يجرى عليه حكم الشبهه البدويه أيضاً، ولكن الاحتياط أولى.

مسألة ٣: إذا لم يكن عنده إلا ماء مشكوك إطلاقه وإضافته و لم يتيقن أنه كان في السابق مطلقاً يتيمم للصلاه ونحوها

[١٥١] مسألة ٣: إذا لم يكن عنده إلا ماء مشكوك إطلاقه وإضافته و لم يتيقن أنه كان في السابق مطلقاً يتيمم للصلاه و نحوها (٢)، والأولى الجمع بين التيمم و إن لم تبلغ من القوه تلك الدرجه لم يبلغ مرتبه الاطمئنان.

فيه: إن جواز الاستعمال ليس من جهة أن الشبهه غير محصوره بل من جهة أن احتمال كون هذا الاناء المستعمل مضافاً ضعيف بدرجه كان المكلف مطمئناً بعدم كونه مضافاً، وهذا الاطمئنان حجّه له و مؤمن من العقاب المحتمل و يمنع من تنجيز العلم الإجمالي.

في إطلاقه إشكال بل منع، فإنه إنما يتمّ فيما إذا شك في ماء أنه مطلق أو مضاف من دون العلم بحالته السابقه أو أنه مخلوق الساعه أو من جهة الاشتباه الخارجى، ففى مثل ذلك لا مانع من استصحاب عدم إطلاقه أزلاً و به يحرز موضوع وجوب التيمم. و أما إذا كان الشك في إطلاقه و إضافته من جهة توارد الحالتين المتضادتين عليه فوظيفته الجمع بين الوضوء و التيمم و لا يكتفى بالتيمم فقط لأن

و الوضوء به.

مسألة ٤: إذا علم إجمالاً أن هذا الماء إما نجس أو مضاف

[١٥٢] مسألة ٤: إذا علم إجمالاً- أن هذا الماء إما نجس أو مضاف يجوز شربه، ولكن لا يجوز التوضؤ به، وكذا إذا علم أنه إما مضاف أو مغصوب، وإذا علم أنه إما نجس أو مغصوب فلا يجوز شربه أيضاً، كما لا يجوز التوضؤ به، والقول بأنه يجوز التوضؤ به ضعيف جداً.

مسألة ٥: لو أريق أحد الإنائين المشتبهين من حيث النجاسة والغصبيه لا يجوز التوضؤ بالآخر

[١٥٣] مسألة ٥: لو أريق أحد الإنائين المشتبهين من حيث النجاسة والغصبيه لا يجوز التوضؤ بالآخر و إن زال العلم الإجمالي (١)، و لو أريق أحد المشتبهين من حيث الإضافة لا يكفي الوضوء بالآخر، بل الأحوط الجمع بينه و بين التيمم.

مسألة ٦: ملاقى الشبهه المحصوره لا يحكم عليه بالنجاسه

[١٥٤] مسألة ٦: ملاقى الشبهه المحصوره لا يحكم عليه بالنجاسه، لكن الأحوط الاجتناب (٢).

العلم الإجمالي بأن هذا الماء إما مطلق أو مضاف فى الواقع منجز و ليس هنا أصل رافع للوضوء حكماً أو موضوعاً.

فيه: إنه لا يمكن أن يزول العلم الإجمالي بإراقه أحد طرفيه أو بفقده لوضوح أنه ليس من أحد موجبات انحلاله فإن زوال العلم الإجمالي إنما هو بزواله عن الجامع و تعلقه بالفرد خاصه و ما دام العلم بالجامع موجوداً فالعلم الإجمالي لا يزال باقياً لأنه متقوم به و الفرض أن العلم بالجامع و هو نجاسه أحدهما لا بعينه لا يزال باقياً.

بل الأظهر ذلك فى تمام صور المسأله، و هى ما يلى:

الأولى: أن يكون زمان العلم بالملاقاه متأخراً عن زمان العلم الإجمالي بنجاسه أحد الاناءين.

الثانية: أن يكون مقارنا مع زمان العلم الإجمالي بها.

الثالثة: أن يكون متقدما عليه و لكن النجاسه المعلومه كانت سابقه على الملاقاه، أو مقارنه لها،و ذلك لما ذكرناه فى الأصول و فى بحث الفقه فى هذه المسأله ما يستوعب تمام جهاتها و صورها.

و نتيجه: أن العلم الإجمالي يكون منجزا للتكليف المعلوم بالاجمال فى أطرافه إذا أدى الى سقوط التعبد بالأصول المؤمنه فيها من جهه المعارضه،و من المعلوم أنه فى كل وقت يدور مدار وجود العلم الإجمالي فى ذلك الوقت على أساس أنه معلول له،و لا- بدّ أن يكون معاصرا معه تطبيقا لمبدأ التعاصر بين العلّه و المعلول،و يستحيل أن يكون العلم الإجمالي بحدوثه سببا لتنجز التكليف المعلوم بالاجمال فى أطرافه حدوثا و بقاء فإن معنى ذلك انفكاك المعلول عن العلّه و تنجز التكليف فى ظرف البقاء بدون وجود المنجز فيه و هو لا- يمكن،و من هنا إذا انحلّ العلم الإجمالي ارتفع المانع عن التمسك بالأصل المؤمن،و على هذا الأساس فالعلم الإجمالي الأول و هو العلم بنجاسه أحد الاناءين بوجوده الحدوثى مانع عن التعبد بالأصل المؤمن فيهما حدوثا،و بوجوده البقائى مانع عنه بقاء،لما مرّ من أن مانعيته عن التعبد به تدور مدار وجوده حدوثا و بقاء باعتبار أن التعبد به ينحلّ حسب آتات الزمان الى تعديدات متعدده و من المعلوم أن التعبد به فى كل آن إنما يكون ساقطا من ناحيه العلم الإجمالي الأول فى ذلك الآن،فإذا كان هذا العلم باقيا الى زمان العلم بالملاقاه و هو زمان حدوث العلم الإجمالي الثانى كان مانعا عن التعبد به بوجوده البقائى لا بصرف وجوده الحدوثى،و المفروض حدوث العلم الإجمالي الثانى فى هذا الزمان أيضا و هو العلم بنجاسه الملاقى بالكسر،أو الطرف الآخر.

و عليه فيكون سقوط التعبد بالأصل فيه مستندا الى وجود كلا العلمين الاجماليين فى

ذلك الزمان، غايه الأمر أنه مستند الى العلم الإجمالى الأول بوجوده البقائى و الى الثانى بوجوده الحدوثى، و لا ترجيح فى البين بعد ما كانت النسبه الى كليهما نسبه واحده، فإذا ن يكون العلم الإجمالى الثانى منجزا مطلقا و فى تمام صور المسأله حيث أن الأصل فى الطرف الآخر معارض مع الأصل فى الملاقى بالكسر فيها تماما، و من هنا لا فرق فى ذلك بين ما إذا كانت الملاقاه المعلومه مقارنة لنجاسه أحد الاناءين المعلومه إجمالا و ما إذا كانت متأخره عن النجاسه المعلومه إجمالا، و الأول: كما إذا علم فى يوم الأربعاء-مثلا- بنجاسه أحد الاناءين من يوم الثلاثاء، و علم فى يوم الخميس-مثلا- بأن الشىء الثالث كان ملاقيا لأحد الاناءين فى يوم الثلاثاء. و الثانى:

كما إذا علم فى يوم الخميس بأن الشىء الثالث كان ملاقيا لأحدهما فى يوم الأربعاء، أو فى نفس ذلك اليوم، فإن العلم الإجمالى بنجاسه الملاقى بالكسر و الطرف الآخر منجز فى كلتا صورتين على أساس ما مرّ من أن سقوط التعبد بالأصل و تنجز التكليف فى كل آن مستند الى وجود العلم الإجمالى فى ذلك الآن، و بما أنهما قد اجتمعا فى يوم الخميس معا غايه الأمر يكون أحدهما بوجوده الحدوثى و الآخر بوجوده البقائى فلا محاله يكون سقوط التعبد بالأصل المؤمن فى الطرف المشترك مستندا الى كليهما معا و لا يوجب تقارن الملاقاه المعلومه لنجاسه أحد الاناءين انحلال العلم الإجمالى بها كما هو ظاهر، هذا من ناحيه.

و من ناحيه أخرى أن سقوط التعبد بالأصل و التنجز من آثار العلم، فإنه موضوع لها بما هو كاشف، فإذا تعلّق بمعلوم سابق يستحيل أن يكون منجزا له إلاّ- من حينه لا- من حين حدوث المعلوم ضروره أنه لا تنجز قبل العلم باعتبار أنه بالنسبه الى حكم العقل بالمنجزيه موضوع لا طريق اليه، فكون العلم بمعلوم سابق زمنا مقتضيا لترتيب الأثر من ذلك الزمان ليس معناه سبق التنجز على العلم و إلاّ لزم تقدّم

المعلول على العله، بل معناه أن التنجيز الحادث عند حدوث العلم تعلق بتمام قطعات المعلوم و هو يتنجز على امتداده من الآن، أى من آن حدوث العلم لوضوح الفرق بين تنجيز التكليف السابق فعلا- و بين التنجيز السابق، فإذن تكون المعارضه بين الأصول من الآن، أى من حين حدوث العلم، فالنتيجه أنه لا أثر لسبق المعلوم أصلا.

قد يقال كما قيل: إن الأصل فى الملاقى بالكسر محكوم بالأصل فى الملاقى بالفتح على أساس أنه حاكم عليه، و على هذا فتوفّر المقتضى لجريان الأصل فيه متوقّف على سقوط الأصل الحاكم، فما دام الأصل الحاكم يظلّ باقيا فلا مقتضى لجريانه و لا موضوع له، و حيث أن سقوطه فى المسأله إنما هو على أساس كونه معارضا للأصل فى الطرف الآخر فلا يصلح فى ذلك الطرف أن يكون معارضا للأصل المحكوم لأنه ما دام ثابتا و غير ساقط بالمعارضه مع الأصل الحاكم، فلا مقتضى و لا موضوع له فى المسأله بسبب وجود الأصل الحاكم فيها، و إذا سقط من جهه المعارضه مع الأصل الحاكم فحينئذ تحقّق المقتضى لجريانه، و فى هذا الحين لا- يوجد فى الطرف الآخر إلا الأصل الساقط بالمعارضه، و هو لا يصلح أن يعارض الأصل المحكوم، فإذن لا يوجد معارض له.

و الجواب: إن الأصل فى الملاقى بالفتح- لا- يكون حاكما على الأصل فى الملاقى بالكسر- و ذلك لأن الحكومه متقومه بأن يكون الأصل الحاكم رافعا لموضوع الأصل المحكوم، و فى المقام لا تتوفّر هذه النكته على أساس أن المجعول فى قاعده الطهاره ليس هو الطريقيه و الكاشفيه، و لا- نظر لها الى الواقع أصلا، فلا تكون أصاله الطهاره فى الملاقى بالفتح- رافعه لموضوع أصاله الطهاره فى الملاقى بالكسر- على حدّ ما يقال من أن الاستصحاب السببى رافع لموضوع الاستصحاب المسببى، فيكون الشك فى طهاره الملاقى بالكسر- يظلّ باقيا و غير ملغى لا وجدانا

و لا تعييدا، فتجرى أصاله الطهاره فيه فى عرض جريان الأصاله فى الملاقى-بالفتح- فتصلح حينئذ أن تكون معارضه للأصل فى الطرف الآخر، هذا إضافة الى أن مفاد قاعده الطهاره لو كان الطريقيه و العلم التعبدى فأیضا لا یجدى فى الحكومه و ذلك، لأن المأخوذ فى موضوع دليل هذه القاعده هو عدم العلم بالنجاسه لا عدم العلم بالطهاره، فإذن يكون الرفع لموضوع هذه القاعده هو ما یوجب العلم التعبدى بالنجاسه، و المفروض أن أصاله الطهاره فى الملاقى-بالفتح- لا توجب ذلك لكى تكون رافعه لموضوع أصاله الطهاره فى الملاقى-بالكسر- على أساس أنها موافقه لها، و إنما لا تجرى أصاله الطهاره مع العلم الوجدانى بالطهاره لعدم تعقل الحكم الظاهرى فى هذه الحاله.

و من هنا یظهر أن الأصل فى الملاقى-بالفتح- لا- يكون حاکما على الأصل فى الملاقى-بالكسر- لا- على أساس أنه رافع لموضوعه تعييدا، و لا- على أساس أنه یجرى فى رتبه الموضوع، و الأصل فى الملاقى-بالكسر- یجرى فى رتبه الحكم، فإن ذلك إنما يكون حاکما بنظر العرف و قرينه على التقديم فيما إذا كان بينهما تناف و تعارض لا فى مثل المقام، فإنه لا تعارض بین الأصلین أصلا بملاك أنهما متوافقان.

و مع الاغماض عن ذلك و تسليم أن الأصل فى الملاقى-بالفتح- حاکم على الأصل فى الملاقى-بالكسر- إلا أن هذه الحكومه تقتضى أن الأصل المحكوم فى طول الأصل الحاکم رتبه أداء لحق الحكومه و لا تقتضى أنه فى طول الأصل فى الطرف الآخر لأنه بلا ملاك، و مجرد أنه مع المتقدم رتبه لا یقتضى تقدمه عليه كذلك، لأن كبرى- أن ما مع المتقدم رتبه متقدم بالرتبه أيضا- غیر ثابتة، فإذن يكون الأصل فى الطرف الآخر فى عرض كل من الأصل الحاکم و المحكوم معا و معارض لهما فى عرض واحد و رتبه فارده.

[١٥٥] مسألة ٧: إذا انحصر الماء في المشتبهين تعين التيمم (١)، و هل يجب إراقتهما أولاً؟ الأحوط ذلك، وإن كان الأقوى العدم.

مسألة ٨: إذا كان إناء أحدهما المعين نجس و الآخر طاهر فأريق أحدهما و لم يعلم أنه أيهما

[١٥٦] مسألة ٨: إذا كان إناء أحدهما المعين نجس و الآخر طاهر فأريق أحدهما و لم يعلم أنه أيهما فالباقي محكوم بالطهارة، و هذا بخلاف ما لو كانا مشتبهين و أريق أحدهما فإنه يجب الاجتناب عن الباقي، و الفرق أن الشبهه في هذه الصورة بالنسبه إلى الباقي بدويه، بخلاف الصورة الثانيه فإن الماء الباقي كان طرفاً للشبهه من الأول و قد حكم عليه بوجوب الاجتناب.

مسألة ٩: إذا كان هناك إناء لا يعلم أنه لزيد أو لعمرو و المفروض أنه مأذون من قبل زيد فقط في التصرف في ماله

[١٥٧] مسألة ٩: إذا كان هناك إناء لا يعلم أنه لزيد أو لعمرو و المفروض أنه مأذون من قبل زيد فقط في التصرف في ماله لا يجوز له استعماله (٢)، و كذا إذا فالنتيجه: إن الأظهر هو وجوب الاجتناب عن الملاقي لأحد أطراف الشبهه المحصوره في جميع صور المسأله.

في تعين التيمم إشكال، و الأظهر التخيير بينه و بين الوضوء لتمكّن المكلف من الصلاه مع الطهاره الحديثه و الخبيثه و لو بالترار، بأن يتوضأ بأحدهما و يصلى ثم يغسل مواضع الوضوء بالآخر و يتوضأ به و يصلى فيحصل له العلم بوقوع إحدى الصلاتين في الطهاره عن الحدث و الخبث، غايه الأمر نرفع اليد عن وجوب هذا الاحتياط بالنص، و هو لا يدلّ على تعين التيمم على أساس أن المتفاهم العرفي من الأمر بالاهراق فيه بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه هو الارشاد الى عدم الانتفاع بالماء فيهما بملاك التسهيل على نوع المكلفين دون الوجوب التعبدى النفسى أو الشرطى. فالنتيجه التخيير.

فيه إشكال، و الأظهر الجواز لأن عدم الجواز مبنى على إحراز موضوع حرمه التصرف في مال المسلم و هو لا يمكن، فإن موضوعه مركّب من الملك و عدم الاذن، و الأول محرز و الثاني لا يمكن إحرازه لأن إذن زيد محرز على الفرض و عدم

علم أنه لزيد مثلاً لكن لا يعلم أنه مأذون من قبله أو من قبل عمرو.

مسألة ١٠: في المائين المشتبهين إذا توضأ بأحدهما أو اغتسل و غسل بدنه من الآخر

[١٥٨] مسألة ١٠: في المائين المشتبهين إذا توضأ بأحدهما أو اغتسل و غسل بدنه من الآخر ثم توضأ به أو اغتسل صح وضوؤه أو غسله على الأقوى، لكن الأحوط ترك هذا النحو مع وجدان ماء معلوم الطهاره، و مع الانحصار الأحوط ضم التيمم (١) أيضاً.

مسألة ١١: إذا كان هناك ماءان توضأ بأحدهما أو اغتسل و بعد الفراغ

[١٥٩] مسألة ١١: إذا كان هناك ماءان توضأ بأحدهما أو اغتسل و بعد الفراغ حصل له العلم بأن أحدهما كان نجسا و لا يدري أنه هو الذى توضأ به أو غيره ففي صحه وضوئه أو غسله إشكال، إذا جريان قاعده الفراغ هنا محل إشكال، و أما إذا علم بنجاسه أحدهما المعين و طهاره الآخر فتوضأ و بعد الفراغ شك في أنه توضأ من الطاهر أو من النجس فالظاهر صحه وضوئه لقاعده الفراغ، نعم لو علم أنه كان حين التوضؤ غافلا عن نجاسه أحدهما يشكك جريانها.

مسألة ١٢: إذا استعمل أحد المشتبهين بالغصبيه

[١٦٠] مسألة ١٢: إذا استعمل أحد المشتبهين بالغصبيه لا يحكم عليه بالضمان (٢) إلا بعد تبيين أن المستعمل هو المغصوب.

إذن عمرو محرز كذلك فلا- شك حينئذ، و استصحاب عدم إذن الفرد الواقعي المرّد بين زيد و عمرو لا- يجرى لأنه من الاستصحاب في الفرد المرّد.

مرّ في المسألة السابعه أن الأظهر التخيير بين التيمّم و الوضوء.

فيه إشكال، و الأظهر هو الحكم بضمان التالف و الخروج عن عهده في تمام صور الاشتباه و هي أربع:

الأولى: إن المكلف يعلم بأن المائين كليهما للغير و أنه مأذون في التصرف في أحدهما دون الآخر.

الثانية: الصورة المتقدمه و لكنه يعلم بأن ملكيه أحدهما انتقلت اليه.

الثالثة: يعلم بأن المالين كليهما كانا له و إن أحدهما انتقل الى غيره و لكنه غصبه منه.

الرابعة: يعلم بأن المالين كليهما كانا للغير و إن أحدهما انتقل اليه و الآخر انتقل الى غيره و اشتبهها...

و ذلك للعلم الإجمالي بضمان التالف أو بحرمة التصرف في الباقي، و هذا العلم الإجمالي كالعلم الإجمالي بنجاسه الملاقى - بالكسر- أو الطرف الآخر، و قد تقدّم في المسألة (٦) أنه منجز و إن كان متأخرا زمانا عن العلم الإجمالي بنجاسه الملاقى -بالفتح- أو الطرف الآخر فضلا عما إذا كان مقارنا معه زمانا، و ما نحن فيه كذلك، فإن العلم الإجمالي بضمان التالف أو حرمة التصرف في المال الآخر منجز و إن كان متأخرا زمانا عن العلم الإجمالي بحرمة التصرف في أحدهما، كما إذا كان الاتلاف بعد هذا العلم الإجمالي بعين ما مرّ من الملا-ك، و عمدته أن التعبد بسقوط الأصول المؤمّنه في أطراف العلم الإجمالي يدور مدار وجوده حدودا و بقاء، و من هنا إذا انحلّ العلم الإجمالي و انتهى أمدّه في أيّ وقت جرت الأصول فيها من ذلك الوقت، و على هذا ففي الآن الذي اجتمع فيه العلمان الاجماليان معا و هما العلم الإجمالي بحرمة التصرف في أحد المالين و العلم الإجمالي بضمان التالف أو حرمة التصرف في المال الآخر كان التعبد بسقوط الأصل المؤمن في المال الآخر و تنجز حرمة التصرف فيه مستندا الى كليهما معا فلا يمكن أن يكون مستندا الى الأول أو الثاني بعد ما كانت نسبه كلا العلمين اليه على حدّ سواء، فإذن كما أن أصله البراءة عن حرمة التصرف في المال الآخر معارضة بأصله البراءة عن حرمة التصرف في المال التالف، كذلك معارضة بأصله البراءة عن ضمان التالف. هذا إضافة الى وجود أصل موضوعي في بعض صور المسألة على نحو ينقح به موضوع الضمان كما في الصورة

الأولى حيث إن في هذه الصورة لا- مانع من استصحاب عدم الاذن في التصرف في كلا المالين معا باعتبار أنه لا يلزم منه إلا المخالفه القطعيه الالتزاميه، وهي لا- تمنع و به يثبت موضوع الضمان في التالف و هو إتلاف مال الغير بدون إذنه، كما يثبت به موضوع حرمه التصرف في المال الباقي، وكذلك الحال في الصورة الثانيه حيث أنه لا مانع من استصحاب بقاء كل من المالين في ملك مالكة و العلم الإجمالي بانتقال أحدهما اليه لا يمنع عن جريانه حيث لا يترتب عليه إلا لزوم المخالفه القطعيه الالتزاميه و هو غير مانع، و به ينقح موضوع الضمان في المال التالف لأن موضوعه إتلاف مال الغير بدون إذنه، و الجزء الأول محرز بالاستصحاب و الثاني محرز بالوجدان، كما يثبت به موضوع حرمه التصرف في الباقي.

نعم في الصورة الثالثه يكون استصحاب بقاء كل من المالين في ملكه له معارض مع الآخر لاستلزامه الترخيص في المخالفه القطعيه العمليه على أساس أنه يعلم بحرمه التصرف في أحدهما و بعد تساقط الاستصحابين بالمعارضه تتعارض أصاله البراءه عن حرمه التصرف في الباقي مع أصاله البراءه عن ضمان التالف كما مرّ، و يكون العلم الإجمالي حينئذ منجزاً، و كذلك الحال في الصورة الرابعه، فإنه لا يمكن للمكلف أن يستصحب عدم انتقال كل من المالين اليه حيث لا يترتب على هذا الاستصحاب أثر إلا أن يثبت أن هذا مال الغير.

و أما استصحاب عدم انتقال كل منهما الى غيره و إن كان جارياً في نفسه إلا أنه يسقط من جهه المعارضه على أساس استلزامه الترخيص في التصرف في مال الغير بدون إذنه، و بعد سقوط الاستصحاب تقع المعارضه بين أصاله البراءه عن ضمان التالف و أصاله البراءه عن حرمه التصرف في الباقي و يكون العلم الإجمالي بثبوت أحدهما منجزاً.

فصل فى الأسار سؤر نجس العين كالكلب و الخنزير و الكافر نجس (١)، و سؤر طاهر العين طاهر و إن كان حرام اللحم أو كان من المسوخ أو كان جلالاً، نعم يكره سؤر حرام اللحم ما عدا المؤمن و الهزّه على قول، و كذا يكره سؤر مكروه اللحم كالخيل و البغال و الحمير، و كذا سؤر الحائض المتهمة بل مطلق المتهمة.

نعم يمكن افتراض صورته يكون الأصل فى أحد طرفى العلم الإجمالى فيها مثبتاً للتكليف و مانعاً عن تنجيذه و هى ما إذا علم المكلف بأن المال الباقى كان ملكاً لزيد و يشك فى انتقاله إليه، و أما المال التالف فلا يعلم بحالته السابقه على أساس توارده الحالتين المتضادتين عليه بأن يعلم أنه فى زمان كان ملكاً له و فى زمان كان ملكاً للغير و يشك فى المتقدم و المتأخر، و فى هذه الصوره يستصحب ملكيه المال الباقى لزيد و يترتب عليه حرمة التصرف فيه و بالنسبه الى المال التالف يشك فى الضمان و يرجع الى أصاله البراءه عنه و لكنها صورته نادره التحقق فى الخارج.

فى نجاسه سؤر الكافر إشكال و الأقوى عدم نجاسته، و أما كراهه جمله مما ذكر فى المتن فهى غير ثابتة.

فصل فى النجاسات النجاسات اثنتا عشره:

الأول والثانى:البول والغائط من الحيوان الذى لا يؤكل لحمه

الأول والثانى:البول والغائط من الحيوان الذى لا يؤكل لحمه،إنسانا أو غيره بزّيا أو بحريا صغيرا أو كبيرا بشرط أن يكون له دم سائل حين الذبح،نعم فى الطيور المحرمه الأقوى عدم النجاسه،لكن الأحوط فيها أيضا الاجتناب، خصوصا الخفاش و خصوصا بوله،ولا فرق فى غير المأكول بين أن يكون أصليا كالسباع ونحوها أو عارضا كالجلال و موطوء الإنسان(١)و الغنم الذى شرب لبن خنزيره،و أما البول والغائط من حلال اللحم فطاهر حتى الحمار و البغل و الخيل،و كذا من حرام اللحم الذى ليس له دم سائل كالسمك المحرم و نحوه(٢).

مسأله ١:ملاقاه الغائط فى الباطن لا توجب النجاسه

[١٦١]مسأله ١:ملاقاه الغائط فى الباطن لا توجب النجاسه،كالنوى الخارج من الإنسان أو الدود الخارج منه إذا لم يكن معه شىء من الغائط و إن كان ملاقيا له فى الباطن،نعم لو أدخل من الخارج شيئا فلاقى الغائط فى فى نجاسه خرى العارضى إشكال بل لا يبعد عدم النجاسه فإنه لا إطلاق لدليل نجاسه الخرى لكى يمكن التمسك بإطلاقه فى المقام.

فى طهاره بول الحيوان اللحمى كالسمك المحرّم أو ما شاكله إشكال و لا يبعد نجاسته فإنه لا قصور لإطلاق دليل نجاسه البول عن شمول مثل المقام.

الباطن كشيئته الاحتقان إن علم ملاقاتها له فالأحوط الاجتناب عنه (١)، و أما إذا شك في ملاقاته فلا يحكم عليه بالنجاسة، فلو خرج ماء الاحتقان و لم يعلم خلطه بالغايط و لا ملاقاته له لا يحكم بنجاسته.

مسألة ٢: لا مانع من بيع البول و الغائط من مأكول اللحم

[١٦٢] مسألة ٢: لا مانع من بيع البول و الغائط من مأكول اللحم، و أما بيعهما من غير المأكول فلا يجوز (٢)، نعم يجوز الانتفاع بهما في التسميد و نحوه.

مسألة ٣: إذا لم يعلم كون حيوان معين أنه مأكول اللحم أو لا

[١٦٣] مسألة ٣: إذا لم يعلم كون حيوان معين أنه مأكول اللحم أو لا- لا- يحكم بنجاسة بوله و روثه، و إن كان لا يجوز أكل لحمه بمقتضى الأصل (٣)، و كذا إذا لم يعلم أن له دماً سائلاً (٤) أم لا، كما أنه إذا شك في شيء أنه من فضله حلال اللحم أو حرامه أو شك في أنه من الحيوان الفلاني حتى يكون نجساً أو من الفلاني حتى يكون طاهراً كما إذا رأى شيئاً لا يدري أنه بعره فأر أو بعره فيه إشكال و الأظهر عدم وجوب الاجتناب.

فيه منع و الظاهر جوازه.

فيه إشكال، و الصحيح التفصيل في المسألة فإن قابلية الحيوان للتذكية إذا كانت محرزة و كان الشك في حرمه أكل لحمه و حليته الذاتية فالمرجع أصاله الاباحه إذا كانت الشبهه موضوعيه و إطلاق دليل الحلّ إذا كانت حكميه، و أما مع الشك في قابليته للتذكية فإن قلنا أنها عباره عن حكم شرعي مترتب على فعل الذابح مع خصوصيته في الحيوان- كما هو الظاهر- فحينئذ إن كانت الشبهه موضوعيه فالمرجع استصحاب عدمها أو عدم الخصوصيه فيه بنحو الاستصحاب في العدم الأزلي و يترتب عليه حرمه أكل لحمه، و إن كانت حكميه فبما أن الأصل اللفظي من عموم أو إطلاق أو الأصل العملي الموضوعي غير موجود في المسألة لإثبات كون الحيوان قابلاً للتذكية فالمرجع الأصل الحكمي و هو أصاله الاباحه.

قد مرّ أن الأظهر نجاسة بول حيوان لا نفس له إذا كان لحمياً.

الخنفساء ففي جميع هذه الصور بينى على طهارته.

مسألة ٤: لا يحكم بنجاسه فضله الحيه

[١٦٤] مسألة ٤: لا- يحكم بنجاسه فضله الحيه، لعدم العلم بأن دمها سائل، نعم حكى عن بعض الساده أن دمها سائل، ويمكن اختلاف الحيات في ذلك، وكذا لا يحكم بنجاسه فضله التمساح للشك المذكور، وإن حكى عن الشهيد (رحمه الله) أن جميع الحيوانات البحريه ليس لها دم سائل إلا التمساح، لكنه غير معلوم، والكليه المذكوره أيضا غير معلومه.

الثالث: المنى من كل حيوان له دم سائل

الثالث: المنى من كل حيوان له دم سائل، حراما كان أو حلالا بريا أو بحريا (١)، وأما المذى و الودى و الودى فظاهر من كل حيوان إلا نجس العين، وكذا رطوبات الفرج و الدبر ما عدا البول و الغائط.

الرابع: الميتة من كل ما له دم سائل

اشاره

الرابع: الميتة من كل ما له دم سائل، حلالا كان أو حراما، وكذا أجزاءها المبانه منها، وإن كانت صغارا عدا ما لا تحله الحياه منها كالصوف و الشعر و الوبر و العظم و القرن و المنقار و الظفر و المخلب و الريش و الظلف و السن و البيضه إذا اكتست القشر الأعلى، سواء كانت من الحيوان الحلال أو الحرام، و سواء أخذ ذلك بجزء أو نتف أو غيرهما، نعم يجب غسل المنتوف من رطوبات الميتة، و يلحق بالذكوات الإنفحة، وكذا اللبن فى الضرع، و لا- ينجس بملاقاه الضرع النجس، لكن الأحوط فى اللبن الاجتناب خصوصا إذا كان من غير ما كوال اللحم (٢)، و لا- بد من غسل ظاهر الإنفحة الملاقى للميتة، هذا فى ميتة غير نجس العين، و أما فيها فلا يستثنى شىء.

فيه إشكال، و الأظهر عدم النجاسه لأن المقتضى لها و إن كان تاما إلا أن النص الخاص الدال على طهارته بالاطلاق مانع منه.

بل الظاهر فيه النجاسه.

مسألة ٥: الأجزاء المبانة من الحي مما تحله الحياه كالمبانة من الميتة

[١٦٥] مسألة ٥: الأجزاء المبانة من الحي مما تحله الحياه كالمبانة من الميتة، إلا الأجزاء الصغار كالثالول و البثور و كالجلده التي تنفصل من الشفه أو من بدن الأجرى عند الحك و نحو ذلك.

مسألة ٦: فأره المسك المبانة من الحي طاهره على الأقوى

[١٦٦] مسألة ٦: فأره المسك المبانة من الحي طاهره على الأقوى، و إن كان الأحوط الاجتناب عنها، نعم لا إشكال فى طهاره ما فيها من المسك، و أما المبانة من الميت ففيها إشكال، و كذا فى مسكها (١)، نعم إذا أخذت من يد المسلم يحكم بطهارتها (٢) و لو لم يعلم أنها مبانة من الحي أو الميت.

مسألة ٧: ميتته ما لا نفس له طاهره

[١٦٧] مسألة ٧: ميتته ما لا نفس له طاهره، كالوزغ و العقرب و الخنفساء و السمك، و كذا الحيه و التمساح و إن قيل بكونهما ذا نفس، لعدم معلوميه ذلك، مع أنه إذا كان بعض الحيات كذلك لا يلزم الاجتناب عن المشكوك كونه كذلك.

مسألة ٨: إذا شك فى شىء أنه من أجزاء الحيوان أم لا

[١٦٨] مسألة ٨: إذا شك فى شىء أنه من أجزاء الحيوان أم لا فهو محكوم بالطهاره، و كذا إذا علم أنه من الحيوان لكن شك فى أنه مما له دم سائل أم لا.

مسألة ٩: المراد من الميتة أعم مما مات حتف أنفه أو قتل أو ذبح على غير الوجه الشرعى

[١٦٩] مسألة ٩: المراد من الميتة أعم مما مات حتف أنفه أو قتل أو ذبح على غير الوجه الشرعى.

و لكن الأقوى طهارتها لعدم إطلاق فى دليل نجاسه الميتة حتى يعمها، و أما مسكها فإنه إما ليس بدم أو أنه لا إطلاق فى دليل نجاسه الدم لكى يشملها.

هذا مبنى على ما ذكره قدس سره من التفصيل بين المتخذ من المذكى أو الحى و المتخذ من الميتة، فإنه على هذا إذا شك فى أن الفأره متخذة من المذكى أو الحى أو متخذة من الميتة، فيد المسلم أو سوقه أماره على طهارتها، و أما بناء على ما قويناه من طهارتها مطلقا فلا أثر ليد المسلم أو سوقه.

مسألة ١٠: ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم أو الشحم أو الجلد محكوم بالطهاره

[١٧٠] مسألة ١٠: ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم أو الشحم أو الجلد محكوم بالطهاره، وإن لم يعلم تذكته، وكذا ما يوجد في أرض المسلمين (١) مطروحا إذا كان عليه أثر الاستعمال، لكن الأحوط الاجتناب.

مسألة ١١: ما يؤخذ من يد الكافر أو يوجد في أرضهم محكوم بالنجاسه

[١٧١] مسألة ١١: ما يؤخذ من يد الكافر أو يوجد في أرضهم محكوم بالنجاسه (٢)، إلا إذا علم سبق يد المسلم عليه.

مسألة ١٢: جلد الميتة لا يطهر بالدبغ

[١٧٢] مسألة ١٢: جلد الميتة لا يطهر بالدبغ، ولا يقبل الطهاره شيء من الميتات سوى ميت المسلم، فإنه يطهر بالغسل.

مسألة ١٣: السقط قبل ولوج الروح نجس

[١٧٣] مسألة ١٣: السقط قبل ولوج الروح نجس (٣)، وكذا الفرخ في البيض.

مسألة ١٤: ملاقه الميتة بلا رطوبه مسريه لا توجب النجاسه على الأقوى

[١٧٤] مسألة ١٤: ملاقه الميتة بلا رطوبه مسريه لا توجب النجاسه على الأقوى، وإن كان الأحوط غسل الملاقى، خصوصا في ميتة الإنسان قبل الغسل.

فيه: إن مجرد الطرح في أرض المسلمين لا يكون أماره على التذكيه فإن الأماره عليها أحد الأمرين: سوق المسلمين و الصنع في أرض الإسلام و كلاهما كاشف عن إسلام صاحب اليد و في الحقيقه تكون الأماره يد المسلم، و أما أماريه السوق أو الطرح فهى فى طولها لا فى عرضها، و حينئذ فإن الطرح فيها إن كان كاشفا عن إسلام اليد المستعمله فهو و إلا فلا يكون أماره على التذكيه.

بل محكوم بالطهاره بمقتضى أصاله الطهاره و بحرمة أكله و عدم جواز الصلاه فيه بمقتضى أصاله عدم التذكيه فإن يد الكافر لا تكون أماره لا على الميتة و لا على عدم التذكيه، فالمرجع فى موردها الأصل العملى.

على الأحوط فيه و فيما بعده لعدم الدليل على النجاسه.

مسألة ١٥: يشترط في نجاسة الميتة خروج الروح من جميع جسده

[١٧٥] مسألة ١٥: يشترط في نجاسة الميتة خروج الروح من جميع جسده، فلو مات بعض الجسد و لم تخرج الروح من تمامه لم ينجس.

مسألة ١٦: مجرد خروج الروح يوجب النجاسة

[١٧٦] مسألة ١٦: مجرد خروج الروح يوجب النجاسة و إن كان قبل البرد، من غير فرق بين الإنسان و غيره، نعم و جوب غسل المس للميت الإنساني مخصوص بما بعد برده.

مسألة ١٧: المضغه نجسه

[١٧٧] مسألة ١٧: المضغه نجسه (١)، -و كذا المشيمه و قطعه اللحم (٢) التي تخرج حين الوضع مع الطفل.

مسألة ١٨: إذا قطع عضو من الحي و بقي معلقا متصلا به طاهر ما دام الاتصال، و ينجس بعد الانفصال

[١٧٨] مسألة ١٨: إذا قطع عضو من الحي و بقي معلقا متصلا به طاهر ما دام الاتصال، و ينجس بعد الانفصال، نعم لو قطعت يده مثلا و كانت معلقه بجلده رقيقه فالأحوط الاجتناب (٣).

مسألة ١٩: الجند المعروف كونه خصيه كلب الماء إن لم يعلم ذلك و احتمال عدم كونه من أجزاء الحيوان فطاهر و حلال

[١٧٩] مسألة ١٩: الجند المعروف كونه خصيه كلب الماء إن لم يعلم ذلك و احتمال عدم كونه من أجزاء الحيوان فطاهر و حلال، و إن علم كونه كذلك فلا إشكال في حرمة، لكنه محكوم بالطهاره لعدم العلم بأن ذلك الحيوان مما له نفس. على الأحوط فإنها من مراتب الجنين قبل ولوج الروح.

أما المشيمه فالظاهر طهارتها لأنها ليست جزءا من الأم و لا- جزءا من الجنين فدليل نجاسة الميتة و الجزء المبان قاصر عن شمولها. و كذلك قطعه اللحم لأنها ليست جزءا من الأم و لا جزءا من الجنين و لا يصدق عليها عنوان الميتة.

بل مقتضى الأصل الطهاره لأن الروايات الدالة على نجاسة القطعه المبانه من الحيّ إن كانت تعمّها، فلا بدّ من الحكم بنجاستها و إن لم يحرز شمولها لها كما هو الظاهر لاحتمال الفرق بينهما فمقتضى الأصل الطهاره.

مسألة ٢٠: إذا قلع سنّه أو قصّ ظفره فانقطع معه شيء من اللحم

[١٨٠] مسألة ٢٠: إذا قلع سنّه أو قصّ ظفره فانقطع معه شيء من اللحم فإن كان قليلا جدا فهو طاهر، وإلا فنجس (١).

مسألة ٢١: إذا وجد عظما مجردا و شك في أنه من نجس العين أو من غيره يحكم عليه بالطهاره

[١٨١] مسألة ٢١: إذا وجد عظما مجردا و شك في أنه من نجس العين أو من غيره يحكم عليه بالطهاره حتى لو علم أنه من الإنسان و لم يعلم أنه من كافر أو مسلم (٢).

مسألة ٢٢: الجلد المطروح إن لم يعلم أنه من الحيوان الذي له نفس أو غيره كالسمك مثلا

[١٨٢] مسألة ٢٢: الجلد المطروح إن لم يعلم أنه من الحيوان الذي له نفس أو غيره كالسمك مثلا محكوم بالطهاره.

مسألة ٢٣: يحرم بيع الميته

[١٨٣] مسألة ٢٣: يحرم بيع الميته (٣)، لكن الأقوى جواز الانتفاع بها فيما لا يشترط فيه الطهاره.

الخامس: الدم من كل ما له نفس سائله

إشارة

الخامس: الدم من كل ما له نفس سائله، إنسانا أو غيره كبيرا أو صغيرا فيه إشكال، والأظهر أنه محكوم بالطهاره لأن روايات الجباله الوارده في أليات الغنم لا تشمل المقام و التعدي عن موردها اليه بحاجه الي قرينه و عنوان الميته لا يصدق عليه.

لا يترك الاحتياط بالاجتناب عنه، هذا إذا بنينا على نجاسه الكافر مطلقا فحينئذ يعلم بنجاسته الجامعه بين الذاتيه و العرضيه و الشك في بقائها فعلا من جهه أن نجاسته إن كانت عرضيه فقد ارتفعت بال غسل و إلا فهي باقيه و لا يكون هذا من الاستصحاب في الفرد المرّد فإنه إنما يكون منه إذا كان الأثر أثرا للفرد دون الجامع، و أما إذا كان الأثر له فلا مانع من استصحاب بقائه و يكون من القسم الثاني من أقسام استصحاب الكلّي.

لا يبعد جواز بيعها لمستحلّها للروايات الوارده في بيع المختلط من المدكّي بالميتة الظاهره عرفا في أن جواز بيع الميتة لمستحلّها أمر مفروغ عنه.

قليلا- كان الدم أو كثيرا، و أما دم ما لا نفس له فطاهر، كبيرا كان أو صغيرا كالسمك و البق و البرغوث، و كذا ما كان من غير الحيوان كالموجود تحت الأشجار عند قتل سيد الشهداء أرواحنا فداه، و يستثنى من دم الحيوان المتخلف في الذبيحه بعد خروج المتعارف، سواء كان في العروق أو في اللحم أو في القلب أو الكبد، فإنه طاهر، نعم إذا رجع دم المذبح إلى الجوف لرد النفس أو لكون رأس الذبيحه في علو كان نجسا، و يشترط في طهاره المتخلف أن يكون مما يؤكل لحمه على الأحوط (١)، فالمتخلف من غير المأكول نجس على الأحوط.

مسألة ٢٤: العلقه المستحيله من المنى نجسه

[١٨٤] مسألة ٢٤: العلقه المستحيله من المنى نجسه (٢)، من إنسان كان أو من غيره حتى العلقه في البيض، و الأحوط الاجتناب عن النقطه من الدم الذى يوجد في البيض (٣)، لكن إذا كانت في الصفار و عليه جلده رقيقه لا- ينجس معه البياض إلا إذا تمزقت الجلده.

مسألة ٢٥: المتخلف في الذبيحه و إن كان طاهرا، لكنه حرام

[١٨٥] مسألة ٢٥: المتخلف في الذبيحه و إن كان طاهرا، لكنه حرام إلا ما كان في اللحم مما يعد جزءا منه.

مسألة ٢٦: الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دما نجس

[١٨٦] مسألة ٢٦: الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دما نجس، كما في خبر فصد العسكرى صلوات الله عليه، و كذا إذا صب عليه دواء غير لونه إلى البياض.

مسألة ٢٧: الدم الذى قد يوجد في اللبن عند الحلب نجس و منجس

[١٨٧] مسألة ٢٧: الدم الذى قد يوجد في اللبن عند الحلب نجس و منجس بل على الأقوى لقصور المقتضى.

على الأحوط فيها و فيما بعدها.

لا بأس بتركه.

مسألة ٢٨: الجنين الذي يخرج من بطن المذبوح و يكون ذكاته بذكاه امه تمام دمه طاهر

[١٨٨] مسألة ٢٨: الجنين الذي يخرج من بطن المذبوح و يكون ذكاته بذكاه امه تمام دمه طاهر، ولكنه لا يخلو عن إشكال.

مسألة ٢٩: الصيد الذي ذكاته بآله الصيد في طهاره ما تخلف فيه بعد خروج روحه إشكال

[١٨٩] مسألة ٢٩: الصيد الذي ذكاته بآله الصيد في طهاره ما تخلف فيه بعد خروج روحه إشكال، وإن كان لا يخلو عن وجه (١)، و أما ما خرج منه فلا إشكال في نجاسته.

مسألة ٣٠: الدم المشكوك في كونه من الحيوان أو لا محكوم بالطهاره

[١٩٠] مسألة ٣٠: الدم المشكوك في كونه من الحيوان أو لا محكوم بالطهاره، كما أن الشيء الأحمر الذي يشك في أنه دم أم لا كذلك، وكذا إذا علم أنه من الحيوان الفلاني و لكن لا يعلم أنه مما له نفس أم لا، كدم الحيه و التمساح، وكذا إذا لم يعلم أنه من شاه أو سمك، فإذا رأى في ثوبه دما لا يدري أنه منه أو من البق أو البرغوث يحكم بالطهاره، و أما الدم المتخلف في الذبيحه إذا شك في أنه من القسم الطاهر أو النجس فالظاهر الحكم بنجاسته عملا بالاستصحاب و إن كان لا يخلو عن إشكال (٢)، و يحتمل التفصيل بين ما و هو القوى إذ مضافا الى ان دليل نجاسه الدم قاصر عن شموله لا يبعد دخوله في الدم المتخلف.

بل الاشكال قوى لما مرّ من أن الحكم بطهاره الدم المتخلف في الذبيحه إنما هو لقصور المقتضى لا لوجود المانع، و عليه فإذا شك في دم أنه من الدم المتخلف أو من الدم المسفوح فالمرجع فيه قاعده الطهاره في تمام صور الشك الآتية دون الاستصحاب لا الحكمى و لا الموضوعى. و هي ثلاث صور:

الأولى: أنه يكون الشك من جهة الشك في خروج الدم المتعارف من الذبيحه.

الثانية: أن يعلم بخروج الدم المتعارف و لكن يشك من جهة احتمال رجوع الدم الخارج بردّ النفس أو نحوه، فيكون الشك من جهة احتمال كون الدم الراجع في الدم المشكوك فيه.

الثالثة: من جهة الشك في بقاء ملاقاه واقع الدم المتخلف في الذبيحة مع واقع الدم المتعارف خروجه منها.

و بعد ذلك نقول: إن أريد بالاستصحاب الحكمي في هذه الصور استصحاب طهاره الدم المشكوك فيه باعتبار أن الدم في الباطن طاهر، فإذا شك في بقاء طهارته كان مقتضاه بقاءها.

فيرد عليه؛ إن طهاره الدم في الباطن بما أنها لم تثبت بدليل اجتهادي و إنما تثبت بأصالة الطهاره فهي المرجح فيه الآن أيضا و لا يمكن تطبيق دليل الاستصحاب عليه لعدم الشك في هذه الطهاره.

و إن أريد به استصحاب النجاسه الثابته حال الحياه...

فيرد عليه؛ إنه لا دليل على نجاسه الدم في باطن الحيوان.

و أما الأصل الموضوعي فهو يختلف باختلاف المبنى في المسأله تاره، و باختلاف صورها تاره أخرى.

أما على الأول: فعلى مبنى من يقول بنجاسه كل دم، و الخارج منه الدم المتخلف في الذبيحه، فإذا شك في دم أنه من الدم المتخلف أو لا، فلا مانع من استصحاب عدم كونه منه، و به يثبت موضوع العام و يحكم بنجاسته، و لا فرق في ذلك بين أن يكون الاستثناء من الدليل العام عنوانا وجوديا بسيطا كعنوان المتخلف، أو مركبا كالمركب من دم ذبيحه و خروج الدم المتعارف منها، فإنه حينئذ إذا شك في خروجه منها فمقتضى الأصل عدمه، و به يثبت موضوع النجاسه.

إذا كان الشك من جهة احتمال رد النفس فيحكم بالطهاره لأصالة عدم الرد، و بين ما كان لأجل احتمال كون رأسه على علو فيحكم بالنجاسه عملا- بأصالة و على ما هو الصحيح من عدم دليل عام على نجاسه كل دم و إنما الثابت من الأدله في مختلف الموارد هو نجاسه الدم المسفوح من الحيوان و لو شأنا، و عليه فإذا شكنا في دم أنه من الدم المسفوح أو لا- فلا- يجدى استصحاب عدم خروج الدم المتعارف أو عدم التخلف في الصورة الأولى لإثبات هذا العنوان أى عنوان المسفوح إلا على القول بالأصل المثبت، بل لا مانع عندئذ من استصحاب عدم تحقق نفس هذا العنوان بنحو الاستصحاب فى العدم الأزلى، و لا يعارض باستصحاب عدم كونه من الدم المتخلف لأنه لا يجرى فى نفسه من جهة عدم ترتب أثر عليه.

و أما فى الصورة الثانية: فلا يجدى استصحاب عدم الرجوع أو عدم ردّ النفس فإنه لا يثبت كون هذا الدم راجعا من الخارج إلا على القول بالأصل المثبت، بل لا مانع فى هذه الصورة أيضا من استصحاب عدم كونه مسفوحا.

و أقيا فى الصورة الثالثة: فالمكلف بما أنه يعلم بانقطاع ملاقاته واقع الدم المتخلف فى الذبيحه عن واقع الدم المسفوح إذا خرج منها المقدار المتعارف و يشك فى أن ما يخرج منها هل هو هذا المقدار المتعارف حتى تنقطع الملاقاه، أو لا حتى تبقى، فلا يمكن استصحاب بقاء الملاقاه فى الواقع لأنه من الاستصحاب فى الفرد المرّد باعتبار أن موضوع الأثر ليس هو عنوان الملاقاه و مفهومها بل هو واقعها، و هو مرّد بين معلوم الانقطاع و معلوم البقاء، فلا يكون الشك فيه متمحضا فى البقاء، هذا إضافة الى أن هذا الاستصحاب معارض باستصحاب عدم كون هذا الدم المشكوك مسفوحا. فالنتيجة: إن المرجع فى المسألة هو أصالة الطهاره فى تمام صور الشك فيها دون الاستصحاب.

عدم خروج المقدار المتعارف.

مسألة ٣١: إذا خرج من الجرح أو الدم شيء أصفر يشك في أنه دم أم لا محكوم بالطهاره

[١٩١] مسألة ٣١: إذا خرج من الجرح أو الدم شيء أصفر يشك في أنه دم أم لا- محكوم بالطهاره، وكذا إذا شك من جهة الظلمه أنه دم أم قيح، ولا يجب عليه الاستعلام.

مسألة ٣٢: إذا حكَّ جسده فخرجت رطوبه يشك في أنها دم أو ماء أصفر

[١٩٢] مسألة ٣٢: إذا حكَّ جسده فخرجت رطوبه يشك في أنها دم أو ماء أصفر يحكم عليها بالطهاره.

مسألة ٣٣: الماء الأصفر الذي ينجمد على الجرح عند البرء طاهر

[١٩٣] مسألة ٣٣: الماء الأصفر الذي ينجمد على الجرح عند البرء طاهر إلا- إذا علم كونه دماً أو مخلوطاً به، فإنه نجس إلا إذا استحال جلدًا.

مسألة ٣٤: الدم المراق في الأمراق حال غليانها نجس منجس

[١٩٤] مسألة ٣٤: الدم المراق في الأمراق حال غليانها نجس منجس وإن كان قليلاً مستهلكاً، والقول بطهارته بالنار لروايه ضعيفه ضعيف.

مسألة ٣٥: إذا غرز إبره أو أدخل سكيناً في بدنه أو بدن حيوان

[١٩٥] مسألة ٣٥: إذا غرز إبره أو أدخل سكيناً في بدنه أو بدن حيوان فإن لم يعلم ملاقاته للدم في الباطن فطاهر، وإن علم ملاقاته لكنه خرج نظيفاً فالأحوط الاجتناب عنه (١).

مسألة ٣٦: إذا استهلك الدم الخارج من بين الأسنان في ماء الفم فالظاهر طهارته

[١٩٦] مسألة ٣٦: إذا استهلك الدم الخارج من بين الأسنان في ماء الفم فالظاهر طهارته بل جواز بلعه، نعم لو دخل من الخارج دم في الفم فاستهلك فالأحوط الاجتناب عنه (٢)، والأولى غسل الفم بالمضمضه أو نحوها.

مسألة ٣٧: الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد من اليدين إن لم يستحل و صدق عليه الدم نجس

[١٩٧] مسألة ٣٧: الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد من اليدين إن لم يستحل و صدق عليه الدم نجس، فلو انخرق الجلد و وصل الماء إليه تنجس، و يشكل معه الوضوء أو الغسل، فيجب إخراجه إن لم يكن حرج، لا بأس بتركه لما عرفت من أنه لا دليل على نجاسه الدم في الباطن.

بل على الأحوط الأولى.

ص: ٨٨

و معه يجب أن يجعل عليه شيئاً مثل الجبيره فيتوضأ أو يغتسل (١)، هذا إذا علم أنها دم منجمد، و إن احتمل كونه لحماً صار كالدم من جهة الرض كما يكون كذلك غالباً فهو طاهر.

السادس و السابع: الكلب و الخنزير البريان

السادس و السابع: الكلب و الخنزير البريان، دون البحرى منهما، و كذا رطوبتهما و أجزاءهما و إن كانت مما لا تحله الحياه كالشعر و العظم و نحوهما، و لو اجتمع أحدهما مع الآخر أو مع آخر فتولد منهما ولد فإن صدق عليه اسم أحدهما تبعه، و إن صدق عليه اسم أحد الحيوانات الأخر أو كان مما ليس له مثل فى الخارج كان طاهراً، و إن كان الأحوط الاجتناب، عن المتولد منهما (٢) إذا لم يصدق على المتولد منهما اسم أحد الحيوانات الطاهره، بل الأحوط الاجتناب عن المتولد من أحدهما مع طاهر إذا لم إذا كان الجرح مكشوفاً و كان وصول الماء اليه موجبا للتنجس، ففى مثله تكون وظيفته التيمم دون الوضوء كما يأتى.

لا بأس بترك هذا الاحتياط و ما بعده و ان كان المتولد فيهما حيواناً ملفقاً منهما بمعنى ان بعض اجزائه كان شبيهاً تاماً بالكلب و بعضها الآخر كان شبيهاً كذلك بالخنزير، و لكن بما انه لا يصدق عليه اسم الكلب و لا اسم الخنزير و لا على اعضاءه اعضاءهما حقيقه حيث لا يصدق على رجله أنه رجل الكلب بل يقال رجله شبيهه برجل الكلب، و فرق بين التعبيرين فلا يكون مشمولاً لإطلاق ادله نجاستهما.

و قياس ذلك بالمركب من نجسين فى الخارج كالبول و الدم—مثلاً—قياس مع الفارق، فان اجزاء ذلك المركب بما أنها من البول و الدم حقيقه و يصدق اسمهما عليها كذلك، فتكون مشموله لإطلاق ادله نجاستهما، بخلاف اجزاء ذلك الحيوان فانها اجزاء طبيعیه له خلقه، غايه الأمر أنها شبيهاً باجزائهما، فما دل على نجاسه اجزائهما لا يشمل اجزاء هذا الحيوان.

يصدق عليه اسم ذلك الطاهر، فلو نزا كلب على شاه أو خروف على كلبه و لم يصدق على المتولد منهما اسم الشاه فالأحوط الاجتناب عنه، وإن لم يصدق عليه اسم الكلب.

الثامن: الكافر بأقسامه

إشاره

الثامن: الكافر بأقسامه حتى المرتد بقسميه و اليهود و النصارى و المجوس (١)، و كذا رطوباته و أجزاءه سواء كانت مما تحله الحياه أو لا، و المراد بالكافر من كان منكرا للألوهيه أو التوحيد أو الرساله (٢)، أو ضروريا من ضروريات الدين مع الالتفات إلى كونه ضروريا بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار الرساله، و الأحوط الاجتناب عن منكر الضرورى مطلقا (٣) و إن لم يكن ملتفتا إلى كونه ضروريا، و ولد الكافر يتبعه فى النجاسه (٤)، إلا- إذا أسلم بعد البلوغ أو قبله مع فرض كونه عاقلا مميزا و كان إسلامه عن بصيره، على الحكم بنجاسه أهل الكتاب لا يخلو عن إشكال بل منع، و الأقوى طهارتهم.

عدم ذكر المعاد بلحاظ أن إنكار الرساله يستلزم إنكاره و التصديق بها تصديق بالمعاد فإن الايمان به من أظهر ما اشتملت عليه الرساله السماويه فلا يكون إنكار المعاد سببا مستقلا للكفر كالتوحيد و الرساله، كما أن الايمان به ليس قيда مستقلا فى الإسلام.

لا دليل على أن إنكار الضرورى سبب مستقل للكفر و عدم إنكاره معتبر فى الإسلام، بل إن إنكاره مع الالتفات الى أنه إنكار للرساله كفى و لكنه لا يختص به بل إنكار كل حكم شرعى مع الالتفات الى أنه مما جاء به الرسول (صلى الله عليه و آله) كفر و إن لم يكن ضروريا باعتبار أنه تكذيب للرساله.

لا دليل على التبعية، و ما استدللّ به عليها من إجماع أو نحوه غير تام، و عليه فالحكم بالنجاسه لا يخلو عن إشكال بل منع.

الأقوى(١)،و لا فرق فى نجاسته بين كونه من حلال أو من الزنا و لو فى مذهبه، و لو كان أحد الأبوين مسلما فالولد تابع له إذا لم يكن عن زنا بل مطلقا على وجه مطابق لأصل الطهاره.

مسأله ٣٨:الأقوى طهاره ولد الزنا من المسلمين

[١٩٨]مسأله ٣٨:الأقوى طهاره ولد الزنا من المسلمين سواء كان من طرف أو طرفين،بل و إن كان أحد الأبوين مسلما كما مر.

مسأله ٣٩:لا إشكال فى نجاسه الغلاه و الخوارج و النواصب

[١٩٩]مسأله ٣٩:لا- إشكال فى نجاسه الغلاه و الخوارج و النواصب(٢)، و أما المجسسِمه و المجبّره و القائلين بوحده الوجود من الصوفيه إذا التزموا بأحكام الإسلام فالأقوى عدم نجاستهم إلا مع العلم بالتزامهم بلوازم مذاهبهم من المفسد.

مسأله ٤٠:غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصبين و معادين لسائر الأئمه و لا سائين لهم طاهرون

[٢٠٠]مسأله ٤٠:غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصبين و معادين لسائر الأئمه و لا سائين لهم طاهرون،و أما مع النصب أو السب للأئمه الذين لا يعتقدون بإمامتهم فهم مثل سائر النواصب.

قد عرفت الاشكال فى أصل نجاسه ولد الكافر و لكن إذا بنينا على نجاسته فلا شبهه فى أنها ترتفع بإسلامه إذا كان بعد البلوغ،و أما إذا كان قبل البلوغ ففى ارتفاعها إشكال بل منع،لأن طهاره المسلم لم تثبت بدليل لفظى حتى يتمسك به لإثبات طهاره كل مسلم،فإذن قضيه الاستصحاب بقاء نجاسته.

الأظهر عدم نجاستهم،و قد عرفت أن نجاسه الكافر محل إشكال،و على تقدير ثبوتها بدليل فشموله للمتحلين بالاسلام لا يخلو عن إشكال بل منع،و أما نجاستهم بدليل خاص لم تثبت،و بذلك يظهر حال المسأله الآتية،نعم نجاسه بعض طوائف الغلاه و هو من يعتقد بربوبيه لأمير المؤمنين(عليه السلام)لا تخلو عن وجه،و لا أقل من الاحتياط.

[٢٠١] مسألة ٤١: من شك في إسلامه و كفره طاهر، وإن لم يجر عليه سائر أحكام الإسلام.

التاسع: الخمر بل كل مسكر مائع بالأصالة

إشاره

التاسع: الخمر بل كل مسكر مائع بالأصالة و إن صار جامدا (١) بالعرض، لا الجامد كالبنج و إن صار مائعا بالعرض.

مسألة ٤٢: ألحق المشهور بالخمر العصير العنبي إذا غلى قبل أن يذهب ثلثاه

[٢٠٢] مسألة ٤٢: ألحق المشهور بالخمر العصير العنبي إذا غلى قبل أن يذهب ثلثاه، و هو الأحوط، و إن كان الأقوى طهارته، نعم لا إشكال في حرمة سواء غلى بالنار أو بالشمس أو بنفسه، و إذا ذهب ثلثاه صار حلالا سواء كان بالنار أو بالشمس أو بالهواء، بل الأقوى حرمة بمجرد النشيش (٢) و إن لم يصل إلى حد الغليان، و لا فرق بين العصير و نفس العنب، فإذا غلى نفس العنب من غير أن يعصر كان حراما (٣)، و أما التمر و الزبيب و عصيرهما فالأقوى عدم حرمتها أيضا بالغليان، و إن كان الأحوط الاجتناب عنهما أكلا لا يبعد الحكم بالطهاره حتى فى النبيذ المسكر، فإن ما يدل على طهاره النبيذ ناص و ما يدل على نجاسته ظاهر فيقدم النص على الظاهر عرفا.

فيه إشكال، و الأظهر عدم حرمة بمجرد النشيش ما لم يصل الى حدّ الغليان فإن الدليل على أن الحرمة تبدأ بالنشيش صحيحه ذريح بناء على نسخه يكون فيها عطف الغليان على النشيش بكلمه (أو) و لكن هذه النسخه معارضه بنسخه أخرى يكون فيها العطف بكلمه (واو) فلا تثبت.

فيه إشكال بل منع، إذ لا أثر لغليان نفس العنب فى القدر إذ ليس فى جوفه ماء حتى يغلى فيصير حراما، نعم لو خرج ماؤه بالغليان و الفوران على النار و غلى صار حراما و مشمولاً للروايات لأن موضوع الحرمة فيها ماء العنب و لا فرق بين أن يكون خروجه منه بالعصر كما هو الغالب أو بالغليان و الفوران على النار أو بالتشقيق.

بل من حيث النجاسه أيضا.

مسألة ٤٣: إذا صار العصير دبسا بعد الغليان قبل أن يذهب ثلثاه

[٢٠٣] مسألة ٤٣: إذا صار العصير دبسا بعد الغليان قبل أن يذهب ثلثاه فالأحوط حرمة (١)، وإن كان لحليته وجه، وعلى هذا فإذا استلزم ذهاب ثلثيه احتراقه فالأولى أن يصب عليه مقدار من الماء فإذا ذهب ثلثاه حلّ بلا إشكال (٢).

مسألة ٤٤: يجوز أكل الزبيب و الكشمش و التمر في الأمراق و الطبخ و إن غلت

[٢٠٤] مسألة ٤٤: يجوز أكل الزبيب و الكشمش و التمر في الأمراق و الطبخ و إن غلت، فيجوز أكلها بأى كيفية كانت على الأقوى.

العاشر: الفقاع، و هو شراب متخذ من الشعير على وجه مخصوص، و يقال إن فيه سكرًا خفيا، و إذا كان متخذًا من غير الشعير فلا حرمه و لا نجاسه إلا إذا كان مسكرا (٣).

مسألة ٤٥: ماء الشعير الذى يستعمله الأطباء في معالجاتهم ليس من الفقاع

[٢٠٥] مسألة ٤٥: ماء الشعير الذى يستعمله الأطباء في معالجاتهم ليس فيه إشكال و لا يبعد حليته فإن استصحاب بقاء حرمة غير جار إما أن موضوعه غير باق لأنه العصير المغلى و هذا دبس و أما أن الشبهه حكميه، فإذن يكون المرجع أصاله الحلّ و إن كان الاحتياط في المسألة في محله.

إذا بنينا على حرمه الدبس فحليته بهذا الطريق لا- تخلو عن إشكال بل منع، فإن ظاهر الدليل هو أن ذهاب الثلثين من العصير يكون محللا لا منه و من الماء الخارجى.

في نجاسته مع الاسكار أيضا إشكال بل منع لأن عمده الدليل على نجاسته روايات إطلاق الخمر عليه و هذا الاطلاق إن كان إطلاقا تنزيليا أمكن أن يقال أن مقتضى إطلاق التنزيل ترتيب جميع آثار الخمر عليه التى منها نجاستها، و أما إذا كان هذا الاطلاق إطلاقا بنحو المجاز فى الكلمه فلا دلالة لها على نجاسته.

من الفقاع،فهو طاهر حلال.

الحادى عشر:عرق الجنب من الحرام

اشاره

الحادى عشر:عرق الجنب من الحرام(١)سواء خرج حين الجماع أو بعده من الرجل أو المرأه،سواء كان من زنا أو غيره كوطء البهيمة أو الاستمناء أو نحوها مما حرمته ذاته،بل الأقوى ذلك فى وطء الحائض و الجماع فى يوم الصوم الواجب المعين أو فى الظهار قبل التكفير.

مسأله ٤٦:العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس

[٢٠٦]مسأله ٤٦:العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس، و على هذا فليغتسل فى الماء البارد،و إن لم يتمكن فليرتمس فى الماء الحار و ينوى الغسل حال الخروج أو يحرك بدنه تحت الماء بقصد الغسل.

مسأله ٤٧:إذا أجنب من حرام ثم من حلال أو من حلال ثم من حرام فالظاهر نجاسه عرقه أيضا

[٢٠٧]مسأله ٤٧:إذا أجنب من حرام ثم من حلال أو من حلال ثم من حرام فالظاهر نجاسه عرقه أيضا،خصوصا فى الصوره الأولى.

مسأله ٤٨:المجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل فالظاهر عدم نجاسه عرقه

[٢٠٨]مسأله ٤٨:المجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل فالظاهر عدم نجاسه عرقه،و إن كان الأحوط الاجتناب عنه ما لم يغتسل،و إذا وجد الماء و لم يتغسل بعد فعرقه نجس،لبطلان تيممه بالوجدان.

مسأله ٤٩:الصبى الغير البالغ إذا أجنب من حرام ففى نجاسه عرقه إشكال

[٢٠٩]مسأله ٤٩:الصبى الغير البالغ إذا أجنب من حرام ففى نجاسه عرقه إشكال،و الأحوط أمره بالغسل،إذ يصح منه قبل البلوغ على الأقوى.

الثانى عشر:عرق الإبل الجلاله بل مطلق الحيوان الجلال

اشاره

الثانى عشر:عرق الإبل الجلاله بل مطلق الحيوان الجلال على الأحوط(٢).

مسأله ٥٠:الأحوط الاجتناب عن الثعلب و الأرنب و الوزع

[٢١٠] مسأله ٥٠: الأحوط الاجتناب عن الثعلب و الأرنب و الوزع و العقرب و الفأر بل مطلق المسوخات، و إن كان الأقوى طهاره الجميع.

الأقوى طهارته و بذلك يظهر الحال فى المسائل الآتیه.

بل على الأقوى.

ص: ٩٤

مسألة ٥١: كل مشكوك طاهر

[٢١١] مسألة ٥١: كل مشكوك طاهر، سواء كانت الشبهة لاحتمال كونه من الأعيان النجسه أو لاحتمال تنجسه مع كونه من الأعيان الطاهره، و القول بأن الدم المشكوك كونه من القسم الطاهر أو النجس محكوم بالنجاسه ضعيف، نعم يستثنى مما ذكرنا الرطوبه الخارجه بعد البول قبل الاستبراء بالخرطاط أو بعد خروج المنى قبل الاستبراء بالبول، فإنها مع الشك محكومه بالنجاسه (١).

مسألة ٥٢: الأقوى طهاره غسله الحمام

[٢١٢] مسألة ٥٢: الأقوى طهاره غسله الحمام و إن ظن نجاستها، لكن الأحوط الاجتناب عنها.

مسألة ٥٣: يستحب رشّ الماء إذا أراد أن يصلى فى معابد اليهود

[٢١٣] مسألة ٥٣: يستحب رشّ الماء إذا أراد أن يصلى فى معابد اليهود و النصرى مع الشك فى نجاستها، و إن كانت محكومه بالطهاره.

مسألة ٥٤: فى الشك فى الطهاره و النجاسه لا يجب الفحص

[٢١٤] مسألة ٥٤: فى الشك فى الطهاره و النجاسه لا يجب الفحص، بل يبنى على الطهاره إذا لم يكن مسبوقا بالنجاسه و لو أمكن حصول العلم بالحال فى الحال.

نجاستها مبيته على الاحتياط كما يأتى.

فصل فى طرق ثبوت النجاسه طريق ثبوت النجاسه أو التنجس العلم الوجدانى أو البيئه العادله، و فى كفايه العدل الواحد إشكال(١)، فلا يترك مراعاة الاحتياط، و تثبت أيضا بقول صاحب اليد بملك أو إجاره أو إعاره أو أمانه بل أو غضب، و لا اعتبار بمطلق الظن و إن كان قويا، فالدهن و اللبن و الجبن المأخوذ من أهل البوادي محكوم بالطهاره و إن حصل الظن بنجاستها، بل قد يقال بعدم رجحان الاحتياط بالاجتناب عنها، بل قد يكره أو يحرم إذا كان فى معرض حصول الوسواس(٢).

مسأله ١: لا اعتبار بعلم الوسواسى

[٢١٥] مسأله ١: لا اعتبار بعلم الوسواسى(٣) فى الطهاره و النجاسه.

تقدّم فى المسأله السادسه من فصل ماء البئر أن الأقوى الكفايه، بل يكفى الثقه الواحده.

هذا إذا كان مؤديا الى مرتبه من الوسوسه المترتب عليها فعل حرام أو ترك واجب و إلا فلا يكون الاحتياط حراما، فالمراد من حرمة استلزامه العمل المحرّم فى الخارج لا أنه فى نفسه.

فيه: إن ظاهر المتن عدم اعتبار علمه لغيره لا فى الطهاره و لا فى النجاسه، مع أن الأمر ليس كذلك فإن علمه بالنجاسه لا أثر له و من هنا لا يكون إخباره بها حجّه و إن كان عدلا أو ذى اليد، و أما علمه بالطهاره فله أثر فإذا أخبر بها كان خبره حجّه إن

مسألة ٢: العلم الإجمالي كالتفصيلي

[٢١٦] مسألة ٢: العلم الإجمالي كالتفصيلي، فإذا علم بنجاسه أحد الشئيين يجب الاجتناب عنهما، إلا إذا لم يكن أحدهما محلا لابتلائه (١) فلا يجب الاجتناب عما هو محل الابتلاء أيضا.

مسألة ٣: لا يعتبر في البينه حصول الظن بصدقها

[٢١٧] مسألة ٣: لا يعتبر في البينه حصول الظن بصدقها، نعم يعتبر عدم معارضتها بمثلا.

مسألة ٤: لا يعتبر في البينه ذكر مستند الشهادة

[٢١٨] مسألة ٤: لا يعتبر في البينه ذكر مستند الشهادة (٢)، نعم لو ذكر مستندها و علم عدم صحته لم يحكم بالنجاسة.

مسألة ٥: إذا لم يشهدا بالنجاسة بل بموجبها كفى

[٢١٩] مسألة ٥: إذا لم يشهدا بالنجاسة بل بموجبها كفى و إن لم يكن موجبا عندهما أو عند أحدهما، فلو قالوا: إن هذا الثوب لاقى عرق المجنب من حرام أو ماء الغسالة؛ كفى عند من يقول بنجاستهما و إن لم يكن مذهبهما النجاسة.

مسألة ٦: إذا شهدا بالنجاسة و اختلف مستندهما كفى في ثبوتها

[٢٢٠] مسألة ٦: إذا شهدا بالنجاسة و اختلف مستندهما كفى في ثبوتها و إن لم تثبت الخصوصيه، كما إذا قال أحدهما: إن هذا الشئ لاقى البول؛ و قال الآخر: إنه لاقى الدم؛ فيحكم بنجاسته، لكن لا يثبت النجاسة البوليه و لا كان ثقة أو ذى اليد، و لا يمكن أن يراد منه عدم وجوب تحصيل العلم لأن تحصيل العلم الوجداني غير واجب و أما تحصيل الحجّه أعم من الأصل العملي فهو واجب.

نقصد به كون تعلق التكليف به خاصه قبيحا لدى العرف.

في إطلاقه منع فإن المشهود له إذا علم بأن الشاهدين مذهبهما مخالف لمذهبه اجتهادا أو تقليدا كما إذا كان مذهبهما عدم نجاسة الماء القليل بملاقاه المتنجس الخالي عن عين النجس و كان مذهب المشهود له النجاسة، أو لا يعلم المشهود له بالخلاف و لا بالوافق فلا تكون شهادتهما حجّه في هذين الفرضين.

الدميه(١) بل القدر المشترك بينهما، لكن هذا إذا لم ينف كل منهما قول الآخر بأن اتفقا على أصل النجاسه، و أما إذا نفاه كما إذا قال أحدهما: إنه لاقى البول؛ و قال الآخر لا بل لاقى الدم ففي الحكم بالنجاسه إشكال(٢).

مسأله ٧: الشهاده بالإجمال كافيه أيضا

[٢٢١] مسأله ٧: الشهاده بالإجمال كافيه أيضا، كما إذا قال- أحد هذين نجس، فيجب الاجتناب عنهما، و أما لو شهد أحدهما بالإجمال و الآخر بالتعيين كما إذا قال أحدهما: أحد هذين نجس؛ و قال الآخر: هذا معيننا فيه إشكال بل منع، فإنه بناء على حجته خبر العدل بل الثقة الواحده تثبت الخصوصيه أيضا، يعنى يثبت المدلول المطابقى و الالتزامى لكل منهما معا. و أما بناء على عدم حجته فى مثل المقام فلا تثبت النجاسه أيضا لأن الشاهدين لم يشهدا عليها و إنما شهد أحدهما على ملاقاه الدم و الآخر على ملاقاه البول و بما أن الواقعه المشهود بها ليست واحده فلا تكون شهادتهما عليها حججه بملاك حجته البيئه، فإذا لم تكن حججه فى مدلولها المطابقى لم تكن حججه فى مدلولها الالتزامى و هو نجاسه الملاقى أيضا. و من هنا يظهر أنه لا وجه لإشكاله قدس سره فى ثبوت النجاسه فى الصوره الثانيه و هى ما إذا شهد كل واحد منهما بخصوصيه و ينفى الآخر تلك الخصوصيه و اتفاهما فى الجامع و هو ملاقاه النجس، فمقتضى ما ذكره قدس سره من الحكم بالنجاسه فى الصوره الأولى مع عدم ثبوت الخصوصيه أن يحكم بها فى هذه الصوره أيضا لفرض أن شهادتهما لا تكون حججه فى مدلولها المطابقى فى كلتا الصورتين، فلو كانت حججه فى مدلولها الالتزامى فلا- فرق بين الصورتين، فإذا ن لا- وجه للإشكال فى ثبوته فى الصوره الثانيه و البناء على الثبوت فى الصوره الأولى.

بل الظاهر عدم ثبوتها لسقوط خبريهما من جهه المعارضه فلا يثبت لهما المدلول المطابقى و لا المدلول الالتزامى هذا بناء على ما هو الصحيح من حجته خبر العدل الواحد بل الثقة الواحده.

نجس؛ ففي المسأله وجوه: وجوب الاجتناب عنهما، و وجوبه عن المعين فقط، و عدم الوجوب أصلا.

مسأله ٨: لو شهد أحدهما بنجاسه الشيء فعلا و الآخر بنجاسته سابقا مع الجهل بحاله فعلا

[٢٢٢] مسأله ٨: لو شهد أحدهما بنجاسه الشيء فعلا و الآخر بنجاسته سابقا مع الجهل بحاله فعلا فالظاهر وجوب الاجتناب، و كذا إذا شهدا معا بالنجاسه السابقه، لجريان الاستصحاب.

مسأله ٩: لو قال أحدهما: إنه نجس؛ و قال الآخر: إنه كان نجسا و الآن طاهر

[٢٢٣] مسأله ٩: لو قال أحدهما: إنه نجس؛ و قال الآخر: إنه كان نجسا و الآن طاهر؛ فالظاهر عدم الكفايه، و عدم الحكم بالنجاسه (١).

مسأله ١٠: إذا أخبر الزوج أو الخادمه أو المملوكه بنجاسه ما فى يدها من ثياب الزوج أو ظروف البيت

[٢٢٤] مسأله ١٠: إذا أخبر الزوج أو الخادمه أو المملوكه بنجاسه ما فى يدها من ثياب الزوج أو ظروف البيت كفى فى الحكم بالنجاسه، و كذا إذا أخبرت المربيه للطفل أو المجنون بنجاسته أو نجاسه ثيابه، بل و كذا لو أخبر المولى، بنجاسه بدن العبد أو الجاربه أو ثوبهما مع كونهما عنده أو فى بيته.

مسأله ١١: إذا كان الشيء بيد شخصين كالشريكين يسمع قول كل منهما فى نجاسته

[٢٢٥] مسأله ١١: إذا كان الشيء بيد شخصين كالشريكين يسمع قول كل منهما فى نجاسته، نعم لو قال أحدهما: إنه طاهر؛ و قال الآخر: إنه نجس؛ تساقطا، كما أن البيئه تسقط مع التعارض، و مع معارضتها بقول صاحب اليد تقدم عليه.

مسأله ١٢: لا فرق فى اعتبار قول ذى اليد بالنجاسه بين أن يكون فاسقا أو عادلا

[٢٢٦] مسأله ١٢: لا فرق فى اعتبار قول ذى اليد بالنجاسه بين أن يكون فاسقا أو عادلا بل مسلما أو كافرا.

مسأله ١٣: فى اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبيا إشكال

[٢٢٧] مسأله ١٣: فى اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبيا إشكال (٢)، و إن لا- يبعد الحكم بالنجاسه لسقوط خبرى النجاسه و الطهاره الفعليتين بالمعارضه و ظل الخبر عن النجاسه السابقه بحاله فيستصحب بقاؤها فعلا.

الظاهر أنه لا إشكال فيه إذا كان ملاك حجته خبر ذى اليد موجودا فيه و هو

كان لا يبعد إذا كان مراهقاً.

مسألة ١٤: لا يعتبر في قبول قول صاحب اليد أن يكون قبل الاستعمال

[٢٢٨] مسألة ١٤: لا يعتبر في قبول قول صاحب اليد أن يكون قبل الاستعمال كما قد يقال، فلو توضحاً شخص بماء مثلاً وبعده أخبر ذو اليد بنجاسته يحكم ببطالان وضوئه، وكذا لا يعتبر أن يكون ذلك حين كونه في يده، فلو أخبر بعد خروجه عن يده بنجاسته حين كان في يده يحكم عليه بالنجاسة في ذلك الزمان، ومع الشك في زوالها تستصحب.

الأخبرية وإن لم يكن مراهقاً.

ص: ١٠٠

فصل فى كيفية تنجس المتنجسات يشترط فى تنجس الملاقى للنجس أو المتنجس أن يكون فيهما أو فى أحدهما رطوبه مسريه، فإذا كانا جافين لم ينجس و إن كان ملاقيا للميته، لكن الأحوط غسل ملاقى ميت الإنسان قبل الغسل و إن كانا جافين، و كذا لا ينجس إذا كان فيهما أو فى أحدهما رطوبه غير مسريه، ثم إن كان الملاقى للنجس أو المتنجس مائعا تنجس كله، كالماء القليل المطلق و المضاف مطلقا و الدهن المائع و نحوه من المائعات، نعم لا- ينجس العالى بملاقاه السافل إذا كان جاريا من العالى، بل لا- ينجس السافل بملاقاه العالى إذا كان جاريا من السافل كالفؤاره، من غير فرق فى ذلك بين الماء و غيره من المائعات، و إن كان الملاقى جامدا اختصت النجاسه بموضع الملاقاه، سواء كان يابسا كالثوب اليابس إذا لاقى النجاسه جزءا منه أو رطبا كما فى الثوب المرطوب أو الأرض المرطوبه، فإنه إذا وصلت النجاسه إلى جزء من الأرض أو الثوب لا يتنجس ما يتصل به و إن كان فيه رطوبه مسريه، بل النجاسه مختصه بموضع الملاقاه، و من هذا القبيل الدهن و الدبس الجامدان، نعم لو انفصل ذلك الجزء المجاور ثم اتصل تنجس موضع الملاقاه منه، فالاتصال قبل الملاقاه لا يؤثر فى النجاسه و السرايه بخلاف الاتصال بعد الملاقاه، و على ما ذكره فالبطّيح و الخيار و نحوهما مما فيه رطوبه مسريه إذا لاقى النجاسه جزءا منها لا تتنجس البقيه، بل يكفى غسل موضع الملاقاه إلا إذا انفصل بعد الملاقاه ثم

مسألة ١: إذا شك في رطوبه أحد المتلاقيين أو علم وجودها و شك في سرايتها

[٢٢٩] مسألة ١: إذا شك في رطوبه أحد المتلاقيين أو علم وجودها و شك في سرايتها لم يحكم بالنجاسه، و أما إذا علم سبق وجود المسريه و شك في بقائها فالأحوط الاجتناب، و إن كان الحكم بعدم النجاسه لا يخلو عن وجه (١).

مسألة ٢: الذباب الواقع على النجس الرطب إذا وقع على ثوب أو بدن شخص و إن كان فيهما رطوبه مسريه

[٢٣٠] مسألة ٢: الذباب الواقع على النجس الرطب إذا وقع على ثوب أو بدن شخص و إن كان فيهما رطوبه مسريه لا- يحكم بنجاسته إذا لم يعلم مصاحبه لعين النجس، و مجرد وقوعه لا يستلزم نجاسه رجله، لاحتمال كونها مما لا تقبلها، و على فرضه فزوال العين يكفي في طهاره الحيوانات (٢).

مسألة ٣: إذا وقع بعر الفأر في الدهن أو الدبس الجامدين

[٢٣١] مسألة ٣: إذا وقع بعر الفأر في الدهن أو الدبس الجامدين يكفي إلقاءه و إلقاء ما حوله، و لا يجب الاجتناب عن البقيه، و كذا إذا مشى الكلب على الطين، فإنه لا يحكم بنجاسه غير موضع رجله إلا إذا كان وحلاً، و المناط بل هو الظاهر لأن استصحاب بقائها لا يثبت السرايه فعلاً إلا على القول بالأصل المثبت.

بل مع احتمال زوالها لأن استصحاب بقاء عين النجاسه فيها لا يثبت الملاقاه للعين إلا على القول بالأصل المثبت هذا بناء على القول بأن بدن الحيوان لا- يقبل النجاسه، و أما على القول بقبوله لها و لكنه يطهر بزوال العين فحينئذ إذا شك في بقائه على النجاسه فهل يجرى استصحاب بقائه عليها المعروف جريانه، و التحقيق عدم الجريان إذ لا يترتب عليه تنجس الملاقى لعدم إحراز أنه لاقى بدن الحيوان مباشره لاحتمال أنها لاقى عين النجس قبل ملاقاته له، فإذا ملاقاته للمتنجس غير محرز و بدون إحراز ذلك لا يمكن الحكم بتنجس الملاقى.

فى الجمود و الميعان أنه لو أخذ منه شىء فإن بقى مكانه خاليا حين الأخذ و إن امتلأ بعد ذلك فهو جامد، و إن لم يبق خاليا أصلا فهو مائع.

مسألة ٤: إذا لاقى النجاسة جزءا من البدن المتعرق

[٢٣٢] مسألة ٤: إذا لاقى النجاسة جزءا من البدن المتعرق لا يسرى إلى سائر أجزائه إلا مع جريان العرق.

مسألة ٥: إذا وضع إبريق مملوء ماء على الأرض النجسة و كان فى أسفله ثقب يخرج منه الماء

[٢٣٣] مسألة ٥: إذا وضع إبريق مملوء ماء على الأرض النجسة و كان فى أسفله ثقب يخرج منه الماء، فإن كان لا يقف تحته بل ينفذ فى الأرض أو يجرى عليها فلا يتنجس ما فى الإبريق من الماء، و إن وقف الماء بحيث يصدق اتحاده مع ما فى الإبريق بسبب الثقب تنجس (١)، و هكذا الكوز و الكأس و الحب و نحوها.

مسألة ٦: إذا خرج من أنفه نخاعه غليظه و كان عليها نقطه من الدم

[٢٣٤] مسألة ٦: إذا خرج من أنفه نخاعه غليظه و كان عليها نقطه من الدم لم يحكم بنجاسه ما عدا محله من سائر أجزائها، فإذا شك فى ملاقاته تلك النقطه لظاهر الأنف لا يجب غسله، و كذا الحال فى البلغم الخارج من الحلق.

مسألة ٧: الثوب أو الفرض الملطخ بالتراب النجس يكفيه نفضه

[٢٣٥] مسألة ٧: الثوب أو الفرض الملطخ بالتراب النجس يكفيه نفضه و لا يجب غسله، و لا يضر احتمال بقاء شىء منه بعد العلم بزوال القدر المتيقن.

مسألة ٨: لا يكفى مجرد الميعان فى التنجس

[٢٣٦] مسألة ٨: لا- يكفى مجرد الميعان فى التنجس، بل يعتبر أن يكون مما يقبل التأثر، و بعبارة أخرى يعتبر وجود الرطوبة فى أحد المتلاقيين، فالزئبق إذا وضع فى ظرف نجس لا- رطوبه له لا ينجس و إن كان مائعا، و كذا إذا أذيب فيه: إن ملاك تنجس ما فى الإبريق ليس اتحاده مع الخارج كما يظهر من الماتن قدس سره بل ملاك تنجسه عدم خروجه منه بقوه و دفع، فإن لم يخرج منه كذلك سرت النجاسة من السافل الى العالى، و إن خرج منه بدفع و قوه لم تسر و إن كان متحدا مع ما فى الإبريق.

الذهب أو غيره من الفلزات في بوثقه نجسه أو صب بعد الذوب في ظرف نجس لا- ينجس، إلا- مع رطوبه الظرف أو وصول رطوبه نجسه إليه من الخارج.

مسألة ٩: المتنجس لا يتنجس ثانيا و لو بنجاسه أخرى

[٢٣٧] مسألة ٩: المتنجس لا- يتنجس ثانيا و لو بنجاسه أخرى، لكن إذا اختلف حكمهما يرتب كلاهما فلو كان لملاقى البول حكم و لملاقى العذره حكم آخر يجب ترتيبهما معا، و لذا لو لاقى الثوب دم ثم لاقاه البول يجب غسله مرتين و إن لم يتنجس بالبول بعد تنجسه بالدم (١) و قلنا بكفايه المره فى الدم، و كذا إذا كان فى إناء ماء نجس و لغ فيه الكلب يجب تعفيره و إن لم يتنجس بالولوغ، و يحتمل أن يكون للنجاسه مراتب فى الشده و الضعف، و عليه فىكون كل منهما مؤثرا و لا إشكال.

مسألة ١٠: إذا تنجس الثوب مثلا بالدم مما يكفى فيه غسله مره و شك فى ملاقاته للبول أيضا

[٢٣٨] مسألة ١٠: إذا تنجس الثوب مثلا بالدم مما يكفى فيه غسله مره و شك فى ملاقاته للبول أيضا مما يحتاج إلى التعدد يكتفى فيه بالمره و يبنى على عدم ملاقاته للبول، و كذا إذا علم نجاسه إناء و شك فى أنه و لغ فيه الكلب أيضا أم لا- لا- يجب فيه التعفير، و يبنى على عدم تحقق الولوج، نعم لو علم تنجسه إما بالبول أو الدم أو إما بالولوج أو بغيره يجب إجراء حكم الأشد من التعدد فيه إشكال بل منع، فإنه إنما يتم فيما إذا لم يكن لملاقاته للبول أثر زائد على ملاقاته للدم فعندئذ لا يمكن الحكم بتنجسه ثانيا لأنه لغو و بلا- ملاك، و أما إذا كان لها أثر زائد كما فى المثال فلا مناص من الحكم بتنجسه ثانيا بالنجاسه البوليه إذ لو لم يكن متنجسا بها لم يجب غسله مرتين فى غير الماء الجارى، فما ذكره قدس سرّه من حكمه بعدم تنجسه بالبول ثانيا لا ينسجم مع ما ذكره قدس سرّه من وجوب غسله مرتين، و بذلك يظهر حال سائر ما ذكره قدس سرّه فى المسألة.

مسأله ١١: الأقرى أن المتنجس منجس كالنجس

[٢٣٩] مسأله ١١: الأقرى أن المتنجس منجس كالنجس (٢)، لكن لا- يجرى عليه جميع أحكام النجس، فإذا تنجس الإناء بالولوغ يجب تعفيره، لكن إذا تنجس إناء آخر بملاقاه هذا الإناء أو صب ماء الولوغ فى إناء آخر لا يجب فيه التعمير و إن كان الأحوط خصوصاً فى الفرض الثانى، و كذا إذا تنجس الثوب بالبول و جب تعدد الغسل، لكن إذا تنجس ثوب آخر بملاقاه هذا الثوب لا لا يجب ذلك، بل الظاهر كفايه حكم الأخف، فإن مقتضى استصحاب بقاء النجاسه الجامعه بين فردين أحدهما مقطوع الارتفاع و الآخر مقطوع البقاء و إن كان ذلك إلا أنه محكوم باستصحاب عدم الملاقاه مع البول أو عدم الولوغ.

فى إطلاقه إشكال بل منع، و الأظهر أن المتنجس مع الواسطه لا- يكون منجساً لأن المستفاد من الروايات الوارده فى مختلف الموارد و المسائل بعد النظر فيها و تقييد إطلاق بعضها ببعضها الاخرى أن المتنجس الأول منجس إلا الماء القليل فإنه لا يتنجس بالمتنجس على الأظهر كما عرفت، و أما المتنجس الثانى فلا دليل على كونه منجساً، نعم إذا كان المتنجس الأول من المائعات لم يعد لدى الارتكاز العرفى كواسطه فالشئ المتنجس به كأنه تنجس بعين النجس، مثلاً إذا فرضنا أن الماء تنجس بعين النجس فأهرق ذلك الماء على فرش- مثلاً- ثم لاقى شئ آخر الفرش و هو رطب حكم بنجاسته مع أنه لاقى المتنجس مع الواسطه، و بما أنه تنجس برطوبه الواسطه فكأنه تنجس بالمتنجس الأول فلا واسطه بينه و بين عين النجس إلا واسطه واحده و هى الفرش و هذا معنى أن المتنجس الأول إذا كان من المائعات فلا يحسب كواسطه، و أما تعميم ذلك على كل واسطه إذا كانت من المائعات و إن كانت متنجسه بالمتنجس بعين النجس فلا- يخلو عن إشكال بل منع لأن الدليل الخاص غير موجود عليه و الارتكاز العرفى غير مساعد على الأعم.

يجب فيه التعدد، وكذا إذا تنجس شيء بغساله البول بناء على نجاسه الغساله لا يجب فيه التعدد.

مسأله ١٢: قد مر أنه يشترط في تنجس الشيء بالملاقاه تأثيره

[٢٤٠] مسأله ١٢: قد مر أنه يشترط في تنجس الشيء بالملاقاه تأثيره، فعلى هذا لو فرض جسم لا يتأثر بالرطوبه أصلاً (١) كما إذا دهن على نحو إذا غمس في الماء لا- يتبلل أصلاً يمكن أن يقال إنه لا يتنجس بالملاقاه و لو مع الرطوبه المسريه، و يحتمل أن يكون رجل الزنبور و الذباب و البق من هذا القبيل.

مسأله ١٣: الملاقاه في الباطن لا توجب التنجيس

[٢٤١] مسأله ١٣: الملاقاه في الباطن لا توجب التنجيس، فالنخامه الخارجه من الأنف طاهره و ان لاقت الدم في باطن الأنف، نعم لو أدخل فيه شيء من الخارج و لاقى الدم في الباطن فالأحوط فيه الاجتناب (٢).

فيه خلط بين تأثيره برطوبه الماء و بين تبلله، الذي لا يمكن إنما هو تبلله دون تأثيره برطوبه الماء و قبوله أثرها و الفرض أنه يكفي في تنجس ملاقيه.

قد مرّ عدم وجوب الاجتناب عنه.

إشاره

فصل فى أحكام النجاسه يشترط فى صحه الصلاه واجبه كانت أو مندوبه إزاله النجاسه عن البدن حتى الظفر و الشعر و اللباس ساترا كان أو غير ساتر عدا ما سيحىء من مثل الجورب و نحوه مما لا تتم الصلاه فيه، و كذا يشترط فى توابعها من صلاه الاحتيال و قضاء التشهد و السجده المنسيين، و كذا فى سجدتى السهو على الأحوط (١)، و لا يشترط فيما يتقدمها من الأذان و الإقامه و الأدعيه التى قبل تكبيره الإحرام و لا فيما يتأخرها من التعقيب. و يلحق باللباس على الأحوط - اللحاف الذى يتغطى به المصلى مضطجعا إيماء سواء كان متسترا به أو لا، و إن كان الأقوى فى صورته عدم التستر به بأن كان ساتره غيره عدم الاشتراط، و يشترط فى صحه الصلاه أيضا إزالتها عن موضع السجود دون المواضع الأخر فلا بأس بنجاستها إلا إذا كانت مسريه إلى بدنه أو لباسه.

مسأله ١: إذا وضع جبهته على محل بعضه طاهر و بعضه نجس صح

[٢٤٢] مسأله ١: إذا وضع جبهته على محل بعضه طاهر و بعضه نجس صح إذا كان الطاهر بمقدار الواجب، فلا يضر كون البعض الآخر نجسا، و إن كان الأحوط طهاره جميع ما يقع عليه، و يكفى كون السطح الظاهر من المسجد طاهرا، و إن كان باطنه أو سطحه الآخر أو ما تحته نجسا، فلو وضع التربه على محل نجس و كانت طاهره و لو سطحها الظاهر صحت الصلاه.

الأقوى عدم اعتبار الطهاره فيهما.

مسألة ٢: يجب إزاله النجاسه عن المساجد

[٢٤٣] مسألة ٢: يجب إزاله النجاسه عن المساجد (١) داخلها و سقفيها و سطحها و طرف الداخل من جدرانها بل و الطرف الخارج على الأحوط (٢)، إلا- أن لا- يجعلها الواقف جزءا من المسجد، بل لو لم يجعل مكانا مخصوصا منها جزءا لا يلحقه الحكم، و وجوب الإزاله فوري، فلا يجوز التأخير بمقدار ينافى الفور العرفي، و يحرم تنجيسها أيضا (٣)، بل لا يجوز إدخال عين النجاسه فيها و إن لم تكن منجسه إذا كانت موجهه لهتك حرمتها بل مطلقا على الأحوط (٤)، و أما إدخال المتنجس فلا بأس به ما لم يستلزم الهتك.

مسألة ٣: وجوب إزاله النجاسه عن المساجد كفائي

[٢٤٤] مسألة ٣: وجوب إزاله النجاسه عن المساجد كفائي، و لا اختصاص له بمن نجسها أو صار سببا، فيجب على كل أحد.

مسألة ٤: إذا رأى نجاسه في المسجد و قد دخل وقت الصلاه

[٢٤٥] مسألة ٤: إذا رأى نجاسه في المسجد و قد دخل وقت الصلاه يجب المبادره إلى إزالتها مقدّما على الصلاه (٥) مع سعه وقتها، و مع الضيق قدمها، و لو ترك الإزاله مع السعه و اشتغل بالصلاه عصى لترك الإزاله، لكن في بطلان صلاته إشكال، و الأقوى الصحه، هذا إذا أمكنه الإزاله، و أما مع عدم قدرته مطلقا أو في ذلك الوقت فلا إشكال في صحه صلاته، و لا فرق في الإشكال في الصورة الاولى بين أن يصلى في ذلك المسجد أو في مسجد آخر، و إذا اشتغل على الأحوط هذا إذا لم يستلزم بقاؤها فيها الهتك و إلا فلا شبهه في وجوب إزالتها عنها.

لا بأس بتركه فإن أدلّه حرمة التنجيس لو تمت فلا تعمّ الطرف الخارج.

على الأحوط فيما إذا لم يستلزم هتكا و إلا فلا إشكال في حرمة.

لا بأس بتركه.

على الأحوط.

ص: ١٠٨

غيره بالإزالة لا مانع من مبادرته إلى الصلاة قبل تحقق الإزالة.

مسألة ٥: إذا صلى ثم تبين له كون المسجد نجسا

[٢٤٦] مسألة ٥: إذا صلى ثم تبين له كون المسجد نجسا كانت صلاته صحيحة، وكذا إذا كان عالما بالنجاسة ثم غفل و صلى، و أما إذا علمها أو التفت إليها في أثناء الصلاة فهل يجب إتمامها ثم الإزالة أو إبطالها و المبادرته إلى الإزالة و جهان أو وجوه، و الأقوى وجوب الإتمام (١).

مسألة ٦: إذا كان موضع من المسجد نجسا لا يجوز تنجيسه ثانيا

[٢٤٧] مسألة ٦: إذا كان موضع من المسجد نجسا لا- يجوز تنجيسه ثانيا بما يوجب تلويثه، بل و كذا مع عدم التلويث إذا كانت الثانية أشد و أغلظ من الأولى، و إلا ففى تحريره تأمل بل منع إذا لم يستلزم تنجيس ما يجاوره من الموضع الطاهر، لكنه أحوط.

مسألة ٧: لو توقف تطهير المسجد على حفر أرضه

[٢٤٨] مسألة ٧: لو توقف تطهير المسجد على حفر أرضه (٢) جاز بل و جب، و كذا لو توقف على تخريب، شىء منه، و لا يجب طم الحفر و تعمير الخراب، نعم لو كان مثل الآجر مما يمكن رده بعد التطهير و جب.

مسألة ٨: إذا تنجس حصير المسجد و جب تطهيره

[٢٤٩] مسألة ٨: إذا تنجس حصير المسجد و جب تطهيره (٣)، أو قطع بل الظاهر هو التخيير بين الاتمام و القطع لأن كليهما مبنى على الاحتياط.

إن قلنا أن حفر أرض المسجد يكون تصرفا فى الوقف على خلاف جهته فهو غير جائز فضلا عن التخريب، فعندئذ لا- يجوز تطهيره، و إن قلنا إنه لا مانع من هذا المقدار من التصرف بل التخريب أيضا إذا كان يسيرا و جب ذلك على الأحوط.

فيه إشكال، و الأظهر عدم وجوب تطهيره لأن أدلّه وجوب إزاله النجاسة عن المسجد لو تمت فلا تشمل حصير المسجد و نحوه مما هو وقف عليه و ليس بجزء له، و به يظهر حال القطع بل أنه غير جائز لأنه تصرف فى الوقف على خلاف جهته إلا إذا قلنا بوجوب تطهيره و لا يمكن تطهيره إلا بذلك، فإن إخراجة من

موضع النجس منه، إذا كان ذلك أصلح من إخراجه و تطهيره كما هو الغالب.

مسألة ٩: إذا توقف تطهير المسجد على تخريبه أجمع

[٢٥٠] مسألة ٩: إذا توقف تطهير المسجد على تخريبه أجمع كما إذا كان الجصّ الذى عمّر به نجسا أو كان المباشر للبناء كافرا فإن وجد متبرع بالتعمير بعد الخراب جاز(١)، وإلا فمشكل.

مسألة ١٠: لا يجوز تنجيس المسجد الذى صار خرابا

[٢٥١] مسألة ١٠: لا يجوز تنجيس المسجد الذى صار خرابا(٢) وإن لم يصلّ فيه أحد، و يجب تطهيره إذا تنجس.

مسألة ١١: إذا توقف تطهيره على تنجيس بعض المواضع الطاهره

[٢٥٢] مسألة ١١: إذا توقف تطهيره على تنجيس بعض المواضع الطاهره لا مانع منه إن أمكن إزالته بعد ذلك، كما إذا أراد تطهيره بصب الماء و استلزم ما ذكر.

مسألة ١٢: إذا توقف التطهير على بذل مال وجب

[٢٥٣] مسألة ١٢: إذا توقف التطهير على بذل مال وجب(٣)، و هل يضمن المسجد و تطهيره فى الخارج يوجب ضررا أكثر فيه و بقاءه على النجاسه لا يمكن.

بل الظاهر عدم جوازه حتى مع وجود المتبرّع لأنه من أظهر مصاديق التصرّف فى الوقف على خلاف جهته و لا شبهه فى حرمة و أدلّه وجوب الازاله على تقدير تماميتها لا- تشمل هذه الصوره جزما و هى ما إذا كانت إزاله النجاسه عنه بانعدام الموضوع فحينئذ إن أمكن تطهير ظاهره كفى و لا يضرّ نجاسه باطنه بمقتضى الروايات الوارده فى كيفية جعل الكنيف مسجدا، نعم لو لم يمكن تطهير ظاهره أيضا و كان بقاءه على النجاسه هتكا لحرمة شعائر الله تعالى و جب تطهيره و لو بتخريبه كان هناك متبرّع أم لم يكن.

على الأحوط فيه و فى وجوب تطهيره.

هذا إذا لم يكن ضروريا، نعم إذا كان ضروريا على شخص و لم يكن ضروريا على آخر و جب عليه لأن وجوبه كفاي.

من صار سبياً للتنجس؟ وجهان، لا يخلو ثانيهما من قوه.

مسأله ١٣: إذا تغير عنوان المسجد

[٢٥٤] مسأله ١٣: إذا تغير عنوان المسجد (١) بأن غصب و جعل داراً أو صار خراباً بحيث لا يمكن تمييزه و لا الصلاة فيه و قلنا بجواز جعله مكاناً للزرع ففى جواز تنجيسه و عدم وجوب تطهيره كما قيل إشكال، و الأظهر عدم جواز الأول بل وجوب الثانى أيضاً.

مسأله ١٤: إذا رأى الجنب نجاسه فى المسجد

[٢٥٥] مسأله ١٤: إذا رأى الجنب نجاسه فى المسجد فإن أمكنه إزالتها بدون المكث فى حال المرور وجب المبادرة إليها (٢)، و إلا فالظاهر وجوب التأخير إلى ما بعد الغسل، لكن يجب المبادرة إليه حفظاً للفوريه بقدر الإمكان، و إن لم يمكن التطهير إلا بالمكث جنباً فلا يبعد جوازه بل وجوبه (٣)، و كذا إذا استلزم التأخير إلى أن يغتسل هتك حرمة.

العبره إنما هى لصدق عنوان المسجد على المتغير و عدم صدقه، فإن صدق عليه عنوان المسجد فعلاً ترتب عليه أحكامه كما إذا جعل المسجد بهيكله داراً أو دكاناً أو صار خراباً فإنه يصدق عليه عنوان المسجد فعلاً لأن المسجديه متقومه بكون المكان معداً للعباده و إن كان متروكاً فعلاً- إما لعدم المقتضى أو لوجود المانع، و إن لم يصدق عليه عنوان المسجد فعلاً لم ترتب عليه أحكامه كما إذا وقع فى جاده أو قام الغاصب بهدمه و بنى داراً أو حانوتاً أو جعله بستاناً.

هذا فى غير المسجدين الحرمين، و أما فيهما فيجب أن تكون الازاله فى حال المرور مع التيمم.

بل الأمر بالعكس فإن حرمه مكث الجنب فى المسجد مما لا- شبهه فيه، و أما وجوب الازاله عنه فهو مبنى على الاحتياط فلا يجوز المكث فيه مقدّمه للإزاله، نعم إذا استلزم التأخير هتك حرمة سقطت حرمه المكث فيه من جهة أنها مزاحمه للأهم، و مع سقوط حرمة لا مسوغ للتيمم، فإن ما يكون مسوغاً له هو عدم جواز

مسألة ١٥: في جواز تنجيس مساجد اليهود و النصارى إشكال

[٢٥٦] مسألة ١٥: في جواز تنجيس مساجد اليهود و النصارى إشكال (١)، و أما مساجد المسلمين فلا فرق فيها بين فرقهم.

مسألة ١٦: إذا علم عدم جعل الواقف صحن المسجد أو سقفه أو جدرانها جزءا من المسجد

[٢٥٧] مسألة ١٦: إذا علم عدم جعل الواقف صحن المسجد أو سقفه أو جدرانها جزءا من المسجد لا يلحقه الحكم من وجوب التطهير و حرمة التنجيس، بل و كذا لو شك في ذلك، و إن كان الأحوط اللحوق.

مسألة ١٧: إذا علم إجمالا بنجاسة أحد المسجدين أو أحد المكانين من مسجد

[٢٥٨] مسألة ١٧: إذا علم إجمالا بنجاسة أحد المسجدين أو أحد المكانين من مسجد وجب تطهيرهما.

مسألة ١٨: لا فرق بين كون المسجد عاما أو خاصا

[٢٥٩] مسألة ١٨: لا فرق بين كون المسجد عاما أو خاصا (٢)، و أما المكان الذي أعدّه للصلاة في داره فلا يلحقه الحكم.

مسألة ١٩: هل يجب إعلام الغير إذا لم يتمكن من الإزالة؟

[٢٦٠] مسألة ١٩: هل يجب إعلام الغير إذا لم يتمكن من الإزالة؟ الظاهر العدم إذا كان مما لا يوجب الهتك، و إلا فهو الأحوط (٣).

مسألة ٢٠: المشاهد المشرفة كالمساجد في حرمة التنجيس

[٢٦١] مسألة ٢٠: المشاهد المشرفة كالمساجد في حرمة التنجيس بل وجوب الإزالة إذا كان تركها هتكا بل مطلقا على الأحوط، لكن الأقوى عدم المكث فيه للإزالة بدونه، و أما إذا جاز واقعا كما هو المفروض فلا مجوز له.

الظاهر أنه لا- يجرى على معابدهم و كنائسهم أحكام المسجد لأن أدلته حرمة التنجيس و وجوب الإزالة تختص بمساجد المسلمين و لا تعمّ معابد هؤلاء مع أنه لا شبهة في نجاستها.

الظاهر أن الماتن قدّس سرّه أراد بالمسجد الخاص في مقابل المسجد العام المسجد الواقع في محله خاصة و لم يرد به اعتبار الخصوصية فيه كجعله مسجدا لمحله خاصة أو بلد مخصوص بحيث لا يكون مسجدا لغيرها.

بل هو الأقوى إذا استلزم ترك الإزالة هتك حرمة كما هو المفروض.

وجوبها مع عدمه، ولا فرق فيها بين الضرائح و ما عليها من الثياب و سائر مواضعها إلا في التأكد و عدمه.

مسألة ٢١: يجب الإزالة عن ورق المصحب الشريف و خطه بل عن

جلده و غلافه مع الهتك [

[٢٦٢] مسألة ٢١: يجب الإزالة عن ورق المصحب الشريف و خطه بل عن جلده و غلافه مع الهتك كما أنه معه يحرم مس خطه أو ورقه بالعضو المتنجس و إن كان متطهرا من الحدث، و أما إذا كان أحد هذه بقصد الإهانة فلا إشكال في حرمة.

مسألة ٢٢: يحرم كتابه القرآن بالمركب النجس

[٢٦٣] مسألة ٢٢: يحرم كتابه القرآن بالمركب النجس (١)، و لو كتب جهلا- أو عمدا و جب محوه، كما أنه إذا تنجس خطه و لم يمكن تطهيره يجب محوه.

مسألة ٢٣: لا يجوز إعطاؤه بيد الكافر

[٢٦٤] مسألة ٢٣: لا يجوز إعطاؤه بيد الكافر (٢)، و إن كان في يده يجب أخذه منه.

مسألة ٢٤: يحرم وضع القرآن على العين النجسه

[٢٦٥] مسألة ٢٤: يحرم وضع القرآن على العين النجسه، كما أنه يجب رفعها عنه إذا وضعت عليه و إن كانت يابسه.

مسألة ٢٥: يجب إزاله النجاسه عن التربه الحسينيه

[٢٦٦] مسألة ٢٥: يجب إزاله النجاسه عن التربه الحسينيه بل عن تربه الرسول و سائر الأئمه عليهم السلام المأخوذه من قبورهم، و يحرم تنجيسها، و لا- فرق في التربه الحسينيه بين المأخوذه من القبر الشريف أو من الخارج إذا وضعت عليه بقصد التبرك و الاستشفاء، و كذا السبحه و التربه المأخوذه بقصد التبرك لأجل الصلاه.

مسألة ٢٦: إذا وقع ورق القرآن أو غيره من المحترمات في بيت الخلاء أو بالوعته

[٢٦٧] مسألة ٢٦: إذا وقع ورق القرآن أو غيره من المحترمات في بيت هذا إذا كانت موجبه للهتك و إلا- فحرمتها مبيته على الاحتياط.

على الأ- حوط إلا إذا كان هتكا فإنه حينئذ لا يجوز الاعطاء و يجب الأخذ منه إذا كان بيده و بذلك يظهر الحال في المسألتين الآتيتين.

الخلاء أو بالوعته وجب إخراجه و لو بأجره، و إن لم يمكن فالأحوط و الأولى سد بابه (١) و ترك التخلي فيه إلى أن يضمحل.

مسألة ٢٧: تنجيس مصحف الغير موجب لضمان نقصه

[٢٦٨] مسألة ٢٧: تنجيس مصحف الغير موجب لضمان نقصه (٢) الحاصل بتطهيره.

مسألة ٢٨: وجوب تطهير المصحف كفائي

[٢٦٩] مسألة ٢٨: وجوب تطهير المصحف كفائي لا يختص بمن نجسه، و لو استلزم صرف المال وجب (٣)، و لا يضمه من نجسه إذا لم يمكن لغيره و إن صار هو السبب للتكليف بصرف المال، و كذا لو ألقاه في البالوعه، فإن مئونه الإخراج الواجب على كل أحد ليس عليه، لأن الضرر إنما جاء من قبل التكليف الشرعي، و يحتمل ضمان المسبب كما قيل، بل قيل باختصاص الوجوب به و يجبره الحاكم عليه لو امتنع أو يستأجر آخر و لكن يأخذ الأجره منه.

مسألة ٢٩: إذا كان المصحف للغير ففي جواز تطهيره بغير إذنه إشكال

[٢٧٠] مسألة ٢٩: إذا كان المصحف للغير ففي جواز تطهيره بغير إذنه بل لا شبهه في وجوب ذلك إذ لا ريب في أن التخلي فيه و الحال هذا هتك له.

النقص الوارد على المصحف المنتجس تاره من جهه نجاسته و أخرى من جهه تطهيره، فالمنجس يضمن النقص الوارد عليه من الجهه الأولى دون الجهه الثانيه لأن الأول مستند الى فعله و هو إتلافه و صفا من أوصافه الموجب لنقص قيمته، و الثاني غير مستند الى فعله بل هو مستند الى فعل من قام بتطهيره كما أنه لا يضمن أجره التطهير أيضا إذا توقّف التطهير عليها، و بذلك يظهر ما في كلام الماتن قدّس سرّه.

هذا إذا كان تطهيره واجبا كما إذا كان بقاؤه على النجاسه هتكا لحرمة فحينئذ يجب صرف المال فيه إذا توقّف عليه و لم يكن ضرورياً.

إشكال، إلا إذا كان تركه هتكا و لم يمكن الاستيذان منه، فإنه حينئذ لا يعد وجوبه (١).

مسألة ٣٠: يجب إزاله النجاسه عن المأكول و عن ظروف الأكل و الشرب

[٢٧١] مسألة ٣٠: يجب إزاله النجاسه عن المأكول و عن ظروف الأكل و الشرب إذا استلزم استعمالها تنجس المأكول و المشروب.

مسألة ٣١: الأحوط ترك الانتفاع بالأعيان النجسه

[٢٧٢] مسألة ٣١: الأحوط ترك الانتفاع بالأعيان النجسه خصوصا الميته، بل و المتنجسه إذا لم تقبل التطهير، إلا ما جرت سيره عليه من الانتفاع بالعدرات و غيرها للتسميد و الاستصباح بالدهن المتنجس، لكن الأقوى جواز الانتفاع بالجميع حتى الميته مطلقا فى غير ما يشترط فيه الطهاره، نعم لا يجوز بيعها للاستعمال المحرم، و فى بعضها لا يجوز بيعه مطلقا كالميته و العذرات (٢).

مسألة ٣٢: كما يحرم الأكل و الشرب للشئ النجس كذا يحرم التسبب لأكل الغير أو شربه

[٢٧٣] مسألة ٣٢: كما يحرم الأكل و الشرب للشئ النجس كذا يحرم التسبب لأكل الغير أو شربه (٣)، و كذا التسبب لاستعماله فيما يشترط فيه بل لا شبهه فى وجوبه لأن هتك حرمة بما أنه هتك لحرمة شعائر الله تعالى فهو أشد حرمة و بغضا من التصرف فى مال الغير بغير إذنه.

الأقوى جواز بيع العذره لمعتبره سماعه و عدم ما يصلح أن يكون معارضا لها.

لا شبهه فى حرمة التسبب فى المحرمات التى قد اهتم الشارع المقدس بها بدرجه لا يرضى بإيجادها فى الخارج لا بالمباشره و لا بالتسبب بل يجب ردع الأطفال و المجانين عنها فضلا عن التسبب إليها كقتل النفس المحترمه و اللواط و الزنا و شرب الخمر و ما شاكل ذلك. و أما المحرمات التى لم يظهر من قبل الشارع الاهتمام بها كأكل اللحم المشكوك تذكيتة و أكل الجرى و نحوهما فالحكم بحرمة

الطهاره(١)،فلو باع أو أعار شيئاً نجساً قابلاً للتطهير يجب الإعلام بنجاسته، و أما إذا لم يكن هو السبب في استعماله بأن رأى أن ما يأكله شخص أو يشربه أو يصلى فيه نجس فلا يجب إعلامه.

مسأله ٣٣: لا يجوز سقى المسكرات للأطفال

[٢٧٤] مسأله ٣٣: لا يجوز سقى المسكرات للأطفال، بل يجب ردعهم (٢) و كذا سائر الأعيان النجسه إذا كانت مضره لهم (٣) بل مطلقاً، و أما المتنجسات فإن كان التنجس من جهه كون أيديهم نجسه فالظاهر عدم التسبب إليها محل إشكال بل منع و إن كان ذلك مقتضى الاحتياط إلاّ- فيما قام دليل خاص على الحرمة كما فى النجس و هو موثقه معاويه بن وهب الدالّه على وجوب الاعلام إذا كان المبيع نجساً و عدم جواز بيعه بدونه، و لكن التعدى عن مورده الى سائر الموارد بحاجه الى دليل و لا دليل عليه لا من الداخل و لا من الخارج.

محل الكلام هو ما إذا كان الشرط خصوص الطهاره الواقعيه، و أما إذا كان الشرط أعم منها و من الطهاره الظاهريه فلا موضوع للتسبب حينئذ، و على هذا فهل هذا التسبب حرام؟ فيه إشكال، و الأحوط الترك.

أما على أولياء الأطفال فالظاهر وجوبه عليهم و إن لم يكن مضرًا بحالهم لأن الروايات الواردة فى استرضاع اليهوديه أو النصرانيه الدالّه على أنه يجب على الولي منعها فى زمان الاسترضاع من شرب الخمر تدلّ بالأولويه العرفيه على وجوب منعهم عن شربها مباشره. و أما على غير الأولياء فيشكل إثبات وجوب الردع عليهم بدليل، و إن كان الاحتياط لا بأس به.

فى إطلاقه إشكال بل منع، فإن الواجب هو الحفاظ على أنفسهم من الوقوع فى المهلكه أو ما يتلو تلوها و لا دليل على وجوب الحفاظ عن مطلق الضرر، كما أنه لا دليل على وجوب ردعهم عن ارتكاب الأعيان النجسه و إن كان الاحتياط فى محله.

البأس به، و إن كان من جهة تنجس سابق فالأقوى جواز التسبب لأكلهم، و إن كان الأحوط تركه، و أما ردعهم من الأكل و الشرب مع عدم التسبب فلا يجب من غير إشكال.

مسألة ٣٤: إذا كان موضع من بيته أو فرشه نجسا فورد عليه ضيف و باشره بالرطوبة المسريه

[٢٧٥] مسألة ٣٤: إذا كان موضع من بيته أو فرشه نجسا فورد عليه ضيف و باشره بالرطوبة المسريه ففى وجوب إعلامه إشكال، و إن كان أحوط، بل لا يخلو عن قوه (١)، و كذا إذا أحضر عنده طعاما ثم علم بنجاسته، بل و كذا إذا كان الطعام للغير و جماعه مشغولون بالأكل فرأى واحد منهم فيه نجاسه، و إن كان عدم الوجوب فى هذه الصورة لا يخلو عن قوه، لعدم كونه سببا لأكل الغير، بخلاف الصورة السابقه.

مسألة ٣٥: إذا استعار ظرفا أو فرشاً أو غيرهما من جاره فتنجس عنده هل يجب عليه إعلامه عند الرد؟

[٢٧٦] مسألة ٣٥: إذا استعار ظرفا أو فرشاً أو غيرهما من جاره فتنجس عنده هل يجب عليه إعلامه عند الرد؟ فيه إشكال، و الأحوط الإعلام، بل لا يخلو عن قوه (٢) إذا كان مما يستعمله المالك فيما يشترط فيه الطهاره.

هذا فيما إذا علم أن ترك الاعلام سبب لأكله النجس أو شربه له و أما إذا علم بأنه لا يؤدى الى ذلك أو لا يعلم فلا يجب كما أنه لا يجب إذا علم أن تركه يوجب نجاسه بدنه أو ثوبه فتقع صلاته فى النجس.

هذا فيما إذا كان المستعار ظرفا معدا للأكل أو الشرب، و أما إذا كان فرشاً فالظاهر عدم وجوبه.

فصل فى الصلاه فى النجس إذا صلى فى النجس فإن كان عن علم و عمد بطلت صلاته، و كذا إذا كان عن جهل بالنجاسه من حيث الحكم (١) بأن لم يعلم أن الشىء الفلانى مثل فى إطلاقه إشكال بل منع، و لا يبعد الحكم بالصحه و عدم وجوب الاعاده حتى فيما إذا كان جاهلا بالحكم أو الاشتراط عن تقصير لإطلاق حديث لا تعاد و عدم اختصاصه بالناسى، و الجاهل المعذور كالجاهل بنجاسه بول الخشّاف-مثلا- اجتهدا أو تقليدا، أو الجاهل بمانعيه دم غير المأكول و إن كان أقل من الدرهم، أو بمانعيه نجاسه المحمول و إن كان مما تتم به الصلاه كذلك.

و قد نوقض فى شمول حديث لا تعاد للجاهل المقصّر بمجموعه من المناقشات:

الأولى: إن هذا الحديث لا- يمكن أن يكون قرينه على تقييد إطلاقات أدلّه مانعيه النجاسه عن الصلاه بغير الجاهل المقصّر لاستلزامه تخصيص المانعيه بالعالم بها، و هو تخصيص بالفرد النادر فلا يمكن.

و الجواب: إن ذلك ليس من التخصيص بالفرد النادر، باعتبار أن العالم بمانعيه النجاسه عن الصلاه فى الخارج كثير، بل لعله أكثر من الجاهل بها و الناسى لها، نعم الذى يكون نادرا بل قلما يتفق هو إيقاعه الصلاه فى النجس فى الخارج فى مقابل الجاهل و الناسى، و لكنه ليس مورد الكلام فى المسأله، و لا- من متطلبات جعل المانعيه للنجاسه، كيف فإنه يتطلب أن لا تقع الصلاه فى النجس أصلا كما هو الحال

فالتبجيه: إن مورد الكلام فيها إنما هو فى أن مانع النجاسه عن الصلاه هل هى مجعوله فى الشريعه المقدسه على نحو الاطلاق، أى بلا- فرق بين العالم بها و الجاهل و الناسى، أو أنها مجعوله للعالم بها فقط. و مقتضى اطلاق أدلتها هو الأول، و مقتضى حديث لا- تعاد هو الثانى. و من المعلوم أن هذا ليس من التخصيص بالفرد النادر. هذا إضافة الى ما أشرنا اليه من أن الخارج عن اطلاق أدله المانعيه هو الجاهل المقصر إذا كان جهله مركباً، دون ما إذا كان بسيطاً، فإنه كالعالم يظل باقياً فيها، فإذا لا محذور فى التقييد المذكور.

الثانيه: إن الاجماع القطعى قد قام على بطلان صلاه الجاهل المقصر و إن كان جهله بالمسأله مركباً إلا ما إذا قام نص خاص على الصحه، فإذا لا بد من تقييد إطلاق حديث لا تعاد بغير الجاهل المقصر على أساس هذا الاجماع.

و الجواب: إن إثبات الاجماع فى المسأله بشكل مؤكّد فى زمن المعصومين عليهم السّلام و وصوله إلينا يدا بيد و طبقه بعد طبقه يتوقف على توفر مقدمتين:

إحدهما: ثبوت هذا الاجماع بدرجه التسالم بين فقهاءنا المتقدمين الذين يكون عصرهم فى نهايه المطاف متصلاً بعصر أصحاب الأئمه عليهم السّلام و حملة أحاديثهم.

و الأخرى: أن تكون المسأله خاليه عمّا يصلح أن يكون مدركا لها.

و كلتا المقدمتين غير متوفره فى المسأله.

أما المقدمه الأولى: فمضافا الى ما نقل عن بعض الأصحاب من المنع عن وجوب القضاء على الجاهل المركب المقصر إذا استمر جهله الى خارج الوقت، أنه لا طريق لنا قط الى إحراز الاجماع و التسالم بين هؤلاء الفقهاء فى المسأله. أما الطريق

المباشر فهو واضح للفصل الزمنى الطويل بيننا وبين هؤلاء. و أما الطريق غير المباشر فهو منحصر فى أحد أمرين:

الأول: أن يكون اعتمادهم فى المسأله على الاجماع واصلا إلينا على نحو يكون الانسان واثقا و متأكدا بذلك.

الثانى: أن يكون لكل واحد من هؤلاء الفقهاء (رضوان الله تعالى عليهم) كتاب استدلالى فى المسأله ينصّ فيه بأن مدرکها الاجماع. و كلا الأمرين غير متوفر.

أما الأمر الأول: فلأنّ غايه ما يكون فى المسأله هو نقل الاجماع منهم مرسلا، و من المعلوم أنه لا يدل على ثبوته عندهم و أنهم يتلقونه من الطبقة المتقدمه عليهم و هكذا.

و أما الأمر الثانى: فلأنّه لا يخلو من أن لا يكون لكل واحد منهم كتاب استدلالى فى المسأله، أو كان و لكنه لم يصل إلينا. و أما نقل صرف الفتوى منهم فيها فلا قيمه له لأنه لا يكشف عن أن مدرکها الاجماع.

و أما المقدمه الثانیه: فلأنّ من المحتمل قويا أن يكون مدرک الاجماع فى المسأله اطلاقات أدلّه الصلاه و نحوها باعتبار أن مقتضى إطلاق تلك الأدلّه أن الصلاه المأمور بها فيها لا تنطبق على صلاه الجاهل المقصر الفاقده للجزء أو الشرط فى الخارج.

الثالثه: إن لازم تخصيص إطلاق أدلّه مانعيه النجاسه عن الصلاه بالعالم بها و خروج الجاهل و الناسى عنه هو أخذ العلم بالمانعيه فى موضوع نفسها و هذا مستحيل لاستلزامه الدور.

و الجواب: إنه لا مانع من أخذ العلم بالحكم فى موضوع نفسه بلحاظ تعدّد مرتبه الجعل و المجمعول بأن يؤخذ العلم بالجعل فى موضوع الحكم المجمعول، و لا

يلزم منه محذور الدور، فإن العلم يتوقف على الجعل و هو لا يتوقف عليه، و ما يتوقف على العلم هو الحكم المجعول على أساس توقف الحكم على وجود موضوعه.

ثم إن مرادنا من الحكم في مرحله المجعول ليس هو الحكم في مرتبه الفعلية بفعليه موضوعه في الخارج، بل مرادنا منه هو الحكم المتحقق بنفس الجعل في عالم الاعتبار على أساس أن الجعل و المجعول في عالم الاعتبار واحد و الفرق بينهما بالاعتبار كالإيجاد و الوجود في عالم التكوين و ذلك لما ذكرناه في علم الأصول من أن مرتبه الفعلية ليست من مراتب الحكم و إن أصرت عليه مدرسه المحقق النائيني قدس سره على أساس أن الحكم أمر اعتباري لا واقع موضوعي له ما عدا اعتبار المعبر في عالم الذهن و لا يعقل أن يكون موجودا خارجيا و إلا لزم الخلف. نعم إذا تحقق موضوعه في الخارج أصبحت فاعليته فعلية، يعنى أنه حينئذ يكون محرّكا للمكلف و باعنا له نحو القيام بالوظيفة لا نفسه فإنه فعلى بنفس الجعل و لا يتصور له فعلية أخرى.

الرابعه: إن حديث لا تعاد معارض بصحيحه عبد الله بن سنان قال: (سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب ثوبه جنبه أو دم.. قال: إن كان قد علم أنه أصاب ثوبه جنبه أو دم قبل أن يصلى ثم صلى فيه و لم يغسله فعليه أن يعيد ما صلى، و إن كان لم يعلم به فليس عليه إعادته). (١) و مورد المعارضة بينهما ما إذا كان المكلف عالما بالنجاسه و جاهلا بمانعيتها، فإن الحديث يقتضى عدم وجوب الاعاده و الصحيحه تقتضى وجوبها، فتقع المعارضة بينهما و تسقطان معا فيرجع الى إطلاق أدله المانعيه.

و الجواب: أولا: أنه لا- إطلاق للصحيحه للجاهل بالحكم، بل الظاهر منها أنها في مقام التفصيل بين الناسى للنجاسه و الجاهل بها، فإذا تدخل الصحيحه في

ص: ١٢١

الروايات الدالّة على أن صلاة الناسى للنجاسة باطله و صلاة الجاهل بها صحيحة.

و ثانيا:إن التعارض بينهما مبنيّ على أن يكون النفي و الاثبات واردين على شيء واحد بعنوان فارد،و أما إذا لم يكن كذلك بأن يكون نفي المانعيه عنها بعنوان ثانوى و إثباتها لها بعنوان أوّلى كما هو الحال بين الحديث و الصحيحه،فلا معارضه بينهما،فإن الصحيحه تثبت المانعيه لها بعنوانها الأوّلى و الحديث ينفيها عنها بعنوان ثانوى و هو عنوان جهل المصلى بها،و فى مثل ذلك يرى العرف أن الحديث شارح لها و مبين للمراد منها،و هذا معنى حكومته عليها و على سائر أدلّه الأجزاء و الشرائط كما هو الحال فى حكومه حديث لا ضرر و لا حرج على اطلاقات أدلّه الأحكام الأوّليه على أساس أن الجميع داخل تحت ضابط واحد عام و هو أن فى كل مورد إذا كان أحد الدليلين متكفّلا لإثبات الحكم لشيء بعنوانه الأوّلى و الآخر ينفيه بعنوان ثانوى كان الثانى حاكما على الأوّل.

الخامسه:إن حديث لا- تعاد مختص بالناسى فلا يعم الجاهل حتى القاصر بتقريب أن مفاده نفي وجوب الاعاده عن كل مورد يكون قابلا لها فى نفسه بحيث لو لا الحديث لكانت الاعاده واجبه فيه.و من الواضح أن الأمر بإعادة الصلاة إنما يتصوّر فيما إذا لم يكن المصلى مأمورا بالصلاه فى الواقع كالناسى فإنه حينئذ إذا أتى بالصلاه ناسيا لبعض أجزائها أو شروطها ثم تفضن بالحال،فمقتضى القاعده وجوب الاعاده لأن ما أتى به ليس مصداقا للصلاه المأمور بها،و ما هو مصداق لها لم يأت به، إلا أن حديث لا- تعاد يدل على عدم الوجوب و كفايه ما أتى به،و هذا بخلاف الجاهل ببعض أجزاء الصلاة أو شروطها،فإن الأمر بالصلاه التامّه يظل باقيا فى حقّه و لا يسقط عنه على أساس أن التكليف الواقعى مشترك بينه و بين العالم.و على هذا فإذا ارتفع جهله و علم بالحال كان مأمورا بالصلاه بنفس الأمر المتعلق بها أولا لفرض أنه

متوجّه إليه في الواقع، وحينئذ فلا موضوع للإعادة.

و الجواب: أولاً: إن الجاهل المركّب كالناسي غير قابل للتكليف في الواقع.

و ثانياً: إنّ صدق الإعادة و عدم صدقها لا يدوران مدار بقاء الأمر الأول في الواقع و عدم بقائه فيه، بل يدوران مدار انطباق المأمور به على المأتي به في الخارج و عدم انطباقه عليه، فإن انطبق فلا موضوع للإعادة، و إن لم ينطبق فلا بدّ من الإعادة و لا فرق في ذلك بين الجاهل و الناسي، فكما أن الناسي لشيء من الصلاة جزءاً أو شرطاً إذا أتى بها فاقده لذلك الجزء أو الشرط المنسيّ ثم تفتّن بالحال في أثناء الصلاة بعد تجاوز مكانه المقرّر له شرعاً، أو بعد الفراغ منها كان مقتضى القاعدة وجوب الإعادة على أساس أن ما أتى به ليس مصداقاً للصلاة المأمور بها، و لكن حديث لا تعاد يدل على عدم وجوبها و صحه ما أتى به باعتبار دلالة على انطباقها عليه، فكذلك الجاهل بشيء من الصلاة جزءاً أو شرطاً، فإنه إذا أتى بها فاقده لذلك الجزء أو الشرط المجهول ثم علم بالحال في الأثناء بعد تجاوز مكانه، أو بعد الفراغ منها كان مقتضى القاعدة وجوب الإعادة بملاك أنما أتى به ليس مصداقاً للصلاة المأمور بها، فحينئذ إن قلنا بشمول حديث لا تعاد للجاهل صحّ ما أتى به و لا تجب عليه إعادته و إلاً وجبت.

فالنتيجة: إن الإعادة و عدمها يدوران مدار انطباق الصلاة المأمور بها على المأتي بها في الخارج و عدمه، فإن انطبقت عليه فلا موضوع للإعادة و إلاً فلا بدّ منها، و التعبير بالإعادة باعتبار أنها الوجود الثاني للصلاة المأمور بها بعد ما لم يكن وجودها الأول مصداقاً لها و مسقطاً لأمرها.

نعم إذا علم الجاهل بالحال قبل الدخول في الصلاة أو قبل تجاوز مكان الجزء المجهول كما إذا علم بجزئيّه السوره قبل أن يركع، فلا موضوع للإعادة حينئذ باعتبار

أن المصلى متمكّن من إتمام ما بيده من الصلاة صحيحاً، أو الدخول فيها واجداً لشروطها، وكذلك الحال في الناسي فإنه إذا تفتّن قبل تجاوز مكان الجزء المنسى كما إذا تذكّر قبل أن يركع أنه نسي القراءة أو السورة فحينئذ لا مجال للإعادة ولا موضوع لحديث لا تعاد. إلى هنا قد تبين أنه لا فرق في هذه النقطة بين الناسي والجاهل أصلاً.

السادس: إن المراد من الطهور في الحديث في عقد المستثنى لا يخلو: إما أن يكون الأعم من الطهارة الحديثية والخبثية، أو يكون مجعلاً مردداً بينه وبين خصوص الطهارة الحديثية، ولا ظهور له في الأول خاصة والحمل عليها بدونها بحاجة إلى قرينه ولا قرينه عليه، وحينئذ على كلا التقديرين تجب إعادة الصلاة إذا أخل المصلى فيها بالطهارة الخبرية. أما على الأول فظاهر. وأما على الثاني: فلأن إجمال المستثنى في الحديث يسرى إلى إجمال المستثنى منه فيه وعندئذ فيكون الحديث الشريف مجعلاً فيؤخذ بالقدر المتيقن منه وهو عدم وجوب الإعادة في الإخلال بغير الطهارة الخبرية من الأجزاء والشرائط غير الركنية، وأما فيها فالمرجع هو إطلاق دليل شرطيتها ومقتضاه بطلان الصلاة ووجوب الإعادة.

و الجواب: إن المراد من الطهور فيه خصوص الطهارة الحديثية لا الأعم منها ومن الطهارة الخبرية وذلك لأمرين:

أحدهما: إن الخمسة المستثناة في ذلك الحديث هي الوقت والقبلة والركوع والسجود والطهور ظاهره في أنها هي الخمسة المذكورة في الكتاب العزيز، وبما أن المذكور فيه خصوص الطهارة الحديثية دون الأعم منها ومن الطهارة الخبرية، فبطبيعته الحال يكون المراد من الطهور في الحديث هو الطهارة الحديثية خاصة فإذاً يكون حديث لا تعاد في مقام بيان الفرق بين الأجزاء والشرائط الثابتين بالكتاب

عرق الجنب من الحرام نجس، أو عن جهل بشرطيه الطهاره للصلاه، و أما إذا كان جاهلا بالموضوع بأن لم يعلم أن ثوبه أو بدنه لاقى البول مثلا فإن لم يلتفت أصلا أو التفت بعد الفراغ من الصلاه صحت صلاته و لا يجب عليه القضاء، بل و لا الإعادة في الوقت و إن كان أحوط، و إن التفت في أثناء الصلاه العزيز و الأجزاء و الشرائط الثابتين بالسنة الشريفة.

و الآخر: قوله عليه السلام في ذيل هذا الحديث: (القراءة سنّه، و التشهد سنّه، و لا تنقض السنّه الفريضة...) (1) فإنه يتضمّن كبرى كليته و هي: إن كل ما ثبت من الأجزاء أو الشرائط بالروايات فهو سنّه و الاخلال به نسيانا أو جهلا لا يوجب الاخلال بالفريضة و نقضها، و كل ما ثبت بالكتاب العزيز فهو فريضة و الاخلال به يوجب الاخلال بها و نقضها. و بما أن اعتبار الطهاره الخبيثه ثبت بالسنة فالاخلال بها لا يوجب الاخلال بالصلاه.

و إن شئت قلت: إنه قد ورد في الروايات إن كل ما ثبت بالكتاب العزيز من الأجزاء و الشرائط للصلاه فهو فريضة، و كل ما سنّه رسول الله (صلى الله عليه و آله) من الأجزاء و الشرائط لها فهو سنّه، و حديث لا تعاد في مقام بيان الفرق بينهما بما لهما من الآثار. فالنتيجة: في نهايه المطاف أنه لا مانع من شمول حديث لا تعاد للجاهل المركّب و إن كان مقصرا.

نعم لا يشمل الحديث الجاهل بالحكم إذا كان مرددا حال العمل و غير معذور كما إذا كان عالما بوجود الدم في بدنه أو ثوبه و لكنه لا يعلم أن الدم نجس، أو يعلم أنه نجس و لكن لا يعلم أن نجاسته مانعه عن الصلاه، فصلاته باطله و لا يمكن تصحيحها بحديث لا- تعاد لأن الحديث ناظر الى أن المكلف إذا أتى بالصلاه حسب ما يراه وظيفته حال الاتيان بها اجتهادا أو تقليدا ثم انكشف الخلاف لم تجب الاعاده لا في الوقت و لا في خارجه في غير الخمس.

ص: ١٢٥

فإن علم سبقها و أن بعض صلاته وقع مع النجاسه بطلت مع سعه الوقت للإعاده،و إن كان الأحوط الإتمام ثم الإعاده(١)،و مع ضيق الوقت إن أمكن التطهير أو التبديل و هو فى الصلاه من غير لزوم المنافى فليفعل ذلك و يتمّ(٢) و كانت صحيحه،و إن لم يمكن أتمها و كانت صحيحه،و إن علم حدوثها فى الأثناء مع عدم إتيان شىء من أجزائها مع النجاسه أو علم بها و شك فى أنها كانت سابقا أو حدثت فعلا فمع سعه الوقت و إمكان التطهير أو التبديل يتمها بعدهما،و مع عدم الإمكان يستأنف،و مع ضيق الوقت يتمها مع النجاسه و لا شىء عليه،و أما إذا كان ناسيا فالأقوى وجوب الإعاده أو القضاء مطلقا(٣)، سواء تذكر بعد الصلاه أو فى أثنائها(٤)أمكن التطهير أو التبديل أم لا.

لا- يترك هذا الاحتياط حيث أن ما دلّ من الروايات على بطلان الصلاه فيما إذا التفت المصلى الى النجاسه فى الأثناء معارض بما دلّ على الصحه كموثقه محمد بن مسلم،فإذن مقتضى القاعده هو الرجوع الى العام الفوقى و هو ما دلّ على أن النجاسه المجهوله غير مانعه عن الصلاه و لكن مع ذلك فالاحتياط لا يترك.

و لو يادراك ركعه من الصلاه فى ثوب طاهر بناء على عدم اختصاص ذلك بصلاه الفجر.

بل على الأحوط لأن النصوص الآمره بالإعاده معارضه بالروايات الآمره بعدم الاعاده،فمقتضى القاعده و إن كان عدم وجوب الاعاده و لكن الاحتياط لا يترك.

مرّ حكم التذكّر بعد الصلاه،و أما التذكّر إذا كان فى أثنائها فالأظهر وجوب الاعاده بمقتضى صحيحه على بن جعفر الوارده فى رجل ذكر و هو فى صلاته أنه لم يستنج فأمره الامام عليه السلام بالاستنجاء و إعاده الصلاه،و صحيحه عبد الله بن سنان.

و مقتضى إطلاقهما عدم الفرق بين الاتيان بجزء من الصلاه بعد التذكّر و عدم الاتيان

مسألة ١: ناسى الحكم تكليفاً أو وضعاً كجاهله فى وجوب الإعادة و القضاء

[٢٧٧] مسألة ١: ناسى الحكم تكليفاً أو وضعاً كجاهله فى وجوب الإعادة و القضاء (١).

مسألة ٢: لو غسل ثوبه النجس و علم بطهارته ثم صلى فيه و بعد ذلك تبين له بقاء نجاسته

[٢٧٨] مسألة ٢: لو غسل ثوبه النجس و علم بطهارته ثم صلى فيه و بعد ذلك تبين له بقاء نجاسته فالظاهر أنه من باب الجهل بالموضوع، فلا يجب عليه الإعادة أو القضاء، و كذا لو شك فى نجاسته ثم تبين بعد الصلاة أنه كان نجساً، و كذا لو علم بنجاسته فأخبره الوكيل فى تطهيره بطهارته أو شهدت البيه بتطهيره ثم تبين الخلاف، و كذا لو وقعت قطره بول أو دم مثلاً و شك فى أنها وقعت على ثوبه أو على الأرض ثم تبين أنها وقعت على ثوبه، و كذا لو رأى فى بدنه أو ثوبه دماً و قطع بأنه دم البق أو دم القروح المعفوّ أو أنه أقل من الدرهم أو نحو ذلك ثم تبين أنه مما لا يجوز الصلاة فيه، و كذا لو شك فى شىء من ذلك ثم تبين (٢) أنه مما لا يجوز، فجميع هذه من الجهل بالنجاسة، لا به و بين إمكان التطهير أو التبديل و عدم إمكانه.

فيه إشكال بل منع، و الأظهر عدم وجوب الإعادة و لا القضاء و إن لم يكن معذوراً لإطلاق حديث لا تعاد و عدم شمول الروايات الدالّة على بطلان صلاة الناسى للنجاسة لاختصاصها بالشبهات الموضوعية.

فيه أن مقتضى القاعدة فى هذا الفرع عدم جواز الدخول فى الصلاة إذ لا يمكن الدخول فيها بدون إحراز شرائطها كطهاره البدن أو الثوب أو نحو ذلك و لو بأصل عملي، و فى هذا الفرع لا يمكن ذلك بل مقتضى الأصل فيه إحراز أن الدم المشكوك مانع باعتبار أن الدليل العام يدلّ على مانعيه الدم عن الصلاة و قد استثنى منه الدم الأقل من الدرهم أو دم ما ليس له نفس سائله أو دم القروح و الجروح، فإذا شك فى دم أنه من افراد المخصّص أو لا فلا مانع من استصحاب عدم كونه من أفراده

يجب فيها الإعادة أو القضاء.

مسألة ٣: لو علم بنجاسه شيء فنسى و لاقاه بالرطوبة و صلى ثم تذكر أنه كان نجسا و أن يده تنجست بملاقاته

[٢٧٩] مسألة ٣: لو علم بنجاسه شيء فنسى و لاقاه بالرطوبة و صلى ثم تذكر أنه كان نجسا و أن يده تنجست بملاقاته فالظاهر أنه أيضا من باب الجهل بالموضوع لا النسيان، لأنه لم يعلم نجاسه يده سابقا، والنسيان إنما هو في نجاسه شيء آخر غير ما صلى فيه، نعم لو توضأ أو اغتسل قبل تطهير يده و صلى كانت باطله من جهة بطلان وضوئه أو غسله (١).

مسألة ٤: إذا انحصر ثوبه في نجس

[٢٨٠] مسألة ٤: إذا انحصر ثوبه في نجس فإن لم يمكن نزع حال الصلاة لبرد أو نحوه صلى فيه، ولا. يجب عليه الإعادة أو القضاء، وإن تمكن من نزعه ففي وجوب الصلاة فيه أو عاريا أو التخيير وجوه: الأقوى الأول (٢)، والأحوط تكرار الصلاة.

و لو بالاستصحاب في عدم الأزلي، و به يحرز أنه من افراد العام فلا تجوز الصلاة فيه.

هذا مبني على تنجس الماء القليل بملاقاه المتنجس الخالي عن عين النجس و عدم طهاره اليد بنفس الوضوء أو الغسل، و أما بناء على ما قويتاه من عدم تنجس الماء القليل بملاقاه المتنجس المذكور فالأظهر صحه وضوئه أو غسله و إن قلنا بأن اليد لم تطهر بنفس عمليه الوضوء أو الغسل و ذلك لأنه لا- دليل على أن صحه الوضوء أو الغسل مشروطه بطهاره المحل بل اعتبار طهارته بملاك تنجس الماء بملاقاته فإذا تنجس لم يصح الوضوء أو الغسل به، و أما إذا قلنا بعدم تنجسه بها فلا تكون نجاسه محلّه مانعه عن صحته، و إن كان الاحتياط في المقام في محلّه.

بل الأقوى التخيير لمكان المعارضه بين الروايات الأمره بالصلاه في الثوب النجس و الروايات الأمره بالصلاه عاريا و تساقطهما و الرجوع الى أصله البراءه عن تعين كل منهما، فالنتيجه هي التخيير في المسأله الفرعيه.

مسألة ٥: إذا كان عنده ثوبان يعلم بنجاسه أحدهما يكرر الصلاة

[٢٨١] مسألة ٥: إذا كان عنده ثوبان يعلم بنجاسه أحدهما يكرر الصلاة، وإن لم يتمكن إلا من صلاة واحدة يصلى في أحدهما لا عاريا، والأحوط القضاء خارج الوقت في الآخر (١) أيضا إن أمكن، وإلا عاريا.

مسألة ٦: إذا كان عنده مع الثوبين المشتبهين ثوب طاهر

[٢٨٢] مسألة ٦: إذا كان عنده مع الثوبين المشتبهين ثوب طاهر لا يجوز أن يصلى فيهما بالترار (٢)، بل يصلى فيه، نعم لو كان له غرض عقلائي في عدم الصلاة فيه لا بأس بها فيهما مكررا (٣).

مسألة ٧: إذا كان أطراف الشبهه ثلاثه

[٢٨٣] مسألة ٧: إذا كان أطراف الشبهه ثلاثه يكفى تكرار الصلاة في اثنين، سواء علم بنجاسه واحد و بطهاره الاثنين أو علم بنجاسه واحد و شك في نجاسه الآخرين أو في نجاسه أحدهما، لأن الزائد على المعلوم محكوم بالطهاره و إن لم يكن مميزا، و إن علم في الفرض بنجاسه الاثنين يجب التكرار بإتيان الثلاث، و إن علم بنجاسه الاثنين في أربع يكفى الثلاث، و المعيار كما تقدم سابقا التكرار إلى حد يعلم وقوع أحدها في الطاهر.

مسألة ٨: إذا كان كل من بدنه و ثوبه نجسا و لم يكن له من الماء إلا ما يكفى أحدهما

[٢٨٤] مسألة ٨: إذا كان كل من بدنه و ثوبه نجسا و لم يكن له من الماء إلا ما لا بأس بتركه بل لا منشأ له كما أنه لا منشأ للقضاء عاريا على تقدير وجوبه لفرض أن وجوبه ليس بفورى، كما أنه لا يتعين القضاء في الآخر.

فيه إشكال بل منع و الأظهر الجواز.

في إطلاقه منع فإن منشأ عدم الجواز إن كان الاخلال بقصد الوجه أو التمييز أو حكم العقل بعدم جواز الاكتفاء بقصد الأمر الاحتمالي مع التمكن من قصد الأمر الجزمى فلا- أثر للغرض العقلائي فإنه كان أو لم يكن فالمكلف لا يتمكن من ذلك و إن كان منشأ اللعب و العبث في التكرار فعندئذ يمكن أن يكون الغرض العقلائي مجديا و مانعا عن لزوم اللعب و العبث.

يكفى أحدهما فلا يبعد التخيير و الأحوط تطهير البدن،و إن كانت نجاسه أحدهما أكثر أو أشد لا يبعد ترجيحه(١).

مسألة ٩: إذا تنجس موضعان من بدنه أو لباسه و لم يمكن إزالتها

[٢٨٥] مسألة ٩: إذا تنجس موضعان من بدنه أو لباسه و لم يمكن إزالتها فلا يسقط الوجوب و يتخير، إلا مع الدوران بين الأقل و الأكثر أو بين الأخف و الأشد أو بين متحد العنوان و متعدده فيتعين الثانى فى الجميع، بل إذا كان موضع النجس واحدا و أمكن تطهير بعضه لا- يسقط الميسور، بل إذا لم يمكن التطهير لكن أمكن إزاله العين و جبت، بل إذا كانت محتاجه إلى تعدد الغسل و تمكن من غسله واحده فالأحوط عدم تركها، لأنها توجب خفة النجاسه، إلا أن يستلزم خلاف الاحتياط من جهه أخرى بأن استلزم وصول الغسالة إلى المحل الطاهر.

أما الأشدّيه فلا أثر لها لأن النجاسه أمر اعتبارى لا تتصف بالشده و الضعف، و على تقدير اتصافها بهما فالمانعيه المجعوله لها لا تتّصف بهما، و على تقدير اتصافها بهما فلا أثر للأشدّيه فى المقام لأن أشدّيتها ليست مانعه عن الصلاه زائده على مانعيه أصل النجس.

و أما الأ-كثريه فالترجيح بها مبنى على انحلال مانعيه النجاسه بانحلال افرادها فعندئذ يجب تقديم الأكثر على الأقل، و أما على القول بعدم الانحلال و إن المانعيه مجعوله لصرف وجود النجاسه فى البدن و الثوب و الفرض أن صرف الوجود لا يقبل التعدّد و الانحلال فلا موجب للترجيح بها لأن المانع عن الصلاه هو صرف الوجود و لا أثر للكثرة حينئذ أصلا، و قد استظهرنا هذا القول من الروايات الوارده فى هذه المسأله بلحاظ أنه موافق للمرتكزات العرفيه من ناحيه و لم يرد فى شىء من الروايات على كثرتها و جوب التقليل إذا لم يمكن إزاله الكلّ أو السؤال عنه، نعم لا بأس بالاحتياط فى المسأله و بذلك يظهر حال المسأله الآتية.

مسألة ١٠: إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفي إلا لرفع الحدث أو لرفع الخبث

[٢٨٦] مسألة ١٠: إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفي إلا لرفع الحدث أو لرفع الخبث من الثوب أو البدن تعيين رفع الخبث (١)، و يتيمم بدلا عن الوضوء أو الغسل، و الأولى أن يستعمله في إزاله الخبث أولا ثم التيمم ليتحقق عدم الوجدان حينه.

مسألة ١١: إذا صلى مع النجاسة اضطرارا لا يجب عليه الإعادة

[٢٨٧] مسألة ١١: إذا صلى مع النجاسة اضطرارا لا يجب عليه الإعادة (٢) بعد التمكن من التطهير، نعم لو حصل التمكن في أثناء الصلاة استأنف في سعه الوقت، و الأحوط الإتمام و الإعادة.

مسألة ١٢: إذا اضطر إلى السجود على محل نجس لا يجب إعادتها

[٢٨٨] مسألة ١٢: إذا اضطر إلى السجود على محل نجس لا يجب إعادتها بعد التمكن من الطاهر.

مسألة ١٣: إذا سجد على الموضع النجس جهلا أو نسيانا

[٢٨٩] مسألة ١٣: إذا سجد على الموضع النجس جهلا أو نسيانا لا يجب عليه الإعادة، و ان كان أحوط.

فيه إشكال بل منع، و الأظهر التخيير بين استعماله في رفع الحدث و استعماله في رفع الخبث بلحاظ أن الأمر الأول قد سقط جزما و الأمر الثانى المجعول مردد بين تعلقه بالصلاة مقيده بالطهاره الحديثه أو بها مقيده بالطهاره الخبيثه، فالدليل من الطرفين قد سقط من جهه المعارضه فالمرجع حينئذ أصاله البراءه عن التعيين فالنتيجه التخيير و ليس مثل المقام داخلا في باب المعارضه.

هذا إذا كان الاضطرار مستوعبا لتمام الوقت ظاهر، و أما إذا لم يكن مستوعبا لتمام الوقت فإن كان معتقدا بقاء الاضطرار الى آخر الوقت وجدانا أو تعبدا و لو بالاستصحاب فالأظهر عدم وجوب الاعاده لحديث لا تعاد و إن لم يكن معتقدا بقاءه كذلك فارتفع وجبت الاعاده، و بذلك يظهر حال المسألتين الآتيتين.

فصل فى ما يعفى عنه فى الصلاه و هو أمور:

الأول: دم الجروح و القروح ما لم تبرأ

الأول: دم الجروح و القروح ما لم تبرأ، فى الثوب أو البدن، قليلا كان أو كثيرا، أمكن الإزالة أو التبديل بلا مشقه أم لا، نعم يعتبر أن يكون مما فيه مشقه نوعيه، فإن كان مما لا مشقه فى تطهيره أو تبديله على نوع الناس فالأحوط إزالته (١) أو تبديل الثوب، و كذا يعتبر أن يكون الجرح مما يعتد به و له ثبات و استقرار، فالجروح الجزئيه يجب تطهير دمها، و لا يجب فيما يعفى عنه منعه عن التنجيس، نعم يجب شده (٢) إذا كان فى موضع يتعارف شده، و لا يختص العفو بما فى محل الجرح، فلو تعدى عن البدن إلى اللباس أو إلى أطراف المحل كان معفوا، لكن بالمقدار المتعارف فى مثل ذلك الجرح، و يختلف ذلك باختلافها من حيث الكبر و الصغر و من حيث المحل، فقد يكون فى محل لانزله بحسب المتعارف التعدى إلى الأطراف كثيرا أو فى محل لا يمكن شده، فالمناطق المتعارف بحسب ذلك الجرح.

مسأله ١: كما يعفى عن دم الجروح كذا يعفى عن القيح المتنجس

[٢٩٠] مسأله ١: كما يعفى عن دم الجروح كذا يعفى عن القيح المتنجس لا بأس بتركه لإطلاق الروايات و كون المشقه النوعيه بمثابة الحكمه للعفو، و لا يعتبر فيها الاطراد فى تمام الأزمنه.

الأظهر عدم وجوبه.

الخارج معه و الدواء المتنجس الموضوع عليه (١) و العرق المتصل به فى المتعارف، أما الرطوبه الخارجيه إذا وصلت إليه و تعدت إلى الأطراف العفو عنها مشكل، فيجب غسلها إذا لم يكن فيه حرج.

مسألة ٢: إذا تلوّث يده فى مقام العلاج يجب غسلها و لا عفو

[٢٩١] مسألة ٢: إذا تلوّث يده فى مقام العلاج يجب غسلها و لا عفو، كما أنه كذلك إذا كان الجرح مما لا يتعدى فتلوّث اطرافه بالمسح عليها بيده أو بالخرقه الملوّثين على خلاف المتعارف.

مسألة ٣: يعفى عن دم البواسير خارجه كانت أو داخله

[٢٩٢] مسألة ٣: يعفى عن دم البواسير خارجه كانت أو داخله، و كذا كل قرح أو جرح باطنى (٢) خرج دمه إلى الظاهر.

مسألة ٤: لا يعفى عن دم الرعاف

[٢٩٣] مسألة ٤: لا يعفى عن دم الرعاف، و لا يكون من الجروح.

مسألة ٥: يستحب لصاحب القروح و الجروح أن يغسل ثوبه

[٢٩٤] مسألة ٥: يستحب لصاحب القروح و الجروح أن يغسل ثوبه (٣) من فيه إشكال لأن الروايات الدالّة على العفو عن دم القروح و الجروح لا تدلّ بالالتزام على العفو عن شىء آخر إلا إذا كان ملازماً لها عادة، و عليه فالدواء الموضوع عليها أو العرق المتّصل بها إن كان ملازماً لها عادة و خارجاً فهو يشكّل الدلالة الالتزاميه لها على العفو عنه و إلا فلا، و لكن دعوى أنه ملازم لها عادة فى الخارج بحاجه الى إثبات.

فى عموم الحكم للجرح أو القرحة الباطنى إشكال بل منع إذ الظاهر عدم شمول الروايات للجرح أو القرحة فى الكبد أو الصدر أو المعده أو ما شاكل ذلك لانصرافها عنها عرفاً، نعم لا يبعد شمولها للجرح أو القرحة الباطنى الذى هو فى حكم الظاهر كالبواسير أو الجرح فى الفم أو فى الأذن أو نحو ذلك.

على الأحوط لزوماً إن لم يكن أظهر، لعدم قصور صحيحه محمد بن مسلم و موثقه سماعه عن الدلالة على ذلك.

مسأله ٦: إذا شك في دم أنه من الجروح أو القروح أم لا

[٢٩٥] مسأله ٦: إذا شك في دم أنه من الجروح أو القروح أم لا فالأحوط عدم العفو عنه (١).

مسأله ٧: إذا كانت القروح أو الجروح المتعدده متقاربه

[٢٩٦] مسأله ٧: إذا كانت القروح أو الجروح المتعدده متقاربه بحيث تعد جرحا واحدا عرفا (٢) جرى عليه حكم الواحد، فلو برأ بعضها لم يجب غسله، بل هو معفو عنه حتى يبرأ الجميع، وإن كانت متباعده لا يصدق عليها الوحده العرفيه فلكل حكم نفسه، فلو برء البعض وجب غسله، ولا يعفى عنه إلى أن يبرأ الجميع.

الثاني: مما يعفى عنه في الصلاه الدم الأقل من الدرهم

اشاره

الثاني: مما يعفى عنه في الصلاه الدم الأقل من الدرهم، سواء كان في البدن أو اللباس من نفسه أو غيره، عدا الدماء الثلاثه (٣) من الحيض و النفاس بل الأظهر ذلك لأن المستثنى من عموم دليل مانعيه الدم عنوان دم الجروح أو القروح، فإذا شك فيه فالأصل عدمه بناء على جريانه في العدم الأزلي و به يحرز موضوع العام.

الظاهر أن حكم العرف بوحده الجروح أو تعددها ليس مجرد التقارب و التباعد بينها بل ملاك الوحده عندهم أحد أمرين: إما اتصال الجروح بعضها ببعض، و إما أنها شعب لجرح واحد في الواقع، و أما إذا كان كل واحد منها جرحا مستقلا فلا ملاك لوحدها عرفا و إن كانت متقاربه، و لكن مع ذلك فالحكم بعدم العفو فيما إذا كانت الجروح أو القروح متعدده سواء أ كانت متقاربه أم كانت متباعده إلى أن يبرأ الجميع مبنئ على الاحتياط.

في استثناء الدماء الثلاثه إشكال بل منع، و الأظهر فيها العفو لعدم دليل يمكن الاعتماد عليه.

و الاستحاضه أو من نجس العين أو الميتة بل أو غير المأكول مما عدا الانسان على الأحوط (١)، بل لا يخلو عن قوه، و إذا كان متفرقا فى البدن أو اللباس أو فيهما و كان المجموع بقدر الدرهم فالأحوط عدم العفو (٢)، و المناط سعه الدرهم لا وزنه، و حدّه سعه أخصم الراحة، و لما حدّه بعضهم بسعه عقد الإبهام من اليد و آخر بعقد الوسطى و آخر بعقد السبابه فالأحوط الاقتصار على الأقل و هو الأخير (٣).

مسأله ٨: إذا تفسى من أحد طرفى الثوب إلى الآخر قدم واحد

[٢٩٧] مسأله ٨: إذا تفسى من أحد طرفى الثوب إلى الآخر قدم واحد، و المناط فى ملاحظه الدرهم أوسع الطرفين، نعم لو كان الثوب طبقات فتفسى من طبقه إلى أخرى فالظاهر التعدد و إن كانتا من قبيل الظهاره و البطانه، كما أنه لو وصل إلى الطرف الآخر دم آخر لا بالتفسى يحكم عليه بالتعدد (٤) و إن لم يكن طبقتين.

مسأله ٩: الدم الأقل إذا وصل إليه رطوبه من الخارج فصار المجموع بقدر الدرهم أو أزيد

[٢٩٨] مسأله ٩: الدم الأقل إذا وصل إليه رطوبه من الخارج فصار المجموع بل هو الظاهر، نعم لو كان الدم من المشرك أو الملحد أو النصرانى أو اليهودى بناء على نجاستهما فالأحوط عدم العفو.

بل الأظهر ذلك حتى فيما إذا كان فى ثوبين أو أكثر للمصلى إذا كان المجموع بمقدار الدرهم حيث يصدق على المجموع أنه ثوب للمصلى و فيه دم بمقدار الدرهم فيكون مشمولاً للروايات الدالّه على مانعيته عن الصلاه.

بل الأظهر ذلك بملاك أن المخصّص مجمل فلا بدّ من الاقتصار على المقدار المتيقّن.

هذا إذا لم يصل أحد الدمين بالآخر أو كان ذا طبقتين، و أما إذا وصل و لم يكن طبقتين فالأظهر أنه دم واحد و إن كان الاحتياط فى محله.

بقدر الدرهم أو أزيد لا إشكال في عدم العفو عنه، وإن لم يبلغ الدرهم فإن لم يتنجس بها شيء من المحل بأن لم تتعد عن محل الدم فالظاهر بقاء العفو، وإن تعدى عنه و لكن لم يكن المجموع بقدر الدرهم ففيه إشكال، والأحوط عدم العفو (١).

مسألة ١٠: إذا علم كون الدم أقل من الدرهم و شك في أنه من المستثنيات أم لا

[٢٩٩] مسألة ١٠: إذا علم كون الدم أقل من الدرهم و شك في أنه من المستثنيات أم لا يبني على العفو، أما إذا شك في أنه بقدر الدرهم أو أقل فالأحوط عدم العفو (٢)، إلا أن يكون مسبوقاً بالأقلية و شك في زيادته.

مسألة ١١: المتنجس بالدم ليس كالدم في العفو عنه

[٣٠٠] مسألة ١١: المتنجس بالدم ليس كالدم في العفو عنه إذا كان أقل من الدرهم.

مسألة ١٢: الدم الأقل إذا أزيل عينه فالظاهر بقاء حكمه

[٣٠١] مسألة ١٢: الدم الأقل إذا أزيل عينه فالظاهر بقاء حكمه (٣).

بل الأقوى ذلك فإن الدليل إنما يدل على العفو عن الدم إذا كان أقل من الدرهم لا نجاسه أخرى.

بل الأقوى ذلك و إن قلنا بعدم جريان الأصل الموضوعي في المسألة و هو الأصل في العدم الأزلي في المقام فإنه يرجع حينئذ الى الأصل الحكمي و هو أصالة البراءة عن مانعيه هذا الدم بناء على ما هو الصحيح من جريانها في مسألة الأقل و الأ-كثر الارتباطيين.

فيه إشكال، و الاحتياط لا يترك، لأن الروايات الدالة على عدم مانعيه الدم إذا كان أقل من الدرهم لا تشمل هذا الفرض، فالتعدى عن موردها اليه بحاجه الي قرينه و لا- قرينه عليه، أما الأولويه القطعية فهي غير ثابتة لأن نجاسه الثوب في حال وجود الدم فيه ليست بأقوى و أشد من نجاسته في حال زواله عنه، و الأولويه العرفية الارتكازية غير موجوده حتى تشكل الدلالة الالتزامية لها فإن الحكم يكون على خلاف القاعده فلا بدّ من الاقتصار على مورده.

مسألة ١٣: الدم الأقل إذا وقع عليه دم آخر أقل و لم يتعد عنه أو تعدى و كان المجموع أقل لم يزل حكم العفو عنه

[٣٠٢] مسألة ١٣: الدم الأقل إذا وقع عليه دم آخر أقل و لم يتعد عنه أو تعدى و كان المجموع أقل لم يزل حكم العفو عنه.

مسألة ١٤: الدم الغليظ الذى سعته أقل عفو

[٣٠٣] مسألة ١٤: الدم الغليظ الذى سعته أقل عفو و إن كان بحيث لو كان رقيقا صار بقدره أو أكثر.

مسألة ١٥: إذا وقعت نجاسه أخرى كقطره من البول مثلا على الدم الأقل

[٣٠٤] مسألة ١٥: إذا وقعت نجاسه أخرى كقطره من البول مثلا على الدم الأقل بحيث لم تتعد عنه إلى المحل الطاهر و لم يصل إلى الثوب أيضا هل يبقى العفو أم لا؟ إشكال، فلا يترك الاحتياط (١).

الثالث: مما يعفى عنه ما لا تتم فيه الصلاة من الملابس

الثالث: مما يعفى عنه ما لا تتم فيه الصلاة من الملابس، كالقلنسوه و العرقين و التكة و الجورب و النعل و الخاتم و الخلخال و نحوها، بشرط أن لا يكون من الميتة و لا من أجزاء نجس العين كالكلب و أخويه، و المناط عدم إمكان الستر بلا علاج، فإن تعمم أو تحزم بمثل الدستمال مما لا يستر العوره بلا علاج لكن يمكن الستر به بشده بحبل أو بجعله خرقالا مانع من الصلاة فيه، و أما مثل العمامه الملفوفه التى تستر العوره إذا فلت فلا يكون معفوا إلا إذا خيطة بعد اللف بحيث تصير مثل القلنسوه.

الرابع: المحمول المتنجس الذى لا تتم فيه الصلاة

إشاره

الرابع: المحمول المتنجس الذى لا تتم فيه الصلاة، مثل السكين و الدرهم و الدينار و نحوها، و أما إذا كان مما تتم فيه الصلاة كما إذا جعل ثوبه المتنجس فى جيبه مثلا ففيه إشكال، و الأحوط الاجتناب (٢)، و كذا إذا كان من الظاهر أنه لا وجه لهذا الاحتياط لأن البول إذا لم يصل إلى الثوب و لم يتعد إلى محل طاهر فهو مندك في الدم فلا أثر له بل لو لم يكن مندكا فيه فأیضا لا أثر له غاية الأمر أن المصلی حامل له و هو لا يضرّ بالصلاه.

لا بأس بتركه و لا فرق فيه بين ما لا تتم فيه الصلاة و ما تتم فيه لقصور

ص: ١٣٧

الأعيان النجسه كالميته و الدم و شعر الكلب و الخنزير، فإن الأحوط اجتناب حملها في الصلاة(١).

مسألة ١٦: الخيط المتنجس الذي خيط به الجرح يعد من المحمول

[٣٠٥] مسألة ١٦: الخيط المتنجس الذي خيط به الجرح يعد من المحمول، بخلاف ما خيط به الثوب و القياطين و الزرور و السفائف، فإنها تعد من أجزاء اللباس لا عفو عن نجاستها.

الخامس: ثوب المريبه للصبى

إشاره

الخامس: ثوب المريبه للصبى (٢)، أمّا كانت أو غيرها متبرعه أو مستأجره ذكرا كان الصبى أو أنثى، و إن كان الأحوط الاقتصار على الذكر، فنجاسته معفوه بشرط غسله في كله يوم مره مخيره بين ساعاته، و إن كان الأولى غسله آخر النهار لتصلى الظهرين و العشاءين مع الطهاره أو مع خفه النجاسه، و إن لم يغسل كل يوم مره فالصلوات الواقعه فيه مع النجاسه باطله، الروايات الناهيه عن الصلاة فى النجس عن شمول المحمول المتنجس و إن كان ممّا تتم فيه الصلاة.

فيه إشكال بل منع، و الأظهر جواز حمل الأعيان النجسه فى الصلاة لأن الروايات الناهيه عن الصلاة فيها قاصره عن شمول حملها، و عليه فلا فرق بينها و بين المتنجس من هذه الناحيه. نعم لا يجوز حمل الميته و أجزاء الكلب و الخنزير فى الصلاة لا من جهه أن حملها حمل للأعيان النجسه فى الصلاة بل من جهه أن حمل الميته بعنوانها غير جائز و إن كانت طاهره، و أما عدم جواز حمل أجزاء الكلب و الخنزير فى الصلاة فمن جهه أنها من أجزاء غير المأكول، لا من جهه أنها من الأعيان النجسه.

فى ثبوت العفو إشكال بل منع، إذ لا دليل عليه، أما الاجماع فهو غير كاشف عن ثبوت الحكم فى المسأله فى زمان المعصومين عليهم السلام. و أما روايه حفص فهى ضعيفه سنداً فلا يمكن الاعتماد عليها، و بذلك يظهر حال المسألتين الآتيتين.

و يشترط انحصار ثوبها في واحد أو احتياجها إلى لبس جميع ما عندها و إن كان متعددا، و لا- فرق في العفو بين أن تكون متمكنة من تحصيل الثوب الطاهر بشراء أو استئجار أو استعاره أم لا، و إن كان الأحوط على صورته عدم التمكن.

مسألة ١٧: إلحاق بدنها بالثوب في العفو عن نجاسته محل إشكال

[٣٠٦] مسألة ١٧: إلحاق بدنها بالثوب في العفو عن نجاسته محل إشكال، و إن كان لا يخلو عن وجه.

مسألة ١٨: في إلحاق المربي بالمربيه إشكال

[٣٠٧] مسألة ١٨: في إلحاق المربي بالمربيه إشكال، و كذا من تواتر بوله.

السادس: يعفى عن كل نجاسه في البدن أو الثوب في حال الاضطرار

السادس: يعفى عن كل نجاسه في البدن أو الثوب في حال الاضطرار.

ص: ١٣٩

فصل فى المطهرات

اشاره

فصل فى المطهرات

و هى أمور

اشاره

و هى أمور:

أحدها:الماء

اشاره

أحدها:الماء، و هو عمدتها، لأن سائر المطهرات مخصوصه بأشياء خاصه بخلافه فإنه مطهر لكل متنجس حتى الماء المضاف بالاستهلاك، بل يطهر بعض الأعيان النجسه كميته الإنسان فإنه يطهر بتمام غسله.

و يشترط فى التطهير به أمور بعضها شرط فى كل من القليل و الكثير و بعضها مختص بالتطهير بالقليل.

أما الأول فمنها: زوال العين و الأثر (١) بمعنى الأجزاء الصغار منها لا بمعنى اللون و الطعم و نحوهما.

و منها عدم تغيير الماء (٢) فى أثناء الاستعمال، و منها طهاره الماء و لو فى جعل ذلك من شرائط التطهير ضرب من المسامحه لأنه مقوم لمفهوم الغسل و حقيقته لا أنه شرط خارجى.

فى إطلاقه إشكال بل منع، أما الماء القليل فإن كان المتنجس حاملا- لعين النجس تنجس بملاقاه العين فلا يصلح أن يكون مطهرا، فإن فاقد الشيء لا يكون معطيا، و إن كان حاملا لأوصاف النجس دون عينه فبناء على ما قويناه من عدم انفعال الماء القليل بملاقاه المتنجس الخالى عن عين النجس لم يتنجس حتى فيما إذا تغير بأحد أوصاف النجس، و على هذا فلا- مانع من كونه مطهرا. و أما الماء العاصم فإن تغير

فى ظاهر الشرع، و منها إطلاقه بمعنى عدم خروجه عن الإطلاق فى أثناء الاستعمال.

و أما الثانى: فالتعدد فى بعض المتنجسات كالمتنجس بالبول و كالظروف و التعفير (١) كما فى المتنجس بولوغ الكلب، و العصر فى مثل الثياب و الفرش و نحوها (٢) مما يقبله، و الورود أى ورود الماء على المتنجس دون العكس على الأحوط (٣).

بملاقاه العين تنجس فلا- يكون مطهراً، و إن تغير بملاقاه المتنجس الحامل لأوصاف النجس فحسب فلا ينجس و حينئذ فلا مانع من التطهير به.

سوف نشير الى حكمهما.

الأظهر عدم اعتباره فيها، فإن المعتبر فى الحكم بطهارتها تحقق مفهوم الغسل فيها و هو لا يتوقف عرفاً على العصر أو الدلك أو نحوه و لا- دليل على اعتباره تعديداً، و ما استدل على أنه دخيل فى مفهوم الغسل عرفاً و مقوم لحقيقته كذلك من الوجوه لا يتم شىء منها. نعم قد تتوقف إزاله القذاره العينيه من العرفيه أو الشرعيه على الدلك أو العصر أو الفك أو نحو ذلك، و لكن هذا لا من جهه أن مفهوم الغسل عرفاً متقوم بإخراج الغساله بل من جهه أنه متقوم بإزاله القذاره العينيه عن المغسول و بدون إزالتها عنه لا- يتحقق الغسل عرفاً، و أما إزاله القذاره الحكميه فلا- تتوقف على شىء من ذلك إذ يكفى فيها استيلاء الماء على الموضع المتنجس من الشىء استيلاء كاملاً فإنه مفهوم الغسل عرفاً.

على الأحوط الأولى، و الأظهر عدم اعتباره مطلقاً إما على ما قويناه من عدم انفعال الماء القليل بملاقاه المتنجس الخالى عن عين النجس فالأمر ظاهر، و إما على القول بانفعاله بها فلا- بد من تقييد إطلاق أدله الانفعال بالروايات الآمره بالغسل بالماء القليل بضميمه قاعده ارتكازيه قطعيه و هى أن فاقد الشىء لا يكون معطياً له

مسألة ١: المدار فى التطهير زوال عين النجاسه دون أوصافها

[٣٠٨] مسألة ١: المدار فى التطهير زوال عين النجاسه دون أوصافها، فلو بقيت الريح أو اللون مع العلم بزوال العين كفى، إلا- أن يستكشف من بقائهما بقاء الأجزاء الصغار أو يشك فى بقائها فلا يحكم حينئذ بالطهاره.

مسألة ٢: إنما يشترط فى التطهير طهاره الماء قبل الاستعمال

[٣٠٩] مسألة ٢: إنما يشترط فى التطهير طهاره الماء قبل الاستعمال، فلا يضر تنجسه بالوصول إلى المحل النجس (١)، و أما الإطلاق فاعتباره إنما هو قبل الاستعمال و حينه، فلو صار بعد الوصول إلى المحل مضافا لم يكف، كما فى الثوب المصبوغ فإنه يشترط فى طهارته بالماء القليل بقاءه على الإطلاق حتى حال العصر (٢)، فما دام يخرج منه الماء الملوّن لا يطهر، إلا إذا كان اللون قليلا لم يصل إلى حد الإضافه، و أما إذا غسل فى الكثير فيكفى فيه نفوذ الماء فى جميع أجزائه بوصف الإطلاق و إن صار بالعصر مضافا، بل الماء المعصور و نتيجة ذلك أن الماء القليل لا ينفعل فى مقام تطهير المتنجس به و إلا لما أمكن التطهير بالماء القليل و لأصبح تلك الروايات لغوا، فإذا العبره بإطلاق تلك الروايات و مقتضاه عدم انفعاله فى هذا المقام بلا فرق بين كونه واردا عليه أو مورودا.

قد مرّ أن الالتزام بهذا القول فى غايه الاشكال فإن الماء إذا تنجس بذلك فكيف يعقل أن يكون مطهرا له فمن أجل ذلك لا بدّ من الالتزام بالتخصيص لو لم نقل بعدم انفعاله مطلقا.

هذا مبنيّ على اعتبار العصر فى مفهوم الغسل عرفا مع أنه قدس سرّه لم ير اعتباره فى مفهومه، و من هنا لا يعتبره فى الغسل بالكثرة أو الجارى و إنما اعتبره فيه لنكته خارجيه و هى: أن الماء الموجود فى المحل المغسول به بما أنه نجس أو قذر فيجب إخراجه منه بالعصر أو الدلك أو نحو ذلك و على هذا فإذا كان الماء باقيا على الاطلاق الى زمان العصر فمعناه أن الغسل قد تحقّق بالماء المطلق و إنما صار مضافا بالعصر و حين انفصاله منه، و هذا لا يضرّ فى الحكم بطهارته.

المضاف أيضا محكوم بالطهاره، و أما إذا كان بحيث يوجب إضافه الماء بمجرد وصوله إليه و لا ينفذ فيه إلا مضافا فلا يطهر ما دام كذلك، و الظاهر أن اشترط عدم التغير (١) أيضا كذلك، فلو تغير بالاستعمال لم يكف ما دام كذلك، و لا يحسب غسله من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد.

مسألة ٣: يجوز استعمال غسله الاستنجاء في التطهير على الأقوى

[٣١٠] مسألة ٣: يجوز استعمال غسله الاستنجاء في التطهير على الأقوى (٢)، و كذا غسله سائر النجاسات على القول بطهارتها (٣)، و أما على المختار من وجوب الاجتناب عنها احتياطا فلا.

مسألة ٤: يجب في تطهير الثوب أو البدن بالماء القليل من بول غير الرضيع الغسل مرتين

[٣١١] مسألة ٤: يجب في تطهير الثوب أو البدن بالماء القليل من بول غير الرضيع الغسل مرتين (٤)، و أما من بول الرضيع الغير المتغذى تقدم حكم التغير في أول هذا الفصل.

بل الأقوى عدم جواز استعمالها فيه لما تقدم في الماء المستعمل من أن الروايات الدالة على طهاره الملقى لماء الاستنجاء لا تخلو من أن تكون مخصّصه لما دلّ على تنجس الملقى لعين النجس مباشرة، أو مخصّصه لما دلّ على تنجس الملقى للمتنجس بعين النجس كذلك و لا- ثالث لهما، و في مثل ذلك يتعين بمقتضى الارتكاز العرفي الثاني دون الأول، إذ الملازمه بين عين النجس و تنجس ملاقيا كانت أقوى و أشد من الملازمه بين المتنجس و تنجس ملاقيه فإذا دار الأمر بين رفع اليد عن الأولى أو الثانيه تعين الرفع عن الثانيه.

هذا القول هو الصحيح و لا سيما بناء على ما قويناه من عدم انفعال الماء القليل بملاقاه المتنجس الخالي عن عين النجس، و كذا على القول بتخصيص عموم أدله الانفعال بغير موارد التطهير به.

بل بالماء الكثر أيضا في خصوص الثوب فإن الروايات الدالة على وجوب غسله مرتين مطلقه كصحيحه محمد بن مسلم و صحيحه ابن أبي يعفور و صحيحه

بالطعام (١) فيكفي صب الماء مره، و إن كان المرّتان أحوط، و أما المتنجس بسائر النجاسات عدا الولوغ، فالأقوى كفايه الغسل مره بعد زوال العين (٢)، فلا تكفي الغسله المزيله لها إلا- أن يصب الماء مستمرا بعد زوالها، و الأحوط التعدد في سائر النجاسات أيضا، بل كونهما غير الغسله المزيله.

مسأله ٥: يجب في الأواني إذا تنجست بغير الولوغ الغسل ثلاث مرات في الماء القليل

[٣١٢] مسأله ٥: يجب في الأواني إذا تنجست بغير الولوغ الغسل ثلاث مرات في الماء القليل، و إذا تنجست بالولوغ التعفير بالتراب مره و بالماء بعده مرتين (٣)، و الأولى أن يطرح فيها التراب من غير ماء و يمسح به ثم يجعل فيه الحسين بن أبى العلاء و نحوها، و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين الماء القليل و الماء الكثر و الجارى، و لكن قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم (فإن غسلته في ماء جار فمرّه واحده) (١) يقتيد إطلاق تلك الروايات بغير الماء الجارى، و أما بالنسبه الى الكثر فلا دليل على كفايه الغسل به مرّه واحده و إن قلنا إن المركز في هذه الصحيحه لا يعم الكثر فإن الروايه حينئذ ساكته عن حكمه فالمرجع هو إطلاق تلك الصحاح، و أما البدن فنصوصه خاصه بالقليل و أما غسله بالماء الكثر و الجارى فيكفي فيه المرّه.

هذا العنوان لم يرد في شىء من روايات الباب فإن الوارد فيها منطوقا و مفهوما عنوان الصبى الذى يأكل الطعام و الذى لم يأكل و على هذا فإن كانا متساويين للمتغذى و غير المتغذى فهو، و إلا فالعبره بهما.

هذا فيما إذا كان الغسل بالماء القليل فإنه لتنجسه بملاقاه العين فلا يصلح التطهير به بل لا بدّ من الغسل به مرّه ثانيه. و أما إذا كان بالماء الجارى أو الكثر فتكفي الغسله المزيله لما عرفت من أن إزاله القذاره مأخوذه في مفهوم الغسل فإذا أزيلت تحقّق الغسل.

بل ثلاث مرّات بالماء بعد تعفيره بالتراب أول مرّه، لأن ذلك مقتضى الجمع بين موثقه عمّار الناصه في وجوب غسل الاناء المتنجس ثلاث مرّات إن كان

ص: ١٤٤

شئ من الماء و يمسح به، و إن كان الأقوى كفايه الأول فقط بل الثانى أيضا، و لا بد من التراب، فلا يكفى عنه الرماد و الأشنان و النوره و نحوها، نعم يكفى الرمل (١)، و لا- فرق بين أقسام التراب، و المراد من الولوغ شربه الماء أو مائعا آخر بطرف لسانه، و يقوى إلحاق لطعه الإناء بشربه (٢)، و أما وقوع لعاب فمه فالأقوى فيه عدم اللحوق و إن كان أحوط، بل الأحوط إجراء الحكم المذكور فى مطلق مباشرته (٣) و لو كان بغير اللسان من سائر الأعضاء حتى وقوع شعره بالماء القليل، و صحيحه البقباق الناصه فى وجوب غسله بالتراب أول مره ثم بالماء إن كان متنجسا بالولوغ، لأن موثقه عمّار مطلقه من ناحيه كون تنجس الاناء بالولوغ أو بغيره، و الصحيحه خاصه بكون تنجسه بالولوغ و مطلقه من ناحيه غسله بالماء القليل أو العاصم، و الموثقه خاصه بكون غسله بالماء القليل، و على هذا فلا بدّ من تقييد إطلاق كل واحده منهما بنصّ الأخرى، فالنتيجه: أن الاناء إذا تنجس بولوغ الكلب يغسل أولا بالتراب ثم بالماء ثلاث مرّات إن كان قليلا، و إن كان كرا أو جاريا فمرّه واحده.

فى الحكم بكفايه الرمل بدلا عن التراب إشكال بل منع، لأن قوله عليه السّلام فى الصحيحه: (اغسله بالتراب أول مرّه) (١) إرشاد الى مطهرية التراب فقيام شئ آخر مقامه بحاجة الى دليل.

فى القوه إشكال، و الأظهر عدم اللاحق لأن الوارد فى لسان الدليل عنوان الفضل من الماء فى الظرف الذى شرب الكلب منه و إن لم يصدق عليه عنوان الاناء، و هو لا يعمّ لطعه الظرف إلاّ دعوى القطع بالملاك و هو لا يمكن، و لكن مع ذلك الاحتياط فى محلّه.

لا يبعد ثبوت الحكم إذا كانت مباشرة الاناء بالفم دون اللسان كما إذا كان مقطوع اللسان.

ص: ١٤٥

مسألة ٦: يجب في ولوغ الخنزير غسل الإناء سبع مرات

[٣١٣] مسألة ٦: يجب في ولوغ الخنزير غسل الإناء سبع مرات، وكذا في موت الجرذ و هو الكبير من الفأره البريه، والأحوط في الخنزير التعفير قبل السبع أيضا، لكن الأقوى عدم وجوبه.

مسألة ٧: يستحب في ظروف الخمر الغسل سبعا

[٣١٤] مسألة ٧: يستحب في ظروف الخمر الغسل سبعا، والأقوى كونها كسائر الظروف في كفايه الثلاث (١).

مسألة ٨: التراب الذي يعفّر به يجب أن يكون طاهرا قبل الاستعمال

[٣١٥] مسألة ٨: التراب الذي يعفّر به يجب أن يكون طاهرا قبل الاستعمال.

مسألة ٩: إذا كان الإناء ضيقا لا يمكن مسحه بالتراب

[٣١٦] مسألة ٩: إذا كان الإناء ضيقا لا يمكن مسحه بالتراب فالظاهر كفايه جعل التراب فيه (٢) و تحريكه إلى أن يصل إلى جميع أطرافه، و أما إذا كان مما لا يمكن فيه ذلك فالظاهر بقاءه على النجاسه أبدا، إلا عند من يقول بسقوط التعفير في الغسل بالماء الكثير.

مسألة ١٠: لا يجرى حكم التعفير في غير الظروف مما تنجس بالكلب و لو بماء ولوغه أو بلطعه

[٣١٧] مسألة ١٠: لا يجرى حكم التعفير في غير الظروف مما تنجس بالكلب و لو بماء ولوغه أو بلطعه، نعم لا فرق بين أقسام الظروف في وجوب و لكن تمتاز عنها في نقطتين: إحداهما: وجوب غسل ظروف الخمر ثلاث مرات حتى في الماء الكرو الجارى، و أما سائر الظروف فيجب غسلها ثلاث مرات بالماء القليل، و أما في الكرو الجارى فيكفى مره واحده.

و الأخرى: يعتبر في تطهير ظروف الخمر الدلك باليد أو نحوها، و لا يعتبر ذلك في سائر الظروف.

الظاهر عدم الكفايه لأن المراد من الغسل بالتراب هو المسح به لا الغسل بالماء باستعانه التراب، و عليه فلا يكفى تحريكه لعدم الدليل على أنه يقوم مقامه.

التعفير حتى مثل الدلو لو شرب الكلب منه، بل و القربه و المطهره و ما أشبه ذلك.

مسألة ١١: لا يتكرر التعفير بتكرار الولوج من كلب واحد أو أزيد

[٣١٨] مسألة ١١: لا يتكرر التعفير بتكرار الولوج من كلب واحد أو أزيد، بل يكفي التعفير مره واحده.

مسألة ١٢: يجب تقديم التعفير على الغسلتين

[٣١٩] مسألة ١٢: يجب تقديم التعفير على الغسلتين، فلو عكس لم يطهر.

مسألة ١٣: إذا غسل الإناء بالماء الكثير لا يعتبر فيه التثليث

[٣٢٠] مسألة ١٣: إذا غسل الإناء بالماء الكثير لا- يعتبر فيه التثليث، بل يكفي مره واحده حتى فى إناء الولوج، نعم الأحوط عدم سقوط التعفير فيه، بل لا يخلو عن قوه (١)، و الأحوط التثليث حتى فى الكثير.

مسألة ١٤: فى غسل الإناء بالماء القليل يكفى صب الماء فيه و إدارته إلى أطرافه

[٣٢١] مسألة ١٤: فى غسل الإناء بالماء القليل يكفى صب الماء فيه و إدارته إلى أطرافه ثم صبه على الأرض ثلاث مرات، كما يكفى أن يملأه ماء ثم يفرغه ثلاث مرات.

مسألة ١٥: إذا شك فى متنجس أنه من الظروف حتى يعتبر غسله ثلاث مرات أو غيره حتى يكفى فيه المره

[٣٢٢] مسألة ١٥: إذا شك فى متنجس أنه من الظروف حتى يعتبر غسله ثلاث مرات أو غيره حتى يكفى فيه المره فالظاهر كفايه المره.

مسألة ١٦: يشترط فى الغسل بالماء القليل انفصال الغساله على المتعارف

[٣٢٣] مسألة ١٦: يشترط فى الغسل بالماء القليل انفصال الغساله على المتعارف (٢)، ففى مثل البدن و نحوه مما لا ينفذ فيه الماء يكفى صب الماء هذا مناقض لما ذكره قدس سرّه فى أوائل المطهّرات من جعل التعفير فى الولوج من شرائط التطهير بالماء القليل. و لكن الصحيح هو ما ذكره قدس سرّه هنا، فإن مقتضى إطلاق الصحيحه وجوب التعفير مطلقا حتى فى الغسل بالماء الكر أو الجارى و لا يختص وجوبه فى الغسل بالماء القليل.

قد مرّ أنه قدّس سرّه لا يرى اعتبار انفصالها عن المحل المغسول في مفهوم الغسل عرفاً كما هو كذلك، فإذن لا موجب لاشتراط انفصالها عنه إلا بملاك أنها

ص: ١٤٧

عليه و انفصال معظم الماء و في مثل الثياب و الفيش مما ينفذ فيه الماء لا بد من عصره أو ما يقوم مقامه كما إذا داسه برجله أو غمزه بكفه أو نحو ذلك، و لا يلزم انفصال تمام الماء، و لا يلزم الفك و الدلك إلا إذا كان فيه عين النجس أو المتنجس، و في مثل الصابون و الطين و نحوهما مما ينفذ فيه الماء و لا يمكن عصره فيظهر ظاهره بإجراء الماء عليه، و لا يضره بقاء نجاسه الباطن على فرض نفوذها فيه، و أما في الغسل بالماء الكثير فلا يعتبر انفصال الغسالة و لا العصر و لا التعدد و غيره (١)، بل بمجرد غمسه في الماء بعد زوال العين يطهر، و يكفي في طهاره أعماقه إن وصلت النجاسة إليها نفوذ الماء الطاهر فيه في الكثير (٢)، و لا يلزم تجفيفه أو لا، نعم لو نفذ فيه عين البول مثلاً مع بقاءه فيه محكومته بالنجاسة أو القذاره، و أما بناء على ما قويناه من عدم انفعال الماء القليل بملاقاه المتنجس الخالي عن عين النجس أو بناء على تقييد إطلاق دليل انفعال الماء القليل بغير موارد التطهير به فلا موجب لاشتراط انفصالها عنه أصلاً و لا دليل على اعتبار العصر أو الدلك تعديداً. نعم قد يتوقف إزاله النجاسة أو القذاره على ذلك كما إذا كانت عتيه، و قد عرفت أن مفهوم الغسل عرفاً يتوقف على الازاله لا على انفصال الغسالة بالعصر أو الدلك أو نحو ذلك.

قد عرفت اعتبار التعدد في الغسل بالماء الكثير في جملة من الموارد، منها الثوب المتنجس بالبول فإنه يعتبر فيه التعدد و إن غسل بالماء الكثير، نعم لا- يعتبر فيه ذلك إذا غسل بالجاري. و منها الاناء المتنجس بولوغ الخنزير، و منها الاناء المتنجس بالخمير، و منها الاناء المتنجس بموت الجرذ.

لا- فرق بين الماء الكثير و القليل في ذلك بناء على ما قويناه من عدم انفعال الماء القليل بملاقاه المتنجس الخالي عن عين النجس، أو بناء على تقييد إطلاق دليل الانفعال بغير هذه الموارد، هذا فيما إذا كان النافذ في أعماقه الماء، و أما إذا كان النافذ

يعتبر تجفيفه بمعنى عدم بقاء مائته فيه، بخلاف الماء النجس الموجود فيه، فإنه بالاتصال بالكثير يطهر، فلا- حاجه فيه إلى التجفيف.

مسألة ١٧: لا يعتبر العصر و نحوه فيما تنجس ببول الرضيع

[٣٢٤] مسألة ١٧: لا- يعتبر العصر و نحوه فيما تنجس ببول الرضيع و إن كان مثل الثوب و الفرش و نحوهما، بل يكفي صب الماء عليه مره على وجه يشمل جميع أجزائه، و إن كان الأحوط مرتين، لكن يشترط أن لا يكون متغذيا معتادا بالغذاء، و لا يضر تغذيه اتفاقا نادرا، و أن يكون ذكرا لا أنثى على الأحوط (١)، و لا يشترط فيه أن يكون في الحولين، بل هو كذلك ما دام يعد رضيعا غير متغذ و إن كان بعدهما، كما أنه لو صار معتادا بالغذاء قبل الحولين لا يلحقه الحكم المذكور، بل هو كسائر الأبال، و كذا يشترط في لحوق الحكم (٢) أن يكون فيها الرطوبه دون الماء فالحكم بالطهاره لا- يخلو عن إشكال بل منع، و ذلك يختلف باختلاف الأشياء، ففي مثل الصابون و نحوه فالنافذ في أعماقه ليس هو الماء بل هو الرطوبه، و بذلك يظهر حال ما ذكره قدس سرّه بعد ذلك.

بل لا يبعد عدم الفرق بينهما فإن قوله عليه السّلام في صحيحه الحلبي: (و الغلام و الجارية في ذلك شرع سواء) (١) ظاهر فيه. و احتمال إجمال المشار اليه في قوله عليه السّلام (في ذلك) بعيد عرفا لظهورها في تساويهما في كلا الأمرين المذكورين فيها، كما أن المراد من الغلام فيها هو الصبي لأن السؤال في الصحيحه عن حكمه، فإذا لا- محاله يكون المراد من الجارية هو الصبيّه بقرينه المقابله إذ لا- يحتمل أن يكون المراد منها هنا المرأه، هذا مضافا الى أنه قد ورد إطلاقهما على الصبي و الصبيّه قبل أن تطعما في معتبره السكوني.

في الاشتراط إشكال، و الأظهر عدمه إذ لا دليل عليه، فإذا لا فرق بين كون اللبن من المرأه المسلمه أو الكافره، هذا مضافا الى ما تقدّم من أنه لا دليل على نجاسه الكافر مطلقا.

ص: ١٤٩

اللبن من المسلمه فلو كان من الكافره لم يلحقه، وكذا لو كان من الخنزيره.

مسأله ١٨: إذا شك في نفوذ الماء النجس في الباطن في مثل الصابون و نحوه

[٣٢٥] مسأله ١٨: إذا شك في نفوذ الماء النجس في الباطن في مثل الصابون و نحوه بنى على عدمه، كما أنه إذا شك بعد العلم بنفوذ في نفوذ الماء الطاهر فيه بنى على عدمه، فيحكم ببقاء الطهاره في الأول و بقاء النجاسه في الثانى.

مسأله ١٩: قد يقال بطهاره الدهن المتنجس إذا جعل في الكر الحار

[٣٢٦] مسأله ١٩: قد يقال بطهاره الدهن المتنجس إذا جعل في الكر الحار بحيث اختلط معه، ثم أخذ من فوقه بعد برودته، لكنه مشكل، لعدم حصول العلم بوصول الماء إلى جميع أجزائه، وإن كان غير بعيد إذا غلى الماء مقداراً من الزمان (١).

مسأله ٢٠: إذا تنجس الأرز أو الماش أو نحوهما يجعل في وصله و يغمس في الكر

[٣٢٧] مسأله ٢٠: إذا تنجس الأرز أو الماش أو نحوهما يجعل في وصله و يغمس في الكر، وإن نفذ فيه الماء النجس يصبر حتى يعلم نفوذ الماء الطاهر إلى المقدار الذى نفذ فيه الماء النجس، بل لا يبعد تطهيره بالقليل بأن يجعل في ظرف و يصب عليه ثم يراق غسلته (٢)، و يطهر الظرف أيضاً و هذه العمليه إنما تكون مطهره إذا أدت الى انتفاء الدهن موضوعاً و صيرورته من أعراض الماء لدى العرف من دون أن يكون له جرم ذات أبعاد ثلاثه و إن كان كذلك بنظر العقل إلا أن العبره إنما هي بنظر العرف و الفرض أن الدهن بنظره قد انقلب من الجوهرية الى العرضيه و عليه فلا تكون هذه العمليه مطهره له بل هي موجهة للانقلاب و تبديل موضوع بموضوع آخر.

تعين الأخذ بهذه الطريقه مبنى على انفعال الماء القليل بملاقاه المتنجس الخالى عن عين النجس، و أما بناء على ما قويناه من عدم انفعاله بها مطلقاً أو في خصوص المقام فلا يلزم أن يكون تطهيره بهذه الطريقه.

بالتبع (١)، فلا حاجة إلى التثليث فيه و إن كان هو الأحوط، نعم لو كان الظروف أيضا نجسا فلا بد من الثلاث.

مسألة ٢١: الثوب النجس يمكن تطهيره بجعله في طشت و صب الماء عليه ثم عصره و إخراج غسالته

[٣٢٨] مسألة ٢١: الثوب النجس يمكن تطهيره بجعله في طشت و صب الماء عليه (٢) ثم عصره و إخراج غسالته، وكذا اللحم النجس، و يكفي المره في غير البول و المرّتان فيه (٣) إذا لم يكن الطشت نجسا قبل صب الماء، و إلا في الحكم بطهارته بالتبع إشكال بل منع، أما بناء على عدم انفعال الماء القليل مطلقا أو في خصوص المقام لا يتنجس الظرف، و أما القول بانفعاله مطلقا حتى في مثل المقام فالظرف و إن كان يتنجس حينئذ، إلا أن الحكم بطهارته بالتبع مما لا دليل عليه. و أما قوله عليه السّلام في صحيحه محمد بن مسلم: (اغسله في المرنّ مرتين، و إن غسلته في ماء جار فمره) (١) فهو لا يدل على طهاره المرنّ بالتبع حيث أنه ليس في مقام البيان حتى من هذه الناحية، و إنما هو في مقام البيان من ناحيه الفرق بين غسله في المرنّ و غسله في الماء الجارى. فإذا إن صدق على المرنّ عنوان الاناء و جب غسله ثلاث مرّات بالماء القليل و مره بغيره، و إن لم يصدق عليه ذلك - كما هو الظاهر - كفى غسله مره واحده حتى بالماء القليل.

يظهر منه قدّس سرّه أن المعتبر في تطهير المنتجس بالماء القليل ورود الماء عليه، و لكن الأقوى عدم اعتباره، أما بناء على عدم انفعال الماء القليل بملاقاه المنتجس الخالي عن عين النجس مطلقا أو في خصوص مقام التطهير به فلا فرق بين كونه واردا أو مورودا عليه، و أما بناء على انفعاله مطلقا حتى في المقام فأیضا لا فرق بين الحاليتين. و أما وجوب العصر فقد تقدّم حكمه في المسألة (١٦) من هذا الفصل.

تقدّم أن اعتبار التعدّد إنما هو في خصوص الثوب أو البدن المنتجس بالبول لا مطلقا، كما أنه مرّ الاشكال بل المنع في الحكم بطهاره الطشت و المرنّ بالتبع، فإنه على تقدير تنجسه يطهر بال غسل بتبع غسل الثوب فيه لا أنه يطهر بدون

ص: ١٥١

فلا بد من الثلاث، والأحوط التثليث مطلقاً.

مسألة ٢٢: اللحم المطبوخ بالماء النجس أو المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره في الكثير

[٣٢٩] مسألة ٢٢: اللحم المطبوخ بالماء النجس أو المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره في الكثير، بل و القليل إذا صب عليه الماء و نفذ (١) فيه إلى المقدار الذي وصل إليه الماء النجس.

مسألة ٢٣: الطين النجس اللاصق بالإبريق يطهر بغمسه في الكر و نفوذ الماء إلى أعماقه

[٣٣٠] مسألة ٢٣: الطين النجس اللاصق بالإبريق يطهر بغمسه في الكر و نفوذ الماء إلى أعماقه (٢)، و مع عدم النفوذ يطهر ظاهره، فالقطرات التي تقطر منه بعد الإخراج من الماء طاهره، و كذا الطين اللاصق بالنعل، بل يطهر ظاهره الغسل تبعاً لغسل الثوب، و أما التثليث فهو مختص بالاناء و الطشت ليس فيه.

هذا ينافي ما ذكره قدس سرّه في المسألة (١٦) من هذا الفصل حيث قيّد ذلك بالكثير هناك و إن الماء القليل يطهر ظاهره دون باطنه، و لكن الصحيح عدم الفرق بين الماء القليل و الكثير بناء على ما هو الأظهر من عدم انفعال الماء القليل بالملاقاة إما مطلقاً أو في خصوص مقام التطهير به، كما أن مقتضى إطلاق موثقه السكوني كفايه غسل ظاهره في جواز أكله و إن لم ينفذ باطنه فإن إطلاق قوله عليه السلام في الموثقه: (يهرق مرقها و يغسل اللحم و يؤكل) (١) يدل على كفايه تحقّق الغسل عرفاً في جواز أكله، و من المعلوم أن تحقّق الغسل لا يتوقّف على نفوذ الماء في أعماقه و لا يفهم العرف من الموثقه ذلك، فلو كان ذلك معتبراً لكان على المولى بيانه و التنبيه عليه فإن نفوذه فيه يتوقّف على زمن أكثر من زمن غسل ظاهره.

الظاهر أن النافذ في أعماق الأشياء الصلبه كالصابون و الطين و الأرز و الماش و الحنطه هو الرطوبه دون الماء لأنها تصل الى أعماقها تدريجاً، و أما مطهريتها فيما أنها على خلاف الارتكاز العرفي فهي بحاجة الى دليل و لا دليل عليه، و موثقه السكوني لو لم تدل على الخلاف لم تدل على مطهريتها.

ص: ١٥٢

بالماء القليل أيضا، بل إذا وصل إلى باطنه بأن كان رخوا طهر باطنه أيضا به (١).

مسألة ٢٤: الطحين و العجين النجس يمكن تطهيره بجعله خبزا وضعه في الكر

[٣٣١] مسألة ٢٤: الطحين و العجين النجس يمكن تطهيره بجعله خبزا وضعه في الكر حتى يصل الماء إلى جميع أجزائه، وكذا الحليب النجس بجعله جنبا و وضعه في الماء كذلك.

مسألة ٢٥: إذا تنجس التنور يطهر بصب الماء في أطرافه من فوق إلى تحت

[٣٣٢] مسألة ٢٥: إذا تنجس التنور يطهر بصب الماء في أطرافه من فوق إلى تحت، ولا حاجة فيه إلى التثليث، لعدم كونه من الظروف فيكفي المره في غير البول و المرتان فيه (٢)، والأولى أن يحفر فيه حفيره يجتمع الغساله فيها و طمها بعد ذلك بالطين الطاهر.

مسألة ٢٦: الأرض الصلبه أو المفروشه بالآجر أو الحجر تطهر بالماء القليل إذا أجرى عليها

[٣٣٣] مسألة ٢٦: الأرض الصلبه أو المفروشه بالآجر أو الحجر تطهر بالماء القليل إذا أجرى عليها، لكن مجمع الغساله يبقى نجسا (٣)، ولو أريد تطهير بيت أو سكه فإن أمكن إخراج ماء الغساله بأن كان هناك طريق لخروجه فهو، وإلا يحفر حفيره ليجمع فيها ثم يجعل فيها الطين الطاهر كما ذكر في هذا لا ينجسم مع ما بنى قدس سره من أنه يعتبر في التطهير بالماء القليل انفصال الغساله بالعصر أو نحوه، ولذا قيد قدس سره طهاره الباطن بالماء الكثير في المسألة (١٦).

بل تكفي المره فيه أيضا لما عرفت من أن اعتبار التعدد مختص بالثوب و البدن لا في مطلق المتنجس بالبول، و أما غسله ذلك فهي طاهره بناء على ما استظهرناه من عدم انفعال الماء القليل بالملاقاه إما مطلقا أو في خصوص المقام، فإذن لا يحتاج الى عمليه الحفر و الطم.

في إطلاق ذلك إشكال بل منع، فإن الغساله إنما تكون محكومه بالنجاسه إذا كانت ملاقيه لعين النجس، و أما إذا كانت ملاقيه للمتنجس الخالي عن العين فلا تكون محكومه بالنجاسه إما مطلقا أو في خصوص المقام و بذلك يظهر حال ما بعده.

التنور، وإن كانت الأرض رخوه بحيث لا- يمكن إجراء الماء عليها فلا تطهر إلا بإلقاء الكر أو المطر أو الشمس، نعم إذا كانت رملا يمكن تطهير ظاهرها بصب الماء عليها و رسوبه في الرمل فيبقى الباطن نجسا بماء الغساله، وإن كان لا يخلو عن إشكال من جهة احتمال صدق انفصال الغساله.

مسألة ٢٧: إذا صبغ ثوب بالدم لا يطهر ما دام يخرج منه الماء الأحمر

[٣٣٤] مسألة ٢٧: إذا صبغ ثوب بالدم لا- يطهر ما دام يخرج منه الماء الأ-حمر، نعم إذا صار بحيث لا يخرج منه طهر بالغمس في الكر أو الغسل بالماء القليل، بخلاف ما إذا صبغ بالنيل النجس، فإنه إذا نفذ فيه الماء في الكثير بوصف الإطلاق يطهر وإن صار مضافا أو متلونا بعد العصر (١) كما مر سابقا.

مسألة ٢٨: فيما يعتبر فيه التعدد لا يلزم توالى الغسلتين أو الغسلات

[٣٣٥] مسألة ٢٨: فيما يعتبر فيه التعدد لا يلزم توالى الغسلتين أو الغسلات، فلو غسل مره في يوم و مره أخرى في يوم آخر كفى، نعم يعتبر في العصر الفوريه (٢) بعد صب الماء على الشئ المتنجس.

مسألة ٢٩: الغسله المزيله للعين بحيث لا يبقى بعدها شئ منها تعد من الغسلات

[٣٣٦] مسألة ٢٩: الغسله المزيله للعين بحيث لا يبقى بعدها شئ منها تعد من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد فتحسب مره، بخلاف ما إذا بقى بعدها شئ من أجزاء العين فإنها لا تحسب، وعلى هذا فإن أزال العين بالماء المطلق فيما يجب فيه مرتان كفى غسله مره أخرى، وإن أزالها بماء مضاف في اختصاص ذلك بالكثير إشكال بل منع و الأظهر أن الأمر كذلك في الغسل بالماء القليل أيضا، كما مر في المسأله الثانيه من هذا الفصل.

في اعتبار الفوريه إشكال بل منع، لعدم الدليل عليه بلا فرق بين القول بكونه شرطا خارجيا و بكونه مقوما لمفهوم الغسل، نعم إن العاده قد جرت على ذلك خارجا.

يجب بعده مرتان أخريان.

مسألة ٣٠: النعل المتنجسه تطهر بغمسها في الماء الكثير

[٣٣٧] مسألة ٣٠: النعل المتنجسه تطهر بغمسها في الماء الكثير، ولا - حاجه فيها إلى العصر لا - من طرف جلدها ولا من طرف خيوطها، وكذا الباريه، بل في الغسل بالماء القليل أيضا كذلك، لأن الجلد والخيط ليسا مما يعصر، وكذا الحزام من الجلد كان فيه خيط أو لم يكن.

مسألة ٣١: الذهب المذاب ونحوه من الفلزات إذا صب في الماء النجس أو كان متنجسا فأذيب ينجس ظاهره وباطنه

[٣٣٨] مسألة ٣١: الذهب المذاب ونحوه من الفلزات إذا صب في الماء النجس أو كان متنجسا فأذيب ينجس ظاهره وباطنه (١)، ولا يقبل التطهير إلا - ظاهره، فإذا أذيب ثانيا بعد تطهير ظاهره تنجس ظاهره ثانيا، نعم لو احتمل عدم وصول النجاسه إلى جميع أجزائه وأن ما ظهر منه بعد الذوبان الأجزاء الطاهره يحكم بطهارته (٢)، وعلى أى حال بعد تطهير ظاهره لا مانع من استعماله وإن كان مثل القدر من الصفر.

مسألة ٣٢: الحلى الذى يصوغه الكافر إذا لم يعلم ملاقاته له مع الرطوبه

[٣٣٩] مسألة ٣٢: الحلى الذى يصوغه الكافر إذا لم يعلم ملاقاته له مع فى تنجس باطنه بصب الماء النجس عليه إشكال بل منع، لأن الماء لم يلاق إلا ظاهره ولم يصل الى باطنه حيث أنه ينجمد بمجرد وصوله اليه إلا إذا أذيب فى الماء النجس، كما إذا ألقى الذهب أو نحوه من الفلزات فى الماء النجس الحار بدرجة يوجب إذابته فيه فإنه حينئذ ينجس ظاهره وباطنه.

بل يحكم بنجاسته بمقتضى الاستصحاب إذ يمكن الاشارة الى كل جزء منه بمفاد كان التامه أنه كان نجسا فى زمان يقينا والآن يشك فى بقاءه على النجاسه للشك فى ارتفاعها عنه بالغسل، نعم لا يجرى الاستصحاب بعنوان الجزء الظاهر أو الباطن بمفاد كان الناقصه لأنه من الاستصحاب فى الفرد المرّد.

الرطوبة يحكم بطهارته، ومع العلم بها يجب غسله (١) و يظهر ظاهره، وإن بقي باطنه على النجاسة إذا كان متنجسا قبل الإذابة.

مسألة ٣٣: النبات المتنجس يطهر بالغمس في الكثير

[٣٤٠] مسألة ٣٣: النبات المتنجس يطهر بالغمس في الكثير، بل و الغسل بالقليل إذا علم جريان الماء عليه بوصف الإطلاق، و كذا قطعه الملح، نعم لو صنع النبات من السكر المتنجس أو انجمد الملح بعد تنجسه مائعا لا يكون حينئذ قابلا للتطهير.

مسألة ٣٤: الكوز الذى صنع من طين نجس أو كان مصنوعا للكافر يطهر ظاهره بالقليل

[٣٤١] مسألة ٣٤: الكوز الذى صنع من طين نجس أو كان مصنوعا للكافر (٢) يطهر ظاهره بالقليل، و باطنه أيضا إذا وضع فى الكثير (٣) فنفذ الماء فى أعماقه.

مسألة ٣٥: اليد الدسمة إذا تنجست تطهر فى الكثير و القليل

[٣٤٢] مسألة ٣٥: اليد الدسمة إذا تنجست تطهر فى الكثير و القليل، إذا لم يكن لدسومتها جرم، و إلا فلا بد من إزالته أولا و كذا اللحم الدسم، و الأليه فهذا المقدار من الدسومه لا يمنع من وصول الماء.

مسألة ٣٦: الظروف الكبار التى لا يمكن نقلها كالحب المثبت فى الأرض و نحوه إذا تنجست يمكن تطهيرها

[٣٤٣] مسألة ٣٦: الظروف الكبار التى لا يمكن نقلها كالحب المثبت فى الأرض و نحوه إذا تنجست يمكن تطهيرها بوجوه:
أحدها: أن تملأ ثم تفرغ ثلاث مرات (٤).

هذا مبنى على نجاسة الكافر مطلقا و إلا فلا بد من التفصيل.

يظهر حال المسألة مما تقدم.

قد قيد قدس سرّه هنا تطهير الباطن بالكثير فحسب و لكن فى المسألة (٢٢) قد صرح بإمكان تطهيره بالقليل كما يمكن بالكثير.

هذا مبنى على أحد أمرين:

الأول: صدق الأوانى على هذه الظروف الكبار.

الثاني: أن يجعل فيها الماء ثم يدار إلى أطرافها بإعانه اليد أو غيرها ثم يخرج منها ماء الغساله ثلاث مرات.

الثالث: أن يدار الماء إلى أطرافها مبتدأ بالأسفل إلى الأعلى ثم يخرج الغساله المجتمعه ثلاث مرات.

الرابع: أن يدار كذلك لكن من أعلاها إلى الأسفل ثم يخرج ثلاث مرات، ولا يشكّل بأن الابتداء من أعلاها يوجب اجتماع الغساله في أسفلها قبل أن يغسل، و مع اجتماعها لا يمكن إداره الماء في أسفلها، وذلك لأن المجموع يعد غسلا واحدا، فالماء الذى ينزل من الأعلى يغسل كل ما جرى عليه إلى الأسفل، و بعد الاجتماع يعد المجموع غساله، ولا يلزم تطهير آله إخراج الغساله (١) كل مره و إن كان أحوط، و يلزم المبادره إلى إخراجها الثاني: عدم اختصاص وجوب الغسل ثلاث مرّات بالاناء. و لكن كلا الأمرين غير ثابت. أما الأمر الأول؛ فلعدم صدق الاناء على الظرف الكبير كالحبّ و الحوض و الطشت و نحوها عرفا. و أما الأمر الثاني فلا اختصاص الحكم المذكور بالاناء بمقتضى موثقه عمّار و عدم الدليل على عمومه لمطلق الظروف، و عليه فيكفى في طهارتها غسلها مره واحده و إن كان بالماء القليل.

هذا مبنى على انفعال الماء القليل بالملاقاه و أما بناء على عدم انفعاله بها كما قوّيناه فالغساله محكوم به بالطهاره، و أما على القول بتقييد إطلاق دليل الانفعال بغير موارد التطهير به فالمتيقّن منه التقييد في الغسله المتعقبه لطهاره المحل دون غيرها فإن الدليل على هذا التقييد هو أدلّه الغسل بالماء القليل و هى لا تقتضى أكثر من ذلك، و على هذا فظاهر الماتن قدّس سرّه الحكم بطهاره آله الاخراج بالتبع، و لكن قد مرّ أنه لا دليل على الطهاره التبعيه فإن غسلت الآله كالظرف فتطهر بالغسل كما هو الحال في اليد غالبا، و إلا فلا بدّ من تطهيرها، ثم بناء على اعتبار التعدّد في الظروف الكبار

عرفا(١) في كل غسله لكن لا يضر الفصل بين الغسلات الثلاث، و القطرات التي تقطر من الغساله فيها لا بأس بها، و هذه الوجوه تجرى في الظروف الغير المثبتة أيضا، و تزيد بإمكان غمسها في الكر أيضا، و مما ذكرنا يظهر حال تطهير الحوض أيضا بالماء القليل.

مسألة ٣٧: في تطهير شعر المرأة و لحيه الرجل لا حاجة إلى العصر

[٣٤٤] مسألة ٣٧: في تطهير شعر المرأة و لحيه الرجل لا حاجة إلى العصر و إن غسلا بالقليل، لانفصال معظم الماء بدون العصر.

مسألة ٣٨: إذا غسل ثوبه المتنجس ثم رأى بعد ذلك فيه شيئا من الطين أو من دقاق الأشنان الذي كان متنجسا

[٣٤٥] مسألة ٣٨: إذا غسل ثوبه المتنجس ثم رأى بعد ذلك فيه شيئا من الطين أو من دقاق الأشنان الذي كان متنجسا لا يضر ذلك بتطهيره، بل يحكم بطهارته أيضا، لانغساله بغسل الثوب (٢).

كما هو الحال في الأواني و تنجس الآله فهل يجب تطهيرها في كل مره؟ فقد يقال بعدم وجوبه، لأنّ الطرف أو الاناء بعد باق على نجاسته فلا- يتأثر بملاقاتها ثانيا، و لكن لا يبعد وجوب تطهيرها و ذلك لأنّ المتنجس إنما لا يتنجس بالملاقاه ثانيا إذا لم يكن لها أثر زائد و أما إذا كان فهو يتنجس بها ثانيا و يترتب عليه أثره كما إذا لاقى في الثوب المتنجس بالدم- مثلا- البول فإنه يتنجس بذلك و يترتب عليه أثره و هو تعدد الغسل، و في المقام إذا لم يلاق الاناء أو الطرف نجسا آخر طهر بغسله واحده أو بغسلتين بعد غسله مره أو مرتين كما هو المفروض، و أما إذا لاقى نجسا آخر فلا يبعد أن يقال باستثناء الغسلات الثلاث من الأول و عدم الاكتفاء بإتمامها و كونه مشمولاً لإطلاق الموثقه فإن موضوعها الاناء القدر، يعنى الاناء المتنجس بالملاقاه نظير ما إذا غسل الثوب المتنجس بملاقاه البول مره ثم لاقى البول ثانيا فلا يكتفى بالاتمام بل يستأنف.

قد مرّ أن المبادره غير واجبه و إن قلنا بنجاستها.

تقدّم أن الحكم بطهاره باطنه لا يخلو عن إشكال و إن وصلت رطوبه الماء

مسألة ٣٩: في حال إجراء الماء على المحل النجس من البدن أو الثوب لا يلحقه حكم ملاقى الغسالة

[٣٤٦] مسألة ٣٩: في حال إجراء الماء على المحل النجس من البدن أو الثوب إذا وصل ذلك الماء إلى ما اتصل به من المحل الطاهر على ما هو المتعارف لا يلحقه حكم ملاقى الغسالة (١) حتى يجب غسله ثانيا بل يظهر إليه فضلا عما إذا لم تصل.

الظاهر أن الماء الواصل من المحل المتنجس حال غسله إلى المحل الطاهر غسله، وإنما الكلام في ترتيب أحكام الغسالة عليه كتنجس ملاقيه كملاقى الغسالة، فقد بنى الماتن قدس سره على أنه يتنجس كملاقى الغسالة ولكنه يطهر بنفس تلك الغسله فلا يجب غسله ثانيا. ولكن ما بنى عليه قدس سره غير صحيح لأن الماء الواصل من المحل النجس إلى المحل الطاهر نجس على مسلكه قدس سره فإذا ن كيف يعقل أن يكون مطهرا له؟ إذ لو سلمنا أن الماء المتنجس بنفس عملية الغسل يكون مطهرا ولا يضر فيه تنجسه بنفس هذه العملية و أما الماء المتنجس بنجس آخر قبل هذه العملية فلا يصلح لها، وما نحن فيه من هذا القبيل.

و قد يدعى قيام السيره من المتشععه على أنه لا يكون منجسا لملاقيه رغم أنه نجس.

و فيه: أن هذه السيره إنما تجدى إذا كانت كاشفه عن ثبوتها في زمن المعصومين عليهم السّلام و وصولها إلينا يدا بيد، ولكن يتوقف ذلك على توفر أمرين:

أحدهما: ثبوت هذه السيره بين المتشععه على مستوى عام و في تمام الأزمنه و العصور و لا سيما في العصر الذي يكون قريبا من عصر أصحاب الأئمه عليهم السّلام.

و الآخر: أن لا يكون في المسأله ما يصلح أن يكون مدركا لها. و كلا الأمرين غير متوفر في المقام.

أما الأمر الأول: فهو واضح إذ لا يمكن إحرازه بين المتشععه في جميع الأزمنه و العصور.

المحل النجس بتلك الغسله، وكذا إذا كان جزء من الثوب نجسا فغسل مجموعه فلا يقال إن المقدار الطاهر تنجس بهذه الغسله فلا- تكفيه، بل الحال كذلك إذا ضم مع المتنجس شيئا آخر طاهرا وصب الماء على المجموع، فلو كان واحد من أصابعه نجسا فضم إليه البقيه و أجرى الماء عليها بحيث وصل الماء الجارى على النجس منها إلى البقيه ثم انفصل تطهر بطهره، وكذا إذا كان زنده نجسا فأجرى الماء عليه فجرى على كفه ثم انفصل، فلا يحتاج إلى غسل الكف لوصول ماء الغساله إليها، وهكذا. نعم لو طفر الماء من المتنجس حين غسله على محل طاهر من يده أو ثوبه يجب غسله بناء على نجاسه الغساله، وكذا لو وصل بعد ما انفصل عن المحل إلى طاهر منفصل، والفرق أن المتصل بالمحل النجس يعد معه مغسولا واحدا بخلاف المنفصل.

مسأله ٤٠: إذا أكل طعاما نجسا فما يبقى منه بين أسنانه باق على نجاسته

[٣٤٧] مسأله ٤٠: إذا أكل طعاما نجسا فما يبقى منه بين أسنانه باق على نجاسته، و يطهر بالمضمضه (١)، وأما إذا كان الطعام طاهرا فخرج دم من بين أسنانه فإن لم يلاقه لا يتنجس وإن تبلل بالرقيق الملاقي للدم، لأن الرقيق لا يتنجس بذلك الدم، وإن لاقاه ففي الحكم بنجاسته إشكال، من حيث إنه لاقى و أما الأمر الثانى: فمن المحتمل قويا أن يكون مدركها عدم انفعال الماء القليل بالملاقاه مطلقا، أو فى خصوص مقام التطهير، أو ما بنى عليه الماتن قدس سرّه أو طهارته تبعاً، أو طهاره الغساله بعد الانفصال، أو طهاره الغساله المتعقبه لطهاره المحل مطلقا.

و من هنا لا- يكون لذلك محمل صحيح إلا- ما قويناه من عدم انفعال الماء القليل بالملاقاه إما مطلقا أو فى خصوص موارد التطهير به، وبذلك يظهر أنه لا فرق بين أن يكون المحل الطاهر الواصل اليه الماء متصلا أو منفصلا.

هذا إذا وصل الماء الى باطنه و إلا فلا يحكم إلا بطهاره ظاهره.

النجس في الباطن، لكن الأحوط الاجتناب عنه(١)، لأن القدر المعلوم أن النجس في الباطن لا ينجس ما يلاقيه مما كان في الباطن لا- ما دخل إليه من الخارج، فلو كان في أنفه نقطه دم لا- يحكم بتنجس باطن الفم و لا- يتنجس رطوبته، بخلاف ما إذا أدخل إصبعه فلاقتة، فإن الأحوط غسله.

مسألة ٤١: آليات التطهير كاليد و الظروف الذي يغسل فيه تطهر بالتبع

[٣٤٨] مسألة ٤١: آليات التطهير كاليد و الظروف الذي يغسل فيه تطهر بالتبع، فلا حازه إلى غسلها(٢)، و في الظرف لا يجب غسله ثلاث مرات(٣)، لا بأس بتركه لما بنينا عليه من أنه لا دليل على نجاسة الدم في الباطن.

و عليه فلا- فرق بين أن يكون الملاقي له فيه من الباطن أو من الخارج. نعم إذا خرج من الباطن و كان حاملا لعين الدم حكم بنجاسته، و بذلك يظهر حال ما بعده.

قد مرّ الاشكال بل المنع في الطهاره بالتبع في المسألة(٢٠) من هذا الفصل. نعم إن الآله كاليد أو الظرف أو نحوهما تطهر بالغسل تبعا للمغسول لا أنها تطهر بدون الغسل تبعا له، و أما إذا لم تغسل خلال عمليه الغسل فيجب غسلها مستقلا، هذا إنما يتم بناء على ما قويناه من عدم انفعال الماء القليل بالملاقاه مطلقا أو في خصوص مقام التطهير، و أما على القول بانفعال الماء القليل حتى في المقام فلا- يمكن الحكم بطهاره الآله بانغسالها تبعا للمغسول لأن الماء نجس على الفرض قبل انغسالها به فلا يصلح أن يكون مطهرا لها، و أما كونه مطهرا للمغسول فهو بملا-ك أنه لم يكن نجسا قبل عمليه الغسل و إنما تنجس من خلال العمليه و هو لا يضّر على هذا القول.

بل الظاهر وجوب التثليث إذا كان إناء بلا- فرق بين كونه نجسا قبل عمليه الغسل أو تنجس خلال هذه العمليه لإطلاق الموثقه، فإن موضوع وجوب التثليث فيها الاناء المتنجس و لا فرق بين أن يكون تنجسه من خلال العمليه أو قبلها، و أما ما ذكره الماتن قدس سرّه من الفرق بينهما فهو مبنى على ما يراه من أن تنجسه إذا كان من خلال

بخلاف ما إذا كان نجسا قبل الاستعمال فى التطهير، فإنه يجب غسله ثلاث مرات كما مر.

الثانى من المطهرات: الأرض

إشاره

الثانى من المطهرات: الأرض، وهى تطهر باطن القدم و النعل بالمشى عليها أو المسح بها بشرط زوال عين النجاسه إن كانت، و الأحوط الاقتصار على النجاسه الحاصله (١) بالمشى على الأرض النجسه دون ما حصل من الخارج، و يكفى مسمى المشى أو المسح، و إن كان الأحوط (٢) المشى خمس العمليه فقط طهر بالتبع و ما دلّ على ذلك يكون مقيدا لإطلاق الموثقه. و لكن قد عرفت أنه لا دليل على الطهاره التبعيه، و عليه فلا بدّ من التثليث فى كلا الموردين.

نعم إذا لم يكن الظرف إناء فيكفى فيه مره واحده و إن كان بالماء القليل. نعم إذا كان المغسول من المنتجس الثانى دون الأول لم يكن منجسا لملاقه كالظرف بناء على ما قويناه من أن المنتجس الثانى لا يكون منجسا، و على هذا فالظرف محكوم بالطهاره.

بل هو الأقوى لاختصاص روايات الباب بالنجاسه الحاصله بالمشى على الأرض النجسه، و أما التعدى فبحاجه الى قرينه، و مجرد أن المرتكز لدى العرف عدم الفرق بينها و بين النجاسه الآتية من الخارج فى مستوى النجاسه لا يصلح أن يكون قرينه على التعدى لخصوصيته فى المقام و هى أن مطهرية الأرض تكون على خلاف القاعده و المرتكز فى الأذهان، فإذا ن احتمال اختصاص مطهريتها بخصوص النجاسه الحاصله بالمشى عليها دون الآتية من الخارج موجود فى الواقع و لو لمصلحه التسهيل، و معه لا يمكن التعدى، فلا بدّ من الاقتصار على موردها فإن إسراء الحكم منه الى مورد آخر يكون على خلاف الارتكاز.

هذا إذا زالت العين أو أثرها بذلك، و أما إذا لم تزل فلا بدّ من المشى أو المسح بمقدار يوجب الازاله، فإن الاستفادة من الروايات بمناسبه الحكم

عشره خطوه، و في كفايه مجرد المماسه من دون مسح أو مشى إشكال(١)، و كذا في مسح التراب عليها، و لا فرق في الأرض بين التراب و الرمل و الحجر الأصلي، بل الظاهر كفايه المفروشه بالحجر بل بالآجر و الجص و النوره، نعم يشكل كفايه المطلى بالقيير(٢) أو المفروش باللوح من الخشب مما لا- يصدق عليه اسم الأرض، و لا- إشكال في عدم كفايه المشى على الفرش و الحصير و البوارى و على الزرع و النباتات إلا أن يكون النبات قليلا بحيث لا يمنع من صدق المشى على الأرض، و لا يعتبر أن تكون في القدم أو النعل رطوبه، و لا- زوال العين بالمسح أو المشى و إن كان أحوط، و يشترط طهاره الأرض و جفافها، نعم الرطوبه الغير المسريه غير مضره(٣)، و يلحق بباطن القدم و الموضوع الارتكازيه و من نصّ صحيحه زراره إناطه الحكم بالطهاره على زوال العين و أثرها، و على هذا فالتحديد الوارد في صحيحه الأحوال ب(خمسه عشر أذرع) (١) مبنّى على الغالب و ليس حقيقيا، و لا يمكن أن يجعل لذلك ضابطا كليًا، فإن إزاله العين أو أثرها عن باطن القدم أو النعل أو نحو ذلك تختلف باختلاف النجاسه كما و كيفا و باختلاف الأرض صلبه و رخوه و باختلاف الأشخاص.

بل لا إشكال في عدم الكفايه لأن مطهره الأرض تكون على خلاف القاعده المرتكزه لدى العرف و العقلاء، فلا بدّ من الاقتصار على المقدار المتيقّن من مورد النصوص و بذلك يظهر عدم كفايه مسح التراب عليها.

الأظهر عدم الكفايه فإن المستفاد من الروايات عرفا بمناسبه الحكم و الموضوع أن المطهر هو المشى على الأرض أو المسح بها مباشره، غايه الأمر أنه لا فرق بين أن يكون المشى على جزء الأرض مباشره في مكانه الطبيعي أو المنتقل اليه، و بذلك يظهر حال عدم كفايه المشى على الفرش و الحصير و نحوهما.

العبره إنما هي بيبوسه الأرض و جفافها، فإن كانت يابسه كانت مطهره

ص: ١٦٣

و النعل حواشيها بالمقدار المتعارف مما يلتزق بها من الطين و التراب حال المشى، و فى إلحاق ظاهر القدم أو النعل بباطنهما إذا كان يمشى بها لا عوجاج فى رجله وجه قوى، و إن كان لا يخلو عن إشكال، كما ان إلحاق الركبتين و اليدين (١) بالنسبه إلى من يمشى عليهما أيضا مشكل، و كذا نعل الدابه و كعب عصا الأعرج و خشبه الأقطع، و لا فرق فى النعل بين أقسامها من المصنوع من الجلود و القطن و الخشب و نحوها مما هو متعارف، و فى الجورب إشكال (٢) إلا إذا تعارف لبسه بدلا عن النعل، و يكفى فى حصول الطهاره زوال عين النجاسه و إن بقى أثرها من اللون و الرائحه، بل و كذا الأجزاء الصغار التى لا تتميز كما فى الاستنجاء بالأحجار (٣)، لكن الأحوط و إلا فلا.

الظاهر عدم الإلحاق، لأن التعدى من مورد الروايات الى مثل هذا المورد بحاجه الى قرينه و لا قرينه لا فى نفس هذه الروايات من عموم أو تعليل أو ارتكاز، و لا قامت قرينه من الخارج، فإذن لا بدّ من الاقتصار على موردها. و من هنا يظهر حكم نعل الدابه و كعب عصا الأعرج و خشبه الأقطع.

الأظهر عدم الاشكال فيه لإطلاق الروايات و شمولها لما إذا كان المشى بالجورب و لا فرق فيه بين أن يكون لبسه متعارفا بدلا عن النعل أو لا، إذ لا عبره بالتعارف فإن العبره إنما هى بإطلاق الروايات و إن لم يكن متعارفا فى الخارج كالمشى بظاهر القدم أو النعل.

فى إلحاق المقام بمسأله الاستنجاء بالأحجار إشكال بل منع، فإن فى مسأله الاستنجاء قد حدّد الشارع موضوع الحكم بالطهاره بالمسح بثلاثه أحجار دون أكثر منها، فإذا بقيت الأجزاء الصغار بعد المسح بها فهى معفو عنها، و أما فى المقام فلم يحدّد الشارع المسح بالأرض أو المشى عليها كما و لا كيفا، و مقتضى

اعتبار زوالها كما أن الأحوط زوال الأجزاء الأرضية اللاصقة بالنعل و القدم، و إن كان لا يعد طهارتها أيضا.

مسألة ٤٢: إذا سرت النجاسة إلى داخل النعل لا تطهر بالمشى

[٣٤٩] مسألة ٤٢: إذا سرت النجاسة إلى داخل النعل لا تطهر بالمشى، بل في طهاره باطن جلدها إذا نفذت فيه إشكال و إن قيل بطهارته بالتبع.

مسألة ٤٣: في طهاره ما بين أصابع الرجل إشكال

[٣٥٠] مسألة ٤٣: في طهاره ما بين أصابع الرجل إشكال (١)، و أما اخصم القدم فإن وصل إلى الأرض يطهر، و إلا فلا، فاللازم وصول تمام الأجزاء النجسه إلى الأرض، فلو كان تمام باطن القدم نجسا و مشى على بعضه لا يطهر الجميع بل خصوص ما وصل إلى الأرض.

مسألة ٤٤: الظاهر كفايه المسح على الحائط

[٣٥١] مسألة ٤٤: الظاهر كفايه المسح على الحائط، و إن كان لا يخلو عن إشكال (٢).

مسألة ٤٥: إذا شك في طهاره الأرض يبنى على طهارتها

[٣٥٢] مسألة ٤٥: إذا شك في طهاره الأرض يبنى على طهارتها، فتكون مطهره إلا إذا كانت الحاله السابقه نجاستها، و إذا شك في جفافها لا. تكون الروايات إناطه الحكم بالطهاره بزوال العين أو الأثر، بل صحيحه زواره ناصه في ذلك، و عليه فالأجزاء الصغار المتخلفه إذا أمكن إزالتها بالمشى عليها أو المسح بها عاده و نوعا وجبت و لم تكن مغفوا عنها كما في أحجار الاستنجاء، و إن لم يمكن إزالتها عاده و نوعا به لم تجب.

لا وجه للإشكال فإن ما بين الأصابع إن وصل الى الأرض طهر بزوال العين أو أثرها بالمسح بها أو المشى عليها و إن لم يصل إليها لم يطهر.

الظاهر أنه لا إشكال في الكفايه فإن المسح أو المشى لا محاله يكون على جزء من الأرض غايه الأمر قد يكون على جزئها في مكانه الطبيعي و قد يكون على جزئها في مكانه الانتقالى و كلاهما جزء الأرض.

مطهره إلا مع سبق الجفاف فيستصحب.

مسألة ٤٦: إذا علم وجود عين النجاسة أو المتنجس لا بد من العلم بزوالها

[٣٥٣] مسألة ٤٦: إذا علم وجود عين النجاسة أو المتنجس لا بد من العلم بزوالها، وأما إذا شك في وجودها فالظاهر كفايه المشى (١) وإن لم يعلم بزوالها على فرض الوجود.

مسألة ٤٧: إذا كان في الظلمه و لا يدري أن ما تحت قدمه أرض أو شيء آخر من فرش و نحوه لا يكفي المشى عليه

[٣٥٤] مسألة ٤٧: إذا كان في الظلمه و لا يدري أن ما تحت قدمه أرض أو شيء آخر من فرش و نحوه لا يكفي المشى عليه، فلا بد من العلم بكونه أرضاً، بل إذا شك في حدوث فرش أو نحوه بعد العلم بعدمه يشكل الحكم بمطهريته (٢) أيضاً.

مسألة ٤٨: إذا رقع نعله بوصله طاهره فتنجست تطهر بالمشى

[٣٥٥] مسألة ٤٨: إذا رقع نعله بوصله طاهره فتنجست تطهر بالمشى. و أما إذا رقعها بوصله متنجسه ففي طهارتها إشكال (٣)، لما مر من الاقتصاد على بل الظاهر عدم الكفايه لأن استصحاب عدم وجودها في الأرض لا يثبت المماسه بينها و بين القدم التي هي موضوع الحكم بالطهاره إلا على القول بالأصل المثبت.

بل لا يمكن الحكم بمطهريته كما هو الحال في الفرض الأول لعدم إحراز المشى على الأرض، لأن استصحاب بقاء كون ما تحت قدمه أرضاً لا يثبت المشى عليها إلا على القول بالأصل المثبت، كما أن استصحاب كون المشى قبل ذلك مشياً على الأرض و الآن كما كان لا يجرى، لأنه من الاستصحاب في الموضوع المعلق، و عليه فلا وجه لإشكال الماتن قدس سرّه في الحكم بالمطهريته في هذا الفرض و عدم إشكاله في الفرض الأول مع أنه لا فرق بين الفرضين و كلاهما من واد واحد.

الظاهر عدم الطهاره لما مرّ من اختصاص الحكم بالنجاسه الحاصله بالمشى على الأرض النجسه و لا يعمّ النجاسه الجائيه من الخارج.

الثالث من المطهرات: الشمس

اشاره

الثالث من المطهرات: الشمس، وهي تطهر الأرض و غيرها من كل ما لا ينقل، كالأبنيه و الحيطان و ما يتصل بها من الأبواب و الأخشاب (١) و الأوتاد على الأحوط، و لا يبعد عدم مطهرية الشمس لها و لما بعدها، فإن عمده الدليل على مطهريتها صحيحه زراره: (قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن البول يكون على السطح أو فى المكان الذى يصلّى فيه فقال: إذا جففته الشمس فصلّ عليه فهو طاهر). (١) و دلالة هذه الصحيحه على أصل مطهرية الشمس محل إشكال و تأمل بلحاظ أنه علق فيها جواز الصلاه فى المكان المزبور على صيرورته جافاً و يابساً بالشمس، فلو كنّا نحن و هذه الجملة فهى لا تدلّ على أكثر من أن المكان المزبور إذا جفّ فلا- مانع من الصلاه فيه، إذ لا- يعتبر أن تكون الصلاه فى المكان الطاهر شرعاً، و لذا لا يفهم العرف منها خصوصيه للشمس. و أما قوله عليه السلام: (فهو طاهر) فيما أنه بمثابة التعليل لجواز الصلاه فيه بعد جفافه لعدم كون صحه الصلاه مشروطه بكون مكانها طاهراً شرعاً، فلا محاله يكون بمعنى التنظيف إذ لا معنى لتعليل الأمر بالصلاه فيه بكونه طاهراً شرعاً بعد ما لم تكن الطهاره الشرعيه معتبره فيه، بل تكفى صيرورته جافاً بحيث لا تسرى نجاسته الى المصلّى. نعم لو لم تكن الصحيحه بهذه الصيغه بل كانت بصيغه أخرى مثل: (إذا جففته الشمس فهو طاهر) أو نحوها لدلت على مطهريتها، و أما بهذه الصيغه فلا تدل عليها.

فالتنتيجه: إن المقتضى لمطهرية الشمس قاصر فى نفسه، فحينئذ تكون مطهريتها مبنيه على الاحتياط، و مع التنزل عن ذلك فلا بدّ من الاقتصار على مورد الصحيحه و هو المكان أو السطح، و بما أنه لا- يحتمل خصوصيه لهما فتدلّ الصحيحه على مطهرية الشمس للأرض فقط، و أما ما يتصل بها من الأبواب و الأوتاد و الأخشاب و الأشجار و النباتات و نحو ذلك فلا يمكن الحكم بمطهريتها له، لأن

ص: ١٤٧

و الأشجار و ما عليها من الأوراق و الثمار و الخضروات و النباتات ما لم تقطع و إن بلغ أو ان قطعها بل و إن صارت يابسه ما دامت متصله بالأرض أو الأشجار، و كذا الظروف المثبتة فى الأرض أو الحائط، و كذا ما على الحائط و الأبنيه مما طلى عليها من جص و قير و نحوهما، عن نجاسه البول بل سائر النجاسات و المتنجسات، و لا تطهر من المنقولات إلا الحصر و البوارى، فإنها تطهرهما أيضا على الأقوى. و الظاهر أن السفينه و الطزاده من غير المنقول، و فى الكارى و نحوه إشكال، و كذا مثل الجلابيه و القفّه، و يشترط فى تطهيرها أن يكون فى المذكورات رطوبه مسريه (١) و أن تجففها بالإشراق عليها بلا حجاب عليها كالغيم و نحوه و لا- على المذكورات، فلو جفت بها من دون إشراقها و لو بإشراقها على ما يجاورها أو لم تجف أو كان الجفاف بمعونه الريح لم تطهر، نعم الظاهر أن الغيم الرقيق أو الريح اليسير على وجه يستند التجفيف إلى الشمس و إشراقها لا يضر، و فى كفايه إشراقها على المرآه مع وقوع عكسه على الأرض إشكال (٢).

مطهريتها كمطهرية الأرض، و بما أنها تكون على خلاف القاعده و الارتكاز العرفى فالتعدى عن موردها الى سائر الموارد بحاجه الى قرينه لا- قرينه عليه لا فى نفس الصحيحه و لا قامت من الخارج. و بذلك يظهر حال السفينه و الطزاده و نحوهما فضلا عن المنقولات حتى الحصر و البوارى.

فى اعتبار الرطوبه المسريه إشكال بل منع لأن العبره إنما هى بصحه إسناد الجفاف و اليبوسه الى الشمس و تكفى فى صحته الرطوبه فى الجملة و إن لم تكن مسريه.

بل لا إشكال فى عدم الكفايه.

مسألة ٤٩: كما تطهر ظاهر الأرض كذلك باطنها المتصل بالظاهر النجس

[٣٥٦] مسألة ٤٩: كما تطهر ظاهر الأرض كذلك باطنها المتصل بالظاهر النجس بإشراقها عليه و جفافه بذلك، بخلاف ما إذا كان الباطن فقط نجسا أو لم يكن متصلا بالظاهر بأن يكون بينهما فصل بهواء أو بمقدار طاهر أو لم يجف أو جف بغير الإشراق على الظاهر أو كان فصل بين تجفيفها للظاهر و تجفيفها للباطن كأن يكون أحدهما في يوم و الآخر في يوم آخر، فإنه لا يطهر في هذه الصور.

مسألة ٥٠: إذا كانت الأرض أو نحوها جافة و أريد تطهيرها بالشمس يصب عليها الماء الطاهر أو النجس

[٣٥٧] مسألة ٥٠: إذا كانت الأرض أو نحوها جافة و أريد تطهيرها بالشمس يصب عليها الماء الطاهر أو النجس أو غيرها مما يورث الرطوبة فيها حتى تجففها.

مسألة ٥١: ألحق بعض العلماء البيدر الكبير بغير المنقولات

[٣٥٨] مسألة ٥١: ألحق بعض العلماء البيدر الكبير بغير المنقولات، و هو مشكل.

مسألة ٥٢: الحصى و التراب و الطين و الأحجار و نحوها ما دامت واقعه على الأرض هي في حكمها

[٣٥٩] مسألة ٥٢: الحصى و التراب و الطين و الأحجار و نحوها ما دامت واقعه على الأرض هي في حكمها، و إن أخذت منها لحقت بالمنقولات، و إن أعيدت عاد حكمها، و كذا المسمار الثابت في الأرض أو البناء ما دام ثابتا يلحقه الحكم، و إذا قلع يلحقه حكم المنقول، و إذا أثبت ثانيا يعود حكمه الأول، و هكذا فيما يشبه ذلك.

مسألة ٥٣: يشترط في التطهير بالشمس زوال عين النجاسة إن كان لها عين

[٣٦٠] مسألة ٥٣: يشترط في التطهير بالشمس زوال عين النجاسة إن كان لها عين.

مسألة ٥٤: إذا شك في رطوبه الأرض حين الإشراق أو في زوال العين بعد العلم بوجودها أو في حصول الجفاف

[٣٦١] مسألة ٥٤: إذا شك في رطوبه الأرض حين الإشراق أو في زوال العين بعد العلم بوجودها أو في حصول الجفاف أو في كونه بالشمس أو غيرها أو بمعونه الغير لا يحكم بالطهاره، و إذا شك في حدوث المانع عن

الإشراق من ستر و نحوه بينى على عدمه على إشكال تقدم نظيره (١) فى مطهره الأرض.

مسألة ٥٥: الحصر يطهر بإشراق الشمس (٢) على أحد طرفيه طرفه الآخر

[٣٦٢] مسألة ٥٥: الحصر يطهر بإشراق الشمس (٢) على أحد طرفيه طرفه الآخر، و أما إذا كانت الأرض التى تحته نجسه فلا تطهر بتبعيته و إن جفت بعد كونها رطبه، و كذا إذا كان تحته حصر آخر، إلا إذا خيط به على وجه يعدان معا شيئا واحدا، و أما الجدار المتنجس إذا أشرقت الشمس على أحد جانبيه فلا يبعد طهاره جانبه الآخر إذا جف به، و إن كان لا يخلو عن إشكال (٣)، و أما إذا أشرقت على جانبه الآخر أيضا فلا إشكال.

الرابع: الاستحالة

الرابع: الاستحالة، و هى تبدل حقيقه الشىء و صورته النوعيه إلى صورته أخرى، فإنها تطهر النجس بل و المتنجس كالعذره تصير ترابا، و الخشبه المتنجسه إذا صارت رمادا، و البول أو الماء المتنجس بخارا، و الكلب ملحا و هكذا، كالنطفه تصير حيوانا، و الطعام النجس جزءا من الحيوان، و أما تبدل الأوصاف و تفرق الأجزاء فلا- اعتبار بهما، كالحنطه إذا صارت طحينا أو عجينا أو خبزا، و الحليب إذا صار جبنا و فى صدق الاستحاله على صيروره الخشب فحما تأمل (٤)، و كذا فى صيروره الطين بل لا إشكال فى الحكم بعدم الطهاره، لأن استصحاب عدم المانع من إشراقها لا يثبت إشراقها عليه مباشره إلا على القول بالأصل المثبت، كما مرّ فى مطهره الأرض.

تقدّم أنه لا يطهر بذلك بل يبقى على نجاسته الى أن يغسل.

الأظهر عدم طهاره جانبه الآخر.

الظاهر أن الاستحاله لا تتحقق فيه و لا فيما بعده لأن الاستحاله عباره عن

خزفا أو آجرا،و مع الشك فى الاستحاله لا يحكم بالطهاره(١).

تحوّل الشىء عن صورته النوعيه الى صورته نوعيه أخرى تباينها بصوره أساسيه، كتحوّل العذره دودا و الكلب الميت ترابا و المنى حيوانا و هكذا،و أما الفحم فهو الخشب المحروق و ليس حقيقه أخرى.

هذا إذا كانت الشبهه موضوعيه لاستصحاب عدم استحالتة و بذلك يحرز الموضوع و يترتب عليه حكمه و هو النجاسه.

و أما اذا كانت الشبهه مفهوميه، كما إذا كان منشأ الشك فى استحاله شىء و عدمها الشك فى سعه مفهومه و ضيقه، كما إذا شككنا فى أن العذره موضوعه لمعنى وسيع يشمل العذره المحروقه أو أنها موضوعه لمعنى ضيق لا يشملها،أو شككنا فى أنّ الخشب موضوع لمعنى وسيع يشمل الخشب المحروق أو لمعنى ضيق لا- يشمل،ففى مثل ذلك يكون بقاء الموضوع فى هذا الحال منوط بأن الخصوصيه المفقوده من العذره المحروقه أو الخشب المحروق بنظر العرف بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تكون من حالات الموضوع أو من مقوماته،فعلى الأول:

يكون الموضوع باقيا،فإذا شك فى بقاء حكمه فلا مانع من استصحاب بقائه من هذه الناحيه،و لكنه لا يجرى من ناحيه أخرى و هى أن هذا الاستصحاب معارض باستصحاب عدم الجعل،فيرجع الى أصله الطهاره.و على الثانى:فلا- يبقى حتى يجرى الاستصحاب فالمرجع حيثئذ هو أصله الطهاره،و لا فرق فى ذلك بين أن تكون كلمه(العذره)-مثلا-موضوعه لمعنى وسيع أو ضيق،فيمكن أن تكون موضوعه لمعنى ضيق فمع ذلك تكون الخصوصيه المفقوده بنظر العرف بمناسبه الحكم و الموضوع من الخصوصيات غير المقومه،و يمكن أن تكون موضوعه لمعنى وسيع و مع ذلك تكون الخصوصيه المفقوده بنظرهم من الخصوصيات المقومه،و النكته فى ذلك:أنّ نظر العرف و مدى تشخيصه بمناسبه الحكم

الخامس: الانقلاب، كالخمر ينقلب خلا فإنه يطهر، سواء كان بنفسه أو بعلاج كالقاء شيء من الخل أو الملح فيه، سواء استهلك أو بقي على حاله، و يشترط في طهاره الخمر بالانقلاب عدم وصول نجاسه خارجيه إليه، فلو وقع فيه حال كونه خمرا شيء من البول أو غيره أو لاقى نجسا لم يطهر بالانقلاب (١).

و الموضوع هو المتبّع في بقاء الموضوع في القضية المستصحبه، فقد تكون الخصوصيه المأخوذه في موضوع الحكم في مقام الجعل بنظره غير دخيله فيه بقاء و من حالاته و جهاته التعليليه لا من مقوماته و جهاته التقيديه في هذه المرحله، و على هذا فلا مانع من كون الخصوصيه مأخوذه في المعنى الموضوع له اللفظ وضعا و غير دخيله في بقاء الحكم الثابت له و تكون بنظر العرف و مدى تشخيصه بمناسبه الحكم و الموضوع من حالات الموضوع لا من مقوماته و من جهاته التعليليه دون التقيديه.

فالتنتيجه: إن القول بأن الاستصحاب لا يجرى في الشبهات المفهوميه لا في الموضوع و لا في الحكم لا يتم على إطلاقه، و بذلك يظهر أن ما ذكره الماتن قدس سرّه من عدم الحكم بالطهاره لا يتم في الشبهه المفهوميه فإن المرجع فيها أصله الطهاره.

بل الظاهر الطهاره إذا انعدم ما وقع فيه من النجس كالبول أو نحوه و استهلك قبل صيرورته خلا، و هذا ليس من جهه أنّ الروايات الدالّه على طهاره الخمر بانقلابها خلا مطلقه و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين إصابتها النجاسه من الخارج و عدمها، و ذلك لأنه لا- إطلاق لها من هذه الجهه، فإنها ناظره الى أن نجاستها الذاتيه ترتفع بانقلابها خلا، و أما إذا فرضنا أنها متنجسه بنجاسه عرضيه أيضا فهي لا تدلّ على ارتفاعها بذلك و لا نظر لها الى هذه الجهه أصلا، بل هي باقيه بقاء موضوعها، فالخلّ و إن كان طاهرا ذاتا و لم يكن نجسا بنجاسه الخمر إلاّ أنّه نجس بنجاستها

مسأله ٥٦: العنب أو التمر الممتنجس إذا صار خلا لم يطهر

[٣٦٣] مسأله ٥٦: العنب أو التمر الممتنجس إذا صار خلا لم يطهر، وكذا إذا صار خمرا ثم انقلب خلا (١).

مسأله ٥٧: إذا صب في الخمر ما يزيل سكره لم يطهر

[٣٦٤] مسأله ٥٧: إذا صب في الخمر ما يزيل سكره لم يطهر وبقى على حرمة (٢).

العرضيه، بل من جهه أن عين النجس كالخمر لا تقبل نجاسه أخرى عرضيه لكي يقال أنها لا ترتفع بالانقلاب.

في إلحاق ذلك بما إذا صار العنب أو التمر الممتنجس خلا إشكال بل منع؛ لأن عدم طهاره العنب أو التمر الممتنجس بصيرورته خلا- يكون على القاعده، لأن موضوع النجاسه و هو الجامع بين الحالتين باق و الدليل على الطهاره في المقام غير موجود، و هذا بخلاف ما إذا صار العنب أو التمر الممتنجس خمرا ثم انقلب خلا- فإنه بصيرورته خمرا لم تبق نجاسته العرضيه لعدم بقاء موضوعها فإن موضوعها هو الشيء الطاهر بالذات، و الفرض أن الخمر نجس بالذات و العين فلا- يعقل اتصافها بالنجاسه العرضيه، فإن المتّصف بها- كما عرفت- ما كان طاهرا بالذات و أما ما كان نجسا بالذات فلا موضوع لها فيه، و على هذا فإذا انقلب هذا الخمر خلا حكم بالطهاره لأنه مشمول للروايات الدالّه على طهارته بالانقلاب لفرض أن موضوعها الخمر المنقلب خلا، و لا فرق بين أن يكون مأخوذا من العنب أو التمر الممتنجس أو من الطاهر بعد فرض أنّ النجاسه العرضيه تنتفي بانتفاء موضوعها.

في إطلاق الحكم بعدم الطهاره إشكال بل منع، فإن إزاله السكر عن الخمر تاره تستند الى عامل كميّ و أخرى الى عامل كيفيّ:

فعلى الأول: فذهاب السكر عنه بملاك مغلوبيته أو اندكاه فيه و بذلك يفقد خاصّته الأساسيه و هي السكر مع أن عينه موجوده فيه في ضمن أجزائه المتفكّكه و المنتشره و لم ينقلب الى شيء آخر أو انقلب ذلك المائع مع ما فيه من الخمر اليه

مسألة ٥٨: بخار البول أو الماء المتنجس طاهر

[٣٦٥] مسألة ٥٨: بخار البول أو الماء المتنجس طاهر، فلا بأس بما يتقاطر من سقف الحمام إلا مع العلم بنجاسه السقف.

مسألة ٥٩: إذا وقعت قطره خمر في حب خل و استهلكت فيه لم يطهر و تنجس الخل

[٣٦٦] مسألة ٥٩: إذا وقعت قطره خمر في حب خل و استهلكت فيه لم يطهر و تنجس الخل، إلا- إذا علم انقلابها خلا(١) بمجرد الوقوع فيه.

كما إذا كان العامل المذكور كمياً و كيفياً معا إلا أن المنقلب اليه قد ظلّ على نجاسته لأن المتنجس لا يطهر إلا بالاستحالة دون الانقلاب، و الروايات لا تشمل المقام، إذ غايه ما تدلّ على تلك الروايات أنّ الخمر المغلوب أو المستهلك يطهر بالانقلاب دون المتنجس به.

و على الثاني: فبما أن إزاله السكر عن الخمر كانت بالتأثير و هو العامل الكيفي فهي بالطبع تكون ملازمه لانقلابها و تبدّلها الى مائع آخر، لأنّ مادّه السكر مقومه للخمر و ذاته لها و زوالها عن الخمر حقيقه ملازم لزوال خمريتها و تبدّلها مائعا آخر، و على هذا فلا مانع من الحكم بطهارته بمقتضى إطلاق صحيحه على بن جعفر عليه السلام التي أنيط الحكم بالطهاره و نفى البأس فيها بذهاب السكر عنه، فإذا ن العبره إنما هي بذهاب السكر عن الخمر و إن كان بعلاج خارجي لعدم تقييده بما إذا كان بنفسه كما هو الحال في فرض انقلابه خلا- فإنه لا- فرق بين أن يكون بعلاج خارجي أو بنفسه لإطلاق الدليل. فالنتيجه: إن الاستفادة من مجموع روايات الباب أن ارتفاع النجاسه و الحرمة عن الخمر منوط بأحد أمور:

الأول: انقلابه خلا بنفسه أو بعامل خارجي.

و الآخر: ذهاب اسمه و تحوّل الى مائع آخر بنفسه أو بعلاج من الخارج خلا كان أو غيره.

و الثالث: ذهاب سكره بنفسه أو بعامل كيفي.

لا أثر لانقلابها خلا لأنه لا يوجب طهاره الخلّ بعد تنجسه بمجرد وقوع

[٣٦٧] مسألة ٦٠: الانقلاب غير الاستحالة، إذ لا يتبدل فيه الحقيقه النوعيه بخلافها، و لذا لا يطهر المتنجسات به و تطهر بها.

مسألة ٦١: إذا تنجس العصير بالخمير ثم انقلب خمرا و بعد ذلك انقلب الخمر خلا لا يبعد طهارته

[٣٦٨] مسألة ٦١: إذا تنجس العصير بالخمير ثم انقلب خمرا و بعد ذلك انقلب الخمر خلا لا يبعد طهارته، لأن النجاسه العرضيه صارت ذاتيه بصيرورته خمرا، لأنها هي النجاسه الخمريه، بخلاف ما إذا تنجس العصير (١) بسائر النجاسات، فإن الانقلاب إلى الخمر لا يزيلها و لا يصيرها ذاتيه، فأثرها باق بعد الانقلاب أيضا.

مسألة ٦٢: تفرق الأجزاء بالاستهلاك غير الاستحالة

[٣٦٩] مسألة ٦٢: تفرق الأجزاء بالاستهلاك غير الاستحالة، و لذا لو وقع مقدار من الدم فى الكر و استهلك فيه يحكم بطهارته، لكن لو أخرج الدم من الماء بآله من الآلات المعدّه لمثل ذلك عاد إلى النجاسه، بخلاف الاستحالة فإنه إذا صار البول بخارا ثم ماء لا- يحكم بنجاسته، لأنه صار حقيقه أخرى، نعم لو فرض صدق البول عليه يحكم بنجاسته بعد ما صار ماء، و من ذلك يظهر حال عرق بعض الأعيان النجسه أو المحرمه مثل عرق لحم الخنزير أو عرق العذره أو نحوهما، فإنه إن صدق عليه الاسم السابق و كان فيه آثار ذلك الشىء و خواصه يحكم بنجاسته أو حرمة، و إن لم يصدق عليه ذلك الاسم بل عد حقيقه أخرى ذات أثر و خاصيه أخرى يكون طاهرا و حلالا، و أما نجاسه قطره الخمر فيه فإن انقلابها خلا يؤدي الى ارتفاع نجاستها الذاتيه بمقتضى الروايات المتقدمه و الفرض أنها لا تدلّ على مطهرتها غيرها و عليه فالخل كما أنه محكوم بالنجاسه فى فرض استهلاكها فيه كذلك محكوم فى فرض انقلابها خلا.

تقدّم حكم ذلك فى المسألة الأولى.

عرق الخمر فمن جهة أنه مسكر مائع، و كل مسكر نجس (١).

مسألة ٦٣: إذا شك في الانقلاب بقي على النجاسة

[٣٧٠] مسألة ٦٣: إذا شك في الانقلاب بقي على النجاسة.

السادس: ذهاب الثلثين في العصير العنبي على القول بنجاسته بالغليان

إشارة

السادس: ذهاب الثلثين في العصير العنبي على القول بنجاسته بالغليان، لكن قد عرفت أن المختار عدم نجاسته، وإن كان الأحوط الاجتناب عنه، فعلى المختار فائده ذهاب الثلثين تظهر بالنسبة إلى الحرمة، و أما بالنسبة إلى النجاسة فتفيد عدم الإشكال لمن أراد الاحتياط، و لا فرق بين أن يكون الذهاب بالنار أو بالشمس أو الهواء، كما لا فرق في الغليان الموجب للنجاسة على القول بها بين المذكورات، كما أن في الحرمة بالغليان التي لا إشكال فيها و الحليه بعد الذهاب كذلك، أي لا فرق بين المذكورات، و تقدير الثلث و الثلثين إما بالوزن أو بالكيل أو بالمساحة (٢)، و يثبت بالعلم و بالبينة، و لا- يكفى الظن، و في خبر العدل الواحد إشكال (٣)، إلا- أن يكون في يده و يخبر بطهارته و حليته، و حينئذ يقبل قوله و إن لم يكن عادلا إذا لم يكن ممن يستحله قبل ذهاب الثلثين (٤).

و لكن تقدّم الاشكال بل المنع فيه.

الظاهر أنه بالكيل و المساحة دون الوزن، و هما تقدير واحد، و أما التقدير بالوزن فرواياته ضعيفه سندا و قابله للمناقشه دلالة، و أما مطلقات التقدير فلا يمكن حملها على التقدير بالوزن لعدم كونه أمرا متعارفا في ذلك الزمان و لا متيسرا لكل أحد فيه رغم أن طبخ العصير على الثلث لكي يصير حلالا كان أمرا متداولاً في تلك الأزمنة.

الاشكال ضعيف، بل لا يبعد حججه قول الثقة الواحده أيضا.

مجرد ذلك لا يكفي في قبول قوله فإن المستفاد من مجموع روايات

مسأله ٦٤: بناء على نجاسه العصير إذا قطرت منه قطره بعد الغليان على الثوب أو البدن أو غيرهما يطهر بجفافه أو بذهاب ثلثيه

[٣٧١] مسأله ٦٤: بناء على نجاسه العصير إذا قطرت منه قطره بعد الغليان على الثوب أو البدن أو غيرهما يطهر بجفافه أو بذهاب ثلثيه (١) بناء على ما الباب إناطه قبول قول ذي اليد في هذه المسأله بأحد أمرين؛ إما أن يكون مؤمنا و ورعا و إن لم يعلم عمله الخارجى، و إما أن يكون عمله الخارجى الشرب على الثلث و لا يستحلّه على النصف و إن لم يعرف أنه مؤمن و ورع. و الظاهر أن الثانى يرجع ملاكا الى الأول، فإن من كان عمله الخارجى على ذلك فإذا أخبر أن ما عنده قد طبخ على الثلث حصل الاطمئنان بقوله، و بذلك تمتاز هذه المسأله عن سائر المسائل، فإن ملاك حجتيه قول ذي اليد فى سائر المسائل هو الأخرى فحسب و لا يعتبر فيها شىء من هذين الأمرين.

فى الحكم بطهاره الثوب بالجفاف أو بذهاب الثلثين منع ظاهر، فإن ذهاب الثلثين على القول بنجاسته رافع لنجاسه الثلث الباقى فى الثوب لا. أنه مطهر له و بالجفاف تنتفى عين النجاسه عنه، و أما طهاره الثوب فلا إلا على القول بطهارته تبعا، و لكن تقدم أنه لا دليل على الطهاره التبعية إلا. فيما إذا قام الدليل على طهاره شىء و كانت طهارته تستلزم طهاره شىء آخر، و إلا لكانت لغوا محضا، فعندئذ يحكم بطهاره ذلك الشىء بالتبع، و هذا يعنى أن الدليل يدل على طهاره الشىء الأول بالمطابقه و على طهاره الشىء الثانى بالالتزام، و معنى هذا أن الشارع جعل الطهاره للشىء الأول و يتبعه جعل الطهاره للشىء الثانى أيضا.

و ما نحن فيه ليس كذلك، إذ لا مانع من الالتزام بطهاره الثلث الباقى فى الثوب ذاتا و نجاسته عرضا و لا يلزم من ذلك لغو، فإن اللغو إنما يلزم لو التزمنا بنجاسه الثلث الباقى عرضا مطلقا و فى تمام الموارد، فعندئذ يكون الدليل الدال على طهارته لغوا و لا يلزم من الالتزام بذلك فى بعض الموارد.

نعم لا مناص من الالتزام بالطهاره التبعية فى القدر إذ لو لم نقل بطهارته لكان

ذكرنا من عدم الفرق بين أن يكون بالنار أو بالهواء، و على هذا فالآلات المستعمله فى طبخه تطهر بالجفاف و إن لم يذهب الثتان مما فى القدر، و لا يحتاج إلى إجراء حكم التعيينه، لكن لا يخلو عن إشكال من حيث أن المحل إذا تنجس به أولا لا ينفعه جفاف تلك القطره أو ذهاب ثلثيه، و القدر المتيقن من الطهر بالتبعيه المحل المعد للطبخ مثل القدر و الآلات، لا كل محل كالثوب و البدن و نحوهما.

مسأله ٦٥: إذا كان فى الحصرم حبه أو حبتان من العنب فعصر و استهلك لا ينجس و لا يحرم بالغليان

[٣٧٢] مسأله ٦٥: إذا كان فى الحصرم حبه أو حبتان من العنب فعصر و استهلك لا ينجس و لا يحرم بالغليان، أما إذا وقعت تلك الحبه فى القدر من المرق أو غيره فغلى يصير حراما و نجسا على القول بالنجاسه (١).

مسأله ٦٦: إذا صب العصير الغالى قبل ذهاب ثلثيه

[٣٧٣] مسأله ٦٦: إذا صب العصير الغالى قبل ذهاب ثلثيه فى الذى ذهب الحكم بطهاره العصير فيه بعد ذهاب ثلثيه لغوا محضا، و لزوم اللغويه يشكل الدلاله الالتزاميه للدليل حيث أن مدلوله المطابقى لغو بدون الالتزام بمدلوله الالتزامى، و عليه فما دلّ من الدليل على طهاره العصير بعد ذهاب ثلثيه بالمطابقه يدل بالالتزام على طهاره قدره و إلا لكان مدلوله المطابقى لغوا.

و أما آلات الطبخ فلا يمكن الحكم بطهارتها بالتبع لأن ملاك الطهاره التبعيه غير متوقّف فيها و هو أنه لو لم يحكم بطهارتها لكان الحكم بطهاره الثلث الباقي لغوا محضا فإن هذا المحذور غير لازم و عليه فلا- موجب للحكم بطهارتها بل هى باقيه على نجاستها، فلو أدخلها فى القدر بعد ذهاب الثلثين لأدّت الى نجاسه ما فيه.

قد تقدّم الاشكال بل المنع فى ذلك، فإن فى داخل الحبه ليس ماء حتى يغلى و يحرم، نعم إذا خرج الماء منه بالغليان و غلى صار حراما و نجسا على القول بالنجاسه لأن موضوع الحرمة ماء العنب إذا غلى.

ثلثاه يشكل طهارته و إن ذهب ثلثا المجموع (١)، نعم لو كان ذلك قبل ذهاب ثلثيه و إن كان ذهابه قريبا فلا بأس به، و الفرق أن فى الصورة الأولى ورد العصير النجس على ما صار طاهرا فيكون منجسا له، بخلاف الثانية فإنه لم يصر بعد طاهرا فورد نجس على مثله، هذا و لو صب العصير الذى لم يغلى على الذى غلى فالظاهر عدم الإشكال فيه، و لعل السر فيه أن النجاسة العرضية صارت ذاتيه، و إن كان الفرق بينه و بين الصورة الأولى لا يخلو عن إشكال و محتاج إلى التأمل.

مسألة ٦٧: إذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان

[٣٧٤] مسألة ٦٧: إذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان لا ينجس إذا غلى بعد ذلك (٢).

بل لا إشكال فى عدم الطهاره لأن العصير المغلى الذى ذهب ثلثاه قد تنجس بالعصير المغلى الذى لم يذهب ثلثاه فيكون متنجسا بالنجاسة العرضية و لا دليل على ارتفاع تلك النجاسة بذهاب الثلثين لأن روايات الباب تدل على أن النجاسة الحاصلة للعصير بالغليان ترتفع بذهاب ثلثيه و لا- نظر لها الى ارتفاع نجاسة أخرى و من هنا يظهر الفرق بين هذه الصورة و الصورة الأخيرة التى ذكرها الماتن قدس سره فى ذيل المسألة و هو أن فى الصورة الأخيرة فالعصير الذى لم يغلى و إن تنجس بالعصير الذى غلى و لم يذهب ثلثاه إلا أنه إذا غلى صار نجسا بالذات و انتفت نجاسته العرضية بانتفاء موضوعها، لأن موضوعها الشىء الطاهر بالذات فإذا صار الشىء الطاهر بالذات نجسا بالذات فلا موضوع لها، فيكون انتفاؤها بانتفاء موضوعها، و عليه فالعصير المذكور بعد الغليان نجس بالذات فحسب و الفرض إن هذه النجاسة ترتفع بذهاب ثلثيه، فإذا كان الفرق بين صورتين واضحا و لا وجه لما ذكره الماتن قدس سره من أن الفرق بينهما لا يخلو عن إشكال.

بل ينجس إذا غلى لأن ذهاب الثلثين إنما يكون رافعا للحرمة و النجاسة-

مسألة ٦٨:العصير التمري أو الزبيبي لا يحرم و لا ينجس بالغليان

[٣٧٥] مسألة ٦٨:العصير التمري أو الزبيبي لا يحرم و لا ينجس بالغليان على الأقوى، بل مناط الحرمة و النجاسة فيهما هو الإسكار(١).

مسألة ٦٩:إذا شك في الغليان بينى على عدمه

[٣٧٦] مسألة ٦٩:إذا شك في الغليان بينى على عدمه، كما أنه لو شك في ذهاب الثلثين بينى على عدمه.

مسألة ٧٠:إذا شك في أنه حصرم أو عنب بينى على أنه حصرم

[٣٧٧] مسألة ٧٠:إذا شك في أنه حصرم أو عنب بينى على أنه حصرم.

مسألة ٧١:لا بأس بجعل الباذنجان أو الخيار أو نحو ذلك في الحب

[٣٧٨] مسألة ٧١:لا بأس بجعل الباذنجان أو الخيار(٢) أو نحو ذلك في الحب مع ما جعل فيه من العنب أو التمر أو الزبيب ليصير خلا، أو بعد ذلك قبل أن يصير خلا، و إن كان بعد غليانه أو قبله و علم بحصوله بعد ذلك.

مسألة ٧٢:إذا زالت حموضه الخل العنبي و صار مثل الماء لا بأس به

[٣٧٩] مسألة ٧٢:إذا زالت حموضه الخل العنبي و صار مثل الماء لا بأس به إلا إذا غلى فإنه لا بد(٣) حينئذ من ذهاب ثلثيه أو انقلابه خلا ثانيا(٤).

على القول بها-الحاصلتين بالغليان، و أما إذا لم يغل العصير لا بالنار و لا بالشمس و لا بنفسه و لا بالهواء فمع ذلك ذهب ثلثاه فلا أثر لذهابهما فإنه ما لم يغل لم يصير حراما و لا نجسا حتى ترتفعا بذهابهما فالسالبه بانتفاء الموضوع، و على هذا فبطبيعته الحال إذا غلى الباقي صار حراما.

قد تقدّم عدم إناطه النجاسة بالاسكار.

هذا فيما إذا لم نقل بنجاسة العصير بالغليان و أما على القول بها فلا يمكن الحكم بالطهاره، لأن روايات الباب ناظره الى ارتفاع نجاسته الذاتيه الحاصله بالغليان بذهاب ثلثيه و لا نظر لها الى ارتفاع نجاسته شىء آخر فيه بذلك و لا تدلّ على ارتفاع النجاسته بالتبع أيضا لأناط هذه الدلاله بلزوم اللغويه عند فرض عدمها و هذا المناط غير متوفر في المسأله.

لا أثر لغليان الخلل الفاسد، فإن العصير العنبي إذا غلى يحرم ما لم يذهب ثلثاه، و الفرض عدم صدقه على الخلل الفاسد.

فى حلته بانقلابه خلا قبل ذهاب ثلثيه إشكال بل منع فإنه لو قلنا بأنه

ص: ١٨٠

مسأله ٧٣: السيلان - و هو عصير التمر، أو ما يخرج منه بلا عصر - لا مانع من جعله في الأمراق

[٣٨٠] مسأله ٧٣: السيلان - و هو عصير التمر، أو ما يخرج منه بلا عصر - لا مانع من جعله في الأمراق و لا يلزم ذهاب ثلثيه كنفس التمر.

السابع: الانتقال

اشاره

السابع: الانتقال، كانتقال دم الإنسان أو غيره مما له نفس إلى جوف ما لا نفس له كالبق و القمل، و كانتقال البول إلى النبات و الشجر و نحوهما، و لا بد من كونه على وجه لا يسند إلى المتقل عنه، و إلا لم يظهر كدم العلق بعد مصه من الإنسان.

مسأله ٧٤: إذا وقع البق على جسد الشخص فقتله و خرج منه الدم لم يحكم بنجاسته

[٣٨١] مسأله ٧٤: إذا وقع البق على جسد الشخص فقتله و خرج منه الدم لم يحكم بنجاسته، إلا - إذا علم أنه هو الذى مصه من جسده بحيث أسند إليه لا إلى البق، فحينئذ يكون كدم العلق.

الثامن: الإسلام

اشاره

الثامن: الإسلام، و هو مطهر لبدن الكافر (١)، و رطوباته المتصله به من بصاقه و عرقه و نخامته و الوسخ الكائن على بدنه، و أما النجاسه الخارجيه التى زالت عينها ففى طهارته منها إشكال، و إن كان هو الأقوى (٢)، نعم ثيابه يحرم بالغليان و مشمول للروايات الدالّه على ذلك فلا - يحل إلا - بذهاب ثلثيه، و لا يستفاد من الروايات إلا كون ذهاب الثلثين هو الغايه للحرمة و النجاسه - على القول بها - دون انقلابه خلا.

هذا مبنى على القول بنجاسه الكافر، فإن الإسلام مطهر له من النجاسه التى سببها له كفره و لا حاجه الى غسل و تطهير.

هذا مبنى على تنجس بدن الكافر بنجاسه عرضيه، و أما إذا قلنا بأن نجس العين لا يقبل نجاسه أخرى فلا مجال حينئذ لهذا البحث.

و قد مر أن موضوع النجاسه العرضيه الشئ الظاهر بالذات و أما الشئ

التي لاقاها حال الكفر مع الرطوبة لا تطهر على الأحوط، بل هو الأقوى فيما لم يكن على بدنه فعلا.

مسألة ٧٥: لا فرق في الكافر بين الأصلي و المرتد الملى

[٣٨٢] مسأله ٧٥: لا- فرق في الكافر بين الأصلي و المرتد الملى بل الفطرى أيضا على الأقوى من قبول توبته باطنا و ظاهرا أيضا، فتقبل عباداته و يطهر بدنه، نعم يجب قتله إن أمكن و تبين زوجته و تعدد عدّه الوفاة و تنتقل أمواله الموجوده حال الارتداد إلى ورثته، و لا تسقط هذه الاحكام بالتوبه، لكن يملك ما اكتسبه بعد التوبه (١)، و يصح الرجوع إلى زوجته بعقد جديد حتى قبل خروج العده على الأقوى.

مسألة ٧٦: يكفى في الحكم بإسلام الكافر إظهاره الشهادتين

[٣٨٣] مسأله ٧٦: يكفى في الحكم بإسلام الكافر إظهاره الشهادتين و إن لم النجس بالذات فلا معنى لاتصافه بالنجاسه العرضيه لأن اعتبارها لغو محض. و لكن على تقدير ان بدن الكافر يتنجس بنجاسه حكميه فاسلامه لا يكون مطهرا له من هذه النجاسه بملاك أنه لم يقدّم دليل لفظى على طهاره المسلم و انما ثبتت بأصل عملى، و عليه فمطهره الإسلام ليست مدلوله للبدل اللفظى لكى ننظر الى أن له اطلاقا يعم النجاسه العرضيه أو لا، بل مطهرته انما هي بملاك انتفاء موضوع النجاسه به و هو كفر الكافر و الفرض انه موضوع للنجاسه الذاتيه حقيقه باعتبار أنه جهه تقييده للموضوع و تعليقه للحكم، و بانتفائه تنتفى النجاسه موضوعا و ملاكا، و هذا بخلاف النجاسه الحكميه العارضه على بدن الكافر فانها لا- ترتبط بالكفر اصلا لا موضوعا و لا ملاكا، فاذن لا مقتضى لانتفاء هذه النجاسه بانتفائه، و اما الدليل على انتفائها بانتفائه بنحو يمكن الاعتماد عليه فهو غير موجود.

بل الظاهر أنه يملك ما اكتسبه بعد الارتداد و قبل التوبه أيضا لان الروايات الداله على أن أمواله تنتقل الى ورثته لا تشمل ما يملكه في حال ارتداده و قبل التوبه لاختصاصها بالاموال التى كان مالكا لها قبل الارتداد.

يعلم موافقه قلبه للسانه، لا مع العلم بالمخالفه (١).

مسأله ٧٧: الأوقى قبول إسلام الصبى المميز إذا كان عن بصيره

[٣٨٤] مسأله ٧٧: الأوقى قبول إسلام الصبى المميز إذا كان عن بصيره.

مسأله ٧٨: لا يجب على المرتد الفطرى بعد التوبه تعريض نفسه للقتل

[٣٨٥] مسأله ٧٨: لا يجب على المرتد الفطرى بعد التوبه تعريض نفسه للقتل، بل يجوز له الممانعه منه و إن وجب قتله على غيره.

التاسع: التبعية

التاسع: التبعية و هى فى موارد:

أحدها: تبعيه فضلات الكافر المتصله ببدنه كما مر.

الثانى: تبعيه ولد الكافر (٢) له فى الإسلام أبا كان أو جدا أو أما أو جده.

الثالث: تبعيه الأسير للمسلم الذى أسره (٣) إذا كان غير البالغ و لم يكن بل مع العلم بالمخالفه أيضا لنص الكتاب العزيز و السنه الشريفه و السيره.

تقدم انه لا- دليل على تبعيه ولد الكافر له فى النجاسه، فان النجاسه على تقدير القول بها ثابتة لعناوين خاصه كعنوان اليهود و النصرارى و المجوس و المشرك و الملحده، و عليه فان صدق على ولد الكافر أحد هذه العناوين حكم بنجاسته و الا فلا، فان كان مميزا و آمن باليهوديه أو النصرانيه أو المجوسيه فهو منهم و يترتب عليه احكامهم و الا فليس منهم حينئذ، فإن آمن بالإسلام فهو مسلم و إن لم يكن مميزا فلا يصدق عليه شىء من هذه العناوين، و الدليل من الخارج على التبعية فى مثله غير موجود. و اما تبعيته له فى الإسلام فلا يمكن اثباتها بدليل، و عليه فان كان الولد مميزا فان اعترف بالإسلام فهو مسلم لأن حقيقه الإسلام هى الاقرار بالشهادتين و لا- يعتبر فيه البلوغ، و ان لم يعترف به فليس بمسلم، و ان لم يكن مميزا فهو غير قابل للتلبس بالإسلام كما انه لا يصدق عليه عنوان اليهودى أو النصرانى أو ما شاكلهما و مع ذلك فهو محكوم بالطهاره بمقتضى الأصل العملى.

فى تبعيته للمسلم اشكال بل منع لأنه ان كان مميزا فان اعترف بالإسلام

الرابع: تبعيه ظرف الخمر له بانقلابه خلا.

الخامس: آليات تغسيل الميت من الشدره (١)

فهو مسلم لا بالتبع، وإن اعترف باليهوديه أو النصرانيه أو نحوهما فهو منهم، وإن لم يعترف لا بهذا ولا بذاك فلا يصدق عليه شيء من هذه العناوين، ولكنه مع ذلك محكوم بالطهاره لا تبعا للمسلم بل بمقتضى الأصل العملي، بل لا معنى للطهاره التبعية هنا لما مر من ان طهاره المسلم لم تثبت بدليل لفظي لكي يمكن أن يقال انه يدل على طهاره المسلم بالمطابقه و على طهاره الأسير بالتبع والالتزام، وإنما ثبتت طهارته بالأصل العملي و ليس له مدلول التزامي. وإن لم يكن مميزا فهو غير قابل للاتصاف بشيء من تلك العناوين، ولكن مع ذلك فهو محكوم بالطهاره بمقتضى الأصل لا تبعا.

الحكم بطهارتها تبعا لطهاره الميت مشكل بل ممنوع، فان الطهاره التبعية بحاجه الى دليل، أما قيام دليل من الخارج على ذلك أو أن ما يدل على طهاره المتبوع يدل على طهاره التابع بالالتزام و كلا الأمرين مفقود في المسأله، أما الدليل الخارجى فليس هنا ما يدل عليها، واما الروايات الداله على طهاره الميت فدالاتها على طهاره تلك الآلات بالالتزام تتوقف على انها لو لم تدل عليها لكانت دلالتها على طهاره الميت لغوا محضا و لكن الأمر ليس كذلك، اذ يمكن تطهير تلك الآلات و غسلها مستقلا و لا يتوقف الحكم بطهاره الميت على طهارتها كظرف الخمر المنقلب خلا لكي يشكّل الدلاله الالتزاميه لها، كما أن الظاهر ان الثوب الساتر للميت و يد الغاسل و السريره تطهر بالغسل تبعا لغسل الميت و لو لم تطهر به فرضا و لم يمكن تطهيرها مستقلا فايضا لا يلزم كون الحكم بطهاره الميت لغوا محضا، بل غايه ما يلزم من ذلك وجوب غسل موضع الملاقاه من بدن الميت فحسب ان اتفقت.

و الثوب الذى يغسله فيه و يد الغاسل دون ثيابه، بل الأولى و الأحوط الاقتصار على يد الغاسل.

السادس: تبعيه أطراف البئر و الدلو (١) و العده و ثياب النازح على القول بنجاسه البئر، لكن المختار عدم تنجسه بما عدا التغير، و معه أيضا يشكل جريان حكم التبعيه (٢).

السابع: تبعيه الآلات المعموله فى طبخ العصير (٣) على القول بنجاسته، فإنها تطهر تبعاً له بعد ذهاب الثلثين.

الثامن: يد الغاسل و آلات الغسل (٤) فى تطهير النجاسات، و بقيه الغساله الباقية فى المحل بعد انفصالها.

هذا بناء على القول بانفعال ماء البئر بالملاقاه، و الضابط فى التبعيه ما عرفت، فان كان متوفراً فيها حكم بالطهاره كما هو غير بعيد فى اطراف البئر حيث ان نجاستها عاده تستلزم نجاسه البئر، ففى مثل ذلك لا يبعد دعوى ان ما يدل على طهاره البئر بالمطابقه يدل على طهاره اطرافها بالالتزام، و إلا لكانت دلالتها على طهاره البئر لغوا، ثم ان طهاره الاطراف اما لأنها لا تتنجس بملاقاه الماء المتنجس من الأول أو لأنها تتنجس و لكن تطهر بالتبع، و اما الدلو و الحبل و الرشا فالظاهر أنها تطهر بالغسل تبعاً لطهاره البئر، و اما ثياب النازح فلا يمكن الحكم بطهارتها بالتبع.

بل لا يجرى لان هذه الاشياء حينئذ ليست من ادوات التطهير، فان تطهير ماء البئر حينئذ يتوقف على زوال تغيره و لو كان بنفسه أو كان بالقاء ماء عاصم عليه أو بسبب آخر فلا يتوقف على النزع.

تقدم الكلام فيها فى السادس من المطهرات.

مر الكلام فيه فى المسأله (٤١) من المطهر الأول.

التاسع: تبعيه ما يجعل مع العنب(١)أو التمر للتخليل كالخيار و الباذنجان و نحوهما كالخشب و العود،فإنها تنجس تبعاً له عند غليانه على القول بها،و تطهر تبعاً له بعد صيرورته خلا.

العاشر من المطهرات:زوال عين النجاسه أو المتنجس عن جسد الحيوان غير الإنسان بأى وجه كان

اشاره

العاشر من المطهرات:زوال عين النجاسه أو المتنجس عن جسد الحيوان غير الإنسان بأى وجه كان،سواء كان بمزيل أو من قبل نفسه،فمنقار الدجاجه إذا تلوث بالعذره يطهر بزوال عينها و جفاف رطوبتها،و كذا ظهر الدابه المجروح إذا زال دمه بأى وجه،و كذا ولد الحيوانات الملوّث بالدم عند التولد،إلى غير ذلك،و كذا زوال عين النجاسه أو المتنجس عن بواطن الإنسان كفمه و أنفه و أذنه،فإذا أكل طعاما نجسا يطهر فمه بمجرد بلعه،هذا إذا قلنا إن البواطن تنجس بملاقاه النجاسه،و كذا جسد الحيوان،و لكن يمكن أن يقال بعدم تنجسهما أصلا و إنما النجس هو العين الموجوده فى الباطن أو على جسد الحيوان،و على هذا فلا وجه لعدّه من المطهرات،و هذا الوجه قريب جدا(٢)،و مما يترتب على الوجهين أنه لو كان فى فمه شىء من الدم تقدم حكم ذلك فى المسأله(٨)من المطهر السادس.

بل لا مناص من الأخذ به،و تقريب ذلك فنيا أن هنا ثلاث مجموعات من الروايات،المجموعه الأولى:تدل على نجاسه الملاقى لعين النجس و هذه المجموعه بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه نعم تمام اصناف الملاقى لها التى منها بدن الحيوان.

المجموعه الثانيه:تدل على ان المتنجس بعين النجس مباشره منجس لملاقيه و هذه المجموعه أيضا بمناسبه الحكم و الموضوع عرفا نعم الجميع منها بدل الحيوان.

المجموعه الثالثه: تدل على عدم تنجس الملاقى لبدن الحيوان مباشره، و على ضوء التلازم العرفى بين طهاره الملاقى -بالكسر- و طهاره الملاقى -بالفتح- تدل بالالتزام على طهاره بدن الحيوان- و فى مقابل هذه المجموعه المجموعه الأولى و الثانيه.

اما المجموعه الثانيه: فلا- مناص من رفع اليد عن اطلاقها فى موردها اما تخصيصا أو تخصصا، فانه ان اقتصرنا على مدلولها المطابقى فحسب و هو طهاره الملاقى لبدن الحيوان دون مدلولها الالزامى كان خروجه عنها حكما، و ان اخذنا بمدلولها الالزامى أيضا كان خروجه منها موضوعيا و مما انه لا موجب لرفع اليد عن مدلولها الالزامى و الأخذ بمدلولها المطابقى فحسب فلا مناص حينئذ من الأخذ بكليهما معا، و عليه فيكون خروج موردها عنها موضوعيا.

و أما المجموعه الأولى: فان نسبتها الى المجموعه الأخيره نسبه العام الى الخاص فلا مناص من تخصيصها حينئذ بغير موردها فانها لا- تصلح ان تكون قرينه على رفع اليد عن مدلولها الالزامى اذ لا فرق فى تقديم الخاص على العام فى موارد الجمع الدلالى العرفى بين الدلاله المطابقه و الالزاميه. فالنتيجه: ان بدن الحيوان لا يتنجس بملاقاه النجس، فالقول بانه يتنجس بالملاقاه و يطهر بزوال العين مبنى على رفع اليد عن مدلولها الالزامى و الأخذ بمدلولها المطابقى فحسب، و هو لا يمكن بلا قرينه، لأن رفع اليد عن ظهور اللفظ فى معناه و لو كان مدلولها التزاميا فهو بحاجه الى دليل و لا دليل فى المقام، فان المجموعه الثانيه لا تصلح لذلك اذ لا بد من رفع اليد عنها اما حكما أو موضوعا، و كذا المجموعه الأولى فانه لا بد من رفع اليد عنها حكما فى موردها، و اما باطن الانسان..

فتاره: يراد به مثل العروق و المعده و الامعاء و نحوها.

فريقه نجس ما دام الدم موجودا على الوجه الأول، فإذا لاقى شيئا نجسه، بخلافه على الوجه الثاني فإن الريق طاهر و النجس هو الدم فقط، فإن أدخل إصبعه مثلا في فمه و لم يلاق الدم لم ينجس، و إن لاقى الدم ينجس إذا قلنا بأن ملاقاته النجس في الباطن أيضا موجب للنجس، و إلا فلا ينجس أصلا إلا إذا أخرجه و هو ملوث بالدم.

مسألة ٧٩: إذا شك في كون شيء من الباطن أو الظاهر يحكم ببقائه على النجاسة بعد زوال العين

[٣٨٦] مسألة ٧٩: إذا شك في كون شيء من الباطن أو الظاهر يحكم ببقائه على النجاسة بعد زوال العين على الوجه الأول (١) من الوجهين و يبني و أخرى: يراد به مثل باطن الفم و الاذان و العين و الأنف.

أما الأول: فهو خارج عن محل الكلام و الروايات الدالة على تنجس الملاقى للأعيان النجسه لا تشمله يقينا.

و اما الثاني: فالظاهر انه لا- يتنجس بالملاقاه لا أنه يتنجس بها و لكنه يطهر بزوال العين، فانه بحاجة الى دليل و لا دليل عليه غير قوله عليه السلام في موثقه عمار:

«يغسله و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء».

بتقريب أن عمومه يشمل الباطن أيضا، و اما عدم وجوب غسله فيكون بملاك قيام السيره القطعيه بين المتشرعه عليه. و لكن هذا التقريب يدل على عدم تنجسه لا- أنه يتنجس و يطهر بزوال النجس، فان النجاسة انما تستفاد من الأمر بالغسل باعتبار انه ارشاد اليها، فاذا قامت السيره على عدم وجوب غسل الباطن عند اصابه ذلك الماء فلا دليل على تنجسه.

الحكم بالبقاء على النجاسة بعد زوال العين على هذا الوجه ليس مبنيا على استصحاب بقاء النجاسة كما هو ظاهر الماتن قدس سره فانه محكوم بأصل لفظي اذا كانت الشبهه مفهومية بلحاظ أن المخصص فيها مجمل و المرجع حينئذ هو عموم دليل الانفعال، و بأصل موضوعي إذا كانت الشبهه مصداقيه و هو أصاله عدم كون

على طهارته على الوجه الثانى، لأن الشك عليه يرجع إلى الشك فى أصل التنجس.

مسأله ٨٠: مطبق الشفتين من الباطن

[٣٨٧] مسأله ٨٠: مطبق الشفتين من الباطن، وكذا مطبق الجفنين، فالمناطق فى الظاهر فىهما ما يظهر منهما بعد التطبيق.

الحادى عشر: استبراء الحيوان الجلال

الحادى عشر: استبراء الحيوان الجلال، فإنه مطهر لبوله و روثه (١)، و المراد بالجلال مطلق ما يؤكل لحمه من الحيوانات المعتاده بتغذى العذره و هى غائط الإنسان، و المراد من الاستبراء منعه من ذلك و اغتداؤه بالعلف الطاهر (٢) حتى يزول عنه اسم الجلل، و الأحوط مع زوال الاسم مضى المده المنصوصه فى كل حيوان بهذا التفصيل: فى الإبل إلى أربعين يوماً، و فى البقر إلى ثلاثين (٣)، و فى الغنم إلى عشره أيام، و فى البطه إلى خمسه أو سبعة، و فى المشكوك من الباطن و بها يحرز موضوع العام، فلا تصل النوبه حينئذ الى الأصل الحكمى. و أما على الوجه الثانى و هو عدم تنجس الباطن بالملاقاه، فيكون المرجع حينئذ فى المقام الأصل الحكمى هو أصاله الطهاره سواء أ كانت الشبهه مفهوميه أم كانت مصداقيه، فان الأصل اللفظى فى الأولى غير موجود لعدم اطلاق دليل الانفعال بالنسبه الى المقام حينئذ، و الأصل الموضوعى فى الثانيه مما لا أثر له فانه ليس هنا عام لكى يحرز به موضوعه.

تقدم انه لا يبعد عدم نجاسته.

لا يعتبر ذلك فى زوال عنوان الجلال فانه منوط بالمنع عن التغذى بعذره الانسان مده حتى يزول عنه عنوان الاعتياد بالتغذى بها و ان كان اغتداؤه فى هذه المره بالعلف النجس.

بل إلى عشرين فانه الوارد فى الروايه دون الثلاثين.

الدجاجه إلى ثلاثة أيام، و في غيرها يكفى زوال الاسم.

الثاني عشر: حجر الاستنجاء

الثاني عشر: حجر الاستنجاء على التفصيل الآتي.

الثالث عشر: خروج الدم من الذبيحه بالمقدار المتعارف

الثالث عشر: خروج الدم من الذبيحه بالمقدار المتعارف، فإنه مطهر لما بقي منه في الجوف.

الرابع عشر: نزح المقادير المنصوصه لوقوع النجاسات المخصوصه في البئر

الرابع عشر: نزح المقادير المنصوصه لوقوع النجاسات المخصوصه في البئر على القول بنجاستها و وجوب نزحها.

الخامس عشر: تيمم الميت بدلا عن الأغسال عند فقد الماء

الخامس عشر: تيمم الميت بدلا عن الأغسال عند فقد الماء فإنه مطهر لبدنه على الأقوى (١).

السادس عشر: الاستبراء بالخرطاط بعد البول

السادس عشر: الاستبراء بالخرطاط بعد البول، و بالبول بعد خروج المنى، فإنه مطهر لما يخرج منه من الرطوبه المشتبهه، لكن لا يخفى أن عدّ هذا من المطهرات من باب المسامحه، و إلا ففي الحقيقه مانع عن الحكم بالنجاسه أصلا.

السابع عشر: زوال التغيير في الجارى و البئر

السابع عشر: زوال التغيير في الجارى و البئر بل مطلق النابع بأى وجه كان، و في عد هذا منها أيضا مسامحه، و إلا ففي الحقيقه المطهر هو الماء الموجود في المادّه.

الثامن عشر: غيبه المسلم

الثامن عشر: غيبه المسلم، فإنها مطهره لبدنه أو لباسه أو فرشه أو ظرفه أو غير ذلك مما في يده بشروط خمس:

فيه اشكال، فان نجاسه بدن الميت و ان كانت من آثار حدثه بمعنى أنه اذا ارتفع ارتفعت نجاسته، الا أن ثبوت هذه الملازمه مطلقا حتى فيما اذا كان ارتفاعه بالتيمم غير معلوم، فان الدليل انما دل على الملازمه فيما اذا كان ارتفاعه بال غسل و كون التيمم قائما مقام حتى من هذه الحيشه محل تامل بل منع.

الأول: أن يكون عالما بملاقاه المذكورات للنجس الفلاني.

الثاني: علمه بكون ذلك الشيء نجسا أو متنجسا اجتهادا أو تقليدا.

الثالث: استعماله لذلك الشيء فيما يشترط فيه الطهارة على وجه يكون أماره نوعيه على طهارته من باب حمل فعل المسلم على الصحة.

الرابع: علمه باشتراط الطهارة في الاستعمال المفروض.

الخامس: أن يكون تطهيره لذلك الشيء محتملا، وإلا فمع العلم بعدمه لا وجه للحكم بطهارته، بل لو علم من حاله أنه لا يبالي بالنجاسة و أن الطاهر و النجس عنده سواء يشكل الحكم بطهارته و إن كان تطهيره إياه محتملا، و في اشتراط كونه بالغاً أو يكفى و لو كان صبيا مميّزا و جهان، و الأحوط ذلك (١)، نعم لو رأينا أن وليه مع علمه بنجاسة بدنه أو ثوبه يجرى عليه بعد غيبته آثار الطهارة لا يبعد البناء عليها، و الظاهر إلحاق الظلمة و العمى بالغيبه مع تحقق الشروط المذكوره، ثم لا يخفى أن مطهره الغيبه إنما هي في الظاهر و إلا- فالواقع على حاله، و كذا المطهر السابق و هو الاستبراء، بخلاف سائر الأمور المذكوره، فعدّ الغيبه من المطهرات من باب المسامحه، و إلا فهي في الحقيقه من طرق إثبات التطهير.

في كون غيبه المسلم من المطهرات اشكال بل منع، فان مطهريتها بلحاظ ظهور حال المسلم و عمله الخارجى الذى هو بمثابة اخباره عملا- بالطهارة كإخباره بها قولاً، و قد مر ان البلوغ غير معتبر في حجه اخبار ذى اليد، و على هذا فاذا توفرت الشروط المذكوره في المتن في الصبى المميز كان ظهور حاله في الطهارة حجه و الا- فلا- موضوع له، و كذا الحال في المسلم البالغ، فالحكم بالطهارة منوط بظهور الحال و يدور مداره.

مسألة ٨١: ليس من المطهرات الغسل بالماء المضاف

[٣٨٨] مسألة ٨١: ليس من المطهرات الغسل بالماء المضاف، ولا مسح النجاسة عن الجسم الصيقل كالشيشه، ولا إزالة الدم بالبصاق، ولا غليان الدم في المرق، ولا خبز العجين النجس، ولا مزج الدهن النجس بالكر الحار، ولا دبغ جلد الميتة، وإن قال بكل قائل.

مسألة ٨٢: يجوز استعمال جلد الحيوان الذي لا يؤكل لحمه بعد التذكية

[٣٨٩] مسألة ٨٢: يجوز استعمال جلد الحيوان الذي لا يؤكل لحمه بعد التذكية، ولو فيما يشترط فيه الطهارة وإن لم يدبغ على الأقوى، نعم يستحب أن لا يستعمل مطلقاً (١) إلا بعد الدبغ.

مسألة ٨٣: ما يؤخذ من الجلود من أيدي المسلمين أو من أسواقهم محكوم بالتذكية

[٣٩٠] مسألة ٨٣: ما يؤخذ من الجلود من أيدي المسلمين أو من أسواقهم (٢) محكوم بالتذكية وإن كانوا ممن يقول بطهاره جلد الميتة بالدبغ.

مسألة ٨٤: ما عدا الكلب و الخنزير من الحيوانات التي لا يؤكل لحمها قابل للتذكية

[٣٩١] مسألة ٨٤: ما عدا الكلب و الخنزير من الحيوانات التي لا يؤكل لحمها قابل للتذكية (٣)، فجلده و لحمه طاهر بعد التذكية. في استحباب ذلك اشكال بل منع.

مر أن اماريه السوق في طول اماريه اليد لا في عرضها و مقابلها.

هذا مبنى على وجود عام فوقى يدل على أن كل حيوان قابل للتذكية الا الكلب و الخنزير، و لكنه غير موجود فحينئذ يكون المرجع عند الشك في قبول حيوان للتذكية هو الأصل العملى، فان قلنا ان التذكية أمر بسيط فمقتضى الأصل عدمها لدى الشك فيها، و ان قلنا أنها مركبه من مجموعه من الافعال، فاذا تحقق فى الخارج و شككنا فى أنها موضوعه لحكم الشارع بالطهاره و الحليه أو لا، و هذا يعنى ان هذا الحيوان من الحيوان الذى جعل الشارع الأفعال المذكوره موضوعا لهما، أو أنه من الحيوان الذى لم يجعل تلك الافعال موضوعا لهما، ففى مثل ذلك يكون المرجع هو اصاله الطهاره و الحليه.

مسأله ٨٥: يستحب غسل الملقى في جملة من الموارد مع عدم تنجسه

[٣٩٢] مسأله ٨٥: يستحب غسل الملقى في جملة من الموارد مع عدم تنجسه: كملاقاه البدن أو الثوب لبول الفرس و البغل و الحمار، و ملاقاه الفأره الحيه مع الرطوبه مع ظهور أثرها، و المصافحه مع الناصبي بلا رطوبه.

و يستحب النضح أى الرشّ بالماء فى موارد: كملاقاه الكلب و الخنزير و الكافر بلا رطوبه، و عرق الجنب من الحلال، و ملاقاه ما شك فى ملاقاته لبول الفرس و البغل و الحمار، و ملاقاه الفأره الحيه مع الرطوبه إذا لم يظهر أثرها، و ما شك فى ملاقاته للبول أو الدم أو المنى، و ملاقاه الصفره الخارجه من دبر صاحب البواسير، و معبد اليهود و النصارى و المجوس إذا أراد أن يصلى فيه.

و يستحب المسح بالتراب أو بالحائط فى موارد: كمصافحه الكافر الكتابى بلا رطوبه، و مس الكلب و الخنزير بلا رطوبه، و مس الثعلب و الأرنب.

فصل فى طرق ثبوت التطهير إذا علم نجاسه شىء يحكم ببقائها ما لم يثبت تطهيره، وطريق الثبوت أمور:

الأول: العلم الوجدانى.

الثانى: شهادة العدلين بالتطهير أو بسبب الطهاره و إن لم يكن مطهرا عندهما أو عند أحدهما، كما إذا أخبرا بنزول المطر على الماء النجس بمقدار لا يكفى عندهما فى التطهير مع كونه كافيا عنده، أو أخبرا بغسل الشىء بما يعتقدان أنه مضاف و هو عالم بأنه ماء مطلق، و هكذا.

الثالث: إخبار ذى اليد و إن لم يكن عادلا.

الرابع: غيبه المسلم على التفصيل الذى سبق.

الخامس: إخبار الوكيل (١) فى التطهير بطهارته.

السادس: غسل مسلم له بعنوان التطهير و إن لم يعلم أنه غسله على الوجه الشرعى أم لا، حملا لفعله على الصحه.

السابع: إخبار العدل الواحد عند بعضهم، لكنه مشكل (٢).

فى حجيه اخباره اشكال بل منع، الا اذا كان ثقاه او كان ذى اليد.

الاشكال ضعيف و الأقوى ثبوت الطهاره بغير العدل الواحد، بل مطلق

مسألة ١: إذا تعارض البيتان أو إخبار صاحبي اليد في التطهير و عدمه

[٣٩٣] مسألة ١: إذا تعارض البيتان أو إخبار صاحبي اليد في التطهير و عدمه تساقطا و يحكم ببقاء النجاسه، و إذا تعارض البينه مع أحد الطرق المتقدمه ما عدا العلم الوجداني تقدم البينه.

مسألة ٢: إذا علم بنجاسه شيئين فقامت البينه على تطهير أحدهما الغير المعين أو المعين

[٣٩٤] مسألة ٢: إذا علم بنجاسه شيئين فقامت البينه على تطهير أحدهما الغير المعين أو المعين و اشتبه عنده أو طهر هو أحدهما ثم اشتبه عليه حكم عليهما بالنجاسه عملا بالاستصحاب، بل يحكم بنجاسه ملاقي كل منهما، لكن إذا كانا ثوبين و كرر الصلاه فيهما صحت.

مسألة ٣: إذا شك بعد التطهير و علمه بالطهاره في أنه هل أزال العين أم لا

[٣٩٥] مسألة ٣: إذا شك بعد التطهير و علمه بالطهاره في أنه هل أزال العين أم لا أو أنه طهره على الوجه الشرعي أم لا يبنى على الطهاره (١) إلا أن يرى فيه عين النجاسه، و لو رأى فيه نجاسه و شك في أنها هي السابقه أو أخرى طارئه بنى على أنها طارئه.

مسألة ٤: إذا علم بنجاسه شيء و شك في أن لها عينا أم لا

[٣٩٦] مسألة ٤: إذا علم بنجاسه شيء و شك في أن لها عينا أم لا له أن يبنى على عدم العين (٢)، فلا يلزم الغسل بمقدار يعلم بزوال العين على تقدير الثقه.

في اطلاقه اشكال، بل منع، و الأقوى التفصيل بين الصورتين و البناء على الطهاره في الصوره الثانيه لجريان قاعده الفراغ فيها دون الأولى لعدم جريانها فيها، و بذلك يظهر الحال فيما اذا شك في كون النجاسه طارئه أو سابقه فان مرجع هذا الشك الى الشك في تحقق أصل الغسل و معه لا تجرى القاعده.

في البناء على عدمها اشكال بل منع، فانه ان كان مبني على استصحاب عدمها فهو مثبت لأن الأثر لا يترتب على عدمها و انما يترتب على الغسل المترتب عليه، و ان كان مبني على سيره المتشرعه فالسيره الكاشفه عن ثبوتها في زمان

وجودها و إن كان أحوط.

مسأله ٥: الوسواسى يرجع فى التطهير إلى المتعارف

[٣٩٧]مسأله ٥: الوسواسى يرجع فى التطهير إلى المتعارف، و لا يلزم أن يحصل له العلم بزوال النجاسه.

المعصومين عليهم السلام غير موجوده.

ص: ١٩٤

مسأله ١: لا يجوز الاستعمال الظروف المعموله من جلد نجس العين أو الميته

[٣٩٨] مسأله ١: لا يجوز الاستعمال الظروف المعموله من جلد نجس العين أو الميته فيما يشترط فيه الطهاره من الأكل و الشرب و الوضوء و الغسل، بل الأحوط عدم استعمالها فى غير ما يشترط فيه الطهاره أيضاً، و كذا غير الظروف من جلدهما، بل و كذا سائر الانتفاعات غير الاستعمال، فإن الأحوط ترك جميع الانتفاعات منهما (١)، و أما ميته ما لا- نفس له كالسمك و نحوه فحرمه استعمال جلده غير معلوم، و إن كان أحوط، و كذا لا يجوز استعمال الظروف المغصوبه مطلقاً، و الوضوء و الغسل منها مع العلم باطل مع الانحصار بل مطلقاً (٢)، نعم لو صب الماء منها فى ظرف مباح فتوضأ أو فيه اشكال بل منع، و الأقوى جواز الانتفاع بهما، و قد تقدم فى مبحث نجاسه الميته ان الماتن قدس سره قد بنى على جواز الانتفاع بها فى المسأله (١٩).

فى الحكم ببطلان الوضوء أو الغسل حتى فى صوره الانحصار محل اشكال بل منع الا- اذا كان الوضوء أو الغسل مصداقاً للتصرف فى المغصوب بنفسه، كما اذا كان بنحو الارتماس فيها، و اما اذا لم يكن كذلك بأن يأخذ الماء منها تدريجاً و يتوضأ به أو يغتسل كذلك فلا مانع من الحكم بالصحة بناء على ما هو الصحيح من القول بالترتب و كفايه القدره التدريجيه فى الواجبات المركبه من الاجزاء الطويله.

اغتسل صح،و إن كان عاصيا من جهة تصرفه في المغصوب.

مسألة ٢:أوانى المشركين و سائر الكفار محكومہ بالطهاره ما لم يعلم ملاقاتهم لها مع الرطوبه المسريه

[٣٩٩]مسألة ٢:أوانى المشركين و سائر الكفار محكومہ بالطهاره ما لم يعلم ملاقاتهم لها مع الرطوبه المسريه بشرط أن لا تكون من الجلود،و إلا فمحكومہ بالنجاسه إلا إذا علم تذكيه حيوانها(١)أو علم سبق يد مسلم عليها، و كذا غير الجلود و غير الظروف مما فى أيديهم مما يحتاج إلى التذكيه كاللحم و الشحم و الأليه،فإنها محكومہ بالنجاسه إلا مع العلم بالتذكيه أو سبق يد المسلم عليه،و أما ما لا- يحتاج إلى التذكيه فمحكوم بالطهاره إلا- مع العلم بالنجاسه،و لا- يكفى الظن بملاقاتهم لها مع الرطوبه،و المشكوك فى كونه من جلد الحيوان أو من شحمه أو أليته محكوم بعدم كونه منه،فيحكم عليه بالطهاره(٢)و إن أخذ من الكافر.

مسألة ٣:يجوز استعمال أوانى الخمر بعد غسلها

[٤٠٠]مسألة ٣:يجوز استعمال أوانى الخمر بعد غسلها،و إن كانت من الخشب أو القرع أو الخزف الغير المطلى بالقيير أو نحوه،و لا يضر نجاسه باطنها بعد تطهير ظاهرها داخلا و خارجا بل داخلا فقط،نعم يكره استعمال فى الحكم بنجاسه الجلود مع الشك فى تذكيتها اشكال بل منع لما تقدم من ان النجاسه مترتبه على الميتة دون عدم التذكيه و منه يظهر حال اللحم و الشحم و الأليه فانها غير محكومہ بالنجاسه فى فرض الشك فى تذكيتها و انما حكم بحرمة أكلها.

مر انه يكفى فى الحكم بالطهاره الشك فى التذكيه و لا يتوقف على أصاله عدم كون المشكوك من الحيوان،بل لو دار الأمر بين كونه من جلد الميت أو شحمه أو أليته لا يتوقف الحكم بالطهاره على أصاله عدم كونه منه فانها لو لم تجر لا أزلا و لا نعتا فايضا يحكم بطهارته بمقتضى قاعده الطهاره.

ما نفذ الخمر إلى باطنه إلا إذا غسل على وجهه يطهر باطنه أيضا.

مسألة ٤: يحرم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب والوضوء والغسل وتطهير النجاسات

[٤٠١] مسألة ٤: يحرم استعمال أواني الذهب والفضة (١) في الأكل والشرب والوضوء والغسل وتطهير النجاسات وغيرها من سائر الاستعمالات حتى وضعها على الرفوف للتزيين (٢)، بل يحرم تزيين المساجد والمشاهد المشرفة بها، بل يحرم اقتناؤها من غير استعمال، و يحرم بيعها وشراؤها وصياغتها وأخذ الأجره عليها، بل نفس الأجره أيضا حرام، لأنها عوض المحرم وإذا حرم الله شيئا حرم ثمنه.

مسألة ٥: الصفر أو غيره الملبس بأحدهما يحرم استعماله

[٤٠٢] مسألة ٥: الصفر أو غيره الملبس بأحدهما يحرم استعماله إذا كان على وجهه لو انفصل كان إناء مستقلا، وأما إذا لم يكن كذلك فلا يحرم، كما إذا كان الذهب أو الفضة قطعاً منفصلاً لبس بهما الإناء من الصفر داخلاً أو خارجاً.

مسألة ٦: لا بأس بالمفضض والمطلى والمموه بأحدهما

[٤٠٣] مسألة ٦: لا بأس بالمفضض والمطلى والمموه بأحدهما، نعم يكره استعمال المفضض، بل يحرم الشرب منه إذا وضع فمه على موضع الفضة، بل الأحوط ذلك في المطلى أيضا (٣).

حرمه استعمالها في غير الأكل والشرب لا تخلو من أشكال بل منع وان كانت مشهوره إلا انه لا يمكن اتمامها بدليل.

فيه وفيما بعده أشكال بل منع، فان المحرم انما هو استعمالها إما مطلقاً أو في خصوص الأكل والشرب، وأما غيره مما يتعلق بها كالتزيين ونحوه فلا دليل على حرمة.

فيه ان المطلى ان كان المفضض فحكمه حكمه وان كان غيره فالأظهر

مسألة ٧: لا يحرم استعمال الممتزج من أحدهما مع غيرهما

[٤٠٤] مسألة ٧: لا يحرم استعمال الممتزج من أحدهما مع غيرهما إذا لم يكن بحيث يصدق عليه اسم أحدهما.

مسألة ٨: يحرم ما كان ممتزجا منهما

[٤٠٥] مسألة ٨: يحرم ما كان ممتزجا منهما (١) وإن لم يصدق عليه اسم أحدهما، بل وكذا ما كان مركبا منهما بأن كان قطعه منه من ذهب و قطعه منه من فضه.

مسألة ٩: لا بأس بغير الأواني إذا كان من أحدهما

[٤٠٦] مسألة ٩: لا بأس بغير الأواني إذا كان من أحدهما، كاللوح من الذهب أو الفضة و الحلى كالخلخال و إن كان مجوفاً، بل و غلاف السيف و السكين و أمامه الشطب بل و مثل القنديل، و كذا نقش الكتب و السقوف و الجدران بهما.

مسألة ١٠: الظاهر أن المراد من الأواني ما يكون من قبيل الكأس و الكوز و الصيني

[٤٠٧] مسألة ١٠: الظاهر أن المراد من الأواني ما يكون من قبيل الكأس و الكوز و الصيني و القدر و السماور و الفنجان و ما يطبخ فيه القهوة و أمثال ذلك:

مثل كوز القليان بل و المصفاه و المشقاف و النعلبكي دون مطلق ما يكون ظرفاً، فشمولها لمثل رأس القليان و رأس الشطب و قراب السيف و الخنجر و السكين و قاب الساعه و ظرف الغاليه و الكحل و العنبر و المعجون و الترياك و نحو ذلك غير معلوم و إن كانت ظروفها، إذ الموجود في الأخبار لفظ الآنيه، و كونها مرادفاً للظرف غير معلوم بل معلوم العدم، و إن كان الأحوط في جملة من الجواز، و لا وجه للاحتياط.

الحرمة مبنيه على الاحتياط فيما اذا لم يصدق على الممتزج عنوان أحدهما، لأن التعدي من مورد الروايات إلى هذا المورد بحاجه إلى قرينه كالقطع بالمساواه او الاولويه او الارتكاز العرفي، و لكن الجميع محل تأمل و اشكال.

المذكورات الاجتناب، نعم لا بأس بها يصنع بيتا للتعويد إذا كان من الفضة بل الذهب أيضا، وبالجملة فالمناط صدق الآنيه، ومع الشك فيه محكوم بالبراءة.

مسألة ١١: لا فرق في حرمه الأكل و الشرب من آنيه الذهب و الفضة بين مباشرتهما لقمه أو أخذ اللقمه منهما و وضعها في الفم

[٤٠٨] مسألة ١١: لا فرق في حرمه الأكل و الشرب من آنيه الذهب و الفضة بين مباشرتهما لقمه أو أخذ اللقمه منهما و وضعها في الفم، بل و كذا إذا وضع ظرف الطعام في الصينى من أحدهما (١)، و كذا إذا وضع ظرف الفنجان في النعلبكي من أحدهما، و كذا لو فرغ ما في الإناء من أحدهما في ظرف آخر لأجل الأكل و الشرب لا- لأجل نفس التفريغ، فإن الظاهر حرمه الأكل و الشرب، لأن هذا يعد أيضا استعمالا لهما فيهما، بل لا يبعد حرمه شرب الجاي في مورد يكون السماور من أحدهما و إن كان جميع الأدوات ما عداه من غيرهما، و الحاصل أن في المذكورات كما أن الاستعمال حرام كذلك الأكل و الشرب أيضا حرام، نعم المأكول و المشروب لا يصير حراما (٢)، فلو كان في نهار رمضان لا يصدق هذا مبنى على أن تكون حرمه استعمال آنيه الذهب و الفضة في الاكل و الشرب مطلقا حتى مع الواسطه، و اما اذا قلنا بحرمه استعمالها فيهما مباشرة- كما قويناه- فعندئذ تدور الحرمة مدار صدقهما، و على ذلك فاذا وضع الطعام على الصينى من أحدهما أو الفنجان في النعلبكي منه فانه و ان صدق عليه استعماله في طريق الأكل أو الشرب الا أنه لا يقال أنه أكل او شرب منه، و لا فرق بين أن يكون الأكل منه بالفم مباشرة أو باليد أو بآله أخرى، و بذلك يظهر حال ما بعده.

ما ذكره قدس سرّه من عدم صيروره المأكول و المشروب محرما صحيح لأن الحرمة انما تتعلق بالافعال لا بالأعيان الخارجيه، الا ان ما ذكره قدس سرّه من ان حرمه الاكل و الشرب من آنيه الذهب أو الفضة كحرمه الأكل و الشرب من اناء مغصوب غير صحيح، اذا الفرق بينهما واضح فان في آنيه الذهب أو الفضة نفس الأكل أو الشرب

أنه أظفر على حرام و إن صدق أن فعل الإفطار حرام، وكذلك الكلام في الأكل و الشرب و الظرف الغصبي.

مسألة ١٢: ذكر بعض العلماء أنه إذا أمر شخص خادمه فصب الجاي من القورى من الذهب أو الفضة

[٤٠٩] مسألة ١٢: ذكر بعض العلماء أنه إذا أمر شخص خادمه فصب الجاي من القورى من الذهب أو الفضة في الفنجان الفرفورى و أعطاه شخصا آخر فشرب فكما أن الخادم و الأمر عاصيان كذلك الشارب (١) لا يبعد أن يكون عاصيا و يعد هذا منه استعمالا لهما.

مسألة ١٣: إذا كان المأكول أو المشروب في آنية من أحدهما ففرّغه في ظرف آخر بقصد التخلص من الحرام لا بأس به

[٤١٠] مسألة ١٣: إذا كان المأكول أو المشروب في آنية من أحدهما ففرّغه في ظرف آخر بقصد التخلص من الحرام لا بأس به، و لا يحرم الشرب أو الأكل بعد هذا.

مسألة ١٤: إذا انحصر ماء الوضوء أو الغسل في إحدى الآيتين

[٤١١] مسألة ١٤: إذا انحصر ماء الوضوء أو الغسل في إحدى الآيتين فإن محرمه و أما في الاناء المغصوب فلا تكون نفس الاكل أو الشرب محرمه، لأن المحرم انما هو التصرف فيه الذى هو مقدمه له، و الأكل من آنية الذهب أو الفضة كأكل المغصوب لا أنه كالأكل من الاناء المغصوب، فاذن يكون الاكل أو الشرب منها من الافطار بالحرام اذا كان في نهار شهر رمضان، بناء على ما هو الصحيح من عدم الفرق فيه بين الحرام الذاتى و الحرام العرضى.

في عصيان الخادم و الأمر اشكال بل منع فضلا عن الشارب بناء على ما قويناه من ان المحرم هو الأكل أو الشرب من آنية الذهب أو الفضة لا مطلق استعمالها، و بما انه لم يصدر منهما الشرب منها فلا يكونان عاصيين، و اما بناء على أن مطلق استعماله محرم فلا شبهه في عصيان الخادم و أما الأمر فعصيانه مبنى على ان الأمر بالحرام حرام أو لا؟ و الظاهر أن حرمة لا تخلو عن اشكال بل منع، و اما الشارب فلا وجه لعصيانه.

أمكن تفرغته في ظرف آخر وجب، وإلا- سقط وجوب الوضوء أو الغسل و وجب التيمم، وإن توضأ أو اغتسل منهما بطل (١)، سواء أخذ الماء منهما بيده أو صب على محل الوضوء بهما أو ارتمس فيهما، وإن كان له ماء آخر أو أمكن التفرغ في ظرف آخر و مع ذلك توضأ أو اغتسل منهما فالأقوى أيضا البطلان، لأنه و إن لم يكن مأمورا بالتيمم إلا أن الوضوء أو الغسل حينئذ يعد استعمالا لهما عرفا فيكون منهيًا عنه، بل الأمر كذلك لو جعلهما محلا لغساله الوضوء لما ذكر من أن توضؤه حينئذ يحسب في العرف استعمالا لهما، نعم لو لم يقصد جعلهما مصبا للغساله لكن استلزم توضؤه ذلك أمكن أن يقال إنه لا يعد الوضوء استعمالا لهما، بل لا يبعد أن يقال: إن هذا الصب أيضا لا يعد استعمالا فضلا عن كون الوضوء كذلك.

مسألة ١٥: لا فرق في الذهب و الفضة بين الجيد منهما و الرديء

[٤١٢] مسألة ١٥: لا- فرق في الذهب و الفضة بين الجيد منهما و الرديء و المعدنى و المصنوعى و المغشوش و الخالص إذا لم يكن الغش إلى حد يخرجهما عن صدق الاسم و إن لم يصدق الخلوص، و ما ذكره بعض العلماء من أنه يعتبر الخلوص و أن المغشوش ليس محرما و إن لم يناف صدق الاسم كما في الحرير المحرم على الرجال حيث يتوقف حرمة على كونه خالصا لا وجه له، و الفرق بين الحرير و المقام أن الحرمة هناك معلقة في الأخبار على مر في المسألة الأولى من هذا الفصل صحة الوضوء أو الغسل إذا لم يكن بنحو الارتماس، و اما بناء على ما قويناه من عدم حرمة استعمالها في غير الأكل و الشرب فيكون الوضوء أو الغسل منها صحيحا حتى فيما إذا كان بنحو الارتماس، و بذلك يظهر حال ما بعده.

الحرير المحض بخلاف المقام فإنها معلقه على صدق الاسم.

مسألة ١٦: إذا توضأ أو اغتسل من إناء الذهب أو الفضة مع الجهل بالحكم أو الموضوع صح

[٤١٣] مسألة ١٦: إذا توضأ أو اغتسل من إناء الذهب أو الفضة مع الجهل بالحكم أو الموضوع صح (١).

مسألة ١٧: الأواني من غير الجنسين لا مانع منها

[٤١٤] مسألة ١٧: الأواني من غير الجنسين لا- مانع منها و إن كانت أعلى و أعلى، حتى إذا كانت من الجواهر الغالية كالياقوت و الفيروزج.

مسألة ١٨: الذهب المعروف بالفرنكي لا بأس بما صنع منه

[٤١٥] مسألة ١٨: الذهب المعروف بالفرنكي لا بأس بما صنع منه، لأنه في الحقيقة ليس ذهباً، وكذا الفضة المسماة بالورشو، فإنها ليست فضة بل هي صفر أبيض.

مسألة ١٩: إذا اضطر إلى استعمال أواني الذهب أو الفضة في الأكل و الشرب و غيرهما جاز

[٤١٦] مسألة ١٩: إذا اضطر إلى استعمال أواني الذهب أو الفضة في الأكل و الشرب و غيرهما جاز، وكذا في غيرهما من الاستعمالات، نعم لا يجوز في الحكم بالصحة من الجهل بالحكم أو الموضوع مطلقاً أشكال بل منع لأن الوضوء أو الغسل منهما أن كان على نحو الارتماس فهو محكوم بالبطلان حيث انه بنفسه مصداق للحرام و جهله بالحكم أو الموضوع لا أثر له الا اذا كان بنحو لا يصح توجيه التكليف اليه، فحينئذ لا يبعد الحكم بالصحة، و لا فرق في البطلان بين الجاهل القاصر و المقصر. و اما اذا كان على نحو الترتيب بأن يأخذ الماء منهما غرفه فقد عرفت أنه صحيح حتى مع فرض العلم بالحرمة و الانحصار. نعم بناء على ما ذكره قدس سرّه من الحكم بالبطلان في هذه الصورة لا- مانع من الحكم بالصحة في صوره الجهل بالحرمة باعتبار ان المانع من الحكم بالصحة هو العلم بحرمة استعمالهما، فاذا كان جاهلاً- بها فلا- مانع منه، و الفرض ان الوضوء ليس مصداقاً للحرام، هذا كله مع البناء على حرمة استعمالهما مطلقاً.

التوضي و الاغتسال منهما بل ينتقل إلى التيمم (١).

مسألة ٢٠: إذا دار الأمر في حال الضرورة بين استعمالهما أو استعمال الغصبي قدمهما

[٤١٧] مسألة ٢٠: إذا دار الأمر في حال الضرورة بين استعمالهما أو استعمال الغصبي قدمهما.

مسألة ٢١: يحرم إجاره نفسه لصوغ الأواني من أحدهما

[٤١٨] مسألة ٢١: يحرم إجاره نفسه لصوغ الأواني من أحدهما، وأجرته أيضا حرام كما مر.

مسألة ٢٢: يجب على صاحبهما كسرهما

[٤١٩] مسألة ٢٢: يجب على صاحبهما كسرهما و أما غيره فإن علم أن صاحبهما يقلد من يحرم اقتناءهما أيضا و أنهما من الأفراد المعلومه في الحرمة يجب عليه نهيه، و إن توقف على كسر يجوز له كسرهما و لا- يضمن قيمه صياغتهما، نعم لو تلف الأصل ضمن، و إن احتمل أن يكون صاحبهما ممن يقلد جواز الاقتناء أو كانتا مما هو محل الخلاف في كونه آنيه أم لا، لا يجوز له التعرض له.

مسألة ٢٣: إذا شك في آنيه أنها من أحدهما أم لا

[٤٢٠] مسألة ٢٣: إذا شك في آنيه أنها من أحدهما أم لا، أو شك في كون شيء مما يصدق عليه الآنيه أم لا، لا- مانع من استعمالها.

هذا بناء على حرمة استعمالهما مطلقا، و إلا فوظيفته الوضوء أو الغسل.

و بذلك يظهر حال المسائل الآتية.

ص: ٢٠٥

فصل فى أحكام التخلّى

مسأله ١: يجب فى حال التخلّى بل فى سائر الأحوال ستر العوره عن الناظر المحترم

[٤٢١] مسأله ١: يجب فى حال التخلّى بل فى سائر الأحوال ستر العوره عن الناظر المحترم سواء كان من المحارم أم لا رجلا كان أو امرأه، حتى عن المجنون (١) و الطفل المميز، كما أنه يحرم على الناظر أيضا النظر إلى عوره الغير و لو كان مجنونا أو طفلا مميزا، و العوره فى الرجل القبل و البيضتان و الدبر، و فى المرأة القبل و الدبر (٢). و اللازم ستر لون بشره دون الحجم و إن كان الأحوط ستره أيضا، و أما الشبح - و هو ما يتراءى عند كون السائر رقيقا - فستره لازم، و فى الحقيقه يرجع إلى ستر اللون.

مسأله ٢: لا فرق فى الحرمة بين عوره المسلم و الكافر

[٤٢٢] مسأله ٢: لا فرق فى الحرمة بين عوره المسلم و الكافر على الأقوى (٣).

هذا اذا كان مميزا، و اما اذا كان فاقدا للتمييز فلا يجب الستر عنه.

بل ما بين السرّه و الركبه على الاظهر للروايه المعتبره التى فسرت العوره بما بين السرّه و الركبه.

بل على الأحوط الأولى لأن حرمة النظر الى عوره الغير إنما ثبتت بعنوان الأَخ و المؤمن فلا- تشمل الكافر، و اضافته الى هذا صحيحه ابن أبى عمير ناصه فى جواز النظر الى عوره من ليس بمسلم لكن شريطه ان لا يكون النظر اليها عن

مسألة ٣: المراد من الناظر المحترم من عدا الطفل الغير المميز و الزوج و الزوجه و المملوكه بالنسبه إلى المالك

[٤٢٣] مسألة ٣: المراد من الناظر المحترم من عدا الطفل الغير المميز و الزوج و الزوجه و المملوكه بالنسبه إلى المالك و المحلله بالنسبه إلى المحلل له، فيجوز نظر كل من الزوجين إلى عوره الآخر، و هكذا في المملوكه و مالکها و المحلله و المحلل له، و لا يجوز نظر المالكه إلى مملوكها أو مملوكتها و بالعكس.

مسألة ٤: لا يجوز للمالك النظر إلى عوره مملوكته إذا كانت مزوجه

[٤٢٤] مسألة ٤: لا يجوز للمالك النظر إلى عوره مملوكته إذا كانت مزوجه أو محلله (١) أو في العده، و كذا إذا كانت مشتركه بين مالکين لا يجوز لواحد منهما النظر إلى عورتها، و بالعكس.

مسألة ٥: لا يجب ستر الفخذين و لا الألتين و لا الشعر النبات أطراف العوره

[٤٢٥] مسألة ٥: لا يجب ستر الفخذين و لا الألتين و لا الشعر النبات أطراف العوره، نعم يستحب ستر ما بين السرّه إلى الركبه (٢) بل إلى نصف الساق.

مسألة ٦: لا فرق بين أفراد الساتر

[٤٢٦] مسألة ٦: لا فرق بين أفراد الساتر، فيجوز بكل ما يستر و لو بيده أو يد زوجته أو مملوكته.

مسألة ٧: لا يجب الستر في الظلمه المانع عن الرؤيه

[٤٢٧] مسألة ٧: لا يجب الستر في الظلمه المانع عن الرؤيه، أو مع عدم حضور شخص، أو كون الحاضر أعمى، أو العلم بعدم نظره. شهوه.

في الحكم بحرمه النظر الى عوره المحلله اشكال بل منع، فان الممنوع هو وطى المالك لها اذا كانت حبلى او موطوءه قبل استبرائها، و أما سائر الاستمتاع منها النظر الى عورتها فيجوز.

بل يجب على الاظهر فى المرأه كما مرّ.

مسألة ٨: لا يجوز النظر إلى عوره الغير من وراء الشيشه

[٤٢٨] مسألة ٨: لا يجوز النظر إلى عوره الغير من وراء الشيشه، بل ولا في المرآه أو الماء الصافى.

مسألة ٩: لا يجوز الوقوف فى مكان يعلم بوقوع نظره على عوره الغير

[٤٢٩] مسألة ٩: لا يجوز الوقوف فى مكان يعلم بوقوع نظره على عوره الغير بل يجب عليه التعدى عنه أو غض النظر، و أما مع الشك أو الظن فى وقوع نظره فلا بأس، ولكن الأحوط أيضا عدم الوقوف أو غض النظر.

مسألة ١٠: لو شك فى وجود الناظر أو كونه محترما فالأحوط الستر

[٤٣٠] مسألة ١٠: لو شك فى وجود الناظر أو كونه محترما فالأحوط الستر (١).

مسألة ١١: لو رأى عوره مكشوفه و شك فى أنها عوره حيوان أو إنسان

[٤٣١] مسألة ١١: لو رأى عوره مكشوفه و شك فى أنها عوره حيوان أو إنسان فالظاهر عدم وجوب الغض عليه، وإن علم أنها من إنسان و شك فى أنها من صبى غير مميز أو من بالغ أو مميز فالأحوط ترك النظر (٢)، وإن شك فى أنها من زوجته أو مملوكته أو أجنبيه فلا- يجوز النظر و يجب الغض عنها، لأن جواز النظر معلق على عنوان خاص و هو الزوجيه أو المملوكيه فلا- بد من إثباته، و لو رأى عضوا من بدن إنسان لا يدري أنه عورته أو غيرها من أعضائه جاز النظر و إن كان الأحوط الترك.

مسألة ١٢: لا يجوز للرجل و الأنتى النظر إلى دبر الختى

[٤٣٢] مسألة ١٢: لا- يجوز للرجل و الأنتى النظر إلى دبر الختى، و أما قبلها فيمكن أن يقال بتجويزه لكل منهما للشك فى كونه عوره، لكن الأحوط الترك لا بأس بتركه.

يجوز ترك هذا الاحتياط. و لا فرق بين هذه الصوره و سائر صور المسألة.

بل الأقوى وجوبه لأنه عوره على كل حال (١).

مسألة ١٣: لو اضطر إلى النظر إلى عوره الغير كما في مقام المعالجه

[٤٣٣] مسألة ١٣: لو اضطر إلى النظر إلى عوره الغير كما في مقام المعالجه في اطلاق ذلك اشكال، بل منع، اما الرجل فهو يعلم تفصيلا بان نظره الى احليل الخنثى غير جائز لأنه إن كان رجلا في الواقع فهو عوره، و ان كان امرأه فهو عضو من بدنهما، و على كلا التقديرين فنظره اليه غير جائز، و اما نظره الى بضعه فهو جائز للشك البدوى.

و أما المرأة فهي تعلم اجمالا بأن نظرها اما الى بضع الخنثى أو الى إحليله، فانه إن كان في الواقع انثى فنظرها الى الاول غير جائز لأنه عوره، و ان كان ذكرًا فنظرها الى الثانى غير جائز فانه عوره له، و هذا العلم الإجمالى لا ينحل إلا بناء على أن نظر المرأة إلى بدن الرجل غير جائز، فعندئذ يكون حال المرأة حال الرجل.

و اما اذا كان الرجل من محارم الخنثى فعلى ما قويناه من أن ما بين السرّه و الركبه عوره فينحل علمه الإجمالى و هو علمه بأن نظره الى أحدهما حرام الى علم تفصيلى بحرمه نظره الى احليله لأنه عوره للرجل أو انه جزء من بدن المرأة بين السرّه و الركبه.

نعم بناء على المشهور من جواز نظر المحارم الى تمام بدن المرأة غير القبل و الدبر فلا ينحل العلم الإجمالى حيثئذ بحرمه نظره اما إلى احليله او الى بضعه، اذ احدهما فى الواقع عوره.

و اما اذا كان محارمه من النساء فلا ينحل العلم الإجمالى. فما ذكره الماتن قدّس سرّه انما يتم فيما اذا كان الناظر الى قبل الخنثى من احليله و بضعه مرأه، إمّا مطلقا-بناء على ما قويناه من جواز نظر المرأة الى تمام بدن الرجل ما عدا العوره- او فيما اذا كانت من محارمه، و رجلا فيما اذا كان من محارمه على المشهور.

فالأحوط أن يكون في المرآه (١)المقابله لها إن اندفع الاضطرار بذلك،و إلا فلا بأس.

مسأله ١٤:يحرم فى حال التخلّى استقبال القبله و استدبارها

[٤٣٤]مسأله ١٤:يحرم فى حال التخلّى استقبال القبله و استدبارها(٢) بمقاديم بدنه و إن أمال عورته إلى غيرهما،و الأحوط ترك الاستقبال و الاستدبار بعورته فقط و إن لم يكن مقاديم بدنه إليهما،و لا فرق فى الحرمة بين الأبنيه و الصحارى،و القول بعدم الحرمة فى الأول ضعيف،و القبله المنسوخه كبيت المقدس لا- يلحقها الحكم،و الأقوى عدم حرمتها فى حال الاستبراء و الاستنجاء و إن كان الترك أحوط،و لو اضطر إلى أحد الأمرين تخير و إن كان الأحوط الاستدبار،و لو دار أمره بين أحدهما و ترك الستر مع وجود الناظر وجب الستر،و لو اشتبهت القبله لا- يبعد العمل بالظن،و لو ترددت بين جهتين متقابلتين اختار الأخيرين،و لو تردد بين المتصلين فكالترديد بين الأربع التكليف ساقط فيتخير بين الجهات.

مسأله ١٥:الأحوط ترك إقعاد الطفل للتخلّى على وجه يكون مستقبلا أو مستدبرا

[٤٣٥]مسأله ١٥:الأحوط ترك إقعاد الطفل للتخلّى على وجه يكون مستقبلا أو مستدبرا،و لا- يجب منع الصبى و المجنون إذا استقبلا أو استدبرا بل هو الأقوى للتزاحم بين حرمة النظر إلى عوره المرآه مباشره و حرمة النظر إليها فى المرآه.ففى مثل ذلك يتعين ترك الأول و اختيار الثانى.

الحرمة مبنيه على الاحتياط الوجوبى،فإن روايات المسأله باجمعهها ضعيفه من ناحيه السند و غير قابله للاعتماد عليها.و الاجماع الكاشف عن ثبوت المسأله فى زمان المعصومين عليهم السّلام غير متحقق لوجود المخالف و لا سيما فى الأبنيه.و بذلك يظهر حال المسائل الآتیه.

عند التخلي، و يجب ردع البالغ العاقل العالم بالحكم و الموضوع من باب النهى عن المنكر، كما أنه يجب إرشاده إن كان من جهه جهله بالحكم، و لا- يجب ردعه إن كان من جهه الجهل بالموضوع، و لو سئل عن القبلة فالظاهر عدم وجوب البيان، نعم لا يجوز إيقاعه فى خلاف الواقع.

مسألة ١٦: يتحقق ترك الاستقبال و الاستدبار بمجرد الميل إلى أحد الطرفين

[٤٣٦] مسألة ١٦: يتحقق ترك الاستقبال و الاستدبار بمجرد الميل إلى أحد الطرفين، و لا- يجب التشريق و التغريب و إن كان أحوط.

مسألة ١٧: الأحوط فيمن يتواتر بوله أو غائطه مراعاة ترك الاستقبال و الاستدبار بقدر الإمكان

[٤٣٧] مسألة ١٧: الأحوط فيمن يتواتر بوله أو غائطه مراعاة ترك الاستقبال و الاستدبار بقدر الإمكان و إن كان الأقوى عدم الوجوب.

مسألة ١٨: عند اشتباه القبلة بين الأربع لا يجوز أن يدور ببوله إلى جميع الاطراف

[٤٣٨] مسألة ١٨: عند اشتباه القبلة بين الأربع لا يجوز أن يدور ببوله إلى جميع الاطراف، نعم إذا اختار فى مره أحدها لا يجب عليه الاستمرار عليه بعدها بل له أن يختار فى كل مره جهه أخرى إلى تمام الأربع، و إن كان الأحوط ترك ما يوجب القطع بأحد الأمرين و لو تدرجاً خصوصاً إذا كان قاصداً ذلك من الأول بل لا يترك فى هذه الصورة.

مسألة ١٩: إذا علم ببقاء شيء من البول فى المجرى يخرج بالاستبراء

[٤٣٩] مسألة ١٩: إذا علم ببقاء شيء من البول فى المجرى يخرج بالاستبراء فالاحتياط بترك الاستقبال أو الاستدبار فى حاله أشد.

مسألة ٢٠: يحرم التخلي فى ملك الغير من غير إذنه حتى الوقف الخاص

[٤٤٠] مسألة ٢٠: يحرم التخلي فى ملك الغير من غير إذنه حتى الوقف الخاص، بل فى الطريق الغير النافذ بدون إذن أربابه، و كذا يحرم على قبور المؤمنين إذا كان هتكاً لهم.

مسألة ٢١: المراد بمقاديم البدن الصدر و البطن و الركبتان

[٤٤١] مسألة ٢١: المراد بمقاديم البدن الصدر و البطن و الركبتان.

مسأله ٢٢: لا يجوز التخلي في مثل المدارس التي لا يعلم كيفيه وقفها

[٤٤٢] مسأله ٢٢: لا يجوز التخلي في مثل المدارس (١) التي لا- يعلم كيفيه وقفها من اختصاصها بالطلاب أو بخصوص الساكنين منهم فيها أو من هذه الجبهه أعم من الطلاب و غيرهم، و يكفي إذن المتولى إذا لم يعلم كونه على خلاف الواقع، و الظاهر كفايه جريان العاده أيضا بذلك، و كذا الحال في غير التخلي من التصرفات الأخر.

الأظهر هو الجواز لأن منشأ عدم الجواز ليس باعتبار ان التصرف فيها تصرف في ملك المالك حتى يتوقف على اذنه لغرض خروجها عن ملكه، بل منشأ اختصاص وقفيتها بخصوص طائفه خاصه، و اما اذا شك في هذا الاختصاص و ان الواقف جعل وقفها خاصا لهم أو لا، فان العموم لا يحتاج الى عناية، فمقتضى الأصل عدم الاختصاص، و يترتب عليه جواز التصرف فيها، فان مرجع هذا الشك الى الشك في التقييد و الاطلاق، و بما أن التقابل بينهما من تقابل الايجاب و السلب فالاطلاق أمر عدمي لا يحتاج الى عناية زائده فالتقييد بحاجه اليها فحينئذ ان ثبت التقييد لم يحز التصرف و ان لم يثبت جاز، فاذا شككنا في ثبوته فمقتضى الأصل عدمه.

فصل فى الاستنجاء يجب غسل مخرج البول بالماء مرتين (١)، والأفضل ثلاث بما يسمى غسلًا، ولا يجزئ غير الماء، ولا فرق بين الذكر والأنثى والخشى، كما لا فرق بين المخرج الطبيعى وغيره معتادا أو غير معتاد، وفى مخرج الغائط مخير بين الماء والمسح بالأحجار أو الخرق إن لم يتعد عن المخرج على وجه لا يصدق عليه الاستنجاء، وإلا تعين الماء، وإذا تعدى على وجه الانفصال كما إذا وقع نقطه من الغائط على فخذه من غير اتصال بالمخرج يتخير فى المخرج بين الأمرين، ويتعين الماء فيما وقع على الفخذ، والغسل أفضل من المسح بالأحجار، والجمع بينهما أكمل (٢)، ولا يعتبر فى الغسل تعدد بل الحد النقاء وإن حصل بغسله، وفى المسح لا بد من ثلاث وإن حصل النقاء بالأقل، وإن لم يحصل بالثلاث فإلى النقاء، فالواجب فى المسح أكثر الأمرين من النقاء والعدد، ويجزئ ذو الجهات الثلاث من الحجر، وبثلاثه أجزاء من الخرقه الواحد، وإن كان الأحوط ثلاثه منفصلات (٣)،

فى الماء القليل واما فى الجارى و الكر فى كفى مره واحده.

لم يظهر وجه اكمليه الجمع بعد ما كان الغسل بالماء يوجب تطهير المحل و تنظيفه بصوره أكمل لم يبق مجال للمسح بالأحجار حينئذ.

بل هو الاقوى لظهور الروايات فى ذلك عرفا و دعوى القطع بعدم

و يكفى كل قالع (١) و لو من الأصابع، و يعتبر فيه الطهاره، و لا يشترط البكاره، فلا يجرئ النجس، و يجرئ المتنجس بعد غسله، و لو مسح بالنجس أو المتنجس لم يطهر بعد ذلك إلا بالماء إلا إذا لم يكن لاقى البشره بل لاقى عين النجاسه، و يجب فى الغسل بالماء إزاله العين و الأثر بمعنى الأجزاء الصغار التى لا ترى لا بمعنى اللون و الرائحه، و فى المسح يكفى إزاله العين و لا يضر بقاء الأثر بالمعنى الأول أيضا.

مسأله ١: لا يجوز الاستنجاء بالمحترمات و لا بالعظم و الروث

[٤٤٣] مسأله ١: لا يجوز الاستنجاء بالمحترمات و لا بالعظم و الروث (٢)، و لو استنجى بها عصى، لكن يطهر المحل على الأقوى.

مسأله ٢: فى الاستنجاء بالمسحات إذا بقيت الرطوبه فى المحل يشكل الحكم بالطهاره

[٤٤٤] مسأله ٢: فى الاستنجاء بالمسحات إذا بقيت الرطوبه فى المحل يشكل الحكم بالطهاره (٣)، فليس حالها حال الأجزاء الصغار.

مسأله ٣: فى الاستنجاء بالمسحات يعتبر أن لا يكون فى ما يمسح به رطوبه مسريه

[٤٤٥] مسأله ٣: فى الاستنجاء بالمسحات يعتبر أن لا يكون فى ما يمسح به رطوبه مسريه، فلا يجرئ مثل الطين و الوصله المرطوبه، نعم لا تضر النداهه التى لا تسرى.

مسأله ٤: إذا خرج مع الغائط نجاسه أخرى كالدّم

[٤٤٦] مسأله ٤: إذا خرج مع الغائط نجاسه أخرى كالدّم أو وصل إلى الفرق غير مسموعه بعد ما لا طريق لنا إلى ملاكات الاحكام الشرعيه.

فى كفايه كل قالع اشكال بل منع، و لا سيما الاصابع لقصور الدليل. و اما القطع بالمساواه فعهده على مدعيه.

على الاحوط، و لا يبعد جوازه تكليفها، و أما وضعها فبناء على ما قويناه من أن الاستنجاء لا بد أن يكون بالأحجار و الخرق و لا يكفى كل جسم قالع فلا يكفى بهما. و منه يظهر حال الاستنجاء بالمحترمات وضعها.

لا يبعد الحكم بالطهاره لإناطه الحكم بها فى الروايات بازاله الغائط فحسب دون خصوصيه اخرى.

المحل نجاسه من خارج يتعين الماء، و لو شك في ذلك يبنى على العدم فيتخير.

مسألة ٥: إذا خرج من بيت الخلاء ثم شك في أنه استنجى أم لا

[٤٤٧] مسألة ٥: إذا خرج من بيت الخلاء ثم شك في أنه استنجى أم لا- يبنى على عدمه على الأحوط و إن كان من عادته، بل و كذا لو دخل في الصلاة ثم شك، نعم لو شك في ذلك بعد تمام الصلاة صحت، و لكن عليه الاستنجاء للصلاة الآتية، لكن لا يبعد جريان قاعده التجاوز في صورته الاعتیاد.

مسألة ٦: لا يجب الدلك باليد في مخرج البول عند الاستنجاء

[٤٤٨] مسألة ٦: لا- يجب الدلك باليد في مخرج البول عند الاستنجاء، و إن شك في خروج مثل المذى يبنى على عدمه، لكن الأحوط الدلك في هذه الصوره (١).

مسألة ٧: إذا مسح مخرج الغائط بالأرض ثلاث مرات كفى مع فرض زوال العين بها

[٤٤٩] مسألة ٧: إذا مسح مخرج الغائط بالأرض ثلاث مرات كفى مع فرض زوال العين بها.

مسألة ٨: لا يجوز الاستنجاء بما يشك في كونه عظما أو روثا أو من المحترقات

[٤٥٠] مسألة ٨: لا يجوز الاستنجاء بما يشك في كونه عظما أو روثا أو من المحترقات، و يطهر المحل (٢)، و أما إذا شك في كون مائع ماء مطلقا أو مضافا لم يكف في الطهاره، بل لا بد من العلم بكونه ماء.

بل الاقوى ذلك لأن تطهير المحل يتوقف على احراز وصول الماء الى بشرته و غسلها و لا يمكن احرازه باستصحاب عدم وجوده الأعلى القول بالأصل المثبت، فاذن لا محاله يتوقف على الدلك أو نحوه.

في الحكم بطهاره المحل اشكال بل منع لما مر من انه لا يكفى الاستنجاء بكل جسم قالع بل لا بد أن يكون بالاحجار أو الخرق الثلاث.

فصل فى الاستبراء و الأولى فى كفياته أن يصبر حتى تنقطع دريره البول ثم يبدأ بمخرج الغائط فيطهره ثم يضع إصبعه الوسطى من اليد اليسرى على مخرج الغائط و يمسح إلى أصل الذكر ثلاث مرات ثم يضح سبائه فوق الذكر و إبهامه تحته و يمسح بقوه إلى رأسه ثلاث مرات ثم يعصر رأسه ثلاث مرات، و يكفى سائر الكيفيات مع مراعاة ثلاث مرات، و فائدته الحكم بطهاره الرطوبه المشتببه و عدم ناقضيتها، و يلحق به فى الفائده المذكوره طول المده على وجه يقطع بعدم بقاء شىء فى المجرى بأن احتمل أن الخارج نزل من الأعلى، و لا يكفى الظن بعدم البقاء، و مع الاستبراء لا يضر احتمالاه، و ليس على المرأه استبراء، نعم الأولى أن تصبر قليلا- و تتنحج و تعصر فرجها عرضا، و على أى حال الرطوبه الخارجه منها محكوم به بالطهاره و عدم الناقضيه ما لم تعلم كونها بولا.

مسأله ١: من قطع ذكره يصنع ما ذكر فيما بقى

[٤٥١] مسأله ١: من قطع ذكره يصنع ما ذكر فيما بقى.

مسأله ٢: مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبه المشتببه بالنجاسه

[٤٥٢] مسأله ٢: مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبه المشتببه بالنجاسه و الناقضيه و إن كان تركه من الاضطراب و عدم التمكن منه.

مسأله ٣: لا يلزم المباشره فى الاستبراء فيكفى فى ترتب الفائده إن باشره غيره

[٤٥٣] مسأله ٣: لا يلزم المباشره فى الاستبراء فيكفى فى ترتب الفائده إن باشره غيره كزوجته أو مملوكته.

مسأله ٤: إذا خرجت رطوبه من شخص و شك شخص آخر فى كونها بولا أو غيره

[٤٥٤] مسأله ٤: إذا خرجت رطوبه من شخص و شك شخص آخر فى كونها بولا أو غيره فالظاهر لحق الحكم أيضا، من الطهاره إن كان بعد

استبرائه و النجاسه إن كان قبله، و إن كان نفسه غافلاً بأن كان نائماً مثلاً، فلا يلزم أن يكون من خرجت منه هو الشاك، و كذا إذا خرجت من الطفل و شك وليه في كونها بولاً، فمع عدم استبرائه يحكم عليها بالنجاسه.

مسألة ٥: إذا شك في الاستبراء بيني على عدمه و لو مضت مده

[٤٥٥] مسألة ٥: إذا شك في الاستبراء بيني على عدمه و لو مضت مده، بل و لو كان من عادته (١)، نعم لو علم أنه استبرأ و شك بعد ذلك في أنه كان على الوجه الصحيح أم لا بنى على الصحة.

مسألة ٦: إذا شك من لم يستبرئ في خروج الرطوبة و عدمه بنى على عدمه

[٤٥٦] مسألة ٦: إذا شك من لم يستبرئ في خروج الرطوبة و عدمه بنى على عدمه و لو كان طائفاً بالخروج، كما إذا رأى في ثوبه رطوبة و شك في أنها خرجت منه أو وقعت عليه من الخارج.

مسألة ٧: إذا علم أن الخارج منه مذى لكن شك في أنه هل خرج معه بول أم لا؟

[٤٥٧] مسألة ٧: إذا علم أن الخارج منه مذى لكن شك في أنه هل خرج معه بول أم لا؟ لا يحكم عليه بالنجاسه، إلا أن يصدق عليه الرطوبة المشتبهه بأن يكون الشك في أن هذا الموجود هل هو بتمامه مذى أو مركب منه و من البول.

مسألة ٨: إذا بال و لم يستبرئ ثم خرجت منه رطوبة مشتبهه بين البول و المنى يحكم عليها بأنها بول

[٤٥٨] مسألة ٨: إذا بال و لم يستبرئ ثم خرجت منه رطوبة مشتبهه بين البول و المنى يحكم عليها بأنها بول، فلا- يجب عليه الغسل، بخلاف ما إذا خرجت منه بعد الاستبراء فإنه يجب عليه الاحتياط بالجمع بين الوضوء و الغسل عملاً بالعلم الإجمالى، هذا إذا كان ذلك بعد أن توضحاً، و أما إذا خرجت منه قبل أن يتوضأ فلا يبعد جواز الاكتفاء بالوضوء، لأن الحدث الأصغر معلوم و وجود موجب الغسل غير معلوم، فمقتضى الاستصحاب وجوب الوضوء و عدم وجوب الغسل.

لا يبعد البناء على الاستبراء في هذا الفرض إذا ادت العاده الى الوثوق و الاطمينان به على حساب الاحتمالات.

فصل فى مستحبات التخلّى و مكروهاته أما الأول:فأن يطلب خلوه أو يبعد حتى لا يرى شخصه،و أن يطلب مكانا مرتفعا للبول أو موضعا رخوا،و أن يقَدّم رجله اليسرى عند الدخول فى بيت الخلاء و رجله اليمنى عند الخروج،و أن يستر رأسه،و ان يتقنع،و يجرى عن ستر الرأس،و أن يسمى عند كشف العوره،و أن يتكئ فى حال الجلوس على رجله اليسرى،و يفرّج رجله اليمنى،و أن يستبرئ بالكيفيه التى مرت، و أن يتنحج قبل الاستبراء،و أن يقرأ الأدعيه المأثوره بأن يقول عند الدخول:

«اللهم إنى أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم» أو يقول:«الحمد لله الحافظ المؤدى»و الأولى الجمع بينهما،و عند خروج الغائط:«الحمد لله الذى أطعمنيه طيبا فى عافيه و أخرجته خبيثا فى عافيه» و عند النظر إلى الغائط:«اللهم ارزقنى الحلال و جتبنى عن الحرام»و عند رؤيه الماء:«الحمد لله الذى جعل الماء طهورا و لم يجعله نجسا»و عند الاستنجاء:

«اللهم حصّن فرجى و أعفّه و استر عورتى و حرّمنى على النار و وفقنى لما يقربنى منك يا ذا الجلال و الإكرام»و عند الفراغ من الاستنجاء:«الحمد لله

الذى عافانى من البلاء و أَمَاطَ عَنِ الْأَذَى» و عند القيام عن محل الاستنجاء يمسح يده اليمنى على بطنه و يقول: «الحمد لله الذى أَمَاطَ عَنِ الْأَذَى و هنأنى طعامى و شرابى و عافانى من البلوى» و عند الخروج أو بعده: «الحمد لله الذى عزفنى لذته و ابقى فى جسدى قوته و أخرج عني أذاه يا لها نعمه يا لها نعمه لا يقدر القادرون قدرها» و يستحب أن يقدم الاستنجاء من الغائط على الاستنجاء من البول، و أن يجعل المسحات إن استنجى بها و ترا، فلو لم ينق بالثلاثه و أتى برابع يستحب أن يأتى بخامس ليكون و ترا و إن حصل النقاء بالرابع، و أن يكون الاستنجاء و الاستبراء باليد اليسرى، و يستحب أن يعتبر و يتفكر فى أن ما سعى و اجتهد فى تحصيله و تحسينه كيف صار أذيه عليه، و يلاحظ قدره الله تعالى فى رفع هذه الأذيه عنه و إراحته منها.

و أما المكروهات فهى استقبال الشمس و القمر بالبول و الغائط، و ترتفع بستر فرجه و لو بيده أو دخوله فى بناء أو وراء حائط، و استقبال الريح بالبول بل بالغائط أيضا، و الجلوس فى الشوارع، أو المشارع، أو منزل القافله، أو دروب المساجد، أو الدور، أو تحت الأشجار المثمره و لو فى غير أوان الثمر، و البول قائما، و فى الحمام، و على الأرض الصلبه، و فى ثقب الحشرات، و فى الماء خصوصا الراكد و خصوصا فى الليل، و التطميح بالبول أى البول فى الهواء، و الأكل و الشرب حال التخلى بل فى بيت الخلاء مطلقا، و الاستنجاء باليمين، و باليسار إذا كان عليه خاتم فيه اسم الله، و طول المكث فى بيت الخلاء، و التخلى على قبور المؤمنين إذا لم يكن هتكا و إلا- كان حراما، و استصحاب الدرهم البيض بل مطلقا إذا كان عليه اسم الله أو محترم آخر إلا أن يكون مستورا، و الكلام فى غير الضروره إلا بذكر الله أو آيه الكرسى أو حكاية الأذان

او تسميت العاطس.

مسأله ١: يكره حبس البول أو الغائط، وقد يكون حراما إذا كان مضرا

[٤٥٩] مسأله ١: يكره حبس البول أو الغائط، وقد يكون حراما إذا كان مضرا، وقد يكون واجبا كما إذا كان متوضئا و لم يسع الوقت للتوضؤ بعدهما و الصلاة، وقد يكون مستحبا كما إذا توقف مستحب أهم عليه.

مسأله ٢: في موارد التي يستحب البول

[٤٦٠] مسأله ٢: يستحب البول حين إرادته الصلاة، وعند النوم، وقبل الجماع، وبعد خروج المنى، وقبل الركوب على الدابة إذا كان النزول و الركوب صعبا عليه، وقبل ركوب السفينه إذا كان الخروج صعبا.

مسأله ٣: إذا وجد لقمه خبز في بيت الخلاء يستحب أخذها و إخراجها و غسلها ثم أكلها

[٤٦١] مسأله ٣: إذا وجد لقمه خبز في بيت الخلاء يستحب أخذها و إخراجها و غسلها ثم أكلها.

ص: ٢٢٣

فصل فى الموضوع

فصل فى موجبات الموضوع و نواقضه

اشاره

فصل فى موجبات الموضوع و نواقضه

و هى أمور

اشاره

و هى أمور:

الأول و الثانى:البول و الغائط من الموضوع الأصلي

الأول و الثانى:البول و الغائط من الموضوع الأصلي و لو غير معتاد، أو من غيره مع انسداده أو بدونه بشرط الاعتياد أو الخروج على حسب المتعارف، ففي غير الأصلي مع عدم الاعتياد و عدم كون الخروج على حسب المتعارف إشكال، والأحوط النقض مطلقاً(١) خصوصاً إذا كان دون المعده، ولا فرق فيهما بين القليل و الكثير حتى مثل القطره و مثل تلوث رأس شيشه الاحتقان بالعدره، نعم الرطوبات الأخر غير البول و الغائط الخارجه من المخرجين ليست ناقضه، وكذا الدود أو نوى التمر و نحوهما إذا لم يكن متلطخاً بالعدره.

الثالث:الريح الخارج من مخرج الغائط إذا كان من المعده صاحب صوتاً أو لا

الثالث:الريح الخارج من مخرج الغائط إذا كان من المعده صاحب صوتاً أولاً، دون ما خرج من القبل، أو لم يكن من المعده كنفخ الشيطان، أو إذا دخل من الخارج ثم خرج.

لا وجه للاحتياط لأن الدليل فى المسأله غير موجود و المشهور بين الاصحاب عدم النقض، فالأظهر ما هو المشهور و إن كان الاحتياط لا بأس به.

الرابع:النوم مطلقا

الرابع:النوم مطلقا،و إن كان فى حال المشى إذا غلب على القلب و السمع و البصر،فلا- تنقض الخفقه إذا لم تصل إلى الحد المذكور.

الخامس:كل ما أزال العقل

الخامس:كل ما أزال العقل،مثل الإغماء و السكر و الجنون(١)دون مثل البهت.

السادس:الاستحاضه القليله بل الكثيره و المتوسطه

السادس:الاستحاضه القليله بل الكثيره و المتوسطه و إن أوجبتا الغسل أيضا،و أما الجنابه فهى تنقض الوضوء لكن توجب الغسل فقط.

مسأله ١:إذا شك فى طرء أحد النواقض بنى على العدم

[٤٦٢]مسأله ١:إذا شك فى طرء أحد النواقض بنى على العدم،و كذا إذا شك فى أن الخارج بول أو مذى مثلا،إلا أن يكون قبل الاستبراء فيحكم بأنه بول،فإن كان متوضئا انتقض وضوؤه كما مر.

مسأله ٢:إذا خرج ماء الاحتقان و لم يكن معه شىء من الغائط لم ينتقض الوضوء

[٤٦٣]مسأله ٢:إذا خرج ماء الاحتقان و لم يكن معه شىء من الغائط لم ينتقض الوضوء،و كذا لو شك فى خروج شىء من الغائط معه.

مسأله ٣:القيح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بناقض

[٤٦٤]مسأله ٣:القيح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بناقض، و كذا الدم الخارج منهما إلا إذا علم أن بوله أو غائطه صار دما،و كذا المذى و الودى و الأول هو ما يخرج بعد الملاعبه و الثانى ما يخرج بعد خروج المنى و الثالث ما يخرج بعد خروج البول.

مسأله ٤:ذكر جماعه من العلماء استحباب الوضوء عقيب المذى،و الودى،و الكذب

[٤٦٥]مسأله ٤:ذكر جماعه من العلماء استحباب الوضوء عقيب المذى، و الودى،و الكذب،و الظلم،و الإكثار من الشعر الباطل،و القىء،و الرعاف، و التقييل بشهوئه،و مس الكلب،و مس الفرج و لو فرج نفسه،و مس باطن الدبر، ناقضيتها مبنيه على الاحتياط

فانها بعناوينها غير منصوصه و استفاده ناقضيتها من روايات النوم لا تخلو من اشكال.

ص: ٢٢٥

و الإحليل، و نسيان الاستنجاء قبل الوضوء، و الضحك في الصلاة، و التخليل إذا أدمى، لكن الاستحباب في هذه الموارد غير معلوم، و الأولى أن يتوضأ برجاء المطلوبيه، و لو تبين بعد هذا الوضوء كونه محدثاً بأحد النواقض المعلومه كفى و لا يجب عليه ثانياً، كما أنه لو توضأ احتياطاً لاحتمال حدوث الحدث ثم تبين كونه محدثاً كفى و لا يجب ثانياً.

فصل فى غايات الوضوءات الواجبه و غير الواجبه فإن الوضوء إما شرط فى صحه فعل كالصلاه و الطواف، و إما شرط فى كماله كقراءه القرآن (١)، و إما شرط فى جوازه كمس كتابه القرآن، أو رافع لكراهته كالأكل (٢)، أو شرط فى تحقق أمر كالوضوء للكون على الطهاره (٣)، أو ليس له غايه (٤) كالوضوء الواجب بالنذر و الوضوء المستحب نفسا إن قلنا به كما لا يبعد.

فى شرطيه الوضوء لذلك اشكال بل منع الا بناء على تماميه قاعده التسامح فى أدله السنن.

لم تثبت كراهه الاكل قبل الوضوء مطلقا لكى يكون الوضوء رافعا لها.

نعم تثبت كراهه أكل الجنب قبل الوضوء، و على هذا فيحتمل أن تكون كلمه الجنب ساقطه من العبارة بأن تكون العبارة هكذا «كالأكل للجنب».

فيه: ان الوضوء بنفسه طهور لا أنه مترتب عليه.

الظاهر انه منحصر فى الوضوء المستحب نفسا، فان الوضوء الواجب بالنذر مترتب عليه فى طول له لا- فى عرضه، اذ لو لم يكن الوضوء مستحبا فى نفسه لم يصح نذره، فاذن لا وجه لجعله فى مقابل الوضوء المستحب نفسا.

أما الغايات للوضوء الواجب:

فيجب للصلاه الواجبه أداء أو قضاء عن النفس أو عن الغير، ولأجزائها المنسيه، بل و سجدتى السهو على الأحوط(١).

و يجب أيضا للطواف الواجب و هو ما كان جزءا للحج أو العمره و إن كانا مندوبين، فالطواف المستحب ما لم يكن جزءا من أحدهما لا يجب الوضوء له، نعم هو شرط فى صحه صلاته.

و يجب أيضا بالنذر و العهد و اليمين.

و يجب أيضا لمس كتابه القرآن إن وجب بالنذر أو لوقوعه فى موضع يجب إخراجه منه أو لتطهيره إذا صار متنجسا و توقف الإخراج أو التطهير على مس كتابته و لم يكن التأخير بمقدار الوضوء موجبا لهتك حرمة، وإلا- وجبت المبادره من دون الوضوء، و يلحق به أسماء الله و صفاته الخاصه(٢)، دون أسماء الأنبياء و الأئمه عليهم السلام و إن كان أحوط.

و وجوب الوضوء فى المذكورات ما عدا النذر و أخويه إنما هو على تقدير كونه محدثا، وإلا فلا يجب، و أما فى النذر و أخويه فتابع للنذر، فإن نذر كونه على الطهاره لا يجب إلا إذا كان محدثا، و إن نذر الوضوء التجديدى وجب و إن كان على وضوء.

مسأله ١: إذا نذر أن يتوضأ لكل صلاه وضوءا رافعا للحديث و كان متوضئا

[٤٦٦] مسأله ١: إذا نذر أن يتوضأ لكل صلاه وضوءا رافعا للحديث و كان متوضئا يجب عليه نقضه ثم الوضوء، لكن فى صحه مثل هذا النذر على و لكن الاقوى عدم وجوبهما لعدم كونهما من اجزاء الصلاه.

على الاحوط.

ص: ٢٢٨

مسألة ٢: وجوب الوضوء لسبب النذر أقسام

[٤٦٧] مسألة ٢: وجوب الوضوء لسبب النذر أقسام..

أحدهما: أن ينذر أن يأتي بعمل يشترط في صحته الوضوء كالصلاة.

الثاني: أن ينذر أن يتوضأ إذا أتى بالعمل الفلاني الغير المشروط بالوضوء مثل أن ينذر أن لا يقرأ القرآن إلا مع الوضوء، فحينئذ لا يجب عليه القراءة، لكن لو أراد أن يقرأ يجب عليه أن يتوضأ.

الثالث: أن ينذر أن يأتي بالعمل الكذائي مع الوضوء كأن ينذر أن يقرأ القرآن مع الوضوء، فحينئذ يجب الوضوء و القراءة.

الرابع: أن ينذر الكون على الطهارة.

الخامس: أن ينذر أن يتوضأ من غير نظر إلى الكون على الطهارة.

و جميع هذه الأقسام صحيح لكن ربما يستشكل في الخامس من حيث إن صحته موقوفه على ثبوت الاستحباب النفسى للوضوء و هو محل إشكال، الظاهر انه لا وجه للتأمل في صحه هذا النذر فان صحه النذر منوطه بكون متعلقه راجحاً في نفسه، و المفروض في المسألة ان متعلقه و هو الوضوء الراجع للحدث لكل صلاة راجح في نفسه غايه الأمر ان وفاء من كان متوضئاً حين الصلاة بهذا النذر يتوقف على نقضه الطهارة و نقض الطهارة و إن سلمنا انه مرجوح باعتبار ان البقاء عليها راجح، الا- أن مرجوحيته لا تسرى اليه.

نعم، لو كان متعلق النذر الوضوء المقيد بنقض الطهارة لم يصح، لأن المقيد غير راجح، و اما اذا كان متعلقه طبعى الوضوء الراجع للحدث- كما هو المفروض- فهو صحيح لأنه قد يتوقف على النقض كما اذا كان متوضئاً حين الصلاة، و قد لا يتوقف كما اذا كان محدثاً.

لكن الأقوى ذلك.

مسألة ٣: لا فرق في حرمه مس كتابه القرآن على المحدث بين أن يكون باليد أو بسائر أجزاء البدن

[٤٦٨] مسألة ٣: لا فرق في حرمه مس كتابه القرآن على المحدث بين أن يكون باليد أو بسائر أجزاء البدن و لو بالباطن كمسها باللسان أو بالأسنان، و الأحوط ترك المس بالشعر أيضا و إن كان لا يبعد عدم حرمة.

مسألة ٤: لا فرق بين المس ابتداء أو استدامه

[٤٦٩] مسألة ٤: لا فرق بين المس ابتداء أو استدامه، فلو كان يده على الخط فأحدث يجب عليه رفعها فوراً، و كذا لو مس غفله ثم التفت أنه محدث.

مسألة ٥: المس الماحي للخط أيضا حرام

[٤٧٠] مسألة ٥: المس الماحي للخط أيضا حرام، فلا يجوز له أن يمحوه باللسان أو باليد الرطبه.

مسألة ٦: لا فرق بين أنواع الخطوط حتى المهجور منها كالكوفي

[٤٧١] مسألة ٦: لا فرق بين أنواع الخطوط حتى المهجور منها كالكوفي، و كذا لا فرق بين أنحاء الكتابه من الكتب بالقلم أو الطبع أو القص بالكاغذ أو الحفر أو العكس.

مسألة ٧: لا فرق في القرآن بين الآيه و الكلمه، بل و الحرف

[٤٧٢] مسألة ٧: لا فرق في القرآن بين الآيه و الكلمه، بل و الحرف و إن كان يكتب و لا يقرأ كالألف في قالوا و آمنوا، بل الحرف الذى يقرأ و لا يكتب إذا كتب كما فى الواو الثانى من داود إذا كتب بواوين و كالألف فى رحمان و لقمن إذا كتب كرحمان و لقمان.

مسألة ٨: لا فرق بين ما كان فى القرآن أو فى كتاب

[٤٧٣] مسألة ٨: لا فرق بين ما كان فى القرآن أو فى كتاب، بل لو وجدت كلمه من القرآن فى كاغذ بل أو نصف الكلمه كما إذا قص من ورق القرآن أو الكتاب يحرم مسها أيضا.

مسألة ٩: فى الكلمات المشتركه بين القرآن و غيره المناط قصد الكاتب

[٤٧٤] مسألة ٩: فى الكلمات المشتركه بين القرآن و غيره المناط قصد الكاتب.

مسأله ١٠: لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين الكاغذ و اللوح و الأرض

[٤٧٥]مسأله ١٠: لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين الكاغذ و اللوح و الأرض

ص: ٢٣٠

و الجدار و الثوب بل و بدن الإنسان، فإذا كتب على يده لا يجوز مسه عند الوضوء، بل يجب محوه أولاً ثم الوضوء.

مسألة ١١: إذا كتب على الكاغذ بلا مداد فالظاهر عدم المنع من مسه

[٤٧٦] مسألة ١١: إذا كتب على الكاغذ بلا مداد فالظاهر عدم المنع من مسه لأنه ليس خطأ، نعم لو كتب بما يظهر أثره بعد ذلك فالظاهر حرمة كماء البصل، فإنه لا أثر له إلا إذا أحمى على النار.

مسألة ١٢: لا يحرم المس من وراء الشيشه

[٤٧٧] مسألة ١٢: لا يحرم المس من وراء الشيشه و إن كان الخط مرثياً، و كذا إذا وضع عليه كاغذ رقيق يرى الخط تحته، و كذا المنطع في المرآه، نعم لو نفذ المداد في الكاغذ حتى ظهر الخط من الطرف الآخر لا يجوز مسه، خصوصاً إذا كتب بالعكس فظهر من الطرف الآخر طرداً.

مسألة ١٣: في مس المسافه الخاليه التي يحيط بها الحرف كالحاء أو العين مثلاً إشكال

[٤٧٨] مسألة ١٣: في مس المسافه الخاليه التي يحيط بها الحرف كالحاء أو العين مثلاً إشكال أحوطه الترك (١).

مسألة ١٤: في جواز كتابه المحدث آيه من القرآن بإصبعه على الأرض أو غيرها إشكال

[٤٧٩] مسألة ١٤: في جواز كتابه المحدث آيه من القرآن بإصبعه على الأرض أو غيرها إشكال، و لا يبعد عدم الحرمة (٢) فإن الخط يوجد بعد المس، و أما الكتب على بدن المحدث و إن كان الكاتب على وضوء فالظاهر لا بأس بترك هذا الاحتياط حيث ان المنهى عنه في الدليل هو مس كتابه القرآن و لا يقصد عليه مس الكتابه.

الظاهر هو الحرمة، فان المنهى عنه في الدليل هو مس كتابه القرآن لا بعنوان خطوطه أو حروفه أو كلماته، و المس يصدق من أول نقطه الكتابه الى نهايتها، و لا يعتبر في صدقه سبق الممسوس على الماس زماناً، بل يكفي فيه التقارن الزمانى.

حرمته خصوصا إذا كان بما يبقى أثره.

مسألة ١٥: لا يجب منع الأطفال و المجانين من المس إلا إذا كان مما يعد هتكا

[٤٨٠] مسألة ١٥: لا يجب منع الأطفال و المجانين من المس إلا إذا كان مما يعد هتكا، نعم الأحوط عدم التسبب لمسهم (١)، و لو توضحا الصبي المميز فلا إشكال في مسه بناء على الأقوى من صحه وضوئه و سائر عباداته.

مسألة ١٦: لا يحرم على المحدث مس غير الخط من ورق القرآن حتى ما بين السطور و الجلد و الغلاف

[٤٨١] مسألة ١٦: لا يحرم على المحدث مس غير الخط من ورق القرآن حتى ما بين السطور و الجلد و الغلاف، نعم يكره ذلك، كما أنه يكره تعليقه و حمله (٢).

مسألة ١٧: ترجمه القرآن ليست منه بأى لغة كانت

[٤٨٢] مسألة ١٧: ترجمه القرآن ليست منه بأى لغة كانت، فلا بأس بمسها على المحدث، نعم لا فرق في اسم الله تعالى بين اللغات (٣).

مسألة ١٨: لا يجوز وضع الشئ النجس على القرآن و إن كان يابسا

[٤٨٣] مسألة ١٨: لا يجوز وضع الشئ النجس على القرآن و إن كان يابسا لأنه هتك، و أما المتنجس فالظاهر عدم البأس به مع عدم الرطوبة، فيجوز للمتوضئ أن يمس القرآن باليد المتنجسه، و إن كان الأولى تركه.

مسألة ١٩: إذا كتبت آيه من القرآن على لقمه خبز لا يجوز للمحدث أكله

[٤٨٤] مسألة ١٩: إذا كتبت آيه من القرآن على لقمه خبز لا يجوز للمحدث أكله، و أما للمتطهر فلا بأس خصوصا إذا كان بنيه الشفاء أو التبرك.

لا بأس بتركه.

فى الكراهه اشكال بل منع.

حرمه مس اسم الجلاله اذا لم يكن فى نص القرآن مبنيه على الاحتياط لاختصاص الدليل بكتابه المصحف.

اشاره

فصل فى الوضوءات المستحبه

مسأله ١: الأقرى كما أشير إليه سابقا كون الوضوء مستحبا فى نفسه و إن لم يقصد غايه من الغايات

[٤٨٥] مسأله ١: الأقرى كما أشير إليه سابقا كون الوضوء مستحبا فى نفسه و إن لم يقصد غايه من الغايات حتى الكون على الطهاره، و إن كان الأحوط قصد إحداها.

مسأله ٢: الوضوء المستحب أقسام

[٤٨٦] مسأله ٢: الوضوء المستحب أقسام..

أحداها: ما يستحب فى حال الحدث الأصغر، فيفيد الطهاره منه.

الثانى: ما يستحب فى حال الطهاره منه كالوضوء التجديدى.

الثالث: ما هو مستحب فى حال الحدث الأكبر، و هو لا يفيد طهاره، و إنما هو لرفع الكراهه أو لحدوث كمال فى الفعل الذى يأتى به كوضوء الجنب للنوم و وضوء الحائض للذكر فى مصلاها.

أما القسم الأول فلا أمور..

الأول: الصلاه المندوبه، و هو شرط فى صحتها أيضا.

الثانى: الطواف المندوب- و هو ما لا يكون جزءا من حج أو عمره و لو مندوبين- و ليس شرطا فى صحته، نعم هو شرط فى صحه صلاته.

الثالث: التهيؤ للصلاه فى أول وقتها أو أول زمان إمكانها إذا لم يمكن إتيانها فى أول الوقت، و يعتبر أن يكون قريبا من الوقت (١) أو زمان الإمكان فى اعتبار ذلك اشكال بل منع، فان استحباب الوضوء للتهيؤ لم يثبت

بحيث يصدق عليه التهيؤ.

الرابع: دخول المساجد (١).

الخامس: دخول المشاهد المشرفة.

السادس: مناسك الحج مما عدا الصلاة و الطواف.

السابع: صلاة الأموات.

الثامن: زياره أهل القبور.

التاسع: قراءه القرآن أو كتبه أو لمس حواشيه أو حمليه.

العاشر: الدعاء و طلب الحاجه من الله تعالى.

الحادى عشر: زياره الأئمه (عليهم السلام) و لو من بعيد.

الثانى عشر: سجده الشكر أو التلاوه.

الثالث عشر: الأذان و الإقامة، و الأظهر شرطيته فى الإقامة.

الرابع عشر: دخول الزوج على الزوجه ليله الزفاف بالنسبه إلى كل منهما.

بنص خاص من آيه أو روايه حتى يكون المتبع مقدار دللته سعه و ضيقا، بل انما ثبت بملا-ك محبوبيه هذا العنوان فيدور استحبابه حينئذ مدار تحقق هذا العنوان.

إذا قلنا بأن الوضوء مستحب فى نفسه- كما هو الصحيح- لم تتوقف صحته على قصد غايه من الغايات المحبويه، و لو لم نقل بذلك فصحته منوطه بقصد غايه محبويه، و على هذا فان كان دخول المساجد بقصد العباده فيها صح الوضوء بغايه الدخول للعباده فيها، و كذلك الحال فى المشاهد المشرفه و غيرها. نعم جمله من الغايات المذكوره لم يثبت استحبابها كالوضوء للمسافر قبل وروده على أهله، و للنوم، و لمقاربه الحامل، و لدخول الزوج على الزوجه ليله الزفاف الآ بناء على قاعده التسامح فى ادله السنن.

الخامس عشر: ورود المسافر على أهله فيستحب قبله.

السادس عشر: النوم.

السابع عشر: مقارنه الحامل.

الثامن عشر: جلوس القاضي في مجلس القضاء.

التاسع عشر: الكون على الطهاره.

العشرون: مس كتابه القرآن في صوره عدم وجوبه، و هو شرط في جوازه كما مر، و قد عرفت أن الأقوى استحبابه نفسا أيضا.

و أما القسم الثاني..

فهو الوضوء للتجديد، و الظاهر جوازه ثالثا و رابعا (١) فصاعدا أيضا، و أما الغسل فلا يستحب فيه التجديد، بل و لا الوضوء بعد غسل الجنابه و إن طالت المده.

و أما القسم الثالث فلا أمور..

الأول: لذكر الحائض في مصلاها مقدار الصلاه.

الثاني: لنوم الجنب و أكله و شربه و جماعه (٢) و تغسيه الميت.

الثالث: لجماع من مس الميت و لم يغتسل بعد.

في جوازه ثالثا و رابعا اشكال بل منع، بل في جوازه ثانيا مطلقا منع، لأن تجديد الوضوء بحاجه الى دليل و ان قلنا باستحبابه في نفسه و هو لم يثبت الا في موارد خاصه و هي تجديد الوضوء عند كل صلاه فريضه و إن كان متوضئا، و أما مطلقا فهو مبني على تماميه قاعده التسامح في أدله السنن.

في استحباب الوضوء له بغايه الجماع اشكال بل منع البناء على قاعده التسامح في أدله السنن.

الرابع: لتكفين الميت أو تدفينه (١) بالنسبه إلى من غسله و لم يغتسل غسل المس.

مسأله ٣: لا يختص القسم الأول من المستحب بالغايه التي توضع لأجلها

[٤٨٧] مسأله ٣: لا- يختص القسم الأول من المستحب بالغايه التي توضع لأجلها، بل يباح به جميع الغايات المشروطه به، بخلاف الثاني و الثالث فإنهما إن وقعا على نحو ما قصدا لم يؤثر إلا فيما قصدا لأجله، نعم لو انكشف الخطأ بأن كان محدثاً بالأصغر فلم يكن وضوءه تجديدياً و لا مجامعاً للأكبر رجعا إلى الأول، و قوى القول بالصحه و إباحه جميع الغايات به إذا كان قاصدا لامثال الأمر الواقعي المتوجه إليه في ذلك الحال بالوضوء و إن اعتقد أنه الأمر بالتجديدي منه مثلاً، فيكون من باب الخطأ في التطبيق و تكون تلك الغايه مقصوده له على نحو الداعي لا التقييد بحيث لو كان الأمر الواقعي على خلاف ما اعتقده لم يتوضأ، أما لو كان على نحو التقييد كذلك ففي صحته حينئذ إشكال (٢).

مسأله ٤: لا يجب في الوضوء قصد موجه

[٤٨٨] مسأله ٤: لا يجب في الوضوء قصد موجه، بأن يقصد الوضوء لأجل خروج البول أو لأجل النوم، بل لو قصد أحد الموجبات و تبين أن الواقع غيره صح، إلا أن يكون على وجه التقييد (٣).

مسأله ٥: يكفى الوضوء الواحد للأحداث المتعدده إذا قصد رفع طبيعه الحدث

[٤٨٩] مسأله ٥: يكفى الوضوء الواحد للأحداث المتعدده إذا قصد رفع طبيعه الحدث، بل لو قصد رفع أحدها صح و ارتفع الجميع، إلا إذا كان قصد لم يثبت استحباب الوضوء فيهما إلا بناء على قاعده التسامح.

الظاهر هو الصحه و لا يعقل التقييد في المقام و قصد الوضوء التجديدي او امتثال امره لا يغير ما في الواقع.

عرفت ان التقييد لا يتصور في أمثال المقام.

رفع البعض دون البعض فإنه يبطل (١)، لأنه يرجع إلى قصد عدم الرفع.

مسألة ٦: إذا كان للوضوء الواجب غايات متعددة فقصد الجميع حصل امتثال الجميع و أثيب عليها كلها

[٤٩٠] مسألة ٦: إذا كان للوضوء الواجب غايات متعددة فقصد الجميع حصل امتثال الجميع و أثيب عليها كلها، وإن قصد البعض حصل الامتثال بالنسبة إليه و يثاب عليه، لكن يصح بالنسبة إلى الجميع و يكون أداء بالنسبة إلى ما لم يقصد، وكذا إذا كان للوضوء المستحب غايات عديدة، و إذا اجتمعت الغايات الواجبه و المستحبه أيضا يجوز قصد الكل و يثاب عليها و قصد البعض دون البعض و لو كان ما قصده هو الغايه المندوبه، و يصح معه إتيان جميع الغايات، و لا يضر في ذلك كون الوضوء عملا واحدا لا- يتصف بالوجوب و الاستحباب معا و مع وجود الغايه الواجبه لا يكون إلا واجبا، لأنه على فرض صحته لا ينافى جواز قصد الأمر الندبي و إن كان متصفا بالوجوب، فالوجوب الوصفي لا ينافى الندب الغائي، لكن التحقيق صحه اتصافه فعلا بالوجوب (٢) و الاستحباب من جهتين.

لا يعتبر في صحه الوضوء قصد رفع الحدث. و ان قلنا بعدم استحبابه في نفسه فانه يكفي في صحته حينئذ اتيانه بغايه من غاياته، و اما الحكم بالبطلان فلا يتم الا اذا كان على وجه التشريع بان يقصد امتثال الأمر المتعلق بالوضوء الراجع للحدث البولي دون غيره.

هذا مبنى على ثبوت الملازمه بين الأمر بالشىء و الأمر بمقدمته، و لكن ثبوتها لا- يخلو عن اشكال بل منع- كما ذكرناه في الاصول- و عليه فالوضوء اذا كان مقدمه لواجب و مندوب لم يتصف بالوجوب الغيرى و لا بالاستحباب الغيرى. ثم انه على تقدير ثبوت الملازمه بينهما فالأمر ليس كما افاده الماتن قدس سرّه و ذلك لأن التنافى بين ذاتى الوجوب و الاستحباب الغيريين و إن لم يكن فى شىء واحد لا فى المبدأ و لا فى المنتهى الا أن التنافى بينهما فيه فيما هو لازم ذاتيهما و هو المنع من الترك فعلا فى الوجوب و الترخيص فيه كذلك فى الاستحباب و لا يمكن اجتماعهما فعلا فيه.

فصل فى بعض مستحبات الوضوء الأول: أن يكون بمدّ و هو ربع الصاع-و هو ستمائه و أربعه عشر مثقالا و ربع مثقال-فالمد مائه و خمسون مثقالا و ثلاثه مثاقيل و نصف مثقال و حمصه و نصف.

الثانى: الاستياك بأى شىء كان و لو بالإصبع، و الأفضل عود الأراك.

الثالث: وضع الإناء الذى يغترف منه على اليمين.

الرابع: غسل اليدين قبل الاغتراف مره فى حدث النوم و البول، و مرتين فى الغائط.

الخامس: المضمضه و الاستنشاق كل منهما ثلاث مرات بثلاث أكف، و يكفى الكف الواحده أيضا لكل من الثلاث.

السادس: التسميه عند وضع اليد فى الماء أو صبه على اليد و أقلها «بسم الله» و الأفضل «بسم الله الرحمن الرحيم» و أفضل منهما «بسم الله و بالله اللهم اجعلنى من التوابين و اجعلنى من المتطهرين».

السابع: الاغتراف باليمنى و لو لليمنى بأن يصبه فى اليسرى ثم يغسل اليمنى.

الثامن:قراءه الأدعيه المأثوره عند كل من المضمضه و الاستنشاق و غسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين.

التاسع:غسل كل من الوجه و اليدين مرتين.

العاشر:أن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه فى الغسله الاولى و فى الثانيه باطنهما،و المرأه بالعكس.

الحادى عشر:أن يصب الماء على أعلى كل عضو،و أما الغسل من الأعلى فواجب.

الثانى عشر:أن يغسل ما يجب غسله من مواضع الوضوء بصب الماء عليه لا بغمسه فيه.

الثالث عشر:أن يكون ذلك مع إمرار اليد على تلك المواضع،و إن تحقق الغسل بدونه.

الرابع عشر:أن يكون حاضر القلب فى جميع أفعاله.

الخامس عشر:أن يقرأ القدر حال الوضوء.

السادس عشر:أن يقرأ آيه الكرسي بعده.

السابع عشر:أن يفتح عينه حال غسل الوجه.

ص: ٢٤٠

فصل فى مكروهاته الأول: الاستعانه بالغير فى المقدمات القريبه كأن يصب الماء فى يده، و أما فى نفس الغسل فلا يجوز.

الثانى: التمدل بل مطلق مسح البلل.

الثالث: الوضوء فى مكان الاستنجاء.

الرابع: الوضوء من الآنيه المفضضه أو المذهبه أو المنقوشه بالصور.

الخامس: الوضوء بالمياه المكروهه، كالمشمس و ماء الغساله من الحدث الأكبر و الماء الآجن و ماء البئر قبل نزع المقدرات و الماء القليل الذى ماتت فيه الحيه أو العقرب أو الوزغ و سؤر الحائض و الفأر و الفرس و البغل و الحمار و الحيوان الجلال و آكل الميتة بل كل حيوان لا يؤكل لحمه.

الأول: غسل الوجه، و حدّه من قصاص الشعر إلى الذقن طولاً و ما اشتمل عليه الإبهام و الوسطى عرضاً، و الأنزع و الأغم و من خرج وجهه أو يده عن المتعارف يرجع كل منهم إلى المتعارف، فيلاحظ أن اليد المتعارفه فى الوجه المتعارف إلى أى موضع تصل و أن الوجه المتعارف أين قصاصه فيغسل ذلك المقدار (١)، و يجب إجراء الماء فلا يكفى المسح به، و حدّه أن يجرى من جزء إلى جزء آخر و لو بإعانه اليد، و يجرى استيلاء الماء عليه و إن لم يجر إذا صدق الغسل، و يجب الابتداء بالأعلى و الغسل من الأعلى إلى الأسفل عرفاً، و لا يجوز النكس، و لا يجب غسل ما تحت الشعر بل يجب غسل ظاهره سواء شعر اللحية و الشارب و الحاجب بشرط صدق إحاطه الشعر على المحل، و إلا لزم غسل البشرة الظاهره فى خلاله.

مسألة ١: يجب إدخال شىء من أطراف الحد من باب المقدمه

[٤٩١] مسألة ١: يجب إدخال شىء من أطراف الحد من باب المقدمه، و كذا فى التعبير قصور و المقصود ظاهر و هو: ان اليد المتعارفه فى الوجه المتعارف الى أى حد تصل عرضاً فى طرفيه فيغسل الوجه غير المتعارف ضيقاً أو سعه الى هذا الحد من الطرفين بملاك ان الواجب على كل مكلف هو غسل وجهه و معنى الوجه واضح و لا اجمال فيه.

جزء من باطن الأنف و نحوه،و ما لا يظهر من الشفتين بعد الانطباق من الباطن،فلا يجب غسله.

مسألة ٢: الشعر الخارج عن الحد كمسترسل اللحية

[٤٩٢] مسألة ٢: الشعر الخارج عن الحد كمسترسل اللحية (١) في الطول و ما هو خارج عما بين الإبهام و الوسطى في العرض لا يجب غسله.

مسألة ٣: إن كانت للمرأة لحيه فهي كالرجل

[٤٩٣] مسألة ٣: إن كانت للمرأة لحيه فهي كالرجل.

مسألة ٤: لا يجب غسل باطن العين و الأنف و الفم إلا شيء منها من باب المقدمه

[٤٩٤] مسألة ٤: لا يجب غسل باطن العين و الأنف و الفم إلا شيء منها من باب المقدمه.

مسألة ٥: فيما أحاط به الشعر لا يجزئ غسل المحاط عن المحيط

[٤٩٥] مسألة ٥: فيما أحاط به الشعر لا يجزئ غسل المحاط عن المحيط.

مسألة ٦: الشعور الرقاق المعدوده من البشره يجب غسلها معها

[٤٩٦] مسألة ٦: الشعور الرقاق المعدوده من البشره يجب غسلها معها.

مسألة ٧: إذا شك في أن الشعر محيط أم لا

[٤٩٧] مسألة ٧: إذا شك في أن الشعر محيط أم لا يجب الاحتياط بغسله مع البشره (٢).

مسألة ٨: إذا بقي مما في الحد ما لم يغسل و لو مقدار رأس إبره لا يصح الوضوء

[٤٩٨] مسألة ٨: إذا بقي مما في الحد ما لم يغسل و لو مقدار رأس إبره لا يصح الوضوء، فيجب أن يلاحظ آماقه و أطراف عينه لا يكون عليها شيء من في اطلاق ذلك اشكال بل منع فان مقتضى اطلاق الصحيحه ان الواجب غسل الشعر المحيط و ان كان

بالاسترسال، و لا يعتبر ان تكون احاطته بمنابته فحسب فان غسل المنابت لا ينفك عن غسل البشره مع ان الواجب هو غسل الشعر المحيط بها و إجزائه عن غسلها. نعم لو كان خارجا عن المتعارف فى الطول لم يجب غسله.

بل الواجب هو غسل ما وصل اليه الماء بطبعه بمقتضى الروايات البيانيه و ان لم يعلم المكلف ان ما وصل اليه الماء شعر أو بشره و لكنه يعلم بان ما هو وظيفته فقد غسل.

ص: ٢٤٤

القيح أو الكحل المانع، وكذا يلاحظ حاجبه لا يكون عليه شيء من الوسخ، وأن لا يكون على حاجب المرأة وسمه أو خطاط له جرم مانع.

مسألة ٩: إذا تيقن وجود ما يشك في مانعته يجب تحصيل اليقين

[٤٩٩] مسألة ٩: إذا تيقن وجود ما يشك في مانعته يجب تحصيل اليقين بزواله أو وصول الماء إلى الشرة، ولو شك في أصل وجوده يجب الفحص أو المبالغة حتى يحصل الاطمئنان بعدمه أو زواله أو وصول الماء إلى البشرة على فرض وجوده.

مسألة ١٠: الثقبه في الأنف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها

[٥٠٠] مسألة ١٠: الثقبه في الأنف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها بل يكفي ظاهرها (١) سواء كانت الحلقة فيها أو لا.

الثاني: غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع

إشاره

الثاني: غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع مقدما لليمنى على اليسرى، ويجب الابتداء بالمرفق و الغسل منه إلى الأسفل عرفا، فلا يجزئ النكس، والمرفق مركب من شيء من الذراع و شيء من العضد، ويجب غسله بتمامه و شيء آخر من العضد من باب المقدمه، و كل ما هو في الحد يجب غسله و إن كان لحما زائدا أو إصبعاً زائده، ويجب غسل الشعر مع البشرة، و من قطعت يده من فوق المرفق لا- يجب عليه غسل العضد و إن كان في اطلاق ذلك اشكال بل منع، لأن الماء إن وصل إليها بطبعه فقد غسلت بصب الماء عليها و مسحها باليد بلا- حاجه الى عناية اكثر، كما اذا كانت وسيعه، و الا فلا يجب غسلها بالعناية، كما إذا كانت ضيقه. و اما الماتن فقد حكم هنا بعدم وجوب غسلها معللا بأنها من الباطن، و أما في باب غسل الجنابه فقد فصل بين كونها وسيعه فحينئذ يجب غسلها و ضيقه فلا يجب.

أولى (١)، وكذا إن قطع تمام المرفق، وإن قطعت مما دون المرفق يجب عليه غسل ما بقي، وإن قطعت من المرفق بمعنى إخراج عظم الذراع من العضد يجب غسل ما كان من العضد جزءاً من المرفق.

مسألة ١١: إن كانت له يد زائده دون المرفق وجب غسلها أيضاً

[٥٠١] مسألة ١١: إن كانت له يد زائده دون المرفق وجب غسلها أيضاً كاللحم الزائد، وإن كانت فوقه فإن علم زيادتها لا يجب غسلها (٢) ويكفي غسل الأصلية، وإن لم يعلم الزائده من الأصلية وجب غسلهما، ويجب مسح الرأس و الرجل بهما من باب الاحتياط، وإن كانتا أصليتين يجب غسلهما أيضاً، ويكفي المسح بإحدهما.

مسألة ١٢: الوسخ تحت الأظفار إذا لم يكن زائداً على المتعارف لا يجب إزالته

[٥٠٢] مسألة ١٢: الوسخ تحت الأظفار إذا لم يكن زائداً على المتعارف لا يجب إزالته إلا إذا كان ما تحته معدوداً من الظاهر فإن الأحوط إزالته (٣)، وإن كان زائداً على المتعارف وجبت إزالته، كما أنه لو قص أظفاره فصار ما تحتها ظاهراً وجب غسله بعد إزاله الوسخ عنه.

مسألة ١٣: ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين إلى الزندين و الاكتفاء عن غسل الكفين بالغسل المستحب قبل الوجه باطل

[٥٠٣] مسألة ١٣: ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين إلى الزندين و الاكتفاء عن غسل الكفين بالغسل المستحب قبل الوجه باطل.

بل هو الأظهر لإطلاق صحيحه على بن جعفر الأمره بغسل ما بقي من العضد، فإن اطلاقها يشمل من قطعت يده من فوق المرفق بلحاظ ان العضد اسم لما بين المرفق و الكتف، بل لا يبعد كون المسألة مشموله لروايات الأقطع أيضاً.

الظاهر وجوب غسلها إذا صدق عليها اليد و دعوى الانصراف مبنيه على غلبه الوجود فلا أثر لها.

بل الاقوى ذلك إذا كان مما يصل إليه الماء بطبعه.

مسألة ١٤: إذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع

[٥٠٤] مسألة ١٤: إذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع، و يجب غسل ذلك اللحم أيضا ما دام لم ينفصل و إن كان اتصاله بجلده رقيقه، و لا- يجب قطعه أيضا ليغسل ما كان تحت الجلده، و إن كان أحوط لو عدّ ذلك اللحم شيئا خارجيا (١) و لم يحسب جزءا من اليد.

مسألة ١٥: الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد إن كانت وسيعة يرى جوفها وجب إيصال الماء فيها

[٥٠٥] مسألة ١٥: الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد إن كانت وسيعة يرى جوفها وجب إيصال الماء فيها، و إلا فلا، و مع الشك لا يجب عملا بالاستصحاب (٢)، و إن كان الأحوط الإيصال.

مسألة ١٦: ما يعلو البشرة مثل الجدرى عند الاحتراق ما دام باقيا يكفى غسل ظاهره

[٥٠٦] مسألة ١٦: ما يعلو البشرة مثل الجدرى عند الاحتراق ما دام باقيا يكفى غسل ظاهره و إن انخرق، و لا يجب إيصال الماء تحت الجلده، بل لو قطع بعض الجلده و بقى البعض الآخر يكفى غسل ظاهر ذلك البعض و لا يجب قطعه بتمامه، و لو ظهر ما تحت الجلده بتمامه لكن الجلده متصله قد تلزق و قد لا تلزق يجب غسل ما تحتها، و إن كانت لازقه يجب رفعها أو قطعها.

مسألة ١٧: ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلد لا يجب رفعه

[٥٠٧] مسألة ١٧: ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلد لا يجب رفعه و إن حصل البرء، و يجزئ غسل ظاهره و إن كان رفعه سهلا، و أما الدواء بل الأظهر ذلك إذا كان بمثابة الحاجب الخارجى كما هو المفروض.

قد مر انه لا أثر لهذا الشك فان الواجب هو غسل ما يصل اليه الماء بطبعه فى الواقع بلا عناية خارجيه، فان وصل الماء اليه بطبعه كذلك فقد غسل و إلا فلا يجب غسله سواء علم المتوضى بذلك أم لم يعلم فان علمه اجمالا بغسل ما وصل اليه الماء بطبعه فى الوجه و اليدين يكفى.

الذى انجمد عليه و صار كالجلد فما دام لم يمكن رفعه يكون بمنزله الجبيره يكفى غسل ظاهره،و إن أمكن رفعه بسهولة ووجب.

مسألة ١٨:الوسخ على البشره إن لم يكن جرما مرثيا لا يجب إزالته

[٥٠٨]مسألة ١٨:الوسخ على البشره إن لم يكن جرما مرثيا لا- يجب إزالته و إن كان عند المسح بالكيس فى الحمام أو غيره يجتمع و يكون كثيرا ما دام يصدق عليه غسل البشره،و كذا مثل البياض الذى يتبين على اليد من الجص أو النوره إذا كان يصل الماء إلى ما تحته و يصدق معه غسل البشره،نعم لو شك فى كونه حاجبا أم لا ووجب إزالته.

مسألة ١٩:الوسواسى الذى لا يحصل له القطع بالغسل يرجع إلى المتعارف

[٥٠٩]مسألة ١٩:الوسواسى الذى لا يحصل له القطع بالغسل يرجع إلى المتعارف.

مسألة ٢٠:إذا نفذت شوكة فى اليد أو غيرها من مواضع الوضوء أو الغسل لا يجب إخراجها

[٥١٠]مسألة ٢٠:إذا نفذت شوكة فى اليد أو غيرها من مواضع الوضوء أو الغسل لا يجب إخراجها،إلا إذا كان محلها على فرض الإخراج محسوبا من الظاهر.

مسألة ٢١:يصح الوضوء بالارتماس مع مراعاة الأعلى فالأعلى

[٥١١]مسألة ٢١:يصح الوضوء بالارتماس مع مراعاة الأعلى فالأعلى، لكن فى اليد اليسرى لا بد أن يقصد(١)الغسل حال الإخراج من الماء حتى لا فى تحقق الغسل بذلك اشكال بل منع،فان الغسل يتحقق بادخال اليد فى الماء،و اما اخراجها منه فليس غسلا آخر بل هو ابقاء للأول،و بما أن المأمور به هو ايجاد الغسل فهو لا ينطبق على الاخراج،و على هذا فلا بد أن يقصد الغسل حال الادخال،و لكن تبقى حينئذ مشكله المسح بالماء الجديد و لا طريق لحلها الا دعوى ان الادخال و الاخراج ابتداء و انتهاء غسل واحد و هو مصداق للمأمور به،فاذن رطوبته ليست رطوبه ماء جديد.

يلزم المسح بالماء الجديد، بل و كذا فى اليد اليمنى، إلا أن يبقى شيئاً من اليد اليسرى ليغسله باليد اليمنى حتى يكون ما يبقى عليها من الرطوبة من ماء الوضوء.

مسألة ٢٢: يجوز الوضوء بماء المطر

[٥١٢] مسألة ٢٢: يجوز الوضوء بماء المطر، كما إذا قام تحت السماء حين نزوله فقصد بجريانه على وجهه غسل الوجه مع مراعاة الأعلى فالأعلى، و كذلك بالنسبة إلى يديه، و كذلك إذا قام تحت الميزاب أو نحوه، و لو لم ينو من الأول لكن بعد جريانه على جميع محال الوضوء مسح بيده على وجهه بقصد غسله و كذا على يديه إذا حصل الجريان كفى أيضاً (١)، و كذا لو ارتمس فى الماء ثم خرج و فعل ما ذكر.

مسألة ٢٣: إذا شك فى شىء أنه من الظاهر حتى يجب غسله أو الباطن فلا

[٥١٣] مسألة ٢٣: إذا شك فى شىء أنه من الظاهر حتى يجب غسله أو الباطن فلا، الأحوط غسله (٢)، إلا إذا كان سابقاً من الباطن و شك فى أنه صار فى كفايه ذلك اشكال بل منع، فان الغسل تحقق بوصول الماء الى الوجه و اليدين و استيلائه عليهما، و الفرض أنه لم يقصد الوضوء به، و أما قصده الوضوء بعد ذلك بنقل الماء الباقي عليهما من مكان الى مكان آخر بمعونه اليد و امرارها فلا أثر له لأن النقل المذكور ليس غسلًا آخر بل هو نقل الرطوبة الباقيه من الغسل الأول من موضع الى موضع آخر.

هذا مبنى على أن يكون موضوع وجوب الغسل ما لا يكون من الباطن كما هو المشهور، و لكن عليه فلا وجه لحكمه بالاحتياط، فان الشبهه ان كانت مفهومية فالمرجع هو اطلاق ادله وجوب غسل الوجه و اليدين فى المشكوك، و مقتضاه وجوب غسله، و ان كانت الشبهه موضوعية فالمرجع هو أصاله البراءه، هذا اذا لم تكن هناك حاله سابقه لأحدهما. و اما بناء على ما استظهرناه من ان موضوع

ظاهراً أم لا، كما أنه يتعين غسله لو كان سابقاً من الظاهر ثم شك في أنه صار باطناً أم لا.

الثالث: مسح الرأس بما بقي من البله في اليد

إشاره

الثالث: مسح الرأس بما بقي من البله في اليد، ويجب أن يكون على الربع المقدم من الرأس فلا يجزئ غيره، والأولى والأحوط الناصيه، وهي ما بين البياضين من الجانبين فوق الجبهه، ويكفي المسمى و لو بقدر عرض إصبع واحد أو أقل، والأفضل بل الأحوط أن يكون بمقدار عرض ثلاث أصابع (١)، بل الأولى أن يكون بالثلاثه، ومن طرف الطول أيضا يكفي المسمى، وإن كان الأفضل أن يكون بطول إصبع (٢)، وعلى هذا فلو أراد إدراك الأفضل ينبغي أن يضع ثلاث أصابع على الناصيه، ويمسح بمقدار إصبع من الأعلى إلى الأسفل، وإن كان لا يجب كونه كذلك، فيجزئ النكس، وإن كان الأحوط خلافه، ولا يجب كونه على البشره، فيجوز أن يمسح على الشعر النابت في المقدم بشرط أن لا يتجاوز بمده عن حد الرأس، فلا يجوز المسح على المقدم المتجاوز وإن كان مجتمعاً في الناصيه، وكذا لا يجوز على وجوب الغسل ما يصل إليه الماء بطبعه دون ما لا يكون من الباطن فلا أثر للشك في أن هذا من الظاهر أو الباطن، فإنه إن وصل إليه الماء بطبعه فقد غسل بصب الماء عليه، وإن لم يصل إليه الماء كذلك لم يجب غسله فالمكلف إذا توضأ يعلم بأنه أتى بما هو وظيفته في الواقع وإن لم يعلم أنه من الظاهر أو من الباطن.

في الافضليه اشكال بل منع فضلا عن الاحوطيه، لأن عمدته ما يستدل على ذلك صحيحه زواره و دلالتها عليها لا تخلو عن اشكال بل منع.

في الحكم بافضليه ذلك أيضا اشكال بل منع لعدم دليل معتد به عليه.

النابت فى غير المقدم و إن كان واقعا على المقدم، و لا يجوز المسح على الحائل من العمامه أو القناع أو غيرهما و إن كان شيئا رقيقا لم يمنع عن وصول الرطوبه إلى البشره، نعم فى حال الاضطرار لا مانع من المسح على المانع كالبرد(١)، أو إذا كان شيئا لا يمكن رفعه، و يجب أن يكون المسح بباطن الكف(٢)، و الأحوط أن يكون باليمنى(٣)، و الأولى أن يكون بالأصابع.

مسأله ٢٤: فى مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طولا أو عرضا أو

[منحرفا]

[٥١٤] مسأله ٢٤: فى مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طولا أو عرضا أو منحرفا.

الرابع: مسح الرجلين من رءوس الأصابع إلى الكعبين

إشاره

الرابع: مسح الرجلين من رءوس الأصابع إلى الكعبين، و هما قبتا القدمين على المشهور، و المفصل بين الساق و القدم على قول بعضهم(٤) و هو الأحوط و يكفى المسمى عرضا و لو بعرض إصبع أو أقل، و الأفضل أن يكون بمقدار عرض ثلاث أصابع، و أفضل من ذلك مسح تمام ظهر القدم، و يجزئ الابتداء بالأصابع و بالكعبين، و الأحوط الأول، كما أن الأحوط تقديم الرجل فيه اشكال بل منع، و الظاهر ان الوظيفه فيه التيمم دون الوضوء و المسح على المانع الا اذا كان المانع دواء أو جبيره على جرح أو كسر لا مطلقا.

فى الوجوب اشكال بل لا يبعد كفايه المسح بظاهر الكف حيث لم يرد فى شىء من الروايات تقييد المسح بباطن الكف، فان الوارد فى لسان بعضها المسح باليد و فى لسان بعضها الآخر المسح بالكف.

بل هو الأظهر لظهور صحيحه زواره فى ذلك، و ليس فى مقابلها الا اطلاقات أدله المسح.

هذا القول هو الأظهر لما ورد من تفسير الكعبين بالمفصل فى صحيحه الاخوين الظاهر فيما بين الساق و منتهى القدم.

اليمنى على اليسرى(١)،و إن كان الأقوى جواز مسحهما معا،نعم لا يقدم اليسرى على اليمنى،و الأحوط أن يكون مسح اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى(٢)،و إن كان لا- يبعد جواز مسح كليهما بكل منهما،و إن كان شعر على ظاهر القدمين فالأحوط الجمع بينه،و بين البشره فى المسح(٣)،و يجب إزاله الموانع و الحواجب و اليقين بوصول الرطوبه إلى البشره،و لا يكفى الظن، و من قطع بعض قدمه مسح على الباقي،و يسقط مع قطع تمامه.

مسأله ٢٥: لا إشكال فى أنه يعتبر أن يكون المسح بنداوه الوضوء

[٥١٥]مسأله ٢٥: لا إشكال فى أنه يعتبر أن يكون المسح بنداوه الوضوء فلا يجوز المسح بماء جديد و الاحوط ان يكون بالنداوه الباقية فى الكف(٤)،فلا- يضع يده بعد تماميه الغسل على سائر أعضاء الوضوء لثلا يمتزج ما فى الكف بل هو الاقوى لصحيحه محمد بن مسلم الآمره بتقديمها على اليسرى.

و فى مقابلها ليس إلا مطلقات أدله المسح و الروايات البيانيه،و كلتاهما لا تصلح أن تعارض الصحيحه.

بل الأظهر ذلك لمكان صحيحه زواره الظاهره فيه.و اطلاق الآيه الشريفه لا يصلح أن يكون قرينه على حمل الأمر فيها على الاستحباب.و اما الروايات البيانيه فلا جمالها لا تمنع عن الأخذ بظهور الصحيحه فى اعتبار ذلك.

بل الأظهر كفايه المسح على الشعر اذا كان فى موضع المسح،فان المستفاد من روايات الباب ان الواجب هو المسح ببله الكف بين الأصابع و الكعبين من دون اعتبار خصوصيه زائده فيه كإيصال الرطوبه الى البشره بعنايه خارجيه اذا لم تصل بمجرد امرار الكف على الشعر النابت عليها.

بل هو الأقوى لأن المتفاهم عرفا من المسح بالكف المستفاد من الروايات الآمره بالمسح باليد هو المسح برطوبه باقيه فيها.

بما فيها، لكن الأقوى جواز ذلك و كفايه كونه برطوبه الوضوء و إن كانت من سائر الأعضاء، فلا يضر الامتزاج المزبور، هذا إذا كانت البله باقيه فى اليد، و أما لو جفت فيجوز الأخذ من سائر الأعضاء بلا إشكال من غير ترتيب بينها على الأقوى، و إن كان الأحوط تقديم اللحيه (١) و الحواجب على غيرهما من سائر الأعضاء، نعم الأحوط عدم أخذها مما خرج من اللحيه (٢) عن حد الوجه كالمسترسل منها، و لو كان فى الكف ما يكفى الرأس فقط مسح به بل هو المتعين لصحيحه زراره الأمره بأخذ البلل من اللحيه عند جفاف الكف و المسح به، و اما كفايه أخذ البلل من سائر أعضاء الوضوء فهى بحاجه الى دليل و لا دليل عليها، و أما أدله و جوب المسح فلا اطلاق لها و على تقدير الاطلاق فلا بد من تقييده بالصحيحه، و من هنا يظهر عدم كفايه أخذ البلل من الحجاب أيضا.

و لكن لا يبعد جواز الاخذ منها أيضا، لأن الوارد فى الصحيحه أخذ البلل من اللحيه من دون تقييدها بما لا يخرج عن حد الوجه. فإذن اطلاقها يشمل كلا القسمين.

و دعوى ان اللحيه اذا كانت خارجه عن حد الوجه فالبلل المأخوذ منها حينئذ ليس من بلل الوضوء، فمن اجل ذلك لا يجوز المسح به.

مدفوعه: بان المسح بالبلل المأخوذ من اللحيه ليس بملا-ك انه بلل الوضوء و الأ لم يكن فرق بينه و بين البلل فى سائر أعضاء الوضوء، مع أنه لا يجوز المسح ببلها، و قد دلت معتبره مالك بن أعين على وجوب اعاده الوضوء اذا لم يكن فى لحيته بلل، بل هو حكم تعبدى ثابت بدليل خاص فى الحاله الخاصه.

و عليه فالمتبع هو مدلول الدليل سعه و ضيقا، و بما أن الدليل الدال عليه مطلق فلا مناص من الأخذ باطلاقه و مقتضاه عدم الفرق بينهما.

الرأس ثم يأخذ للرجلين من سائرهما(١)على الأحوط،و إلا فقد عرفت أن الأقوى جواز الأخذ مطلقا.

مسألة ٢٦: يشترط في المسح أن يتأثر الممسوح برطوبه الماسح

[٥١٦]مسألة ٢٦: يشترط في المسح أن يتأثر الممسوح برطوبه الماسح،و أن يكون ذلك بواسطة الماسح لا بأمر آخر،و إن كان على الممسوح رطوبه خارجه فإن كانت قليلة غير مانعه من تأثير رطوبه الماسح فلا بأس،و إلا لا بد من تجفيفها،و الشك في التأثير كالظن لا يكفي،بل لا بد من اليقين.

مسألة ٢٧: إذا كان على الماسح حاجب و لو وصله رقيقه لا بد من رفعه

[٥١٧]مسألة ٢٧: إذا كان على الماسح حاجب و لو وصله رقيقه لا بد من رفعه و لو لم يكن مانعا من تأثير رطوبته في الممسوح.

مسألة ٢٨: إذا لم يمكن المسح بباطن الكف يجرى المسح بظاها

[٥١٨]مسألة ٢٨: إذا لم يمكن المسح بباطن الكف يجرى المسح بظاها(٢)،و إن لم يكن عليه رطوبه نقلها من سائر المواضع إليه(٣)ثم يمسح به،و إن تعذر بالظاهر أيضا مسح بذراعه(٤)،و مع عدم رطوبته يأخذ من سائر بل من اللحية فحسب كما عرفت. بل مطلقا و ان امكن المسح بباطنها كما مر.

بل من اللحية بباطنها فحسب و ان لم يكن فيها بلل وجبت اعاده الوضوء و بذلك يظهر الحال في بقية المسألة.

كفايه المسح بالذراع لا تخلو عن اشكال،بل لا يبعد عدم الكفايه لأن الواجب على ما يستفاد من النصوص هو المسح ببله الكف و مقتضى اطلاق النصوص جزئيه للوضوء مطلقا حتى في حال عدم التمكن منه لعدم ما يصلح لتقييده بحال التمكن،و نتيجة ذلك سقوط وجوب الوضوء لدى تعذر المسح ببلتها و الانتقال الى التيمم لا المسح بالذراع،و إن كان الاحوط الجمع بينهما،هذا فيما اذا كانت له كف و لكنه لا يتمكن من المسح بها لا بباطنها و لا بظاها،و اما اذا كان

المواضع، وإن كان عدم التمكن من المسح بالباطن من جهة عدم الرطوبه و عدم إمكان الأخذ من سائر المواضع أعاد الوضوء، وكذا بالنسبه إلى ظاهر الكف فإنه إذا كان عدم التمكن من المسح به (من جهة) عدم الرطوبه و عدم إمكان أخذها من سائر المواضع لا ينتقل إلى الذراع، بل عليه أن يعيد.

مسألة ٢٩: إذا كانت رطوبه على الماسح زائده بحيث توجب جريان الماء على الممسوح لا يجب تقليلها

[٥١٩] مسألة ٢٩: إذا كانت رطوبه على الماسح زائده بحيث توجب جريان الماء على الممسوح لا يجب تقليلها، بل يقصد المسح بإمرار اليد و إن حصل به الغسل، والأولى تقليلها.

مسألة ٣٠: يشترط في المسح إمرار الماسح على الممسوح

[٥٢٠] مسألة ٣٠: يشترط في المسح إمرار الماسح على الممسوح فلو عكس بطل، نعم الحركة اليسيره في الممسوح لا تضر بصدق المسح.

مسألة ٣١: لو لم يمكن حفظ الرطوبه في الماسح من جهة الحرفى الهواء أو حراره البدن أو نحو ذلك

[٥٢١] مسألة ٣١: لو لم يمكن حفظ الرطوبه في الماسح من جهة الحرفى الهواء أو حراره البدن أو نحو ذلك و لو باستعمال ماء كثير بحيث كلما أعاد الوضوء لم ينفع فالأقوى جواز المسح بالماء الجديد، والأحوط المسح باليد اليابسه ثم بالماء الجديد ثم التيمم (١) أيضا.

مقطوع اليد من الزند و ما فوقها فوظيفته الوضوء و المسح بالذراع بمقتضى روايات الأقطع، فاذن لا بد من فصل احدى المسألتين عن الأخرى.

هذا هو الأقوى في المقام. فان المسح بالبله الخارجيه أو اليد اليابسه بحاجه الى دليل و لم يقد دليل على ذلك ما عدا قاعده الميسور، أو استصحاب بقاء وجوب المسح، أو اطلاقات الأدله، و الكل غير تام.

اما الاول: لا مدرك لها.

و اما الثانى: فوجوب المسح ببله الكف قد سقط جزما، فالشك في وجوبه إنما هو ببله خارجيه. و اما الثالث: فقد قيدت الاطلاقات بما دل على وجوب المسح

مسألة ٣٢: لا يجب في مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع و يمسح إلى الكعبين بالتدريج

[٥٢٢] مسألة ٣٢: لا يجب في مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع و يمسح إلى الكعبين بالتدريج، فيجوز أن يضع تمام كفه على تمام ظهر القدم من طرف الطول إلى المفصل و يجرها قليلا بمقدار صدق المسح.

مسألة ٣٣: يجوز المسح على الحائل كالقناع

[٥٢٣] مسألة ٣٣: يجوز المسح على الحائل كالقناع (١) و الخف و الجورب و نحوها في حال الضرورة من تقيه أو برد يخاف منه على رجله أو لا يمكن معه نزع الخف مثلا، و كذا لو خاف من سبع أو عدو أو نحو ذلك مما يصدق عليه الاضطرار، من غير فرق بين مسح الرأس و الرجلين، و لو كان الحائل متعدد لا يجب نزع ما يمكن و إن كان أحوط، و في المسح على الحائل أيضا لا بد من الرطوبة المؤثره في الماسح، و كذا سائر ما يعتبر في مسح البشره.

مسألة ٣٤: ضيق الوقت عن رفع الحائل أيضا مسوغ للمسح عليه

[٥٢٤] مسألة ٣٤: ضيق الوقت عن رفع الحائل أيضا مسوغ للمسح عليه، لكن لا يترك الاحتياط بضم التيمم أيضا.

مسألة ٣٥: إنما يجوز المسح على الحائل في الضرورات ما عدا التقيه

[٥٢٥] مسألة ٣٥: إنما يجوز المسح على الحائل في الضرورات ما عدا التقيه إذا لم يمكن رفعها و لم يكن بدّ من المسح على الحائل و لو بالتأخير إلى آخر الوقت، و أما في التقيه فالأمر أوسع، فلا يجب الذهاب إلى مكان لا تقيه ببله الكف.

في جواز المسح على الحائل مطلقا اشكال بل منع نعم اذا كان الحائل دواء على جرح أو كسر أو جييره عليه، او كان للتقيه فسوف يأتي حكمه في مسائل الجييره و مسائل التقيه إن شاء الله تعالى، و اما اذا كان لضروره أخرى كالبرد أو الخوف أو نحوه فلا يجوز المسح عليه، بل الوظيفة التيمم حينئذ و بذلك يظهر الحال في المسائل الآتية.

فيه و إن أمكن بلا مشقه، نعم لو أمكنه و هو فى ذلك المكان ترك التقيه و إراء تههم المسح على الخف مثلا فالأحوط بل الأقوى ذلك، و لا يجب بذل المال لرفع التقيه بخلاف سائر الضرورات (١)، و الأحوط فى التقيه أيضا الحليه فى رفعها مطلقا.

مسأله ٣٦: لو ترك التقيه فى مقام وجوبها و مسح على البشره

[٥٢٦] مسأله ٣٦: لو ترك التقيه فى مقام وجوبها و مسح على البشره ففى صحه الوضوء إشكال (٢).

مسأله ٣٧: إذا علم بعد دخول الوقت أنه لو أخر الوضوء و الصلاة يضطر إلى المسح على الحائل

[٥٢٧] مسأله ٣٧: إذا علم بعد دخول الوقت أنه لو أخر الوضوء و الصلاة يضطر إلى المسح على الحائل فالظاهر وجوب المبادره إليه فى غير ضروره التقيه (٣)، و إن كان متوضئا و علم أنه لو أبطله يضطر إلى المسح على الحائل لا يجوز له الإبطال، و إن كان ذلك قبل دخول الوقت فوجوب المبادره أو حرمة الإبطال غير معلوم (٤)، و أما إذا كان الاضطرار بسبب التقيه فالظاهر عدم هذا اذا لم يكن بذل المال ضروريا و الآ لم يجب، و ما ورد من شراء ماء الوضوء و إن كان ضروريا فهو خاص فى مورده.

بل الظاهر عدم صحته اذا ترتب عليه عنوان مخالفه التقيه الذى هو عنوان مبعوض.

بل فيها أيضا بالنسبه الى المسح على الحائل حيث انه لا يجزى تقيه.

بل الظاهر عدم وجوب المبادره و عدم حرمة الابطال قبل الوقت و لكن لو لم يبادر الى الوضوء أو أبطل فوظيفته بعد الوقت التيمم دون المسح على الحائل كما مر، هذا فى غير التقيه، و أما فيها فوظيفته و ان كانت المسح على الحائل كالحفين مثلا دون التيمم لأنه مخالف لها الا أنه لا يجزى لعدم الدليل على كفايه المسح على الحائل تقيه كما لا يكفى فى سائر الضرورات غير الجيره على الكسر أو الجرح غايه

وجوب المبادرة، وكذا يجوز الإبطال وإن كان بعد دخول الوقت لما مر من الوسعة في أمر التقيه، لكن الأولى والأحوط فيها أيضا المبادرة أو عدم الإبطال.

مسألة ٣٨: لا فرق في جواز المسح على الحائل في حال الضرورة بين الوضوء الواجب والمندوب

[٥٢٨] مسألة ٣٨: لا فرق في جواز المسح على الحائل في حال الضرورة بين الوضوء الواجب والمندوب.

مسألة ٣٩: إذا اعتقد التقيه أو تحقق إحدى الضرورات الأخر فمسح على الحائل ثم بان أنه لم يكن موضع تقيه أو ضروره

[٥٢٩] مسألة ٣٩: إذا اعتقد التقيه أو تحقق إحدى الضرورات الأخر فمسح على الحائل ثم بان أنه لم يكن موضع تقيه أو ضروره ففي صحه وضوئه اشكال (١).

مسألة ٤٠: إذا أمكنت التقيه بغسل الرجل فالأحوط تعيينه

[٥٣٠] مسألة ٤٠: إذا أمكنت التقيه بغسل الرجل فالأحوط تعيينه (٢)، وإن كان الأقوى جواز المسح على الحائل أيضا.

مسألة ٤١: إذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل من تقيه أو ضروره

[٥٣١] مسألة ٤١: إذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل من تقيه أو ضروره فإن كان بعد الوضوء فالأقوى عدم وجوب إعادته (٣) وإن كان قبل الأمر إن المسح على الحائل تقيه واجب تكليفاً وغير مجزٍ وضعا، واما المسح عليه في سائر الضرورات ما عدا الجيره غير جائز لا تكليفاً ولا وضعا، وبذلك يظهر حال المسأله الآتیه.

بل لا اشكال في عدم صحته لما عرفت من أنه غير صحيح في موضع التقيه أو ضروره أخرى.

بل هو الظاهر و عدم جواز المسح على الحائل.

بل الاقوى وجوب الاعاده لما مر من أن المسح على الحائل لا يجزى كان من تقيه أم ضروره اخرى.

الصلاه، إلا إذا كانت بله اليد باقيه فيجب إعادته المسح، وإن كان في أثناء الوضوء فالأقوى الإعادته إذا لم تبق البله.

مسأله ٤٢: إذا عمل في مقام التقيه بخلاف مذهب من يتقيه ففي صحه وضوئه إشكال

[٥٣٢] مسأله ٤٢: إذا عمل في مقام التقيه بخلاف مذهب من يتقيه ففي صحه وضوئه إشكال (١)، وإن كانت التقيه ترتفع به كما إذا كان مذهبه وجوب المسح على الحائل دون غسل الرجلين فغسلهما أو بالعكس، كما أنه لو ترك المسح و الغسل بالمره يبطل وضوؤه و إن ارتفعت التقيه به أيضا.

مسأله ٤٣: يجوز في كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات بقصد غسله واحده

[٥٣٣] مسأله ٤٣: يجوز في كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات بقصد غسله واحده، فالمناط في تعدد الغسل المستحب ثانيه الحرام ثالثه ليس تعدد الصب بل تعدد الغسل مع القصد.

مسأله ٤٤: يجب الابتداء في الغسل بالأعلى

[٥٣٤] مسأله ٤٤: يجب الابتداء في الغسل بالأعلى، لكن لا- يجب الصب على الأعلى فلو صب على الأسفل و غسل من الأعلى بإعانه اليد صح (٢).

بل الظاهر الصحه فيما اذا كان مذهب من يتقى منه المسح على الحائل و هو غسل رجليه، و اما اذا كان العكس فالظاهر هو البطلان و لا يعتبر في صحه العمل تقيه ان يكون على وفق مذهب من يتقى منه.

في تحقق الغسل الوضوئي بذلك إشكال بل منع، لأن الغسل عرفا يتحقق بصب الماء على الاسفل إلى الاعلى و امرار اليد بعد ذلك من الأعلى الى الاسفل ليس احداثا للغسل، فان امرار اليد ليس بغسل، و انتقال الماء و الرطوبات الباقيه في الوجه من موضع الى موضع آخر لا يصدق عليه عنوان غسل آخر سواء أ كان بنفسه أم كان بمعونه اليد.

مسألة ٤٥: الإسراف في ماء الوضوء مكروه

[٥٣٥] مسألة ٤٥: الإسراف في ماء الوضوء مكروه (١)، لكن الإسباغ مستحب، وقد مر أنه يستحب أن يكون ماء الوضوء بمقدار مدّ (٢)، والظاهر أن ذلك لتمام ما يصرف فيه من أفعاله و مقدماته من المضمضه و الاستنشاق و غسل اليدين.

مسألة ٤٦: يجوز الوضوء برمس الأعضاء

[٥٣٦] مسألة ٤٦: يجوز الوضوء برمس الأعضاء كما مر، و يجوز برمس أحدها و إتيان البقيه على المتعارف، بل يجوز التبويض في غسل عضو واحد مع مراعاة الشروط المتقدمه من البدأ بالأعلى و عدم كون المسح بماء جديد و غيرهما.

مسألة ٤٧: يشكل صحه وضوء الوسواسي إذا زاد في غسل اليسرى من اليدين في الماء من جهه لزوم المسح بالماء الجديد في بعض الأوقات

[٥٣٧] مسألة ٤٧: يشكل صحه وضوء الوسواسي إذا زاد في غسل اليسرى من اليدين في الماء من جهه لزوم المسح بالماء الجديد في بعض الأوقات، بل إن قلنا بلزوم كون المسح ببله الكف (٣) دون رطوبه سائر الأعضاء يجيء الإشكال في مبالغته في إمرار اليد، لأنه يوجب مزج رطوبه الكف برطوبه الذراع.

الكراهه غير ثابتة إلا بناء على قاعده التسامح في أدله السنن.

في استحباب ذلك اشكال بل منع، لأن لسان الروايه بيان ما يكفي من الماء للوضوء بتمام مقدماته و آدابه و سننه، لا بيان استحباب هذا المقدار له.

تقدم ان هذا القول هو الصحيح.

مسأله ٤٨: في غير الوسواسي إذا بالغ في إمرار يده على اليد اليسرى لزياده اليقين لا بأس به

[٥٣٨] مسأله ٤٨: في غير الوسواسي إذا بالغ في إمرار يده على اليد اليسرى لزياده اليقين لا بأس به ما دام يصدق عليه أنه غسل واحد، نعم بعد اليقين إذا صب عليها ماء خارجيا يشكك و إن كان الغرض منه زياده اليقين، لعدده في العرف غسله أخرى (١)، و إذا كان غسله لليسرى بإجراء الماء من الإبريق مثلا و زاد على مقدار الحاجه مع الاتصال لا يضر ما دام يعدّ غسله واحده.

مسأله ٤٩: يكفى في مسح الرجلين المسح بواحد من الأصابع الخمس إلى الكعبين أيها كانت

[٥٣٩] مسأله ٤٩: يكفى في مسح الرجلين المسح بواحد من الأصابع الخمس إلى الكعبين أيها كانت حتى الخنصر منها.

هذا اذا زاد عن الغسله الثانيه فانها لا تضر، اما هي فلا تضر في اليد اليسرى أيضا لاستجابها في تمام اعضاء الوضوء.

اشاره

فصل فى شرائط الوضوء

الأول: إطلاق الماء

الأول: إطلاق الماء، فلا يصح بالمضاف و لو حصلت الإضافة بعد الصب على المحل من جهه كثره الغبار أو الوسخ عليه، فاللازم كونه باقيا على الإطلاق إلى تمام الغسل.

الثانى: طهارته

اشاره

الثانى: طهارته، وكذا طهاره مواضع الوضوء، و يكفى طهاره كل عضو قبل غسله، و لا يلزم أن يكون قبل الشروع تمام محالّه طاهرا، فلو كانت نجسه و يغسل كل عضو بعد تطهيره كفى، و لا يكفى غسل واحد بقصد الإزالة (١) و الوضوء و إن كان برمسه فى الكر أو الجارى، نعم لو قصد الإزالة بالغمس الظاهر هو الكفايه و إن كان بالماء القليل بناء على ما قويناه من عدم انفعاله بملاقاه المتنجس الخالى عن عين النجس اذا كانت مواضع الوضوء المتنجسه خاليه عنها، بل ان طهاره المحل ليست شرطا مستقلا لصحه الوضوء و انما تكون شرطيته بملاك انه اذا كان نجسا أو جب تنجس الماء المتوضئ به اذا كان قليلا، فالشرط فى الحقيقه طهاره الماء لا طهاره المحل لعدم الدليل عليها.

و الوضوء باخراجه كفى (١)، و لا يضر تنجس عضو بعد غسله و إن لم يتم الوضوء.

مسألة ١: لا بأس بالتوضؤ بماء القليان ما لم يصر مضافا

[٥٤٠] مسألة ١: لا بأس بالتوضؤ بماء القليان ما لم يصر مضافا.

مسألة ٢: لا يضر في صحه الوضوء نجاسه سائر مواضع البدن بعد كون محالّه طاهره

[٥٤١] مسألة ٢: لا يضر في صحه الوضوء نجاسه سائر مواضع البدن بعد كون محالّه طاهره، نعم الأحوط عدم ترك الاستنجاء قبله (٢).

مسألة ٣: إذا كان في بعض مواضع وضوئه جرح لا يضره الماء و لا ينقطع دمه فليغمسه بالماء و ليعصره قليلا حتى ينقطع الدم آنا ما

[٥٤٢] مسألة ٣: إذا كان في بعض مواضع وضوئه جرح لا يضره الماء و لا ينقطع دمه فليغمسه بالماء و ليعصره قليلا حتى ينقطع الدم آنا ما ثم ليحركه بقصد الوضوء (٣) مع ملا-حظه الشرائط الأ-خر و المحافظه على عدم لزوم مر الكلام في المسألة (٢١) من مسائل افعال الوضوء.

لا بأس بتركه لأن بما دلّ على شرطيه الاستنجاء للوضوء معارض ما دل على عدم شرطيته له، فحينئذ اما أن يقدم الثانى على الأول بملاك الجمع الدلالى العرفى من جهه أنه نص فى مدلوله دونه، أو بملاك انه مخالف للعامة و ذاك موافق لها، أو يسقطان معا من جهه المعارضه، فالمرجع هو أصاله البراءه عن شرطيته له، فالنتيجه على جميع التقادير عدم ثبوت الشرطيه، فاذن لا-وجه للاحتياط الوجوبى.

لا يكفى قصد الوضوء تحت الماء لأن المأمور به الغسل الحدوثى لا الأعم منه و من البقائى، و على تقدير الأعم يكفى القصد و لا-حاجه الى التحريك الا- أن يكون الغرض منه جريان الماء و هو غير معتبر فى مفهوم الغسل لا حدوثا و لا بقاء، و على هذا فيمكن ان يقصد الوضوء بغمس العضو المجروح فى الكر أو بوضعه تحت الماء الجارى اذ بهذه العمليه يتحقق الغسل الوضوئى و ازاله الدم معا و فى آن

المسح بالماء الجديد إذا كان في اليد اليسرى بأن يقصد الوضوء بالإخراج من الماء.

الثالث: أن لا يكون على المحل حائل يمنع وصول الماء إلى البشرة

الثالث: أن لا يكون على المحل حائل يمنع وصول الماء إلى البشرة، ولو شك في وجوده يجب الفحص حتى يحصل اليقين أو الظن بعدمه (١)، و مع العلم بوجوده يجب تحصيل اليقين بزواله (٢).

الرابع: أن يكون الماء و ظرفه، و مكان الوضوء و مصب مائه مباحا

إشارة

الرابع: أن يكون الماء و ظرفه (٣)، و مكان الوضوء (٤) و مصب مائه مباحا (٥)، فلا يصح لو كان واحد منها غصبا من غير فرق بين صورته الانحصار واحد اذا لم تتوقف الازالة على مئونه زائده كما هو المفروض، و قد مر كفايه طهاره المحل مقارنا للوضوء.

لا يكفي ذلك بل لا بد من تحصيل العلم او الاطمئنان به.

بل يكفي الاطمئنان أيضا.

إذا كان الوضوء منه بنحو الارتماس فيه فلا شبهه في بطلانه و اما اذا كان بأخذ الماء منه تدريجا فالوضوء صحيح غايه الأمر ان الماء اذا كان منحصرًا فيه فصحته مبنيه على القول بالترتب و كفايه القدره التدريجيه، و اما اذا لم يكن الماء منحصرًا فلا تتوقف صحته على القول به.

في الحكم ببطلان الوضوء اذا كان مكانه مغصوبا اشكال بل منع، حتى فيما اذا كان منحصرًا، فانه حينئذ و ان كان مأمورا بالتيمم الا- أنه اذا دخل المكان المغصوب بسوء اختياره و توضحاً فيه صح بناء على القول بإمكان الترتب. و اما اذا لم يكن منحصرًا فلا تتوقف صحته على إمكان الترتب.

يظهر حاله مما عرفت، فان المصّب اذا كان منحصرًا فهو مأمور بالتيمم

وعدمه، إذا مع فرض عدم الانحصار و إن لم يكن مأمورا بالتيمم إلا أن وضوءه حرام من جهه كونه تصرفا أو مستلزما للتصرف فى مال الغير فيكون باطلا، نعم لو صب الماء المباح من الظرف الغصبى فى الظرف المباح ثم توشأ لا مانع منه و إن كان تصرفه السابق على الوضوء حراما، و لا- فرق فى هذه الصوره بين صوره الانحصار و عدمه، إذ مع الانحصار و إن كان قبل التفريغ فى الظرف المباح مأمورا بالتيمم إلا أنه بعد هذا يصير واجدا للماء فى الظرف المباح، و قد لا يكون التفريغ أيضا حراما (١) كما لو كان الماء مملوكا له و كان إبقاؤه فى ظرف الغير تصرفا فيه فيجب تفريغه حينئذ، فيكون من الأول مأمورا بالوضوء و لو مع الانحصار.

مسأله ٤: لا فرق فى عدم صحه الوضوء بالماء المضاف أو النجس أو مع الحائل بين صوره العلم و العمد و الجهل أو النسيان

[٥٤٣] مسأله ٤: لا- فرق فى عدم صحه الوضوء بالماء المضاف أو النجس أو مع الحائل بين صوره العلم و العمد و الجهل أو النسيان، و أما فى الغصب فالبطالان مختص، بصوره العلم و العمد (٢) سوا كان فى الماء أو المكان أو، و لكنه اذا توشأ صح على القول بالترتب، و اما اذا لم يكن منحصرافلا تتوقف صحته على القول به.

هذا فيما اذا لم يكن ماؤه فى ظرف غيره مستندا الى فعله اختيارا و الا لكان التفريغ أيضا مبغوضا لأنه مستند الى سوء اختياره.

لا وجه لهذا الاختصاص الا دعوى ان شرطيه اباحه الماء ذكره لا واقعيه.

و لكن لا أساس لهذه الدعوى فان الصحيح أن شرطيتها واقعيه، لان حرمة التصرف فى الماء مانعه عن صحه الوضوء به و ان كان جاهلا بها حكما أو موضوعا، لأن الحرام لا يمكن ان يقع مصداقا للواجب و لا فرق فيه بين أن يكون جهله بها عن

المصب، فمع الجهل بكونها مغصوبه أو النسيان لا بطلان، بل وكذا مع الجهل بالحكم أيضا إذا كان قاصرا بل ومقصرا أيضا إذا حصل منه قصد القربه، وإن كان الأحوط مع الجهل بالحكم خصوصا في المقصر الإعادة.

مسألة ٥: إذا التفت إلى الغصبيه في أثناء الوضوء

[٥٤٤] مسألة ٥: إذا التفت إلى الغصبيه في أثناء الوضوء صح ما مضى من أجزاءه و يجب تحصيل المباح للباقي، وإذا التفت بعد الغسلات قبل المسح هل يجوز المسح بما بقى من الرطوبه في يده و يصح الوضوء أو لا قولان أقواهما الأول، لأن هذه النداهه لا تعد مالا و ليس مما يمكن رده إلى مالكة (١)، و لكن الأحوط الثاني، وكذا إذا توضأ بالماء المغصوب عمدا ثم أراد الإعادة هل يجب عليه تجفيف ما على محال الوضوء من رطوبه الماء المغصوب أو الصبر حتى تجف أو لا قولان أقواهما الثاني و أحوطهما الأول، وإذا قال المالك: أنا لا أرضى أن تمسح بهذه الرطوبه أو تتصرف فيها؛ لا يسمع منه بناء تقصير أو قصور.

نعم، لو كان جهله بها مركبا وبالغا مرتبه الغفله عن الواقع صح الوضوء منه كما هو الحال في الناسي للغصبيه الا اذا كان الناسي هو الغاصب، فعندئذ لا يبعد الحكم بعدم صحه وضوئه من جهه أن تصرفه فيه في النهايه مستند الى سوء اختياره، و بذلك يظهر حال المسأله الآتية.

فيه ان هذا ليس سببا لجواز التصرف في الرطوبه و النداهه الباقيه، بل السبب له هو انها ليست مالا، و موضوعه حرمة التصرف في الدليل اللفظي و سيره العقلاء هو المال، فاذا سقط الشيء عن الماليه لا بأس بالتصرف فيه و ان كان ملكا، فان مجرد كونه ملكا لا يمنع من التصرف، نعم لا يجوز مزاحمه المالك فيه، و بذلك يظهر حال ما عبده.

على ما ذكرنا نعم لو فرض إمكان انتفاعه بها فله ذلك (١)، ولا يجوز المسح بها حينئذ.

مسألة ٦: مع الشك في رضا المالك لا يجوز التصرف

[٥٤٥] مسألة ٦: مع الشك في رضا المالك لا يجوز التصرف، ويجرى عليه حكم الغصب، فلا بد فيما إذا كان ملكا للغير من الإذن في التصرف فيه صريحا أو فحوى أو شاهد حال قطعى.

مسألة ٧: يجوز الوضوء والشرب من الأنهار الكبار

[٥٤٦] مسألة ٧: يجوز الوضوء والشرب من الأنهار الكبار سواء كانت قنوات أو منشقه من شط و إن لم يعلم رضا المالكين بل و إن كان فيهم الصغار و المجانين، نعم مع نهيهم يشكل الجواز (٢)، و إذا غصبها غاصب أيضا يبقى جواز التصرف لغيره ما دامت جاريه في مجراها الأول، بل يمكن بقاؤه مطلقا، و أما للغاصب فلا يجوز، و كذا لأتباعه من زوجته و أولاده و ضيوفه و كل من يتصرف فيها بتبعيته، و كذلك الأراضى الوسيعة يجوز الوضوء فيها كغيره من بعض التصرفات كالجلوس و النوم و نحوهما ما لم ينه المالك و لم يعلم كراهته، بل مع الظن أيضا الأحوط الترك، و لكن فى بعض أقسامها يمكن أن ظهر مما مر ان امكان انتفاعه بالرطوبه الباقيه ان كان من جهه انها مال لم يجز تصرف غيره فيها بدون اذنه و ان لم تكن مالا باعتبار انها تعد تالفه فعندئذ و ان جاز تصرف غيره فيها إلا ان مالها اذا اراد الانتفاع بها فليس لآخر أن يزاحمه.

بل الظاهر عدم الجواز، فان الدليل على جواز التصرف فيها مستند الى السيره من المشرعه الواصله اليهم من زمان المعصومين عليهم السلام يدا بيد مع عدم ردع عنها، و القدر المتيقن منها ما اذا لم ينه المالك عن التصرف فيها، و اما مع النهى فلا علم بها.

يقال ليس للمالك النهى أيضا.

مسألة ٨: الحياض الواقعه فى المساجد و المدارس إذا لم يعلم كيفيه وقفها من اختصاصها بمن يصلى فيها

[٥٤٧] مسألة ٨: الحياض الواقعه فى المساجد و المدارس إذا لم يعلم كيفيه وقفها من اختصاصها بمن يصلى فيها أو الطلاب الساكنين فيها أو عدم اختصاصها لا يجوز لغيرهم الوضوء منها (١) إلا - مع جريان العاده بوضوء كل من يريد مع عدم منع من أحد، فإن ذلك يكشف عن عموم الإذن، وكذا الحال فى غير المساجد و المدارس كالأخانات و نحوها.

مسألة ٩: إذا شق نهر أو قناه من غير إذن مالكة لا يجوز الوضوء فى الماء الذى فى الشق

[٥٤٨] مسألة ٩: إذا شق نهر أو قناه من غير إذن مالكة لا يجوز الوضوء فى الماء الذى فى الشق و إن كان المكان مباحا أو مملوكا له، بل يشكل إذا أخذ الماء من ذلك الشق (٢)، و توضأ فى مكان آخر، و إن كان له أن يأخذ من أصل النهر أو القناه.

مسألة ١٠: إذا غيّر مجرى نهر من غير إذن مالكة و إن لم يغصب الماء

[٥٤٩] مسألة ١٠: إذا غيّر مجرى نهر من غير إذن مالكة و إن لم يغصب الماء ففى بقاء حق الاستعمال الذى كان سابقا من الوضوء و الشرب من ذلك الماء فى الحكم بعدم جوازه اشكال بل منع، لأن وقف الحياض الواقعه فى المساجد أو المدارس لطبيعى المصلى أو الطلبة معلوم و الشك انما هو فى خصوصيه زائده كخصوصيه الصلاه أو السكنى فيها و أنها مأخوذه فى الوقف و ملحوظه فيه أو لا -؟ فمقتضى الأصل عدم لحاظها، و به يحرز ان الوقف مطلق، فان الاطلاق كما قويناه عبارته عن أمر عدمى و هو عدم لحاظ القيد، و على هذا فأصل الوقف معلوم و عدم لحاظ القيد معه محرز بالأصل و بضمه الى المعلوم يثبت ان الوقف مطلق، يعنى انه غير مقيد بالقيد المذكور، و يترتب عليه عدم اختصاص وقفها بالمصلين أو الساكنين فيها.

الظاهر انه لا فرق بين الصورتين و فى كليهما لا يجوز الوضوء منه.

لغير الغاصب إشكال، وإن كان لا يعد بقاء هذا بالنسبة إلى مكان التغيير، وأما ما قبله و ما بعده فلا إشكال.

مسألة ١١: إذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاة في مكان آخر

[٥٥٠] مسألة ١١: إذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاة في مكان آخر، ولو توضع بقصد الصلاة فيه ثم بدا له أن يصلى في مكان آخر أو لم يتمكن من ذلك فالظاهر عدم بطلان وضوئه (١)، بل هو معلوم في الصورة الثانية، كما أنه يصح لو توضع غفلة أو باعتقاد عدم الاشتراط، لا يجب عليه أن يصلى فيه وإن كان أحوط، بل لا يترك في صورته التوضؤ بقصد الصلاة فيه (٢) والتمكن منها.

مسألة ١٢: إذا كان الماء في الحوض و أرضه و أطرافه مباحا لكن في بعض أطرافه نصب آجر أو حجر غصبي

[٥٥١] مسألة ١٢: إذا كان الماء في الحوض و أرضه و أطرافه مباحا لكن في بعض أطرافه نصب آجر أو حجر غصبي يشكل الوضوء منه (٣)، مثل الآنيه إذا هذا فيما إذا كان غافلا- أو قاطعا بعدم الاتيان بالصلاة في مكان آخر فان وضوءه حينئذ يكون صحيحا، إذ لا- يمكن ان يكون النهى عنه متوجها اليه، فإنه في هذا الحال يستحيل أن يكون داعيا و محركا له فاذا استحال كونه داعيا استحال جعله لأنه لغو.

فيه انه لا- فرق بين صورتين فان الوضوء اذا كان صحيحا كما هو المفروض جاز له الاتيان بالصلاة في مكان آخر و لا موجب للاحتياط بالصلاة فيه اصلا حتى في الصورة الثانية.

اذا كان الوضوء منه تصرفا في الغصب لم يجز فالوظيفة التيمم اذا كان الماء منحصرا فيه، و لكنه اذا عصى و توضع منه فان كان بنحو الارتماس بطل، و ان كان بنحو الترتيب بأخذ الماء منه غرفه غرفه صح على القول بإمكان الترتب في صورته انحصار الماء فيه، و اما في صورته عدم الانحصار فلا تتوقف صحته على القول به.

كان طرف منها غصبا.

مسألة ١٣: الوضوء في المكان المباح مع كون فضائه غصبا مشكل

[٥٥٢] مسألة ١٣: الوضوء في المكان المباح مع كون فضائه غصبا مشكل، بل لا يصح، لأن حركات يده تصرف في مال الغير (١).

مسألة ١٤: إذا كان الوضوء مستلزما لتحريك شيء مغصوب فهو باطل

[٥٥٣] مسألة ١٤: إذا كان الوضوء مستلزما لتحريك شيء مغصوب فهو باطل (٢).

مسألة ١٥: الوضوء تحت الخيمة المغصوبه إن عدّ تصرفا فيها

[٥٥٤] مسألة ١٥: الوضوء تحت الخيمة المغصوبه إن عدّ تصرفا فيها كما في حال الحر و البرد المحتاج إليها باطل (٣).

مسألة ١٦: إذا تعدى الماء المباح عن المكان المغصوب إلى المكان المباح

[٥٥٥] مسألة ١٦: إذا تعدى الماء المباح عن المكان المغصوب إلى المكان المباح لا إشكال في جواز الوضوء منه.

و منه يظهر حال الآتيه اذا كان طرف منها غصبيا.

بل يصح لأن حركات يده و ان كانت تصرفا في مال الغير الا انها مقدمه للوضوء و ليست جزء له، و اما المسح فهو عبارة عن امرار جزء الماسح المباشر للممسوح عليه، و هو ليس تصرفا في الفضاء المغصوب، و اما امرار سائر اجزائه الذي هو تصرف فيه فهو خارج عن المسح و لا يكون متحدا معه، أو فقل ان حقيقه المسح هي مماسه الماسح للممسوح تدريجا، و هي ليست تصرفا فيه، و ما هو تصرف فليس جزءه.

بل صحيح لأن الحرام لا يكون متحدا مع الواجب. و مع عدم الاتحاد لا موجب للبطلان. نعم ان الوضوء بما أنه يستلزم التصرف في المغصوب فوظيفته التيمم، و لكنه اذا عصى و توطأ صح على القول بإمكان الترتب كما هو الصحيح.

بل هو صحيح لأن المكان اذا كان مباحا و كذا الفضاء فالجلوس تحتها لا يعدّ تصرفا فيها فضلا عن الوضوء.

مسألة ١٧: إذا اجتمع ماء مباح كالجارى من المطر فى ملك الغير إن قصد المالك تملكه كان له

[٥٥٦] مسألة ١٧: إذا اجتمع ماء مباح كالجارى من المطر فى ملك الغير إن قصد المالك (١) تملكه كان له، وإلا كان باقيا على إباحته فلو أخذه غيره و تملكه ملك، إلا أن عصى من حيث التصرف فى ملك الغير، وكذا الحال فى غير الماء من المباحات مثل الصيد و ما أطارته الريح من النباتات.

مسألة ١٨: إذا دخل المكان الغصبى غفله و فى حال الخروج نوضاً

[٥٥٧] مسألة ١٨: إذا دخل المكان الغصبى غفله و فى حال الخروج نوضاً بحيث لا- ينافى فوريته فالظاهر صحته لعدم حرمة حينئذ، وكذا إذا دخل عصياناً ثم تاب (٢) و خرج بقصد التخلص من الغصب، وإن لم يتب و لم يكن بقصد التخلص ففى صحه وضوئه حال الخروج إشكال.

مسألة ١٩: إذا وقع قليل من الماء المنصوب فى حوض مباح

[٥٥٨] مسألة ١٩: إذا وقع قليل من الماء المنصوب فى حوض مباح فإن أمكن رده إلى مالكة و كان قابلاً لذلك لم يجز التصرف فى ذلك الحوض، وإن لا أثر للقصد المذكور و لا يكون من اسباب الملك أو الحق، فإن ما يمنحه الملك أو الحق فى الثروات المنقولة المباحه الحيازه خارجاً، فإذا نصب الصياد-مثلاً-شبكة لاصطياد الحيوان و وقع فيها كان له و لا يتوقف ذلك على قصده التملك لأنه بوضعه الشبكة خلق فرصه لحيازته فإذا وقع فيها فقد حازه. و اما إذا دخل الحيوان أو الماء-مثلاً-فى ملكه من دون أن يخلق فرصه و يبذل جهداً و عملاً لحيازته فلا يصدق انه حاز لكى يمنحه الملك أو الحق و إن قصد ذلك.

لا أثر للتوبه فى المقام فإن أثرها رفع العقوبه لا الحرمة و المبعوضيه، و الفرض ان الخروج منه كالدخول فيه مبعوض من جهه انه مستند الى سوء الاختيار، فلا تكون التوبه بعد الدخول رافعه لمبعوضيته.

فاذن لا فرق بين التوبه و عدمها، فالوضوء على كلا التقديرين محكوم بالصحة لأن الواجب لا يتحد مع الحرام حتى المسح كما عرفت.

لم يمكن رده يمكن أن يقال بجواز التصرف فيه لأن المغصوب محسوب تالفاً، لكنه مشكل من دون رضى مالكة (١).

الشرط الخامس: أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من أواني الذهب أو الفضة

إشارة

الشرط الخامس: أن لا يكون (٢) ظرف ماء الوضوء من أواني الذهب أو الفضة و إلا بطل، سواء اعترف منه أو أداره على أعضائه، و سواء انحصر فيه أم لا، و مع الانحصار يجب أن يفرغ ماءه في ظرف آخر و يتوضأ به، و إن لم يمكن التفريغ إلا بالتوضؤ يجوز ذلك (٣) حيث إن التفريغ واجب، و لو توضأ منه جهلاً (٤) أو نسياناً أو غفلة صح كما في الآتيه الغصبيه، و المشكوك كونه منهما يجوز الوضوء منه كما يجوز سائر استعمالاته.

مسألة ٢٠: إذا توضأ من آنية باعتقاد غصبيتها أو كونها من الذهب أو الفضة ثم تبين عدم كونها كذلك

[٥٥٩] مسألة ٢٠: إذا توضأ من آنية باعتقاد غصبيتها أو كونها من الذهب أو الفضة ثم تبين عدم كونها كذلك ففي صحة الوضوء إشكال، و لا يبعد الصحة الظاهر جواز التصرف فيه إذا عدّ تالفاً، و لا وجه للإشكال إذ حينئذ ينتقل بدله الى مالكة عوضاً عنه شرعاً فيكون تصرفه فيه عندئذ تصرفاً في ملكه.

هذا الشرط مبني على حرمة مطلق استعمال آنية الذهب و الفضة، و لكن قد مر أن الأظهر اختصاص حرمة استعمالها في الأكل و الشرب فقط.

نعم بناء على حرمة استعمالها مطلقاً فالوضوء منها إذا كان بنحو الارتماس محكوم بالبطلان و اما إذا كان بنحو التدرج بان يأخذ الماء منها غرفة غرفة فيحكم بصحته حتى في صورته الانحصار على تفصيل تقدم في بحث الأواني.

هذا ينافي ما ذكره قدس سرّه في المسألة (١٤) من مبحث الأواني، فإنه ذكر هناك عدم جواز التفريغ بالتوضؤ. و لكن ما ذكره قدس سرّه هنا هو الصحيح.

في الحكم بصحة الوضوء منه جهلاً مطلقاً محل اشكال بل منع، إلا إذا كان جهله على نحو لا يمكن توجيه التكليف اليه، كما تقدم في الأواني.

إذا حصل منه قصد القربه.

الشرط السادس: أن لا يكون ماء الوضوء مستعملاً في رفع الخبث

الشرط السادس: أن لا يكون ماء الوضوء مستعملاً في رفع الخبث (١) و لو كان طاهراً، مثل ماء الاستنجاء مع الشرائط المتقدمه، و لا فرق بين الوضوء الواجب و المستحب على الأقوى حتى مثل وضوء الحائض، و أما المستعمل في رفع الحدث الأصغر فلا إشكال في جواز التوضؤ منه، و الأقوى جوازه من المستعمل في رفع الحدث الأكبر، و إن كان الأحوط تركه مع وجود ماء آخر، و أما المستعمل في الأغسال المندوبه فلا إشكال فيه أيضاً، و المراد من المستعمل في رفع الأكبر هو الماء الجارى على البدن للاغتسال إذا اجتمع في مكان، و أما ما ينصب من اليد أو الظرف حين الاغتراف أو حين إرادته الإجراء على البدن من دون أن يصل إلى البدن فليس من المستعمل، و كذا ما يبقى في الإناء، و كذا القطرات الواقعه في الإناء و لو من البدن، و لو توضأ من المستعمل في الخبث جهلاً أو نسياناً بطل، و لو توضأ من المستعمل في رفع الأكبر احتاط بالإعاده.

السابع: أن لا يكون مانع من استعمال الماء من مرض أو خوف عطش أو نحو ذلك

السابع: أن لا يكون مانع من استعمال الماء من مرض أو خوف عطش أو نحو ذلك، و إلا فهو مأمور بالتيمم، و لو توضأ و الحال هذه بطل (٢)، و لو كان تقدم الكلام في اول بحث الطهاره و بنينا هناك ان الماء المستعمل في رفع الخبث اذا كان محكوماً بالطهاره فلا مانع من استعماله في الوضوء و الغسل.

في الحكم ببطلان الوضوء فيها مطلقاً اشكال بل منع، لأن ضرر الوضوء إن كان بمرتبته يجعله مبغوضاً حكم ببطلانه، و اما اذا لم يكن هذه المرتبه كما هو الغالب فلا مانع من الحكم بصحته بملاك محبوبيته في نفسه.

جاهلا بالضرر صح (١) وإن كان متحققا في الواقع، والأحوط الإعادته أو التيمم.

الثامن: أن يكون الوقت واسعا للوضوء و الصلاة

اشاره

الثامن: أن يكون الوقت واسعا للوضوء و الصلاة بحيث لم يلزم من التوضؤ وقوع صلاته و لو ركعه منها خارج الوقت (٢)، و إلا وجب التيمم، إلا أن يكون التيمم أيضا كذلك بأن يكون زمانه بقدر زمان الوضوء أو أكثر، إذا حينئذ يتعين الوضوء، و لو توضأ في الصورة الاولى بطل إن كان قصده امتثال الأمر المتعلق به من حيث هذه الصلاة على نحو التقييد (٣).

نعم لو توضأ لغايه أخرى أو بقصد القربه صح، و كذا لو قصد ذلك الأمر بل مع العلم به اذا لم يصل الى درجه المبعوضيه و اما اذا وصل الى هذه الدرجه فمع الجهل به أيضا يكون باطلا الا اذا كان جهله به على نحو لا يمكن جعل التكليف في مورده.

بل العبره في وجوب الوضوء ايقاع تمام اجزاء الصلاة الواجبه في الوقت، فلو استلزم التوضؤ ايقاع جزء منها و لو التسليمه خارج الوقت فالوظيفه التخيير بينه و بين التيمم.

التقييد بمعنى التضييق غير معقول في مثل المقام، و اما التقييد بمعنى الداعى بان يكون الأمر الغيرى داعيا الى الاتيان به بقصد التقرب مع عدم وجوده في الواقع فهو لا يمنع من الحكم بصحته فان الوضوء في نفسه صالح للتقرب به بملاك انه محبوب ذاتا و متعلق للأمر الاستجابى النفسى.

فاذا أوتى به بداعى القربه صح و ان كان الداعى الى الاتيان به كذلك هو تخيل تعلق الأمر الغيرى به لغرض انه متعلق بالوضوء العبادى في المرتبه السابقه.

نعم لو أوتى به بداعى وجوبه تشريعا من قبل هذه الصلاة التى ضاق وقتها لكان باطلا.

مسأله ٢١: فى صورته كون استعمال الماء مضرا لو صب الماء على ذلك المحل الذى يتضرر به و وقع فى الضرر ثم توضحاً

[٥٦٠] مسأله ٢١: فى صورته كون استعمال الماء مضرا لو صب الماء على ذلك المحل الذى يتضرر به و وقع فى الضرر ثم توضحاً صح إذا لم يكن الوضوء موجبا لزيادته، لكنه عصى بفعله الأول (١).

التاسع: المباشرة فى أفعال الوضوء فى حال الاختيار

أشاره

التاسع: المباشرة فى أفعال الوضوء فى حال الاختيار، فلو باشرها الغير أو أعانه فى الغسل أو المسح بطل، و أما المقدمات للأفعال فهى أقسام:

أحدها: المقدمات البعيده، كإتيان الماء أو تسخينه أو نحو ذلك، و هذه لا مانع من تصدى الغير لها.

الثانى: المقدمات القريبه، مثل صب الماء فى كفه، و فى هذه يكره مباشره الغير (٢).

الثالث: مثل صب الماء على أعضائه مع كونه هو المباشر لإجرائه و غسل أعضائه، و فى هذه الصوره و إن كان لا يخلو تصدى الغير عن إشكال (٣) إلا أن الظاهر صحته، فينحصر البطلان فيما لو باشر الغير غسله أو هذا مبنى على حرمه ارتكاب الضرب بتمام مراتبه و اما اذا كان الحرام بعض مراتبه كما هو الصحيح فلا يتم على اطلاقه.

الحكم بالكراهه لا- يخلو عن اشكال بل منع، فان الاستعانه بالغير لا- يجوز فى عمليه الوضوء الواجبه على المكلف، و أما فى مقدماتها فلا- مانع من الاستعانه به و لا دليل على كراهتها إلا بناء على تماميه قاعده التسامح فى أدله السنن و عمومها للكراهه أيضا.

لا- وجه للإشكال فان المتوضىئ ان قصد عمليه الوضوء بنفس صب الماء على أعضائه فهو استعانه بالغير فيها، فلا محاله تكون باطله، و اما اذا لم يقصد به

أعانه على المباشره بأن يكون الإجراء و الغسل منهما معا.

مسأله ٢٢: إذا كان الماء جاريا من ميزاب أو نحوه

[٥٦١] مسأله ٢٢: إذا كان الماء جاريا من ميزاب أو نحوه فجعل وجهه أو يده تحته بحيث جرى الماء عليه بقصد الوضوء صح، و لا ينافى وجوب المباشره، بل يمكن أن يقال إذا كان شخص يصب الماء من مكان عال لا يقصد أن يتوضأ به أحد (١) و جعل هو يده أو وجهه تحته صح أيضا، و لا يعدّ هذا من إعانه الغير أيضا.

مسأله ٢٣: إذا لم يتمكن من المباشره جاز أن يستنيب بل وجب

[٥٦٢] مسأله ٢٣: إذا لم يتمكن من المباشره جاز أن يستنيب بل وجب و إن توقف على الأجره، فيغسل الغير أعضاءه و ينوى هو الوضوء، و لو أمكن اجراء الغير الماء بيد المنوب عنه بأن يأخذ يده و يصب الماء فيها و يجريه بها هل يجب أم لا- الأحوط ذلك، و إن كان الأقوى عدم وجوبه، لأن مناط المباشره فى الإجراء و اليد آله و المفروض أن فعل الإجراء من النائب، نعم فى المسح لا بد من كونه بيد المنوب عنه لا النائب، فيأخذ يده و يمسح بها رأسه و رجليه، و إن لم يمكن ذلك أخذ الرطوبه التى فى يده و يمسح بها، و لو كان يقدر على المباشره فى بعض دون بعض بعض.

العاشر: الترتيب

العاشر: الترتيب، بتقديم الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليد اليسرى ثم مسح الرأس ثم الرجلين، و لا- يجب الترتيب بين أجزاء كل عضو، نعم يجب مراعاة الأعلى فالأعلى كما مر، و لو أخل بالترتيب و لو جهلا أو نسيانا بطل إذا تذكّر العمليه و انما قصدها باجراء الماء على اعضائه بيده فلا تكون باطله.

لا- يضر هذا القصد اذا كان المتوضئ باختياره جعل وجهه و يديه تحت الماء و قصد الوضوء بوصوله الى البشره لأن عمليه الوضوء حينئذ مستنده اليه.

بعد الفراغ و فوات الموالاته، و كذا إن تذكر في الأثناء لكن كانت نيته فاسده حيث نوى الوضوء على هذا الوجه، و إن لم تكن نيته فاسده فيعود على ما يحصل به الترتيب، و لا فرق في وجوب الترتيب بين الوضوء الترتيبي و الارتماسي.

الحادى عشر: الموالاته

اشاره

الحادى عشر: الموالاته، بمعنى عدم جفاف الأعضاء السابقه قبل الشروع في اللاحقه، فلو جف تمام ما سبق بطل (١)، بل لو جف العضو السابق في اطلاق ذلك اشكال، فان الوضوء عمليه واحده غير قابله للتبعيض على ما فى صريح النص.

فاذن العبره انما هى بصدق التبويض و عدمه عرفا و لا موضوعيه للجفاف، غايه الأمر ان جفاف الاعضاء السابقه اذا كان مستندا الى الفصل الزمنى بين غسل الاعضاء المتقدمه و العضو اللاحق لسبب من الاسباب كان مخلا بالموالاته و موجبا للتبعيض بين اجزائه كما هو فى موردى صحيحه معاويه بن عمار و موثقه أبى بصير.

و قد علل ذلك فى الموثقه بقوله عليه السّلام: «فان الوضوء لا- يبعث» و عليه فالحكم منوط بالعله سعه و ضيقا لا بالجفاف و عدمه، فان الفصل بين اعضاء الوضوء لسبب من الاسباب اذا كان بمقدار يؤدى الى الاخلال بالموالاته و صدق التبويض عرفا بطل الوضوء و ان لم تجف الاعضاء السابقه.

و اما اذا لم يكن بمقدار يؤدى الى ذلك فالوضوء صحيح و إن جفت الاعضاء السابقه، و مما يؤكد ذلك ما ورد من أخذ الرطوبه من اللحيه عند جفاف الكف، فان اطلاقه يعم ما اذا جفت تمام الأعضاء غيرها حيث ان رطوبتها قد ظلت مده.

و هذا شاهد على ان مجرد جفاف الاعضاء السابقه لا- يوجب الحكم بالبطلان، بل العبره انما هى بالتبعيض فى عمل واحد و عدمه على ما هو مقتضى التعليل فى

على العضو الذى يريد أن يشرع فيه الأحوط الاستئناف و إن بقيت الرطوبه فى العضو السابق على السابق، و اعتبار عدم الجفاف إنما هو إذا كان الجفاف من جهة الفصل بين الأعضاء أو طول الزمان، و أما إذا تابع فى الأفعال و حصل الجفاف من جهة حراره بدنه أو حراره الهواء أو غير ذلك فلا بطلان، فالشرط فى الحقيقه أحد الأمرين من التتابع العرفى و عدم الجفاف، و ذهب بعض العلماء إلى وجوب الموالاه بمعنى التتابع، و إن كان لا يبطل الوضوء بتركه إذا حصلت الموالاه بمعنى عدم الجفاف، ثم إنه لا يلزم بقاء الرطوبه فى تمام العضو السابق بل يكفى بقاؤها فى الجملة و لو فى بعض أجزاء ذلك العضو.

مسأله ٢٤: إذا توضأ و شرع فى الصلاه ثم تذكر أنه ترك بعض المسحات أو تمامها بطلت صلاته

[٥٦٣] مسأله ٢٤: إذا توضأ و شرع فى الصلاه ثم تذكر أنه ترك بعض المسحات أو تمامها بطلت صلاته و وضوؤه أيضا إذا لم يبق الرطوبه فى اعضائه، و إلا أخذها و مسح بها (١) و استأنف الصلاه.

مسأله ٢٥: إذا مشى بعد الغسلات خطوات ثم أتى بالمسحات لا بأس

[٥٦٤] مسأله ٢٥: إذا مشى بعد الغسلات خطوات ثم أتى بالمسحات لا بأس، و كذا قبل تمام الغسلات إذا أتى بما بقى، و يجوز التوضؤ ماشيا.

مسأله ٢٦: إذا ترك الموالاه نسيانا بطل وضوؤه

[٥٦٥] مسأله ٢٦: إذا ترك الموالاه نسيانا بطل وضوؤه مع فرض عدم التتابع الموثقه.

و بذلك يظهر ان الشرط هو الموالاه و وحده عمليه الوضوء عرفا و ليس احد الأمرين من التتابع العرفى و عدم الجفاف فانه لا موضوعيه لشيء منهما، و بذلك يظهر حال المسائل الآتية.

قد مر ان الاقوى الاقتصار على أخذ الرطوبه من اللحيه و لا يجزى أخذها من غيرها.

العرفى أيضاً، وكذا لو اعتقد عدم الجفاف ثم تبين الخلاف.

مسألة ٢٧: إذا جف الوجه حين الشروع فى اليد لكن بقيت الرطوبة فى مسترسل اللحية أو الأطراف الخارجة عن الحد

[٥٦٦] مسألة ٢٧: إذا جف الوجه حين الشروع فى اليد لكن بقيت الرطوبة فى مسترسل اللحية أو الأطراف الخارجة عن الحد ففى كفايتها إشكال (١).

الثانى عشر: النيه

إشاره

الثانى عشر: النيه، وهى القصد إلى الفعل مع كون الداعى أمر الله تعالى، إما لأنه تعالى أهل للطاعه و هو أعلى الوجوه، أو لدخول الجنه و الفرار من النار و هو أدناها، و ما بينهما متوسطات، و لا يلزم التلفظ بالنيه بل و لا إخطارها بالبال، بل يكفى وجود الداعى فى القلب بحيث لو سئل عن شغله يقول أتوضأ مثلاً، و أما لو كان غافلاً بحيث لو سئل بقى متحيراً فلا يكفى و إن كان مسبقاً بالعزم و القصد حين المقدمات، و يجب استمرار النيه إلى آخر العمل، فلو نوى الخلاف أو تردد و أتى ببعض الأفعال بطل إلا أن يعود إلى النيه الأولى قبل فوات الموالاه، و لا يجب نيه الوجوب و الندب لا وصفاً و لا غايه و لا نيه وجه الوجوب و الندب بأن يقول أتوضأ الوضوء الواجب أو المندوب أو لوجوبه أو ندبه أو أتوضأ لما فيه من المصلحه، بل يكفى قصد القربه و إتيانه هذا مبنى على ما اختاره قدس سرّه من أن الشرط أحد الأمرين اما عدم الجفاف أو التتابع العرفى، و لكن مع ذلك الظاهر عدم الكفايه فان الاعضاء السابقه المعتبر عدم جفافها لا تعم مسترسل اللحية أو الاطراف الخارجة عن الحد لأنها ليست من اعضاء الوضوء.

و اما بناء على ما قويناه من أن الشرط هو عدم تبعض غسل اعضاء الوضوء بعضها عن بعضها الآخر عرفاً فالعبره انما هى بذلك الشرط سواء أ كانت الرطوبة فى مسترسل اللحية أو الاطراف الخارجة عن الحد باقيه أم لم تكن باقيه.

لداعى الله، بل لو نوى أحدهما فى موضع الآخر كفى إن لم يكن على وجه التشريع أو التقييد (١)، فلو اعتقد دخول الوقت فنوى الوجوب وصفاً أو غايه ثم تبين عدم دخوله صح إذا لم يكن على وجه التقييد، وإلا - بطل كأن يقول: أتوضأ لوجوبه وإلا فلا أتوضأ.

مسألة ٢٨: لا يجب فى الوضوء قصد رفع الحدث أو الاستباحه على الأقوى

[٥٦٧] مسألة ٢٨: لا يجب فى الوضوء قصد رفع الحدث أو الاستباحه على الأقوى، ولا قصد الغايه التى أمر لأجلها بالوضوء، وكذا لا يجب قصد الموجب من بول أو نوم كما مر، نعم قصد الغايه معتبر فى تحقق الامتثال بمعنى أنه لو قصدتها يكون ممثلاً للأمر الأتى من جهتها، وإن لم يقصدتها يكون أداء للمأمور به لا امتثالاً، فالمقصود من عدم اعتبار قصد الغايه عدم اعتباره فى الصحه وإن كان معتبراً فى تحقق الامتثال، نعم قد يكون الأداء موقفاً على الامتثال، فحينئذ لا يحصل الأداء أيضاً، كما لو نذر أن يتوضأ لغايه معينه فتوضأ ولم يقصدتها، فإنه لا - يكون ممثلاً - للأمر النذرى ولا يكون أداء للمأمور به بالأمر النذرى أيضاً وإن كان وضوؤه صحيحاً، لأن أداءه فرع بل وإن كان على وجه التقييد بالمعنى الذى فسره الماتن قدس سره لأن المعتبر فى صحته الاتيان به بقصد القربه وهو اضافته اليه تعالى، فإذا أتى به بقصد وجوبه الغيرى فقد تحققت الاضافه وإن لم يكن وجوب فى الواقع باعتبار أنه محبوب فى نفسه وقابل للإضافه اليه تعالى ذاتاً، فلو توضأ حينئذ بقصد أمره الغيرى على وجه التقييد بالمعنى المذكور لكان وضوؤه لله تعالى وإن لم يكن أمر غيرى فى الواقع، لأن قصده معناه داعيته الى الاتيان به لله تعالى وهو قابل له، فإذا أتى به بهذا القصد فقد أتى به لله تعالى وعندئذ فلا محاله يحكم بصحته كان هناك أمر غيرى أم لم يكن.

قصده، نعم هو أداء للمأمور به بالأمر الوضوئى.

الثالث عشر: الخلوص

اشاره

الثالث عشر: الخلوص، فلو ضم إليه الرياء بطل، سواء كانت القربه مستقلة و الرياء تبعا أو بالعكس أو كان كلاهما مستقلا، و سواء كان الرياء فى أصل العمل أو فى كفياته (١) أو فى أجزاءه (٢)، بل و لو كان جزءا مستحبا على الأقوى، و سواء نوى الرياء من أول العمل أو نوى فى الأثناء، و سواء تاب منه أم لا، فالرياء فى العمل بأى وجه كان مبطل له لقوله تعالى على ما فى الأخبار:

«أنا خير شريك، من عمل لى و لغيرى تركته لغيرى» هذا و لكن إبطاله إنما هو إذا كان جزءا من الداعى على العمل و لو على وجه التبعية، و أما إذا لم يكن كذلك بل كان مجرد خطوط فى القلب من دون أن يكون جزءا من الداعى فلا- هذا اذا كانت الكيفيه متحده مع العباده كالصلاه فى أول الوقت أو فى المسجد أو نحو ذلك، و أما اذا لم تكن متحده معها كالتحنك فى الصلاه رياء، أو الخضوع و الخشوع فيها، أو الجماعه فلا يكون الرياء فيها موجبا لبطلان العباده اذا كانت العباده مع القربه.

هذا فيما اذا اقتصر على الجزء المأتى به رياء فعندئذ تبطل العباده من جهه انتفاء جزئها لا من جهه الرياء.

و اما اذا امكن تدارك ذلك الجزء كما فى الصلاه فلا موجب لبطلانها، كما اذا أتى بالقراءه-مثلا،- رياء ثم تدارك و أتى بها ثانيا بقصد القربه فالصلاه حينئذ محكوم به بالصحه.

نعم اذا لم يتدارك أو لم يمكن تداركه كما فى الصوم بطلت العباده أيضا.

و من هنا يظهر حال الجزء المستحب فان الرياء فيه يوجب بطلانه و لا يضر بالعباده و ان اقتصر عليه لفرض انه ليس جزءا لها لكى يكون بطلانه موجبا لبطلانها.

يكون مبطلاً، وإذا شك حين العمل في أن داعيه محض القربه أو مركب منها و من الرياء فالعمل باطل، لعدم إحراز الخلوص الذى هو الشرط فى الصحه.

و أما العجب فالمتأخر منه لا يبطل العمل، و كذا المقارن و إن كان الأحوط فيه الإعادة.

و أما السمععه فإن كانت داعيه على العمل أو كانت جزءا من الداعى بطل، و إلا فلا كما فى الرياء، فإذا كان الداعى له على العمل هو القربه إلا أنه يفرح إذا اطلع عليه الناس من غير أن يكون داخلا فى قصده لا يكون باطلا، لكن ينبغى للإنسان أن يكون ملتفتا فإن الشيطان غرور و عدو مبین.

و أما سائر الضمائم فإن كانت راجحه كما إذا كان قصده فى الوضوء القربه و تعليم الغير فإن كان داعى القربه مستقلا و الضميمة تبعا أو كانا مستقلين صح، و إن كانت القربه تبعا أو كان الداعى هو المجموع منهما بطل، و إن كانت مباحه فالأقوى أنها أيضا كذلك كضم التبرد إلى القربه، لكن الأحوط فى صورته استقلالهما أيضا الإعادة، و إن كانت محرمة غير الرياء و السمعه فهى فى الإبطال مثل الرياء، لأن الفعل يصير محرما فيكون باطلا.

نعم، الفرق بينها و بين الرياء أنه لو لم يكن داعيه فى ابتداء العمل إلا القربه لكن حصل له فى الأثناء فى جزء من الأجزاء يختص البطالين بذلك الجزء، فلو عدل عن قصده و أعاده من دون فوات الموالاه صح، و كذا لو كان ذلك الجزء مستحبا و إن لم يتداركه، بخلاف الرياء على ما عرفت (١)، فإن بل قد مر أن الرياء فى الجزء أو الشرط للواجب العبادى يوجب بطلانه فحسب دون بطلان الواجب إلا إذا اقتصر عليه فى مقام امتثاله.

حاله حال الحدث في الإبطال.

مسألة ٢٩: الرياء بعد العمل ليس بمبطل

[٥٦٨] مسألة ٢٩: الرياء بعد العمل ليس بمبطل.

مسألة ٣٠: إذا توضحت المرأه في مكان يراها الأجنبي لا يبطل وضوؤها

[٥٦٩] مسألة ٣٠: إذا توضحت المرأه في مكان يراها الأجنبي لا يبطل وضوؤها وإن كان من قصدها ذلك.

مسألة ٣١: لا إشكال في إمكان اجتماع الغايات المتعدده للوضوء

[٥٧٠] مسألة ٣١: لا إشكال في إمكان اجتماع الغايات المتعدده للوضوء، كما إذا كان بعد الوقت و عليه القضاء أيضا و كان نادرا لمس المصحف و أراد قراءه القرآن و زياره المشاهد، كما لا إشكال في أنه إذا نوى الجميع و توضأ وضوءا واحدا لها كفى و حصل امتثال الأمر بالنسبه إلى الجميع، و أنه إذا نوى واحدا منها أيضا كفى عن الجميع و كان أداء بالنسبه إليها و إن لم يكن امتثالا إلا بالنسبه إلى ما نواه، و لا ينبغي الإشكال في أن الأمر متعدد حينئذ و إن قيل إنه لا يتعدد و إنما المتعدد جهاته، و إنما الإشكال في أنه هل يكون المأمور به متعددا أيضا (١) و أن كفايه الوضوء الواحد من باب التداخل أو لا بل يتعدد، ذهب بعض العلماء إلى الأول و قال: إنه حينئذ يجب عليه أن يعين أحدها، و إلا بطل، لأن التعيين شرط عند تعدد المأمور به، و ذهب بعضهم إلى الثاني فيه تفصيل فان المأمور به ان كان ذات المقدمه فهو واحد و لا يتعدد بتعدد الغايات، و إن كان حصه خاصه منها و هي الحصه الموصله فهو متعدد بتعدددها.

و اما الأمر الغيرى فعلى القول به فهو متعدد بتعدد الغايات و ان كان متعلقه واحدا و هو ذات المقدمه حيث انه لا- تنافى بين الأوامر الغيريه لا ذاتا، و لا فى المبدأ و لا فى المنتهى، كما أنه لا تنافى بين الاستحباب النفسى للوضوء و وجوبه الغيرى.

و أن التعدد إنما هو في الأمر أو في جهاته، و بعضهم إلى أنه يتعدد بالندر (١) و لا يتعدد بغيره، و في النذر أيضا لا مطلقا بل في بعض الصور، مثلا إذا نذر أن يتوضأ لقراءة القرآن و نذر أيضا أن يتوضأ لدخول المسجد فحينئذ يتعدد و لا يغني أحدهما عن الآخر، فإذا لم ينو شيئا منهما لم يقع امتثال أحدهما و لا أداءه، و إن نوى أحدهما المعين حصل امتثاله و أداءه و لا يكفي عن الآخر، و على أى حال وضوءه صحيح بمعنى أنه موجب لرفع الحدث، و إذا نذر أن يقرأ القرآن متوضئا و نذر أيضا أن يدخل المسجد متوضئا فلا يتعدد حينئذ و يجزئ وضوء واحد عنهما و إن لم ينو شيئا منهما و لم يمثل أحدهما، و لو نوى الوضوء لأحدهما كان امتثالا بالنسبة إليه و أداء بالنسبة إلى الآخر و هذا القول قريب.

مسألة ٣٢: إذا شرع في الوضوء قبل دخول الوقت و في أثناءه دخل لا إشكال في صحته

[٥٧١] مسألة ٣٢: إذا شرع في الوضوء قبل دخول الوقت و في أثناءه دخل لا إشكال في صحته، و أنه متصف بالوجوب باعتبار ما كان بعد الوقت من أجزائه و بالاستحباب بالنسبة إلى ما كان قبل الوقت، فلو أراد نية الوجوب و الندب نوى الأول بعد الوقت (٢) و الثاني قبله.

النذر يتبع قصد الناذر في الوحده و التعدد و لا يقاس بغيره من الواجبات.

بل لا مانع من نية الاستحباب بعد الوقت أيضا لما مر من انه لا تنافي بين استحبابه النفسى و وجوبه الغيرى على تقدير القول به، و من هنا يصح الاتيان به بقصد كل منهما بعد الوقت، و قد تقدم ان الأمر الغيرى بنفسه لا يكون مقربا و انما يدعوا الى الاتيان بما هو مقرب بذاته و عبادته في نفسه.

مسألة ٣٣: إذا كان عليه صلاه واجبه أداء أو قضاء و لم يكن عازما على إتيانها فعلا فتوضاً لقراءه القرآن

[٥٧٢] مسألة ٣٣: إذا كان عليه صلاه واجبه أداء أو قضاء و لم يكن عازما على إتيانها فعلا- فتوضاً لقراءه القرآن فهذا الوضوء متصف بالوجوب (١) و إن لم يكن الداعى عليه الأمر الوجوبى، فلو أراد قصد الوجوب و الندب لا بد أن يقصد الوجوب الوصفى و الندب الغائى بأن يقول: أتوضأ الوضوء الواجب امتتالا- للأمر به لقراءه القرآن، هذا و لكن الأقوى أن هذا الوضوء متصف بالوجوب و الاستحباب معا و لا مانع من اجتماعهما.

مسألة ٣٤: إذا كان استعمال الماء بأقل ما يجزئ من الغسل غير مضر و استعمال الأزيد مضرا يجب عليه الوضوء كذلك

[٥٧٣] مسألة ٣٤: إذا كان استعمال الماء بأقل ما يجزئ من الغسل غير مضر و استعمال الأزيد مضرا يجب عليه الوضوء كذلك، و لو زاد عليه بطل (٢) إلا- أن يكون استعمال الزيادة بعد تحقق الغسل بأقل المجزئ، و إذا زاد عليه جهلا- أو نسيانا لم يبطل (٣)، بخلاف ما لو كان أصل الاستعمال مضرا و توضأ جهلا أو نسيانا فإنه يمكن الحكم ببطلانه (٤)، لأنه مأمور واقعا بالتييم هناك بخلاف ما هذا مبنى على القول بوجوب المقدمه مطلقا و ان لم تكن موصله. و لكن قد حققنا فى محله عدم وجوبها مطلقا حتى الموصله منها.

هذا مبنى على حرمة الاضرار بالنفس مطلقا و هو خلاف التحقيق.

فى اطلاق الحكم بعدم البطلان فى صورته الجهل اشكال بل منع، فانه انما يتم اذا كان الجهل مركبا بحيث يكون المكلف الجاهل بمشابه الغافل عن الواقع، فعندئذ يكون حكمه حكم الناسى و الغافل فى عدم امكان توجيه التكليف اليه، و اما اذا لم يكن جهله كذلك فالوضوء باطل اما مطلقا بناء على حرمة مطلق الاضرار بالنفس، أو فى حاله خاصه و هى ما اذا وصل الاضرار بها بدرجة الوقوع فى المهلكه.

يظهر حكمه مما مر، و مجرد ان المكلف مأمور بالتييم فى هذا الفرض دون الفرض الأول لا يمنع من الحكم بالصحة، و من هنا حكم الماتن قدس سرّه بصحة

مسألة ٣٥: إذا توضأ ثم ارتد لا يبطل وضوءه فإذا عاد إلى الإسلام لا يجب عليه الإعادة

[٥٧٤] مسألة ٣٥: إذا توضأ ثم ارتد لا يبطل وضوءه فإذا عاد إلى الإسلام لا يجب عليه الإعادة، وإن ارتد في أثناءه ثم تاب قبل فوات الموالاه لا يجب عليه الاستئناف، نعم الأحوط أن يغسل بدنه (١) من جهة الرطوبة التي كانت عليه حين الكفر، وعلی هذا إذا كان ارتداده بعد غسل اليسرى وقبل المسح ثم تاب يشكل المسح لنجاسه الرطوبة التي على يديه.

مسألة ٣٦: إذا نهى المولى عبده عن الوضوء في سعة الوقت إذا كان مفوتاً لحقه فتوضأ يشكل الحكم بصحته

[٥٧٥] مسألة ٣٦: إذا نهى المولى عبده عن الوضوء في سعة الوقت إذا كان مفوتاً لحقه فتوضأ يشكل الحكم بصحته، وكذا الزوجه إذا كان وضوءها (٢) مفوتاً لحق الزوج، والأجير مع منع المستأجر (٣) وأمثال ذلك.

الوضوء في هذا الفرض في الشرط السابع، فما ذكره هنا مناقض لما ذكره هناك.

لا بأس بتركه الا اذا صار مشركاً أو ملحداً ثم تاب فحينئذ يكون الاحتياط بالغسل في محله.

و لكن من حق الماتن قدس سره أن يحكم بوجوب الغسل بناء على ما بنى عليه (قده) من الحكم بنجاسه الكافر مطلقاً حتى المرتد بقسميه.

لا بأس بصحة وضوءها اذا عصت و بنت على الاتيان به على القول بالترتب كما هو الصحيح، وبذلك يفترق وضوءها عن وضوء العبد اذا نهى المولى عنه فانه منهى عنه حينئذ بنفسه فلا يمكن التقرب به.

في اطلاق ذلك اشكال بل منع، فان الأجير ان كان أجيراً في عمل معين كالخياطه مثلاً- في وقت خاص و لكنه اذا عصى و اشتغل في ذلك الوقت بالوضوء صح للترتب، و اما اذا كان اجيراً في تمام أعماله و منافعه في يوم معين- مثلاً- ففي مثل ذلك اذا لم يأذنه المستأجر بالوضوء في سعة الوقت حرم عليه، و اذا أتى به كان فاسداً.

مسألة ٣٧: إذا شك في الحدث بعد الوضوء بنى على بقاء الوضوء

[٥٧٦] مسألة ٣٧: إذا شك في الحدث بعد الوضوء بنى على بقاء الوضوء، إلا إذا كان سبب شكه خروج رطوبه مشتبهه بالبول و لم يكن مستبرئاً، فإنه حينئذ يبنى على أنها بول و أنه محدث، و إذا شك في الوضوء بعد الحدث يبنى على بقاء الحدث، و الظن الغير المعبر كالشك في المقامين، و إن علم الأمرين و شك في المتأخر منها بنى على أنه محدث إذا جهل تاريخهما أو جهل تاريخ الوضوء، و أما إذا جهل تاريخ الحدث و علم تاريخ الوضوء بنى على بقاءه، و لا- يجرى استصحاب الحدث حينئذ حتى يعارضه، لعدم اتصال الشك باليقين به حتى يحكم ببقائه، و الأمر في صوره جهلهما أو جهل تاريخ الوضوء و إن كان كذلك إلا أن مقتضى شرطيه الوضوء و جوب إحرازه، و لكن الأحوط الوضوء في هذه الصوره (١) أيضاً.

مسألة ٣٨: من كان مأموراً بالوضوء من جهه الشك فيه بعد الحدث إذا نسي و صلى

[٥٧٧] مسألة ٣٨: من كان مأموراً بالوضوء من جهه الشك فيه بعد الحدث إذا نسي و صلى فلا إشكال في بطلان صلاته بحسب الظاهر، فيجب عليه الإعادة إن تذكر في الوقت و القضاء إن تذكر بعد الوقت، و أما إذا كان مأموراً به من جهه الجهل بالحاله السابقه فنسيه و صلى يمكن أن يقال بصحة صلاته من بل الأقوى ذلك في تمام الصور الثلاث المفروضه في المتن و أنه في حكم المحدث و عليه أن يتوضأ لكل ما هو مشروط بالوضوء سواء أ كان عالماً بالوقت الذى توضأ فيه و جاهلاً بتاريخ حدوث الحدث، أم كان عالماً بالوقت الذى احدث فيه و جاهلاً بتاريخ الوضوء، أم جهل لتاريخين معا لسقوط الاستصحاب في تلك الصور جميعاً من جهه المعارضه حتى فيما اذا كان تاريخ أحدهما معلوماً لا من جهه ما ذكره الماتن قدس سرّه من عدم احراز اتصال الشك باليقين فإنه خلاف التحقيق.

باب قاعده الفراغ، لكنه مشكل، فالأحوط (١) الإعادة أو القضاء في هذه الصورة أيضاً، وكذا الحال إذا كان من جهة تعاقب الحالتين و الشك في المتقدم منهما.

مسألة ٣٩: إذا كان متوضئاً و توضاً للتجديد و صلى ثم تيقن بطلان أحد الوضوءين

[٥٧٨] مسألة ٣٩: إذا كان متوضئاً و توضاً للتجديد و صلى ثم تيقن بطلان أحد الوضوءين و لم يعلم أيهما لا إشكال في صحه صلاته، و لا يجب عليه الوضوء للصلاه الآتية أيضاً بناء على ما هو الحق من أن التجديدي إذا صادف الحدث صح، و أما إذا صلى بعد كل من الوضوءين ثم تيقن بطلان أحدهما فالصلاه الثانيه صحيحه، و أما الأولى فالأحوط إعادتها، و إن كان لا يبعد جريان قاعده الفراغ فيها (٢).

بل الأقوى ذلك، فان قاعده الفراغ لا تجرى في المقام لأمرين:

أحدهما: ان المعتبر في جريانها أن يكون الشك حادثاً بعد الفراغ من العمل كالصلاه و نحوها، و اما اذا كان حادثاً قبل الفراغ منه و لكنه ظل باقياً الى ما بعد الفراغ فلا يكون مورداً لها، و ما نحن فيه كذلك فان الشك في صحه الصلاه و فسادها بعد الفراغ منها بعينه هو الشك الحادث قبلها.

و الآخر: ان المعتبر في جريانها احتمال أنه حين العمل كان أذكر من حال الشك، و بما أن كلا الشرطين غير متوفر في المقام فلا تجرى القاعده، فالمرجع حيثئذ هو قاعده الاشتغال.

بل هو بعيد لما مر من ان جريان قاعده الفراغ مشروط باحتمال اذكريه المكلف حال العمل، و هذا الشرط غير متوفر بالنسبه الى الصلاه لأن المصلى يعلم بالكيفيه التي وقعت الصلاه عليها في المقام و لا يشك في صحتها إلا من ناحيه الشك في صحه الوضوء، فاذن تجرى القاعده فيه و لا مانع منه.

مسألة ٤٠: إذا توضأ وضوءين و صلى بعدهما ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلاة الآتية

[٥٧٩] مسألة ٤٠: إذا توضأ وضوءين و صلى بعدهما ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلاة الآتية، لأنه يرجع إلى العلم بوضوء و حدث و الشك في المتأخر منهما، و أما صلاته فيمكن الحكم بصحتها من باب قاعده الفراغ بل هو الأظهر.

مسألة ٤١: إذا توضأ وضوءين و صلى بعد كل واحد صلاة ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلاة الآتية

[٥٨٠] مسألة ٤١: إذا توضأ وضوءين و صلى بعد كل واحد صلاة ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلاة الآتية و إعادة الصلاتين السابقتين إن كانتا مختلفتين في العدد، و إلا يكفي صلاة واحدة بقصد ما في الذمه جهرا إذا كانتا جهريتين و إخفاتا إذا كانتا إخفاتييتين و مخيرا بين الجهر و الإخفات إذا كانتا مختلفتين، و الأحوط في هذه الصورة إعادة كليهما.

مسألة ٤٢: إذا صلى بعد كل من الوضوءين نافله ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما فالحال على منوال الواجبين

[٥٨١] مسألة ٤٢: إذا صلى بعد كل من الوضوءين نافله ثم علم حدوث حدث بعد أحدهما فالحال على منوال الواجبين، لكن هنا يستحب الإعادة إذ الفرض كونهما نافله، و أما إذا كان في الصورة المفروضه إحدى الصلاتين واجبه و الأخرى نافله فيمكن أن يقال بجريان قاعده الفراغ في الواجبه و عدم معارضتها بجريانها في النافله أيضا، لأنه لا يلزم من إجرائها فيهما طرح تكليف منجز، إلا- أن الأقوى عدم جريانها للعلم الإجمالي (١) فيجب إعادة في القوه اشكال و لا- يبعد الجريان، فان العلم الإجمالي انما يكون مانعا اذا كان المعلوم بالاجمال تكليفا الزاميا على كل تقدير لكي يلزم من جريانها في اطرافه مخالفه قطعيه عمليه، و الفرض ان المعلوم بالاجمال في المسألة ليس كذلك حتى يلزم من جريان قاعده الفراغ في اطرافه محذور المخالفه القطعيه العمليه، فاذن لا يبعد جريانها.

مسأله ٤٣: إذا كان متوضئاً و حدث منه بعده صلاه و حدث و لا يعلم أيهما المقدم

[٥٨٢] مسأله ٤٣: إذا كان متوضئاً و حدث منه بعده صلاه و حدث و لا يعلم أيهما المقدم و أن المقدم هى الصلاه حتى تكون صحيحه أو الحدث حتى تكون باطله الأقوى صحه الصلاه لقاعده الفراغ (١) خصوصاً إذا كان تاريخ التحقيق فى المقام أن يقال ان الحادثين فى المسأله لا يخلوان من أن التاريخ الزمنى لكليهما مجهول، أو للحدث معلوم و للصلاه مجهول، أو بالعكس.

فعلى الأول: فلا- يمكن التمسك بالاستصحاب فيه، لأن استصحاب عدم حدوث كل من الحادثين الى واقع زمان الآخر من الاستصحاب فى الفرد المردد حيث انه مردد واقعا بين فردين من الزمان فى الخارج، ففى أحدهما يكون مقطوع البقاء و فى الآخر يكون مقطوع الارتفاع، فلا شك فى البقاء بالنظر الى واقع زمانه، و الشك انما يكون بالنسبه إلى الجامع بينهما و هو عنوان زمان الآخر و لكنه لم يلحظ قيذا للمستصحب بنحو الظرفيه.

فالتتيجه ان الاستصحاب لا يجرى لا من جهه وجود المانع، بل من جهه عدم المقتضى، و على هذا فان احتمال انه كان حين الاتيان بالصلاه ملتفتا اليها بما لها من الاجزاء و الشرائط حكم بصحتها من جهه قاعده الفراغ، و ان علم انه كان غافلا حين الاتيان بها لم تجر القاعده، فالمرجع حينئذ فى المسأله قاعده الاشتغال.

و على الفرض الثانى: فايضا لا يمكن التمسك بالاستصحاب، و اما استصحاب عدم الحدث المعلوم تاريخه الزمنى الى واقع زمان الصلاه المجهول تاريخها فهو من الاستصحاب فى الفرد المردد كما عرفت. و اما استصحاب عدم الصلاه الى زمان الحدث المعلوم فهو و ان كان لا- مانع منه فى نفسه الا- أنه لا- أمر له الا على القول بالأصل المثبت حيث ان الأثر فى المقام مترتب على طبيعى وجود الصلاه فى الخارج و الاستصحاب المذكور ينفى حصه من هذا الطبيعى دونه و هى

الصلاه معلوما لجريان استصحاب بقاء الطهاره أيضا إلى ما بعد الصلاه.

مسأله ٤٤: إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزءا منه و لا يدري أنه الجزء الوجوبى أو الجزء الاستجابى

[٥٨٣] مسأله ٤٤: إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزءا منه و لا يدري أنه الجزء الوجوبى أو الجزء الاستجابى فالظاهر الحكم بصحة وضوئه لقاعده الفراغ، و لا تعارض بجريانها فى الجزء الاستجابى لأنه لا أثر لها بالنسبه إليه، و نظير ذلك ما إذا توضأ وضوءا لقراءه القرآن و توضأ فى وقت آخر وضوءا للصلاه الواجبه ثم علم بطلان أحد الوضوءين فإن مقتضى قاعده الفراغ صحة الصلاه (١)، و لا تعارض بجريانها فى القراءه أيضا لعدم أثر لها حصته فى زمان الحادث الآخر و لا يترتب على نفيها نفى الطبيعى الأعلى القول بالأصل المثبت، و على ذلك فلا بد من الرجوع الى أصل آخر فى المسأله، فحيث ان احتمال انه كان حال الصلاه ملتفتا إليها حكم بصحتها من جهه قاعده الفراغ، و إن علم انه كان غافلا حين الاتيان بها حكم بفسادها.

و من هنا يظهر حال الفرض الثالث، فان استصحاب عدم الصلاه المعلوم تاريخها الى زمان الحدث المجهول لا يجرى فى نفسه لما مر من انه من الاستصحاب فى الفرد المردد هذا مضافا الى أنه لا أثر له الا على القول بالأصل المثبت كما عرفت.

و عليه فلا مانع من استصحاب عدم الحدث و بقاء الوضوء الى زمان الصلاه و تترتب عليه صحتها.

الظاهر عدم جريان القاعده فى الصلاه حتى على القول بعدم اعتبار الأذكريه فيه كما هو مختار الماتن (قده)، و ذلك لأن الشك فى صحة الصلاه و فسادها فى المسأله بما انه لم ينشأ من الشك فى ترك جزئها أو شرطها و انما نشأ من الشك فى صحة الوضوء و فسادها، فلا تجرى فيها على اساس عدم توفر موضوعها.

و اما فى الوضوء فان توضع المكلف أولاً للصلاه و صلى، ثم توضع للقراءه و بعد ذلك علم اجمالاً ببطلان أحد الوضوءين فهى لا تجرى بناء على ما هو الصحيح من اعتبار الأذكريه فيه على اساس ان حصول هذا العلم الإجمالى له كاشف عن عدم التفاته و اذكريته حين الاتيان بهما و إلا لم يفت منه ما يوجب البطلان، و حينئذ فيكون المرجع فى المسأله هو قاعده الاشتغال.

و مع الاغماض عن ذلك و تسليم عدم اعتبار هذا الشرط فلا مانع من جريانها فى كليهما معا و لا يلزم منه محذور المخالفه القطعيه العمليه. و اما المخالفه القطعيه الالتزاميه فلا- تمنع منه، و الفرض عدم حجيه مثبتاتها و ان بيننا على أنها أماره إلا أنها من الامارات التى لا- تثبت مداليلها الالتزاميه، هذا اذا لم يصدر منه ناقض كالحديث و نحوه بين الوضوءين، و إلا لم تجر فى شىء منهما لاستلزامه المخالفه القطعيه العمليه على اساس ان لازم ذلك هو عدم وجوب اعاده الصلاه عليه فانه مقتضى صحه الوضوء الأول بها و جواز مس كتابه القرآن له فعلاً، فانه مقتضى صحه الوضوء الثانى بها مع انه يعلم اجمالاً اما بوجوب الاعاده او بحرمة مس الكتابه للعلم ببطلان أحدهما فى الواقع، و اما اذا صدر منه ناقض بعد الوضوءين فلا تجرى القاعده فى الوضوء الثانى و هو الوضوء للقراءه لأن صحته و فساده على حد سواء اذ لا- يترتب على فساده استحباب اعاده القراءه مع الوضوء لأنها غير قابله للتدارك و الاعاده، فانه اذا توضع و قرأ فهى قراءه مستحبه فى نفسها لا أنها اعاده للأولى باعتبار ان القراءه مع الوضوء فى كل وقت و زمن مستحبه.

و اما اذا توضع أولاً للقراءه ثم توضع للصلاه و بعد ذلك علم اجمالاً ببطلان أحدهما فتطبيق هذه الفرضيه على المتن مبنيه على افتراض صدور ناقض للوضوء منه بين الوضوءين و إلا لم يشك فى صحه صلاته لفرض انه يعلم بصحه أحدهما

مسأله ٤٥: إذا تيقن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء

[٥٨٤] مسأله ٤٥: إذا تيقن ترك جزء أو شرط من أجزاء أو شرائط الوضوء فإن لم تفت الموالاه رجوع و تدارك و أتى بما بعده، و أما إن شك في ذلك فإما أن يكون بعد الفراغ أو في الأثناء فإن كان في الأثناء رجوع و أتى به و بما بعده و إن كان الشك قبل مسح الرجل اليسرى في غسل الوجه مثلاً- أو في جزء منه، و إن كان بعد الفراغ في غير الجزء الأخير بنى على الصحة لقاعده الفراغ (١)، و كذا و في هذه الحاله لا- تجرى القاعده في الوضوء الأول لعدم اثر له كما مر، و أما في الوضوء الثاني فلا مانع من تطبيق القاعده عليه اذا احتمل الأذكريه حين الاتيان به أو مطلقاً بناء على مسلك الماتن (قده).

فالنتيجه: انه لا- يمكن تطبيق القاعده على الصلاه في المسأله، فاذا لم تجر في الوضوء أيضاً، فالمرجع هو قاعده الاشتغال بأن يستأنف الوضوء من جديد و يعيد الصلاه و اما عدم جريانها في القراءه في هذا المثال و الجزء المستحب في المثال الأول فمن أجل انه لا موضوع لها فيهما و هو الشك في الصحة.

في اطلاق ذلك منع حيث ان الغاء قاعده التجاوز في اجزاء الوضوء بمقتضى صحيحه زواره انما هو فيما اذا كان المكلف في أثناءه و كان شاكا فيها، و اما اذا كان شاكا بعد الفراغ منه اى بعد الاتيان بالجزء الأخير و كان شكه في غير الجزء الأخير و كان قبل فوت الموالاه فالمرجع يكون قاعده التجاوز لا قاعده الفراغ، فان الفراغ غير محرز هنا لأن المكلف إن أتى بالجزء المشكوك واقعا فهو فارغ منه حقيقه، و إن لم يأت به كذلك فهو بعد في اثناء الوضوء و بما انه شاك فيه فلا يعلم بالفراغ.

و أما إن كان الشك فيه بعد فوت الموالاه فالمرجع يكون قاعده الفراغ دون

إن كان الشك في الجزء الأخير إن كان بعد الدخول في عمل آخر أو كان بعد ما جلس طويلاً أو كان بعد القيام عن محل الوضوء، وإن كان قبل ذلك أتى به إن لم تفت الموالاه، وإلا استأنف (١).

مسألة ٤٦: لا اعتبار بشك كثير الشك

[٥٨٥] مسألة ٤٦: لا اعتبار بشك كثير الشك (٢) سواء كان في الأجزاء أو في الشرائط أو الموانع.

التجاوز، واما اذا كان الشك في الجزء الأخير منه، فان كان قبل فوت الموالاه وجب الاتيان به لعدم أصل مؤمن في البين كقاعده الفراغ أو التجاوز حيث أن موضوعهما غير محرز، وان كان بعد فوت الموالاه حكم بصحته من جهة قاعده الفراغ. و من هنا يظهر إناطه القاعده بتحقيق الفراغ و هو لا- يتحقق ما دامت الموالاه لم تفت، فاذا فاتت تحقق الفراغ و جرت القاعده، و لا يكفي في جريانها مجرد القيام عن محل الوضوء و صيروره المتوضئ من حال الى حال آخر ما لم تفت الموالاه و لم يصدق الفراغ منه.

و اما الصحيحه فلا تدل على كفايه ذلك و الا لزم ان يكون كل واحد من الأمور الثلاثة المذكوره في ذيل الصحيحه بعنوانه كافيا في جريان هذه القاعده، و هذا كما ترى، اذ المتفاهم العرفي منها أن العبره في جريانها انما هي بتحقيق الفراغ، و اما القيام من محل الوضوء أو الصيروره من حال الى حال آخر فهو بلحاظ أنه محقق للفراغ و لا- موضوعيه له، و اما اذا شك في الفراغ فالمرجع قاعده الاشتغال.

ظهر مما مر انه مورد للقاعده و لا اشكال في الصحه و عدم وجوب الاستئناف.

بل الظاهر اعتباره في غير الصلاه الا اذا بلغ حد الوسوسه لقصور الدليل عن اثبات تعميم هذه القاعده لغير الصلاه.

مسألة ٤٧: التيمم الذى هو بديل عن الوضوء لا يلحقه حكمه فى الاعتناء بالشك إذا كان فى الأثناء

[٥٨٦] مسألة ٤٧: التيمم الذى هو بديل عن الوضوء لا يلحقه حكمه فى الاعتناء بالشك إذا كان فى الأثناء، وكذا الغسل و التيمم بـبله، بل المناط فيها التجاوز عن محل المشكوك فيه و عدمه، فمع التجاوز يجرى قاعده التجاوز و إن كان فى الأثناء، مثلاً إذا شك بعد الشروع فى مسح الجبهه فى أنه ضرب بيديه على الأرض أم لا يبنى على أنه ضرب بهما، وكذا إذا شك بعد الشروع فى الطرف الأيمن فى الغسل أنه غسل رأسه أم لا لا يعتنى به، لكن الأحوط الحاق المذكورات أيضاً بالوضوء.

مسألة ٤٨: إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل أو مسح فى موضع الغسل

[٥٨٧] مسألة ٤٨: إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل أو مسح فى موضع الغسل أو غسل فى موضع المسح و لكن شك فى أنه هل كان هناك مسوِّغ لذلك من جبيره أو ضروره أو تقيه أو لا- بل فعل ذلك على غير الوجه الشرعى الظاهر الصحه (١) حملاً للفعل على الصحه لقاعده الفراغ أو غيرها، وكذا لو علم أنه مسح بالماء الجديد و لم يعلم أنه من جهه وجود المسوِّغ أو لا، والأحوط الإعاده فى الجميع.

هذا فيما اذا احتمل المكلف انه حين العمل كان ملتفتا الى ما يعتبر فيه، فانه حينئذ لا مانع من جريان القاعده و ان كانت صوره العمل محفوظه كأمثله المتن، كما اذا احتمل انه حين المسح على الحائل-مثلاً- كان ملتفتا الى عدم كفايه ذلك من دون مسوغ شرعى كالتقيه أو الجبيره أو نحوهما، فلا مانع من جريانها لشمول اطلاق قوله عليه السلام: «هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك» للمقام. نعم اذا كانت صوره العمل محفوظه و كان الشك فى مطابقته للواقع من باب الصدق و الاتفاق لم تجر القاعده لعدم توفر شرطها و هو الأذكريه.

مسألة ٤٩: إذا تيقن أنه دخل في الوضوء و أتى ببعض أفعاله و لكن شك في أنه أتمه على الوجه الصحيح أو لا

[٥٨٨] مسألة ٤٩: إذا تيقن أنه دخل في الوضوء و أتى ببعض أفعاله و لكن شك في أنه أتمه على الوجه الصحيح أو لا بل عدل عنه اختياراً أو اضطراراً الظاهر عدم جريان قاعده الفراغ فيجب الإتيان به لأن مورد القاعده ما إذا علم (١) كونه بانياً على إتمام العمل و عازماً عليه إلا أنه شاك في إتيان الجزء الفلاني أم لا و في المفروض لا يعلم ذلك، و بعبارة أخرى مورد القاعده صورته احتمال عروض النسيان لا احتمال العدول عن القصد.

مسألة ٥٠: إذا شك في وجود الحاجب و عدمه قبل الوضوء أو في الأثناء و جب الفحص حتى يحصل اليقين أو الظن بعدمه

[٥٨٩] مسألة ٥٠: إذا شك في وجود الحاجب و عدمه قبل الوضوء أو في الأثناء و جب الفحص حتى يحصل اليقين أو الظن بعدمه إن لم يكن مسبقاً بالوجود (٢)، و إلا و جب تحصيل اليقين و لا يكفي الظن، و إن شك بعد الفراغ في أنه كان موجوداً أم لا بنى على عدمه (٣) و يصح وضوؤه، و كذا إذا تيقن أنه فيه اشكال، و الأظهر عدم اعتبار ذلك في جريانها، فان المعتبر فيه أمران:

أحدهما: تحقق الفراغ من العمل. و الآخر: احتمال الأذكريه، فاذا توفر فيها الأمران جرت و إن لم يعلم كونه بانياً على اتمام العمل و عازماً عليه.

لا اعتبار به و لا فرق بينه و بين ما اذا كان مسبقاً بالوجود، و لعل نظر الماتن قدس سرّه الى الفرق بينهما جريان استصحاب عدم وجوده في الأول و بقاءه في الثاني، أو قيام السيريه من المشرعه على عدم الاعتناء باحتمال وجوده و الاعتناء باحتمال بقاءه، و لكن كلا- الأمرين غير ثابت اما الاستصحاب فلا- يجرى الا- على القول بالأصل المثبت، و اما السيريه الكاشفه عن ثبوتها في زمان المعصومين (عليهم السلام) فلا أصل لها.

أن أراد به الاستصحاب فقد مر أنه لا أثر له، و ان أراد به قاعده الفراغ فهي انما تجرى مع احتمال الالتفات و التذكر حال العمل لا مطلقاً، و بذلك يظهر حال ما

كان موجودا و شك في أنه أزاله أو أوصل الماء تحته أم لا، نعم الحاجب الذى قد يصل الماء تحته و قد لا يصل إذا علم أنه لم يكن ملتفتا إليه حين الغسل و لكن شك في أنه وصل الماء تحته من باب الاتفاق أم لا يشكل جريان قاعده الفراغ فيه، فلا يترك الاحتياط بالإعادة، و كذا إذا علم بوجود الحاجب المعلوم أو المشكوك حجه و شك في كونه موجودا حال الوضوء أو طرأ بعده فإنه يبني على الصحة، إلا إذا علم أنه في حال الوضوء لم يكن ملتفتا إليه فإن الأحوط الإعادة حينئذ.

مسألة ٥١: إذا علم بوجود مانع و علم زمان حدوثه و شك في أن الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده

[٥٩٠] مسألة ٥١: إذا علم بوجود مانع و علم زمان حدوثه و شك في أن الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده يبني على الصحة لقاعده الفراغ، إلا إذا علم عدم الالتفات إليه حين الوضوء فالأحوط الإعادة حينئذ (١).

مسألة ٥٢: إذا كان محل وضوئه من بدنه نجسا فتوضأ و شك بعده في أنه طهره ثم توضأ أم لا

[٥٩١] مسألة ٥٢: إذا كان محل وضوئه من بدنه نجسا فتوضأ و شك بعده في أنه طهره ثم توضأ أم لا- يبني على بقاء النجاسة (٢)، فيجب غسله لما يأتى من الأعمال، و أما وضوؤه فمحكوم بالصحة عملا بقاعده الفراغ، إلا مع علمه بعدم التفاته حين الوضوء إلى الطهاره و النجاسه، و كذا لو كان عالما بنجاسه الماء الذى توضأ منه سابقا على الوضوء و يشك في أنه طهره بالاتصال بالكر بعده في هذه المسألة و المسائل الآتية.

بل الأقوى ذلك كما تقدم.

هذا لا- يتم بناء على ما قويناه من عدم انفعال الماء القليل بملاقاه المتنجس الخالى عن عين النجس فإنه على هذا لا مانع من الحكم بطهارته بالغسل الوضوئى اذا لم يتوقف تطهيره على مؤنه زائده كالتعدد أو نحوه.

أو بالمطر أم لا- فإن وضوءه محكوم بالصحة و الماء محكوم بالنجاسة و يجب عليه غسل كل ما لاقاه، و كذا في الفرض الأول يجب غسل جميع ما وصل إليه الماء حين التوضؤ أو لاقى محل الوضوء مع الرطوبة.

مسألة ٥٣: إذا شك بعد الصلاة في الوضوء لها و عدمه بنى على صحتها

[٥٩٢] مسألة ٥٣: إذا شك بعد الصلاة في الوضوء لها و عدمه بنى على صحتها، لكنه محكوم ببقاء حدثه، فيجب عليه الوضوء للصلاة الآتية، و لو كان الشك في أثناء الصلاة و جب الاستئناف بعد الوضوء، و الأحوط الإتمام مع تلك الحالة (١) ثم الإعادة بعد الوضوء.

مسألة ٥٤: إذا تيقن بعد الوضوء أنه ترك منه جزءاً أو شرطاً أو أوجد مانعاً ثم تبدل يقينه بالشك يبنى على الصحة

[٥٩٣] مسألة ٥٤: إذا تيقن بعد الوضوء أنه ترك منه جزءاً أو شرطاً أو أوجد مانعاً ثم تبدل يقينه بالشك يبنى على الصحة عملاً بقاعده الفراغ، و لا يضرها اليقين بالبطلان بعد تبدله بالشك، و لو تيقن بالصحة ثم شك فيها فأولى بجريان القاعده.

مسألة ٥٥: إذا علم قبل تمام المسحات أنه ترك غسل اليد اليسرى أو شك في ذلك فأتى به و تم الوضوء

[٥٩٤] مسألة ٥٥: إذا علم قبل تمام المسحات أنه ترك غسل اليد اليسرى أو شك في ذلك فأتى به و تم الوضوء ثم علم أنه كان غسله يحتمل الحكم ببطلان الوضوء من جهة كون المسحات أو بعضها بالماء الجديد، لكن الأقوى صحته لأن الغسله الثانيه مستحبه على الأقوى حتى في اليد اليسرى، فهذه الغسله كانت مأموراً بها في الواقع، فهي محسوبه من الغسله المستحبه، و لا يضرها نيه الوجوب، لكن الأحوط إعادته الوضوء لاحتمال اعتبار قصد كونها ثانيه في استحبابها، هذا و لو كان آتياً بالغسله الثانيه المستحبه و صارت هذه ثالثه تعين البطلان لما ذكر من لزوم المسح بالماء الجديد.

لا بأس بتركه.

فصل فى أحكام الجبائر و هى الألواح الموضوعه على الكسر و الخرق و الأوديه الموضوعه على الجروح و القروح و الدمامل، فالجرح و نحوه إما مكشوف أو مجبور، و على التقديرين إما فى موضع الغسل أو فى موضع المسح، ثم إما على بعض العضو أو تمامه أو تمام الأعضاء، ثم إما يمكن غسل المحل أو مسحه أو لا يمكن، فإن أمكن ذلك بلا مشقه و لو بتكرار الماء عليه حتى يصل إليه لو كان عليه جبيره أو وضعه فى الماء حتى يصل إليه بشرط أن يكون المحل و الجبيره طاهرين أو أمكن تطهيرهما و جب ذلك (١).

مع مراعاة الترتيب و الحفاظ على ابتداء الغسل من الأعلى الى الأسفل ان امكن، و الأ ضم اليه التيمم على الأحوط، و لا يكفى المسح على الجبيره هنا لأن كفايه المسح عليها انما هى فيما اذا كان غسل موضعها ضروريا أو يؤدى الى تفاقم الجرح أو البطء فى البرء، فعندئذ تكون وظيفته المسح عليها، و اما اذا لم يكن ضروريا فوظيفته الوضوء اذا كان بإمكان المكلف اىصال الماء الى موضع العصابه أو الجبيره مع بقائها و لو بغمسه فيه، و اما اذا لم يكن بإمكانه ذلك و لا فكها و الوضوء فتكون وظيفته التيمم معينا اذا لم تكن فى الاعضاء المشتركه بين التيمم و الوضوء، و الأ تيمم و توضأ معا حيث ان دليل كفايه المسح على الجبيره قاصر عن شمول مثل هذا الفرض

و إن لم يمكن إما لضرر الماء أو للنجاسه و عدم إمكان التطهير(١)أو لعدم إمكان إيصال الماء تحت الجبيره و لا رفعها فإن كان مشكوكا يجب غسل أطرافه(٢)و وضع خرقة طاهره عليه(٣)و المسح عليها مع الرطوبه،و إن و اختصاصه بما عرفت.و اما اذا كان مكشوفاً فان كان مكسوراً و كان غسله ضروريا فالوظيفه هي التيمم و لا يكفي غسل اطرافه،فان دليل الكفايه مختص بالجرح المكشوف و لا مقيد لإطلاق أدله التيمم بالنسبه اليه،و ان كان مجروحاً فان أمكن غسله و جب ذلك و ان لم يمكن للضرر كفى غسل اطرافه إن أمكن بمقتضى صحيحتي الحلبي و عبد الله بن سنان،و اما اذا لم يمكن للنجاسه فالوظيفه التيمم اذا كان في العضو المختص،و اما اذا كان في العضو المشترك و لم يمكن التيمم أيضاً للنجاسه فتكون الوظيفه الوضوء مقتصرًا بغسل اطرافه،و الأحوط ضم وضع الخرقة الطاهره عليه و المسح عليها،بل الأحوط ضم التيمم اليه أيضاً.

ظهر مما ان الوظيفه فيه ليست المسح على الجبيره بل هي التيمم حتى فيما اذا كان موضع الاصابه من الكسر أو الجرح في الأعضاء المشتركه بينه و بين الوضوء كالجبهه-مثلاً-فيما اذا كان المكلف متمكناً من حل الجبيره و التيمم،و اما اذا لم يكن بإمكانه ذلك فتكون وظيفته الجمع بين التيمم على الجبيره و وضوئها إذا كانت في الأعضاء المشتركه،و الا فالتيمم،هذا كله فيما اذا كان موضع الاصابه مجبوراً.

ظهر حكمه مما مرّ.

فيه اشكال بل منع،اذ لا- دليل على أن الوظيفه في الجرح المكشوف وضع خرقة طاهره عليه و المسح عليها مع الرطوبه ان لم يمكن المسح عليه مباشره و الآ تعين ذلك،بل مقتضى الدليل كفايه غسل اطرافه فحسب اذا لم يكن غسله،و اما مسحه بدلا عن غسله أو وضع الخرقة الطاهره و المسح عليها فهو بحاجه الى دليل و لا دليل عليه.

أمكن المسح عليه بلا وضع خرقة تعين ذلك إن لم يمكن غسله كما هو المفروض، وإن لم يمكن وضع الخرقة أيضا اقتصر على غسل أطرافه، لكن الأحوط ضم التيمم إليه (١)، وإن كان في موضع المسح و لم يمكن المسح عليه كذلك يجب وضع خرقة طاهره و المسح عليها (٢) بنداوه، وإن لم يمكن سقط و ضم إليه التيمم.

و إن كان مجبورا و جب غسل أطرافه مع مراعاة الشرائط و المسح على الجبيره إن كانت طاهره أو أمكن تطهيرها و إن كان في موضع الغسل (٣)، و الظاهر عدم تعين المسح (٤) حينئذ فيجوز الغسل أيضا، و الأحوط إجراء الماء عليها مع الإمكان بإمرار اليد من دون قصد الغسل أو المسح، و لا يلزم أن ظهر مما تقدم أنه لا مجال لهذا الاحتياط.

تقدم انه غير واجب، فالوظيفة فيه التيمم اذا كان محل الاصابه فى موضع المسح و كان مكشوفاً، بل لا يبعد التيمم و إن كان مجبوراً لاختصاص دليل وجوب الوضوء الجبيرى و هو صحيحه الحلبي بمواضع الغسل و القرينه على تعميمه لمواضع المسح بنحو توجب الاطمئنان به غير موجوده، و روايه عبد الأعلى ضعيفه من حيث السند، و دعوى القطع بالأولويه و عدم الفرق مع عدم الطريق الى ملاكات الاحكام لا- تمكن. فاذا ن اطلاقات ادله التيمم تكون محكمه، و لكن مع ذلك يكون الاحتياط بضم الوضوء الجبيرى الى التيمم فى محله.

بل هو المتعين على الأظهر لما مر من ان الجبيره اذا كانت فى مواضع المسح و كانت مستوعبه فالأظهر وجوب التيمم و ان كان الاحتياط فى محله.

بل الظاهر تعينه حيث ان المأمور به فى لسان الروايات المسح على الجبيره و هو لا يعم الغسل، و بذلك يظهر حال ما بعده.

يكون المسح بنداوه الوضوء إذا كان في موضع الغسل، و يلزم أن تصل الرطوبة إلى تمام الجبيرة (١)، و لا يكفي مجرد النداهه، نعم لا يلزم المداقه بإيصال الماء إلى الخلل و الفرج، بل يكفي صدق الاستيعاب عرفا.

هذا كله إذا لم يمكن رفع الجبيرة و المسح على البشره و إلا- فالأحوط تعيينه، بل لا يخلو عن قوه (٢) إذا لم يمكن غسله كما هو المفروض، و الأحوط الجمع بين المسح على الجبيرة و على المحل أيضا بعد رفعها، و إن لم يمكن المسح على الجبيرة لنجاستها أو المانع آخر فإن أمكن وضع خرقة طاهره عليها و مسحها يجب ذلك (٣)، و إن لم يمكن ذلك أيضا فالأحوط الجمع بين الإتمام بالاختصار على غسل الأطراف و التيمم.

مسألة ١: إذا كانت الجبيرة في موضع المسح و لم يمكن رفعها و المسح على البشره

[٥٩٥] مسألة ١: إذا كانت الجبيرة في موضع المسح و لم يمكن رفعها و المسح على البشره لكن أمكن تكرار الماء إلى أن يصل إلى المحل هل يتعين ذلك أو يتعين المسح على الجبيرة (٤)؟ وجهان و لا يترك الاحتياط بالجمع.

على الأحوط، فإن اللانزم هو مسح تمام الجبيرة و تأثرها برطوبه الماسح، و اما إيصال الرطوبة الى تمام أجزائها فهو مبنى على الاحتياط.

في القوه اشكال بل منع، و الأظهر تعين المسح على الجبيرة و عدم كفايه المسح على البشره اذا لم يمكن غسلها للضرر، و بذلك يظهر حال ما بعده.

على الأحوط الأولى، فالأظهر ان وظيفته التيمم. نعم له أن يضع عليها خرقة طاهره و ضعا محكما بحيث تعد جزء من الجبيرة، فعندئذ يكفي المسح عليها، و إلا فالأظهر عدم الكفايه و تعين التيمم اذا لم تكن في الأعضاء المشتركة، و الا فالوظيفه الجمع بينهما.

هذا هو المتعين، و لكن قد تقدم في أول البحث انه لا يبعد ان تكون

مسألة ٢: إذا كانت الجبيرة مستوعبه لعضو واحد من الاعضاء

[٥٩٦] مسألة ٢: إذا كانت الجبيرة مستوعبه لعضو واحد من الاعضاء فالظاهر جريان الاحكام المذكوره (١) و ان كانت مستوعبه لتمام الاعضاء فالاجراء مشكل فلا يترك الاحتياط بالجمع بين الجبيرة و التيمم.

مسألة ٣: إذا كانت الجبيرة فى الماسح فمسح عليها بدلا عن غسل المحل يجب أن يكون المسح به بتلك الرطوبه

[٥٩٧] مسألة ٣: إذا كانت الجبيرة فى الماسح فمسح عليها بدلا عن غسل المحل يجب أن يكون المسح به بتلك الرطوبه أى الحاصله من المسح على جبيرةته.

مسألة ٤: إنما ينتقل إلى المسح على الجبيرة إذا كانت فى موضع المسح بتمامه

[٥٩٨] مسألة ٤: إنما ينتقل إلى المسح (٢) على الجبيرة إذا كانت فى موضع المسح بتمامه، وإلا فلو كان بمقدار المسح بلا جبيرة يجب المسح على البشره، مثلا لو كانت مستوعبه تمام ظهر القدم مسح عليها، و لو كان من أحد الأصابع و لو الخنصر إلى المفصل مكشوفاً و جب المسح على ذلك، و إذا كانت مستوعبه عرض القدم مسح على البشره فى الخط الطولى من الطرفين و عليها فى محلها.

مسألة ٥: إذا كان فى عضو واحد جبائر متعدده يجب الغسل

[٥٩٩] مسألة ٥: إذا كان فى عضو واحد جبائر متعدده يجب الغسل أو الوظيفة فيه التيمم و ان كان الاحتياط بضم المسح على الجبيرة اليه فى محله.

فى جريان الاحكام المذكوره على الجبيرة المستوعبه لتمام العضو اشكال بل منع، فإنّ عمده الدليل على اجزاء المسح على الجبيرة صحيحه الحلبى و هذه الصحيحه قد اناطت كفايه المسح عليها بايذاء اىصال الماء الى موضع الاصابه و لم تنظر الى كفايه ذلك حتى فيما اذا كانت الجبيرة مستوعبه لتمام العضو، و لكن مع ذلك لا ينبغى ترك الاحتياط بالجمع بينه و بين التيمم.

قد مر ان الأظهر فيه هو الانتقال الى التيمم دون المسح على الجبيرة و ان كان الاحتياط فى محله.

مسأله ٦: إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيره

[٦٠٠] مسأله ٦: إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيره فإن كان بالمقدار المتعارف مسح عليها، وإن كان أزيد من المقدار المتعارف فإن أمكن رفعها رفعها و غسل المقدار الصحيح ثم وضعها و مسح عليها، وإن لم يمكن ذلك مسح عليها، لكن الأحوط ضم التيمم أيضا (١) خصوصا إذا كان عدم إمكان الغسل من جهه تضرر القدر الصحيح أيضا بالماء.

مسأله ٧: فى الجرح المكشوف إذا أراد وضع ظاهر عليه و مسحه يجب أولا أن يغسل ما يمكن من أطرافه ثم وضعه

[٦٠١] مسأله ٧: فى الجرح المكشوف إذا أراد وضع ظاهر عليه و مسحه يجب أولا أن يغسل ما يمكن من أطرافه ثم وضعه (٢).

مسأله ٨: إذا أضر الماء بأطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف يشكل كفايه المسح على الجبيره

[٦٠٢] مسأله ٨: إذا أضر الماء بأطراف الجرح أزيد من المقدار المتعارف يشكل كفايه المسح على الجبيره التى عليها أو يريد أن يضعها عليها، فالأحوط غسل القدر الممكن (٣) و المسح على الجبيره ثم التيمم، و أما بل هو المتعين، فإن دليل وضوء الجبيره لا يخلو من أن يكون ناظرا الى المتعارف فلا- يشمل ما اذا كانت خارجه عنه، أو أنه مجمل، و على كل التقديرين فلا يصلح ان يكون مقيدا لإطلاق دليل التيمم، و لا- فرق فى ذلك بين أن يكون عدم التمكّن من رفع الجبيره و فكها و غسل الاطراف الصحيحه من جهه تضررها أو تضرر موضع الاصابه بغسلها أو بسبب آخر، هذا اذا كان الزائد على المتعارف فى موضع الغسل أو المسح، و اما اذا كان فى الموضع المشترك فيجب الجمع بين التيمم و الوضوء الجبيرى.

قد مر أنه يكفى غسل اطرافه فحسب و لا يلزم الجمع بين الأمرين.

بل التيمم هو المتعين لأن دليل كفايه المسح على الجبيره فى موضع الاصابه قد اناط الكفايه بما اذا كان اىصال الماء الى الموضع مؤذيا، و اما اذا كان اىصاله

المقدار المتعارف بحسب العاده فمغتفر.

مسأله ٩: إذا لم يكن جرح ولا قرح ولا كسر بل كان يضره استعمال الماء

[٦٠٣] مسأله ٩: إذا لم يكن جرح ولا قرح ولا كسر بل كان يضره استعمال الماء لمرض آخر فالحكم هو التيمم، لكن الأحوط ضم الوضوء (١) مع وضع خرقة و المسح عليها أيضا مع الإمكان أو مع الاقتصار على ما يمكن غسله.

مسأله ١٠: إذا كان الجرح أو نحوه في مكان آخر غير مواضع الوضوء

[٦٠٤] مسأله ١٠: إذا كان الجرح أو نحوه في مكان آخر غير مواضع الوضوء لكن كان بحيث يضر استعمال الماء في مواضعه أيضا فالمتعين التيمم.

مسأله ١١: في الرمذ يتعين التيمم إذا كان استعمال الماء مضرا مطلقا

[٦٠٥] مسأله ١١: في الرمذ يتعين التيمم إذا كان استعمال الماء مضرا مطلقا، أما إذا أمكن غسل أطراف العين من غير ضرر و إنما كان يضر العين فقط فالأحوط الجمع بين الوضوء بغسل أطرافها و وضع خرقة عليها و مسحها و بين التيمم (٢).

مسأله ١٢: محل الفصد داخل في الجروح فلو لم يمكن تطهيره

[٦٠٦] مسأله ١٢: محل الفصد داخل في الجروح فلو لم يمكن تطهيره (٣) أو كان مضرا يكفى المسح على الوصله التي عليه إن لم يكن أزيد من المتعارف، و إلا حلها و غسل المقدار الزائد ثم شدها، كما أنه إن كان مكشوبا اليه مؤذيا لأطرافه أكثر من المقدار المتعارف فلا يكون مشمو لا له، هذا اذا لم تكن الجبيره في الأعضاء المشتركه و الا- فالأحوط الجمع بين التيمم و الوضوء الجبيرى.

هذا الاحتياط ضعيف جدا.

بل هو المتعين.

تقدم ان الوظيفه فيه التيمم الا اذا كان الجرح فى الأعضاء المشتركه و لم يتيسر للمكلف حل الجبيره للتيمم، فعندئذ تكون وظيفته الجمع بين التيمم و الوضوء مع الجبيره.

يضع عليه خرقة (١) و يمسح عليها بعد غسل ما حوله، و إن كانت أطرافه نجسه طهرها، و إن لم يمكن تطهيرها و كانت زائده على القدر المتعارف جمع بين الجبيره و التيمم (٢).

مسألة ١٣: لا فرق في حكم الجبيره بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان أم لا باختياره

[٦٠٧] مسألة ١٣: لا فرق في حكم الجبيره بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان أم لا باختياره.

مسألة ١٤: إذا كان شيء لاصقا ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح أو نحوه

[٦٠٨] مسألة ١٤: إذا كان شيء لاصقا ببعض مواضع الوضوء مع عدم جرح أو نحوه و لم يمكن إزالته أو كان فيها حرج و مشقه لا تتحمل مثل القيرو و نحوه يجرى عليه حكم الجبيره، و الأحوط ضم التيمم أيضا (٣).

مسألة ١٥: إذا كان ظاهر الجبيره طاهرا لا يضره نجاسه باطنه

[٦٠٩] مسألة ١٥: إذا كان ظاهر الجبيره طاهرا لا يضره نجاسه باطنه.

مسألة ١٦: إذا كان ما على الجرح من الجبيره مغصوبا لا يجوز المسح عليه

[٦١٠] مسألة ١٦: إذا كان ما على الجرح من الجبيره مغصوبا لا يجوز المسح عليه بل يجب رفعه و تبديله، و إن كان ظاهرها مباحا و باطنها مغصوبا فإن لم يعد مسح الظاهر تصرفا فيه فلا يضر، و إلا بطل، و إن لم يمكن نزعها أو تقدم ان الواجب هو غسل اطرافه فحسب و لا يجب وضع الخرقة و المسح عليها.

بل يتعين التيمم الا اذا كان في العضو المشترك كما مر.

بل هو الأظهر اذا لم يكن الشيء اللاصق دواء، أو دواء و لكن العضو اللاصق به الدواء لم يكن مصابا و كان من العضو المختص، و اما اذا كان من العضو المشترك فالأحوط وجوبا الجمع بين الوضوء الجبيرى و التيمم كما مر في نظائره، هذا فيما اذا لم يكن العضو مصابا، و اما اذا كان مصابا و كان ذلك الحاجز دواء لطح به ذلك العضو للتداوى اذا كان بحاجة اليه فتكون الوظيفة الوضوء و المسح عليه، و الفارق بين كون ذلك الحاجز دواء و بين غيره النص.

كان مضرا فإن عد تالفا يجوز المسح عليه (١) و عليه العوض لمالكه، و الأحوط استرضاء المالك أيضا أولا، و إن لم يعد تالفا و جب استرضاء المالك و لو بمثل شراء أو إجاره، و إن لم يمكن، فالأحوط الجمع بين الوضوء (٢) بالاختصار على غسل أطرافه و بين التيمم.

مسألة ١٧: لا يشترط في الجبيرة أن تكون مما يصح الصلاة فيه

[٦١١] مسألة ١٧: لا يشترط في الجبيرة أن تكون مما يصح الصلاة فيه فلو هذا إذا كان إيصال الماء إلى محل الإصابة مضرا و كانت الجبيرة المغصوبة تالفه، فعندئذ يجوز المسح عليها، أما القيد الأول فهو مورد دليل و جوب الوضوء مع الجبيرة، و أما القيد الثاني فلما ضمن المكلف بدلها من المثل أو القيمة انتقلت الجبيرة التالفه إليه بالمعاوضه القهريه الشرعيه، و عليه فيكون تصرفه فيها تصرفا في ملكه.

و أما إذا لم يكن إيصال الماء إلى المحل مضرا و لكن لا يمكن نزع الجبيرة و حلها فقد مر أن الوظيفة التيمم إذا كانت الجبيرة في العضو المختص، و إلا فالوظيفة الجمع بين الوضوء مع الجبيرة و التيمم كما عرفت.

الأظهر تعيين التيمم، و أما الوضوء و الاختصار على غسل أطراف الجبيرة المذكوره فلا دليل عليه لأن دليل الاكتفاء بغسل الأطراف مختص بالجرح المكشوف، و أما صحیحه الحجاج الداله على غسل أطراف الجبيرة فلا تشمل المقام لأن موردها ما إذا كان نزع الجبيرة و إيصال الماء إلى المحل ضروريا و عبثا، هذا إذا كانت الجبيرة المزبوره في العضو المختص بالغسل أو المسح، و أما إذا كانت في العضو المشترك فالوظيفة هي الجمع بين التيمم و الوضوء مع الجبيرة بملاك ان الصلاة لا تسقط بحال و هي متقومه بالطهاره الحدثيه، فاذن لا مناص من الالتزام بسقوط حرمه التصرف في مال الغير، و معه يعلم المكلف اجمالا بوجوب أحدهما عليه، و مقتضى هذا العلم الإجمالي و جوب الاحتياط بالجمع بينهما.

كانت حريرا أو ذهباً أو جزء حيوان غير مأكول لم يضر بوضوئه فالذى يضر هو نجاسه ظاهرها أو غصبيته.

مسألة ١٨: ما دام خوف الضرر باقيا يجرى حكم الجبيره

[٦١٢] مسألة ١٨: ما دام خوف الضرر باقيا يجرى حكم الجبيره و إن احتمل البرء، و لا يجب الإعادة إذا تبين برؤه سابقا (١)، نعم لو ظن البرء و زال الخوف وجب رفعها.

مسألة ١٩: إذا أمكن رفع الجبيره و غسل المحل لكن كان موجبا لفوات الوقت هل يجوز عمل الجبيره؟

[٦١٣] مسألة ١٩: إذا أمكن رفع الجبيره و غسل المحل لكن كان موجبا لفوات الوقت هل يجوز عمل الجبيره؟ فيه إشكال، بل الأظهر عدمه و العدول فى عدم وجوب الاعاده اشكال بل منع، فانه مبنى على أن يكون موضوع وجوب الوضوء الجبيرى خوف الضرر فى النفس و إن لم يكن ضرر فى الواقع، و لكن دليل المسألة لا يساعد على ذلك، فان عنوان الخوف لم يرد الا فى روايه كليب الأسدى و هى ضعيفه سندا، و أما صحيحه الحلبي فيكون الوارد فيها عنوان الايذاء المساوق للضرر فيدور وجوب الوضوء الجبيرى حينئذ مداره فى الواقع، و على هذا فان علم به أو اطمأن فوظيفته الجبيره، كما أنه لو علم بالبرء أو اطمأن به فوظيفته الوضوء التام، و اما فرض عدم العلم أو الاطمئنان بالضرر فى الواقع فلا يكون مشمولا للصحيحه لعدم احراز موضوعها، و حينئذ فوظيفته فك الجبيره و الوضوء، و اما اذا فكها و ظهر أن موضع الاصابه لم يبرأ فان كان بحاجه الى جبره ثانيا جبره و الا اقتصر على غسل اطرافه فى الوضوء ان كان ايصال الماء اليه ضروريا، و ان لم يكن ضروريا وجب غسله، و بذلك يظهر ان المكلف اذا اعتقد بالضرر و صلى مع الجبيره ثم تبين برؤه و عدم الضرر فى الواقع وجبت الاعاده اذا كان الوقت باقيا، و الا فالقضاء لأن وظيفته فى الواقع الوضوء التام دون الوضوء الجبيرى.

مسألة ٢٠: الدواء الموضوع على الجرح و نحوه إذا اختلط مع الدم و صار كالشيء الواحد و لم يمكن رفعه بعد البرء

[٦١٤] مسألة ٢٠: الدواء الموضوع على الجرح و نحوه إذا اختلط مع الدم و صار كالشيء الواحد و لم يمكن رفعه بعد البرء بأن كان مستلزماً لجرح المحل و خروج الدم فإن كان مستحيلاً بحيث لا يصدق عليه الدم بل صار كالجلد فما دام كذلك يجرى عليه حكم الجبيره (٢)، و إن لم يستحل كان كالجبيره النجسه يضع عليه خرقة و يمسح عليه (٣).

مسألة ٢١: قد عرفت أنه يكفي في الغسل أقله، بأن يجرى الماء من جزء آخر و لو بإعانه اليد

[٦١٥] مسألة ٢١: قد عرفت أنه يكفي في الغسل أقله، بأن يجرى الماء من جزء آخر و لو بإعانه اليد، فلو وضع يده في الماء و أخرجهها و مسح بما يبقى فيها من الرطوبة محل الغسل يكفي (٤)، و في كثير من الموارد هذا المقدار لا بل هو المتعين إذا كانت الجبيره في العضو المختص بالغسل أو بالمشح، و الا فالوظيفة الجمع بينه و بين الوضوء مع الجبيره كما مر.

في الجريان اشكال بل منع، و الأظهر تعيين التيمم اذا لم تكن في العضو المشترك و الا - فالأحوط الجمع بينه و بين الوضوء الجبيرى.

مر أنه لا يكفي وضع الخرقة و المسح عليها بل يتعين التيمم اذا لم يكن في العضو المشترك، و الا فالأحوط فيه الجمع بينه و بين وضع الخرقة و المسح عليها.

في الكفايه اشكال بل منع، فان مفهوم المسح مبين عرفاً لمفهوم الغسل، لأن مفهوم الغسل متقوم باستيلاء الماء على المحل و جريانه عليه و تحركه و لو باليد، فلو كان الماء قليلاً بدرجة يعدّ عرفاً من الرطوبة الباقيه كما في المقام فلا يصدق على المسح به عنوان الغسل و استيلاء الماء بل هو كاستعمال الدهن لمجرد التدهين و هو ليس بغسل.

يضر خصوصا إذا كان بالماء الحار، وإذا أجرى الماء كثيرا يضر، فيتعين هذا النحو من الغسل، ولا يجوز الانتقال إلى حكم الجبيره، فاللازم أن يكون الإنسان ملتفتا لهذه الدقه.

مسألة ٢٢: إذا كان على الجبيره دسومه لا يضر بالمسح عليها

[٦١٦] مسألة ٢٢: إذا كان على الجبيره دسومه لا يضر بالمسح عليها إن كانت ظاهره.

مسألة ٢٣: إذا كان العضو صحيحا لكن كان نجسا و لم يمكن تطهيره لا يجرى عليه حكم الجرح

[٦١٧] مسألة ٢٣: إذا كان العضو صحيحا لكن كان نجسا و لم يمكن تطهيره لا يجرى عليه حكم الجرح، بل يتعين التيمم، نعم لو كان عين النجاسه لاصقه به و لم يمكن إزالتها جرى حكم الجبيره، والأحوط ضم التيمم (١).

مسألة ٢٤: لا يلزم تجفيف ما على الجرح من الجبيره إن كانت على المتعارف

[٦١٨] مسألة ٢٤: لا يلزم تجفيف ما على الجرح من الجبيره إن كانت على المتعارف، كما أنه لا يجوز وضع شيء آخر عليها مع عدم الحاجة إلا أن يحسب جزءا منها بعد الوضع.

مسألة ٢٥: الوضوء مع الجبيره رافع للحدث لا مبيح

[٦١٩] مسألة ٢٥: الوضوء مع الجبيره رافع للحدث لا مبيح.

مسألة ٢٦: الفرق بين الجبيره التي على محل الغسل و التي على محل المسح من وجوه

[٦٢٠] مسألة ٢٦: الفرق بين الجبيره التي على محل الغسل و التي على محل المسح من وجوه (٢) كما يستفاد مما تقدم.

بل هو المتعين لأن الوضوء مع الجبيره مختص بالكسير و الجريح و القريح و لا يعم غيره، هذا اذا كانت النجاسه اللاصقه في موضع الغسل أو المسح و اما اذا كانت في الموضع المشترك فالوظيفه هي الجمع بين التيمم و الوضوء مع الجبيره كما عرفت.

هذا مبنى على أن الوظيفه المسح على الجبيره و ان كانت في مواضع المسح و لكن قد مرّ ان الأظهر فيما اذا كانت الجبيره في مواضعه التيمم دون الوضوء

أحدها: أن الأولى بدل الغسل، والثانية بدل عن المسح.

الثاني: أن في الثانية يتعين المسح، وفي الأولى يجوز الغسل أيضا (١) على الأقوى.

الثالث: أنه يتعين في الثانية كون المسح بالرطوبة الباقية في الكف و بالكف، وفي الأولى يجوز المسح بأي شيء كان و بأي ماء و لو بالماء الخارجى.

الرابع: أنه يتعين في الأولى استيعاب المحل إلا ما بين الخيوط و الفرج، و في الثانية يكفى المسمى.

الخامس: أن في الأولى الأحسن أن يصير شبيها بالغسل في جريان الماء (٢)، بخلاف الثانية فالأحسن فيها أن لا يصير شبيها بالغسل.

السادس: أن في الأولى لا يكفى مجرد إيصال النداهه (٣)، بخلاف الثانية حيث إن المسح فيها بدل عن المسح الذى يكفى فيه هذا المقدار.

السابع: أنه لو كان على الجبيرة رطوبه زائده لا يجب تجفيفها في الأولى بخلاف الثانية.

مع الجبيرة و ان كان الأحوط ضم الجبيرة اليه أيضا. و بذلك يظهر حال ما بعده.

قد مر عدم كفايه الغسل و تعين المسح.

تقدم ان المأمور به هو المسح فان صدق على ذلك عنوان المسح فهو و الا فلا يجزى.

بل لا يبعد الكفايه لتحقق المسح المأمور به بذلك الا أن يدعى ان مناسبه الحكم و الموضوع تقتضى أن يكون المسح بالماء، و لكنها خلاف الاطلاق الدليل.

الثامن: أنه يجب مراعاة الأعلى فالأعلى فى الأولى دون الثانية.

التاسع: أنه يتعين فى الثانية إمرار الماسح على الممسوح بخلاف الأولى فىكنفى فيها بأى وجه كان(١).

مسألة ٢٧: لا فرق فى أحكام الجبيرة بين الوضوءات الواجبه والمستحبه

[٦٢١] مسألة ٢٧: لا فرق فى أحكام الجبيرة بين الوضوءات الواجبه والمستحبه.

مسألة ٢٨: حكم الجبائر فى الغسل كحكمها فى الوضوء

[٦٢٢] مسألة ٢٨: حكم الجبائر فى الغسل كحكمها فى الوضوء(٢) واجبه فى الكفايه اشكال بل منع، لأن المأمور به كما فى صحيحه الحلبي هو المسح على الجبيرة و المسح متقوم بامرار الماسح على الممسوح.

فيه اشكال بل منع، و نشير الى ذلك فى ضمن الحالتين التاليتين. الأولى:

ان الكسير اذا كان كسره مكشوفاً و كان غسله ضروريا فوظيفته التيمم دون الغسل الناقص حيث انه لم يرد فى شىء من الروايات ما يدل على كفايته، اما صحيحه الحجاج الأمره بغسل ما وصل اليه الماء مما ظهر فموردها الكسر المجبور فلا تعم المكشوف، و أما صحيحه عبد الله ابن سنان فموردها الجرح المكشوف فلا تعم الكسر المكشوف، فاذن اطلاق دليل التيمم محكم و لا مقيد له، و لكن مع ذلك الاحتياط بالجمع بينه و بين الغسل مقتصرًا بغسل اطرافه فى محله. و اما اذا كان مجبوراً فوظيفته غسل ما ظهر مما ليس عليه الجبيرة كما هو مقتضى صحيحه الحجاج، و اما المسح عليها فهو مبنى على الاحتياط بلحاظ أن الصحيحه بنفسها لا تدل عليه، و اما دلالتها بضميمه سائر الروايات الداله على وجوب المسح على الجبيرة كصحيحه الحلبي و نحوها فتتوقف على عناية خارجيه كدعوى القطع على عدم الفرق بين الوضوء و الغسل من هذه الجهه، و لكن اثبات هذه الدعوى رغم انه لا طريق الى ملاكات الأحكام الشرعيه فى غايه الاشكال، بل المنع.

و مندوبه، وإنما الكلام في أنه هل يتعين حينئذ الغسل ترتيباً أو يجوز الثانيه: إن العضو المصاب من القريح و الجريح إذا كان مجبوراً و كان غسله مضراً أو مؤدياً الى تفاقم الجرح أو البطء في البرء كانت وظيفته الغسل مقتصرًا على غسل ما ظهر مما ليس عليه الجبيره و لا يجب عليه نزعه و فكها بمقتضى صحيحه الحجاج، و اما المسح عليها فهو مبنى على الاحتياط كما مر، و اما إذا لم يكن في غسله ضرر و لكنه لا يتمكن منه للنجاسه أو لسبب آخر فوظيفته التيمم لأنه غير مشمول للصحيحه لكي تكون مقيداً لإطلاق أدله التيمم، هذا إذا لم يكن من العضو المشترك و الأ- فوظيفته الجمع بينه و بين الغسل مقتصرًا على غسل اطرافه، و الأحوط المسح عليها أيضا.

و اما إذا كان مكشوفاً فان كان الغسل بصورته الاعتياديه ميسوراً للمكلف و لم يكن في إيصال الماء الى موضع الاصابه ضرر و جب عليه أن يغتسل بالصوره الاعتياديه، و ان لم يكن الغسل كذلك ميسوراً له فوظيفته التيمم دون الغسل مقتصرًا بغسل ما حول موضع الاصابه، و صحيحه عبد الله بن سنان و ان دلت على ذلك الا- أنها معارضه بمجموعه من الروايات الآمره بتيمم القريح أو الجريح إذا كان جنباً دون الغسل الناقص فتسقط حينئذ من جهه المعارضه فالمرجع العام الفوقى و هو اطلاقات أدله التيمم، بل نسبه تلك الروايات الى الصحيحه بلحاظ الموضوع نسبه الخاص الى العام لاختصاص موضوعها بالجنب و عموم موضوع الصحيحه للأعم منه، فاذاً يتعين تقييدها بها، هذا إذا لم يكن العضو المصاب من الاعضاء المشتركه بين التيمم و الغسل و اما إذا كان منها و لم يتمكن من التيمم به أو عليه لنجاسته المسريه او لسبب آخر فالأحوط أن يجمع بين الغسل مقتصرًا على غسل اطرافه و بين وضع خرقة طاهره عليه و التيمم بها أو عليها.

الارتماسى أيضا (١)، و على الثانى هل يجب أن يمسح على الجبيره تحت الماء أو لا يجب؟ الأقوى جوازه و عدم وجوب المسح و إن كان الأحوط اختيار الترتيب، و على فرض اختيار الارتماس فالأحوط المسح تحت الماء لكن جواز الارتماسى مشروط بعدم وجود مانع آخر من نجاسه العضو و سرايتها إلى بقيه الأعضاء أو كونه مضرا من جهه وصول الماء إلى المحل.

مسأله ٢٩: إذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح أو نحوهما فالحال فيه حال الوضوء

[٦٢٣] مسأله ٢٩: إذا كان على مواضع التيمم جرح أو قرح أو نحوهما فالحال فيه حال الوضوء (٢) فى الماسح كان أو فى الممسوح.

الظاهر جوازه لما استظهرناه من الغسل الارتماسى يحصل فى آن واحد حقيقه و هو آن استيعاب الماء للجزء الأخير من البدن، إذ بتغطيته فى الماء تحقق عنوان ارتماس تمام البدن فيه الذى هو المأمور به، فما دام جزء يسير من البدن بقى خارج الماء لم يتحقق هذا العنوان، و اما تقييده بارتماسه واحده فى الروايات فى مقابل الترتيب بملاك أن حصول الغسل الترتيبى منوط بغسلتين أو ارتماستين و اكثر.

و اما الغسل الارتماسى فهو منوط بغسله و ارتماسه واحده لا فى مقابل الوقوع فى الماء دفعه واحده لا تدريجا، و على هذا فاذا دخل فى الماء تدريجا فان كانت فى بدنه جبيره مسح عليها فى حال دخوله فيه كذلك ثم ارتمس فى الماء و لا يلزم ان يكون المسح على الجبيره فى آن تحقق ارتماس تمام البدن فيه، فان مسحها بدل عن غسل موضعها كما أن غسله لا يلزم ان يكون فى آن تحقق عنوان الارتماس.

الأحوط وجوبا فيه الجمع بينه و بين القضاء خارج الوقت حيث لا- دليل على وجوب التيمم الجبيرى و كفايته عن التيمم على البشره الأ دعوى الاجماع و هو غير ثابت، كما ان قوله عليه السلام: «لا تدع الصلاه على حال» (١) لا يشمل المقام، فان موضوعه

ص: ٣١٤

مسألة ٣٠: في جواز استئجار صاحب الجبيرة إشكال

[٦٢٤] مسألة ٣٠: في جواز استئجار صاحب الجبيرة إشكال (١)، بل لا يبعد انفساخ الإجاره إذا طرأ العذر في أثناء المده مع ضيق الوقت عن الإتمام و اشتراط المباشرة (٢)، بل إتيان قضاء الصلاة عن نفسه لا يخلو عن إشكال مع كون العذر مرجو الزوال، وكذا يشكل كفايه تبرعه عن الغير.

الصلاه و لا- بد من احرازها، و في المقام غير محرز، لأن التيمم المذكور ان كان مشروعاً و يقوم مقام التيمم على البشره فموضوعه و هو الصلاه محرز و الا فلا يكون محرزاً لأن الطهاره الحديثه مقومه لها و بدونها لا صلاه.

الاشكال ضعيف بناء على ما هو الصحيح من ان الوضوء الجبيري رافع للحدث كالوضوء التام، فاذا أتى به المكلف جاز له الايتان بكل ما هو مشروط بالطهاره كالصلاه و نحوها سواء أ كانت من نفسه أم كانت من غيره، و من هنا قلنا باستحبابه النفسى بملاك انه طهور، غايه الأمر ان رافعيته للحدث في طول رافعيه الوضوء التام و عند عدم التمكن منه، و على هذا فلا مانع من استيجاره و لا اشكال فيه، فالاشكال فيه اما ان يكون مبني على انه مبيح لا رافع، و اما ان رافعيته ناقصه و ليست كرافعيه الوضوء التام، و كلاهما غير صحيح، اما الأول فقد ذكرنا في بحث الفقه مفصلاً ان القول بالاباحه لا يرجع الى معنى محصل، و اما الثاني فلأنه اذا كان رافعا فلا معنى لكون رافعيته ناقصه فانه ان اريد بها انه رافع لمرتبه من الحدث مع بقاء سائر مراتبه، فيرد عليه انه لا معنى لذلك فان الحدث غير قابل للتبعيض، و ان اريد بها انه في طول الوضوء التام، فيرد عليه انه لا ينافى كونه في ظرفه رافعا للحدث و طهوراً كالوضوء التام.

هذا مبني على أن يكون مرجع هذا الشرط الى تقييد العمل المستأجر عليه، و اما اذا قلنا بان مرجعه الى اشتراط شيء زائد عليه فلا يكون تخلفه موجبا للبطلان بل يوجب الخيار.

مسألة ٣١: إذا ارتفع عذر صاحب الجبيرة لا يجب إعادته الصلاة

[٦٢٥] مسألة ٣١: إذا ارتفع عذر صاحب الجبيرة لا يجب إعادته الصلاة (١) التي صلاها مع وضوء الجبيرة و إن كان في الوقت بلا إشكال، بل الأقوى جواز الصلاة الآتية بهذا الوضوء في الموارد التي علم كونه مكلفا بالجبيرة، و أما في الموارد المشكوكه التي جمع فيها بين الجبيرة و التيمم فلا بد من الوضوء للأعمال الآتية لعدم معلوميه صحه وضوئه، و إذا ارتفع العذر في أثناء الوضوء وجب الاستئناف أو العود إلى غسل البشرة التي مسح على جبيرتها إن لم تفت الموالاه.

مسألة ٣٢: يجوز لصاحب الجبيرة الصلاة أول الوقت مع اليأس عن زوال العذر في آخره

[٦٢٦] مسألة ٣٢: يجوز لصاحب الجبيرة الصلاة أول الوقت مع اليأس عن زوال العذر في آخره و مع عدم اليأس الأ-حوظ التأخير (٢).

مسألة ٣٣: إذا اعتقد الضرر في غسل البشرة فعمل بالجبيرة ثم تبين عدم الضرر في الواقع

[٦٢٧] مسألة ٣٣: إذا اعتقد الضرر في غسل البشرة فعمل بالجبيرة ثم تبين عدم الضرر في الواقع أو اعتقد عدم الضرر فغسل العضو ثم تبين أنه كان مضرا بل تجب اذا كان ارتفاع العذر في الوقت، لأن موضوع وجوب الوضوء الجبيري هو الضرر في الواقع، فإذا ارتفع الضرر فيه كان الواجب عليه الوضوء التام، فإذا توضأ الوضوء الجبيري و صلى فصلاته باطله لأنها فاقده للطهاره، فلو انكشف في خارج الوقت ارتفاع العذر في الوقت و كانت وظيفته فيه الصلاة مع الوضوء التام دون الوضوء الجبيري وجب القضاء، نعم لو كان الموضوع الخوف النفساني دون الضرر الواقعي لم تجب الاعاده لا- في الوقت و لا- في خارجه، لأن الوضوء مع الخوف النفساني صحيح واقعا و ان لم يكن ضرر في الواقع فحينئذ يجوز الدخول به في كل ما هو مشروط بالطهاره.

بل الأقوى جواز البدار ظاهرا و لكن اذا ارتفع العذر في الوقت يعيد الصلاة بل لا بد من الاعاده في صوره اليأس أيضا اذا زال العذر في الوقت كما مر.

و كان وظيفته الجبيره أو اعتقد الضرر و مع ذلك ترك الجبيره ثم تبين عدم الضرر و أن وظيفته غسل البشره أو اعتقد عدم الضرر و مع ذلك عمل بالجبيره ثم تبين الضرر صح وضوءه في الجميع(١) بشرط حصول قصد القربه منه في الأخيرتين، و الأحوط الإعادته في الجميع.

مسأله ٣٤: في كل مورد يشك في أن وظيفته الوضوء الجبيرى أو التيمم الأحوط الجمع بينهما

[٦٢٨]مسأله ٣٤: في كل مورد يشك في أن وظيفته الوضوء الجبيرى أو التيمم الأحوط الجمع بينهما.

بل الصحيح التفصيل و الحكم ببطلان الوضوء الجبيرى فى الصورة الأولى بناء على ما قويناه من أن موضوعه الضرر الواقعى، و بما أنه لا ضرر فى هذه الصورة فى غسل الموضع المصاب واقعا فلا يكون مأمورا به و الحكم بالصحة فى الصورة الثانیه بناء على ما هو الصحيح من عدم الدليل على حرمة الاضرار بالنفس بتمام مراتبه. نعم اذا كان ضرره بالغاً مرتبه الحرمة بطل، و أما فى الصورة الثالثه فالحكم هو الصحة أيضا لأن المأتى به فيها مطابق للمأمور به فى الواقع، و الاعتقاد بالضرر مطلقا لا يمنع عن قصد القربه الا اذا كان بالضرر البالغ حد الحرمة.

و أما فى الصورة الرابعه فالمأتى به فيها و ان كان مطابقا للمأمور به فى الواقع الا أنه مع اعتقاده عدم الضرر يعلم بأن وظيفته غسل موضع الجبيره، و اما مسحها فلا يكون مشروعا، و مع هذا لا يتمشى منه قصد القربه الا تشريعا فمن اجل ذلك يحكم بالبطلان.

إشارة

فصل فى حكم دائم الحدث المسلوس و المبطون إما أن يكون لهما فتره تسع الصلاه و الطهاره و لو بالاختصار على خصوص الواجبات و ترك جميع المستحبات أم لا و على الثانى إما أن يكون خروج الحدث فى مقدار الصلاه مرتين أو ثلاثه مثلاً أو هو متصل، فى الصورة الاولى يجب إتيان الصلاه فى تلك الفتره، سواء كانت فى أول الوقت أو وسطه أو آخره، و إن لم تسع إلا لإتيان الواجبات اقتصر عليها و ترك جميع المستحبات، فلو أتى بها فى غير تلك الفتره بطلت، نعم لو اتفق عدم الخروج و السلامه إلى آخر الصلاه صحت إذا حصل منه قصد القربه، و إذا وجب المبادره لكون الفتره فى أول الوقت فأخر إلى الآخر عصى، لكن صلاته صحيحه.

و أما الصورة الثانیه - و هى ما إذا لم تكن فتره واسعه إلا - أنه لا يزيد على مرتين أو ثلاثه أو أزيد بما لا مشقه فى التوضؤ فى الأثناء و البناء - يتوضأ و يشتغل بالصلاه بعد أن يضع الماء إلى جنبه، فإذا خرج منه شىء توضأ بلا مهله (١) و بنى على صلاته من غير فرق بين المسلوس و المبطون، لكن الأحوط الأقوى كفايه وضوئه للصلاه و عدم الحاجه الى الوضوء فى اثناء الصلاه حيث ان الاستفادة من الدليل انه لا ينتقض بما يخرج منه قهراً ما لم يصدر منه الحدث

أن يصلى صلاه أخرى بوضوء واحد خصوصا فى المسلوس، بل مهما أمكن لا يترك هذا الاحتياط فيه.

و أما الصوره الثالثه-و هى أن يكون الحدث متصلا بلا فتره أو فترات يسيره بحيث لو توضحاً بعد كل حدث و بنى لزم الحرج- يكفى أن يتوضأ لكل صلاه، و لا يجوز أن يصلى صلاتين بوضوء واحد نافله كانتا أو فريضه أو مختلفه، هذا إن أمكن إتيان بعض كل صلاه بذلك الوضوء، و أما إن لم يكن كذلك بل كان الحدث مستمرا بلا فتره يمكن إتيان شىء من الصلاه مع الطهاره فيجوز أن يصلى بوضوء واحد صلوات عديده، و هو بحكم المتطهر إلى أن يجيئه حدث آخر من نوم أو نحوه أو خرج منه البول أو الغائط على المتعارف، لكن الأحوط فى هذه الصوره أيضا الوضوء لكل صلاه، و الظاهر أن صاحب سلس الريح أيضا كذلك.

مسأله ١: يجب عليه المبادره إلى الصلاه

[٦٢٩] مسأله ١: يجب عليه المبادره إلى الصلاه (١) بعد الوضوء بلا مهله.

المتعارف كالنوم أو البول أو نحو ذلك، فلذا يجوز له أن يصلى بهذا الوضوء صلوات عديده فلا يجب عليه أن يتوضأ للصلوات الآتيه، فحاله حينئذ حال المكلف العادى ثم انه لا فرق بين هذه الصوره و الصوره الثالثه لإطلاق الدليل، فالخارج منه هو الصوره الأولى فحسب، كما أنه لا فرق فى ذلك بين سلس البول أو الريح أو البطن لعموم التعليل فى الروايه.

هذا فى الصوره الأولى، و أما فى الصورتين الأخيرتين فلا- تجب المبادره بلحاظ أن وضوءه لا ينتقض بما يخرج منه قهرا، فحاله حال المكلف العادى و المتعارف كما مر.

مسألة ٢: لا يجب على المسلوس و المبطون أن يتوضئا

[٦٣٠] مسألة ٢: لا يجب على المسلوس و المبطون أن يتوضئا (١) لقضاء التشهد و السجده المنسيين، بل يكفيهما وضوء الصلاه التى نسيها فيها، بل و كذا صلاه الاحتياط يكفيها وضوء الصلاه التى شك فيها، و إن كان الأحوط الوضوء لها مع مراعاة عدم الفصل الطويل و عدم الاستدبار، و أما النوافل فلا يكفيها وضوء فريضةها، بل يشترط الوضوء لكل ركعتين منها.

مسألة ٣: يجب على المسلوس التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن أو نحوه

[٦٣١] مسألة ٣: يجب على المسلوس التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن أو نحوه، و الأحوط غسل الحشفه (٢) قبل كل صلاه، و أما الكيس فلا- يلزم تطهيره و إن كان أحوط، و المبطون أيضا إن أمكن تحفظه بما يناسب يجب، كما أن الأحوط تطهير المحل أيضا إن أمكن من غير حرج.

مسألة ٤: فى لزوم معالجه السلس و البطن إشكال

[٦٣٢] مسألة ٤: فى لزوم معالجه السلس و البطن إشكال، و الأحوط المعالجه مع الإمكان بسهولة (٣)، نعم لو أمكن التحفظ بكيفيه خاصه مقدار هذا بناء على ما قويناه من كفايه وضوء واحد و عدم انتقاضه بما يخرج منهما قهرا ظاهر فيه و فيما بعده، و اما بناء على ما اختاره الماتن قدس سره من الانتقاض و وجوب الوضوء اثناء الصلاه لا يتم، فانه اذا خرج منهما شىء بعد التسليمه و قبل الايتان بهما فمقتضى ما ذكره وجوب الوضوء عليهما للإيتان بهما و كذلك الحال فى صلاه الاحتياط، الا أن يكون مراده قدس سره صورته استمرار الحدث، و لكنه لا ينسجم مع ما ذكره فى ذيل المسأله من عدم كفايته للنوافل.

لا- بأس بتركه، فان الأمر بصنع خريطه أو كيس للموضع المعهود ارشاد الى أمرين، أحدهما: ان نجاسه الموضع لا تكون مانعه، و الآخر: أنها اذا تعدت الى سائر المواضع تكون مانعه.

و الأقوى عدم لزومها، فان احداث التكليف بايجاد الموضوع بحاجه الى

اداء الصلاه وجب و إن كان محتاجا إلى بذل مال(١).

مسأله ٥: في جواز مس كتابه القرآن للمسلوس و المبطون بعد الوضوء للصلاه مع فرض دوام الحدث و خروجه بعده إشكال

[٦٣٣] مسأله ٥: في جواز مس كتابه القرآن للمسلوس و المبطون بعد الوضوء للصلاه مع فرض دوام الحدث و خروجه بعده إشكال حتى حال الصلاه(٢)، إلا أن يكون المس واجبا.

مسأله ٦: مع احتمال الفتره الواسعه الأحوط الصبر

[٦٣٤] مسأله ٦: مع احتمال الفتره الواسعه الأحوط الصبر، بل الأحوط الصبر إلى الفتره التي هي أخف مع العلم بها بل مع احتمالها، لكن الأقوى عدم وجوبه.

مسأله ٧: إذا اشتغل بالصلاه مع الحدث باعتقاد عدم الفتره الواسعه و في الأثناء تبين وجودها قطع الصلاه

[٦٣٥] مسأله ٧: إذا اشتغل بالصلاه مع الحدث باعتقاد عدم الفتره الواسعه و في الأثناء تبين وجودها قطع الصلاه، و لو تبين بعد الصلاه أعادها.

مسأله ٨: ذكر بعضهم أنه لو أمكنهما إتيان الصلاه الاضطراريه

[٦٣٦] مسأله ٨: ذكر بعضهم أنه لو أمكنهما إتيان الصلاه الاضطراريه و لو دليل، و من هنا لو كانت وظيفه الشخص -مثلا- التيمم لمرض لم يجب عليه العلاج مقدمه للصلاه مع الطهاره المائيه، و لا نظن أن يلتزم الماتن قدس سره بذلك في امثال المسأله.

في الوجوب اشكال و الأقوى عدمه فان مقتضى اطلاق الدليل ان وضوء المسلوس أو المبطون لا ينتقض الا بالحدث المتعارف سواء أ كان متمكنا من التحفظ بكيفيه خاصه مقدار أداء الصلاه أم لم يتمكن.

الاشكال ممنوع، أما بناء على ما قويناه من أن وضوءه لا ينتقض بما يخرج منه قهرا و بغير اختيار فظاهر لأنه متطهر فعلا، فيجوز له الاتيان بكل ما هو مشروط بالطهاره، و اما بناء على ما اختاره الماتن قدس سره فأیضا لا مانع من المس متى ما توضحاً للصلاه، سواء أ كان قبل الشروع فيها أم كان في أثنائها لفرض انه رافع للحدث و طهور له.

بأن يقتصر في كل ركعه على تسيحه و يومئاً للركوع و السجود مثل صلاه الغريق فالأحوط الجمع بينها و بين الكيفيه السابقه، و هذا و إن كان حسناً لكن وجوبه محل منع بل تكفي الكيفيه السابقه.

مسأله ٩: من أفراد دائم الحدث المستحاضه

[٦٣٧] مسأله ٩: من أفراد دائم الحدث المستحاضه، و سيجىء حكمها.

مسأله ١٠: لا يجب على المسلوس و المبطون بعد برئهما قضاء ما مضى من الصلوات

[٦٣٨] مسأله ١٠: لا يجب على المسلوس و المبطون بعد برئهما قضاء ما مضى من الصلوات، نعم إذا كان فى الوقت وجبت الإعاده.

مسأله ١١: من نذر أن يكون على الوضوء دائماً إذا صار مسلوساً أو مبطوناً الأحوط تكرار الوضوء

[٦٣٩] مسأله ١١: من نذر أن يكون على الوضوء دائماً إذا صار مسلوساً أو مبطوناً الأحوط تكرار الوضوء (١) بمقدار لا يستلزم الحرج، و يمكن القول بانحلال النذر، و هو الأظهر (٢).

قد مر أن وضوء المسلوس أو المبطون لا ينتقض الا بالحدث المتعارف و فى فرض الانتقاض بما يخرج منهما قهراً- يجب الوضوء اذا أمكن و لم يكن حرجياً بمقتضى وجوب الوفاء بالنذر، و على هذا فتكرار الوضوء ليس مبنياً على الاحتياط حتى على مختاره قدس سره بل هو واجب، كما أنه واجب عليهما قبل صيرورتهما مسلوساً أو مبطوناً اذا صدر منهما الحدث.

بل أنه يتبع قصد الناذر و التزامه، فان قصد الالتزام على الطهاره و الوضوء دائماً و بشكل مستمر كان النذر واحداً، و ان قصد الالتزام بكل وضوء عند صدور الحدث كان متعدداً حيث ان وحده النذر و تعدده انما هى بوحده الالتزام و تعدده، و على هذا فالظاهر هو الأول دون الثانى، و أما انحلاله الى التزامات متعدده فلا يضر بوحده لأنها التزامات ضمنيه لا مستقله.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

